



بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	کشف الرموز
مؤلف	
موضوع	
شماره ثبت کتاب	۷۴۱۳۵
	۸۴۰۴
شماره قفسه	۵۹۴۱
	۸۴۰۲

خطی - فهرست شده
۸۴۰۷

کتاب جدول کشف الرموز پیوسته - پیوسته
پانزده هزار ششصد و شصت و یک



مستأوف

[illegible]

والشيخ السعيد قطيب الدين بن محمد بن صاحب الغفر في الرابع عشر

مستغرا الى الله ان يكون اسما او فاعا اسما وان يحلنا من اقامه اعداء وهذا حين
الشروع وبالله التوفيق **كتاب الطهارة** وهو في اللغة النظافة وما كان موضعها
في اصطلاح شيوخنا وكانت الحاجة غسل اليدين بها شيئا بعد اعداءه دام ظلها هذا
فقطها في تعريفها والاكثر تقوية الكلام فيه يطول ورسمها شيئا في الترابها
اسم للوضوء والغسل واليتم على وجهه لا يشترط متباعدة الصلوة وفيه بحث ليس هنا
موضع ذكره **قال** دام ظلها وان كانت ركن الشريعة لا تقوى قال الله تعالى اوى
الركن شديد فجعل الاربعه اركانها كالحجارة الطهارة لا تقوى بدون كل واحد منها
قال دام ظلها الاول واليهاء قلت قدم هذا الركن على الثاني والثالث فاحتاج وهو
محتاج اليه والمحتاج اليه مقدم على المحتاج اما تقديم الثاني على الثالث والثالث على الرابع
فمنه ذكره **قال** دام ظلها والنظر في المطلق والمضائق والامتناع من حيث لا ينها
المتدا والحذر والعناية بالبحث في المباح والمضائق والامتناع من حيث لا ينها
شتملة على الثلاثة ومعنى المطلق الا يصح سلب لفظ المانع فلا يقال الماء الغرات او
الحوض او البر ليس عاء وقوله في الاصل مطهره عليه على ان نجاسة عارضة له فلا يكره
ماء الاعم بتقوى نجاسة كاحكام لعلته الظن فلا يكون لبعض الجهلة يمنعون من استعمال
ماء الرب في التطهير ويشربون منه **قال** دام ظلها وحله ينجس باسبابه النجاسة
عليه الضمير في كل راجع المطلق واكره بالكلية ان لا يصح ما جاز وناع وما ذكره ضمه بهذا
التاكيد على اصنافه وهو في غاية الامكان **قال** دام ظلها ويمنع التقليل من الرأى
الملاقات على الاصح تقديره بملائة النجاسة وهذا لان اول الكلام من قوله ويمنع
عليه وقوله على الاصح تقديره على وجود مخالفته وهو الحسن بالاعتقيل فممنوع لا ينجس
بالتيقير منه كما بقوله الماء طهور لا ينجس شئ الا ما عذره او طهره او نجسه والمجوز
من وجوه الاول منع الخبز فانه اذا كرا سائدا الباقى وهو مع تسليم الخبز ان المراد ماء كثير
او جاز والمخصص روايات وسند ذكر بعضها الثاني لفظ الماء كما يحتمل القليل فيحتمل
ان يكون مخصوصا بالماء والكثير فيتم له عليه لوجه على الاطلاق لعموم ما روى عن
الشيخ اذا كان الماء قد ركن لا ينجس شئ ووجه المعالجة تقييد ارتفاع بقوله النجاسة

يلوغ

يلوغ الكفر فلو كان الحكم قبل البلوغ موجودا لم يكن للتقييد فائدة ولما روى ابا
العباس عن الفضل السعدي عن ابي عبد الله في سقراط الحطب فقال لا حرج من سقراط
بغضله واصيب ذلك الماء وغسله بالتراب او بغيره ثم بالماء ونحوه الدجاجة فالتزجج لها
كثيرتها والظهور لها من الاصحاب **قال** دام ظلها وفي تقدير الكبر واليات فلو نجس
الروايات قولها لا يابى بغير ثلثة اشبار ولو كان في ثلثة اشبار ولعلها مستند الى غاية
الجمعيل بن جابر عن ابي عبد الله ع قلت وما الكبر قال ثلثة اشبار في ثلثة اشبار وهي
ناقصة عن مدعها وروى عثمان بن عيسى عن ثلثة اشبار عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
قالا فان كان الماء ثلثة اشبار ونصفا في ثلثة اشبار ونصفا في ثلثة اشبار في الارض فذلك
الكر من الماء اختارها الشيخ في ثلثة اشبار في بعض كتبه كان عثمان بن عيسى في بعض كتبه
برواية مع المعارض فاذا تقرب بهذا فلاشئ من الروايات او روى محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله ع قال الكبر الفهما فارطال العراق وهي اظهر في ثلثة اشبار في بعض كتبه
المعمل على التجهيز بينه وبين الاول والمرضا في المصباح والمعيد وسار وابو الصلاح في صحيح
الروايات لا يقال هي رسله لانا نقول لا يصح ابا ما عا من بها واما غيره من رواياتها وهي
الروايات في تالا لثخان نعم وهو مشبه لانهما معار ورواية الاشبار في الاصل الطهارة
حتى قد روى الماء وهو بعيد من الاحتمال وقال علم الحديث مدني لانهم كان في المدينة وكذا
ابن بابويه او قال بالعين والعون محتملان لان اكثر الاصحاب على الاول وادعى الشيخ علم
الاجماع وطلال العراق ثلثة اشبار في ثلثة اشبار وثلثون درهما والماء في ثلثة اشبار
تعود زدهما **قال** دام ظلها وفي نجاسة البهائم الملائكة فلو ان اصحاب التجاسير
ماء البهائم الملائكة النجاسة قال الشيخ في ر والحلاف وط والمرضا والمعيد ينجس للشيخ قوله
اضرب يابا لا يغسل التوبين ولا نقاد الطهارة ما لم يتغير بالنجاسة لكن لا يجوز استعماله
الاصح للترج واما في الاستسقاء واستعماله بعد العلم موجبا لاعادة لا قبله وضابطه ان
ان فتوى فقهاءنا اليوم على نجاسة الاشياء فانهم وربما قالوا لا يغسل الماء بالانقياس
وفيه نظر وما يدعى على نجاسته فتوى الفقهاء من زنى الزهر الذي يوشى هذا بالترج فلو لم
ينجس لكانت اقامه التزجج على الترام الشاق من غير فائدة والقول بالانقياس منصف وليد

منه في ثلثة اشبار مع

ما رواه ابن أبي عمير عن الصادق ع قال اذا اثبتت البروات جنب ولم تجد شيئا تغتسل
 به فميتهم بالماء فان ربي الماء والماء واحد ولا يقع في البراءة لافساده على القوم ماء
 ولا يصح ما رواه محمد بن سنان قال كنت اتي رجل سئل عن ماء البئر فقال انما البئر
 واسع لا يفسد شيئا منها شتمت على الكاتبة مع انها تنصف عن الدلالة صحتها
 يا انا وكذا باقي الروايات الواردة بعد عدم التخليص طعن بها **قال** دام ظله وكذا قال
 الثالث في المسكرات قلت ثبت القول بالبراءة يدل على انهم يرون عدم مدية بغيره
 لما حكي به في عطاء بن بشير عن ابي جعفر ع قال قال رسول الله ص كل مسكر حرام وما
 عليه من بطلان عن الحسن المانع من كل ما كان عاقبة عاقبة الخمر فهو حرام وجها انما
 وكذا في ثبوت الحاق الخمر في القناع ولو قيل القناع حرام فكل ما كان وجها انما
 فلما رواه ابن ابي الحكم عن ابي عبد الله ع قال سئل عن القناع قال لا تشرب منه فانه يفسد
 عن الرضا ع هو حرام وهو حرام اما الذي فلا يشرب منه فانه يفسد
 وجد في محله عليه اقر من الخمر فانه عليه وفيه حرام من يابوس في القناع الى ان يفرج من
 الخمر عشرون دلو او ثمانون دلو او اصاب على الكحل وهو خمر واشهر ما الذي بالذي بالذي
 فثبت في ذلك الشيخ موجبا نزع الكحل منها وما اوقفنا على المستند وهو علم ما قاله
قال دام ظله وموت الانسان سبعون دلو او يزيد بالانسان الصغير والكبير
 المسلم والكافر لان الالف واللام المجرى لا يغير ولا الالف ولا الالف ولا الالف ولا الالف
 الضمير بقائه وكان مفسرا بالمسلم وقال لما خمر الانسان هنا غصصا بالمسلم كما
 في الحبس قوله لم يفرج منه اذا انشئت البراءة ولا وان جاز الكافر وموت نزع ا
 الكحل واستدل على التخصيص بوزن مسكرا والسكر لا يقتيد العموم عند المحققين من
 اهل الاصول وبانه لو حمل على العموم مما يلزم حمل الجنب على العموم ولكن هذا اللانيم
 منفي فالمنع من غير ما بين واستدل على وجوب نزع الكلام من الكافر وموت بالاجماع
 وقد قوي هذا الاجماع ذلك التخصيص الجواب عن الاول ان المتكررا في الفاظ الاصحاب
 لا تاحدث فلا يستدل به وامرنا انه ورد في خبر مسكرا فلا يقتيد التخصيص بل يتبين
 ان واحدا واحدا من افراد الانسان وذلك لا يضرنا وعن الثاني في اننا نزع الملائكة لوجه

الاول

الاول ان مقتضى الاصل العمل بالعموم في الامور لكن من ترك العمل به هنا لا يلزم
 ترك العمل به في الاخر الثاني ان يقول اما ان يكون معناه دليل على تخصيص الجنب ايا
 فان كان فالخصيص لذلك لا يخصص من منع لا دليل وان لم يكن يلزم القدوة الثاني
 ان تخصيص الجنب للقنينة وهي كون الطهارة من ادم من المسلم وعن الثالث ان الاجماع
 غير حاصل على ما ادعاه وما عرف به قال لا سوى الشيخ في طاعة قوله غير حاصل به وحكاية
 لموت الكافر ينزع الماء اجمع لانه لم يرد به بخلافه فيما لم يرد به نص ان ينزع الكحل
 للاحتياط وان قلنا ليجوز ان يبين سائحا ولا حوط الاول فالشيخ منه ومنه على ان كلام
 الشيخ لا يصلح للاستدلال فكيف يحيد عن الاجماع **قال** دام ظله وموت الانسان عشرة دلو
 المعينه في مخصصه في دليل الدم حشر في اكثره عشرة دلو قال علم الحشر من دلو الى عشرين ولم
 يعرفنا بين الماء وقال ابن بابويه في التلخيص عشرة دلو قال الشيخ في كتاب التلخيص عشرة دلو
 حشر من ما عرفه لا قولهم رحمهم الله مستقيما صحيحا ومثل الشيخ على ما ذكره في باب
 محمد بن سنان قال كعبته الى رجل يابوس عن الرضا ع عن البراءة يكون في المنزل يقطر فيها قطران من
 بول ادم وغير ذلك فوقع في كتابي لم يحط به من ادم قال له واكثر عدد يضاق الى
 بلع عشرة فالمراد بالدم عشرة وفي التمسك ضعفا ولا ان ما قاله يكون في العدة المضاء
 وثالثا لارواية التمسك على الكاتبة فتعذر عن الاستدلال وما ذكره شيخنا دام ظله من
 الثلثين الى الاربعين في رواية علي بن جعفر عن ابيه عن ابي جعفر ع قال سئل عن رجل
 ذبح شاه فاذا ضطربت فوقت في بئر ماء او فاعلمها ليقتب ما هل يتوفى من الماء
 قال ينزع منها ما بين الثلثين الى الاربعين وعن رجل ذبح رجلا وجارحه فوقع في بئر
 قال ينزع منها دلاء فيسيرة ثم يتوضو منه فينقى ان يعمل عليه وهو من هذا الشيخ في التمسك
قال دام ظله وروى في الشاة شفع عشرة دلو عن ابي عبد الله ع ابن كلب عن اسحق بن عمار
 عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع
 ينزع منها دلو او ثلثة فاذا كانت شاه وما اشبهها فلتسقة او عشرة دلاء وما وجه الحاقهم
 بالكلمة في قول ابي عبد الله ع والكلمة شهابا من دلو او ثلثة الكلمة شهابا في
 الاغلب وروى عن ابن بابويه في كتابه من فقيه على الاول وهو اول لان الشاة ليست

بصحة فلا تنادى المنطق وايضا رواية صحيحة سنداً في الكلب وروايات لا تحملها
كما بنا والعمل على ما ذكره وام ظله **قال** دام ظله والسنور راجعون وهو مذهب
العديد وعلم الحديث ويستند له رواية علي بن حمزة عن ابي عبد الله ع قال سئل عن السنور
قال لا رجعون وقال ابن بابويه بالسبع ويستند له رواية عمر بن سعد بن كلال قال سئل
ابا جعفر ع عما يقع في البئر ما بين الفارة والسنور الى الشاة قال كلال لك سبع ولا و عمر
هذا ضعيف فالاول اولى واحسن **قال** دام ظله في الفارة وقيل ولولتين الى ابن بابويه
فيمن لا يتخذه فقيه وامام باقر المشايخ على السلب لا خلاف بينهم ان مع المسيح سبع ولا ولا
ان المنيعة تارة فاستفهم بفتح ابواب الصلاح وملة والمأخذ ما عرفت ما علق علم الحديث
في الفارة سبعا وجعل السلب رواية والتفصيل الذي ذكره دام ظله جميع بين الروايات
ذكره الشيخ فاستبعدا روى به يشهد رواية ابي سعيد المكا وعنه ابي عبد الله ع وفي
رواية اخرى قد يجهل عنه في الفارة رجعون وان شئت مخرج وجعلها الشيخ على الاحتياط
قال دام ظله ولبنو الصبي سبع وفي رواية ثلث الاول يعني الشبان وقال المرتضى
اذا اكل الطعام ثلث ولا وان كان صغيرا ولم يواحد وكذا قال ابن بابويه والشيخ الذي
علقوا الحكم عليه لا يفتنا ولم لفظ الرواية بل يفتنا ولما الصبي العظيم روى ذلك على بن الحكم
عنه علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع قال سئل عن بول الصبي العظيم يقع في البئر فقال
لا وواحد قلت ان الرجل قال يفرج منه او رجوع دلها وقال الشيخ في الاستبصار رجوعان بل
على من لم اكل الطعام وهذه المناظر بان يكون في الحولين اكل الطعام ولم ياكل وفي الحمل
ضعف وما ذكره المتأخره ضعيف بنى على الضعف **قال** دام ظله ولو غلب في الاول حتى
يزول التغيير ويستحق في المقدور في غلب ضميمه يرجع الى الماء موضع فلا يزل ولا عا
رفع بالابتداء وجنوه محد وفي مقدور الفروج ولفظه الاول الى علي بن ابي حمزة في المسئلة خلافا
قال الشيخان مع تعدد الكلال يفرج حتى يطيب وقال المرتضى وابن بابويه مع التعدد يفرج
عليها اربعة رجال غدا الى الليل وقال ابو الصلاح يفرج حتى يزول التغيير وما اعترض
الفرج الكلال الذي يدل على نزع الكلال رواية معوية عن ابي عبد الله ع قال ان ابنه غسل

الثوب

الثوب واعاد اصفاق ورغب البئر وفي معناها رواية الجند مجة ولا بد ان يحملها
على ان الاكلان الفرج مقدرا فاما مع عدم القدح يفرج حتى يطيب ويجه او يطهر عملا
برواية جميل عن ابي عبد الله ع قال قال فان يغسل الماء فحينئذ حتى ينصب اليه ويغسل
ابن مريم عن الحسن ع ماء البئر وامع لا يفسده شئ الا ان يتغير طعمه او ريحه فيخرج حتى يذهب
الريح ويطلب طهره ان لم يدره حد راسن اطرا حيا واما استيفاء المقدور فشيء في
التأخر ويشتد في هذا الكتاب وهو حسن للاحتياط ولان مع عدم التغيير في المقدور
لانهم ومعه ولا يفرج للحكم السابق لانه ليست بينهما منافات وايضا اذا كان الحكم
مع عدم التغيير في تأخر وجوبه لا يقتضي في التغيير بين يدي قوة التخييل ولما على ان يفتن
التقدير بحكم شرعي يتعلقي بالمقدور فلا بد من تعدد الكلال في الماء المتراوح وهو
اختيار دام ظله في التتابع **قال** دام ظله وفي طهارة عمل الجنب بقولان احسنهما
المنع اقول المنع قول المشايخ في كنية والجواز مذهب المعتمد والمرتضى والاولا شبه لان النجاسة
متبقية فلا يزيله الا بيقين وعليه على الاصحاب اليوم **قال** دام ظله وفي رفع ثوبه
برأينا قولان المراد المنع قلت لا خلاف بيننا ان المتعل في الكبر طاهر لكن عمل برفع
الحديث قال الشيخان وابن بابويه واتباعهم والمستند روايات منها رواية ابن سنان عن
ابو عبد الله ع قال الماء الذي يغسل الثوب لا يغسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتق
حنا به وفي معناها رواية يكره من كبر عنه ع وقال علم الحديث نعم وهو لا يشبه لولا
الروايات قال احمد عا بما اخذ بالاحتياط وتسكبا بها فالاصل التسوية بين المتعل في
الصغير والكبير لا يراعى طاهرهما معا **قال** دام ظله وبينما يزيل به الجنابة قال
يعين به النجاسة قولان اشبهما التخييل العقلان للشيخ قال في طعن ثم تردد وقال في
الناس من قال لا يغسل اذا لم يغسل على احد واصا فانه هو قوي والاولا احوط وجزم في النجاسة
بنجاسته الاولى وطهارة العسل الثانية والعقل بنجاستها الاولى ماء قليل لا في النجاسة
ولما رواه العيص بن العباس قال سئل عن رجل احاطه بقد من طست فيه وهو نوى فقال
ان كان من قد را وجعله في سائل ما احاط به وفيها ضعف لكنها موقوفة بالنظر **قال**
دام ظله وفي ثوبه بالايدي كل ثوبه قولان قال الشيخ في نية المرتضى والمصباح طاهر ولا يشيخ

قول بالتجفيف التمهيد والاستيقاظ والاول اختيار شيئا دام ظله مستكبرا بولاية
 ابن العباس الفضل قال قلت يا عبد الله عن فضل الشاة والبقر والابل والجمال
 فلم اترك شيئا الا شاة عنه فقال لا بأس حتى انتهيت الى الكلب فقال وجس بحبس لا
 يتوضا بفضله واصيد في الماء وفي عناء ورواية ابن شريح واما سور السور في
 في اكثر قول الربيع في نجاسته ورواية الفضل والزهري طهارته وهو مقتضى الاصل
 وشكل البحث في غير ما اكمل الجيف **قال** دام ظله وفي نجاسة الماء بما لا يدرك النظر
 من الدم قولان احولها النجاسة قال في المبسوط معفو عنه دم كان او غيره وقال في
 الاستبصار ما كان مثل رؤس الابل معفو عنه وبما ذهب اليه شيخنا دام ظله من
 الاحوط قوي ولو قال بغيره احولها اتبها لكان اشبه بما وشه لانه فاع قليل
 لا في النجاسة فينجس ثم تطهر بالشيخ بوجوه العفو فاق استدلاله على من معفو عنه
 من ابي جعفر قال سئل عن رجل امسقط فصا فذلك الدم قطعنا فصا فاصابنا
 هل يصح الوضوء منه قال ان لم يكن شئ يثبت في الماء فلا بأس وان كان بيتا فلا
 يتوضا قلنا ان يمكن ان يكون المراد اذا اصاب الماء وشك في وصول الماء فاعتدنا
 فلا نصلح الامتدالة **الركن الثاني** في الطهارة المائية الى اخره لما كانت الطهارة
 المائية في نقل الشايع مقدم على الزاوية وجب تقديمها عليها في الوضع لان الزاوية بدل
 المائية والعلم بالبدل معقوف على المبدل منه **قال** دام ظله الاولى موجباته قلت
 الموجبات هي النواقض الاربعة والامتناع اعم من النواقض ومن حيث ان المكلف في
 اول الامر ما كان على طهارة فلا تتعمل لفظة النواقض بالتمسك اليه بل يتعمل
 الموجبات واما في باقي الاحوال فتعمل النواقض بمعنى انها تعقبت الطهارة المتقدمة
 والموجبات بمعنى انها اوجب طهارة اخرى بمقتضى تصنيفي في تتعمل لفظة النواقض
 بدل الموجبات بل محض حيث قدم ذكر الطهارة وضعا وربما جعلها اخر تسما
 بواحدة والاولى انخص **قال** دام ظله الثاني في سبب باطن الدبر او باطن الاحليل قول
 قال السلسلة لا يتوضا وعليه اتباعهم مستند لابي روايات كثيرة منها ما رواه حماد بن عيسى
 عن زرارة عن ابي عبد الله قال لا يشيخ القبلة ولا المباشرة ولا مسرا الخرج وضوءه في

رواية

رواية ابي مرجم عن ابي جعفر ما يعني بقوله تعالى اولستهم الناس الا المعاقبة دون
 من العرج ومنها ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئل عن رجل سرق
 قال لا يس عليه شئ وان شاء غسل يده ومنها رواية عوف بن عمار قال سئل با
 عبد الله عن الرجل يثب بذكره في الصلوة المكتوبة قال لا بأس وبه روايات اخر
 وقال ابن بابويه فيقتض الوضوء سكا برواية حماد بن موسى عن ابي عبد الله قال
 سئل عن الرجل يتوضا ثم يس باطن دبره قال يغض فان سب باطن احليله فعليه
 ان يصيد الوضوء وان كان في الصلوة قطع ويتوضو ويصلي الصلوة وهذه
 الرواية مع ضعف عمار بها رخصة بين روايات كثيرة منها ما ذكرناه والوجه ان يثبت
 نقصا من الخلاف واحتياط ولا في الروايات الاولى بما عينا والظاهر ان الباطن
 وهذه خاصة وانما تارة من العام والخاص يقدم الخاص في بعضا من الروايات والقول
 على الاول **قال** دام ظله العالي ولو كان في الامنية على الاشبه قلت فاستقبال
 القبلة واستدبارها حال الحاجة روايات والاصحاب فيها اربعة اقوال قال الشيخ علم
 الحديث محمد ابي موضع كان وقال ابن الجوزي التثبت بحجب وقال المعتمد رقة وان كان
 الوجه مبيحا على الامتثال والامتناع ما لم يضره الجلق وانما ذكره في العمارة
 الموضع التي يمكن الاخرى عنها وقال في الامتناع في بعضه في العصارى
 وضوء الابنية والاول هو العمل على ما عليه ما رواه عيسى بن عبد الله الهاشمي
 عن علي بن النعمان قال اذا دخلت الخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن
 شرفا من بوا واطلاق النهي يدل على التحريم **قال** دام ظله غسل اليدين ولو
 تكسر فتعلق قال الشيخ لا تجزئ ان البصر توضحا ولم ينكس وقوله بيان للجمل نجيب
 امتثال وقال الموقنا في بعض اقواله عن محمد بن سبيح الغبار وكذا البحث بينهما
 في غسل الوجه والاول اكثر بين الاصحاب **قال** دام ظله وسبح مقدم الاربعة
 بعبارة البطلان بما يسمى سحما وقيل اقله ثلث اصابع هذه القبلة الشيخ في ربه وعلم الله
 في سائل خلافة وعليه ابن بابويه والاول من ههنا في الجمل مد وهو اشبه والختار
 قال في الخلاف المفضل ان يكون ثلث اصابع وكذا الموضع المصباح **قال**

دام ظله ولو استقبل فالاشبه الكراهية قلت الشيخ فيه قولان قال في طائفة من
 في لا يجوز وكذا قال المرتضى والمصباح واختار شيخنا والمتأخر الكراهية بتقصيا
 من الخلف والامتناع حسن **قال** دام ظله والغرض من الغسلان مرة والثانية
 ستة هفتا احتيا والثلثة وقال ابن بابويه الثانية بدعة وقال الشيخ بل الثالثة و
 لم يصح المعتمد بالبدعة قال الشيخ بل قال كذا لا يستدل ابن بابويه بما رواه ابن زياد
 عن احمد بن محمد بن عبد الله بن محمد قال سالت ابا عبد الله عن الوضوء فقال اما كان وضوء
 على امر امر مرة وثلاثة النبي مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا
 به وهو محمول على الواجب وفي سهل طعن وامتنع من الثلثة ببروايات منها ما رواه ز
 وانه عن ابي عبد الله قال الوضوء شئ شئ من زاد لم يوجبه عليه وجبه له ابتداء لا عدم
 الخلق فان الواحدة هي الواجبة في حال الزيادة على الاستحباب ويؤيد ذلك رواية زائدة
 ويكره من ان يصفه لما سئل عن وضوء رسول الله فاجاب لما قيل على انهم توضأوا
 مرة مرة **قال** دام ظله وقيل يتوضأ لكل صلوة وهو حسن للشيخ في المسئلة قولان
 قال في طائفة من يوضوء واحد ان حمل على المتخاضة فيبقى وهو احتيا وبعض المتأخرين
 وقال في الخلفان المتخاضة ومن يرسس البول يجدان الوضوء لكل صلوة واستحسنه
 شيخنا دام ظله لان البول عذب ينقص عنه عما لا يتكسر دفعة وهو صلوة واحدة وفيه
 نظير من شاء ان الوضوء لا يتباعد الصلوة لا يقع الحدث كالتيه فوجب الجوان والصلوة
 قائم والغرض من التيسر انهم **قال** دام ظله ولو تحية الحدث فله وجب التغيير للبطون
 وتقدم بوج ولو تحية الحدث مستترا والاحتياط لما رواه الصلوة لان الفصل مع الامتناع ان
 ممكن فيكون حرجيا **قال** دام ظله وفي مسكتنا في المصحف للمحدث قولان قال الشيخ في
 ط بالكراهية وقال في الخلفان لا يجوز للمحدث والمحب والخاص ان يمسوا المكتوب
 المقدان مستدلا بالاجماع وكذا قال ابن بابويه عكسا بالامتنان واختار شيخنا دام ظله
 عكسا بقوله تعالى لا يمسوا الا المطهرين وهو الظاهر بانها طائفة فينتهي ان يعمل عليه
قال دام ظله في غسل الجنابة وان اكمل منه ان جامع ولم يتقل **قال** دام
 ظله وكذا في غسل المرأة على الاشبه ذهب الشيخ في ان الغسل لا يجزئ بحد بل بالاصل و

استأ

استأذنا الى ما رواه علي بن الحكم عن رجل عن ابي عبد الله قال لا انا الى الرجل الملة فيدها
 وهو صائمه لم ينقص من مهرها وليس عليها غسل وقال في ط الاشبه وجوب الغسل كما في ط
 علم الحديث وينبغي ان يكون البحث مسحا على ان اسم الغرض هل يطلق على الدبر ام لا فمن
 سلم الاطلاق يلزم من وجوب الغسل مسحا على الاغسل ومع عدم التسليم فالواجب
 اشبه وعندى تردد واذ ذهب الى الوجوب احتياطا وكذا البحث في غسل العلام وحين
 المرفقا بالوجوب مدعيها اجماعا مركبا يعني من قال بوجوبه في ط المرأة قال بوجوب
 جوب في العلام وابان البهية فيقوى الوجوب وكذا في المينة من الاناس **قال**
 دام ظله ووضع شئ منها على المظهر قلت ما اعرف مخالفا في تحريم الوضع الا من
 فانه يقول بالكراهية وكذا في ط الساجد وقوى باق الاصحاب على التحريم **قال**
 دام ظله ولما حدث في ثناء غسله فغلبه اقوال الشيخ وابن بابويه في غسله
 قال ابن البراج بوجوبه ولا وضوء وهو احتيا المتأخر وقال المرتضى في وثقنا
 للحدث وهو احتيا شيخنا دام ظله وجه في الحديث الاضغرة موجبة للوضوء والغسل
 ولا بعض الغسل فلا يلزم الاعانة ولا يقطع حكم الحدث ببعض الغسل وهو قول
 فان استدلوا بقوله عم غسل الجنابة يحيزي عن الوضوء قلنا بعض الغسل لا يغسل
 والاصل فيه ان لكل حدث حكما أصغر كان واكبر عند استدخاله في وجوب العمل به
 لكن ترك الغسل في الوضوء مع الغسل لقوله عليه السلام لا بد من الوضوء الا غسل
 الجنابة وبعض الغسل لا يبيح من الاغسل لا يغسل الاغسل باق يجب بغيره بمقتضاه للبحث
 فيه مجال فلقا على ان يقول لا تسلم انه بعض الغسل ان سمي الغسل لا يحصل الاغسل
 فيصير الاستدلال بالجنبة **قال** دام ظله ويحيزي عن الجنابة عن الوضوء هذا
 تناق الاصحاب وقوله وفي غيره تردد من شاء النظر الى قول المرتضى ان كل غسل يحيزي
 عن الوضوء وان كان من غير استدلال بما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الجنبة عن
 الوضوء واي وضوء المهر من الغسل وعن الصادق ع الوضوء بعد الغسل بدعة وبان
 قول الاصحاب على انه لا يحيزي وهو المختار لنا اولا التمسك بالاصل وثاننا بقولنا ان
 عم كل غسل مثله وضوء الاغسل الجنابة وايضا عنه عم كل غسل فغلبه الوضوء الا

الاول من معنى لان فيها الاخذ في قرانها سلفا ونحوها على غير الغرام **قال** دام ظله
 وفي وجوب الكفارة بوطئها على الزوج روايتان قال الشيخ في الجمل والمخلاف موضع من
 يجب وكذا قال المعتمد وعلم الحكم في الصباح والاشطار ويدل عليه رواية داود بن فرقد
 عن ابي عبد الله في كفارة الطهارة يستدعي في اوله بديان وفي وسطه بنصفه بديان
 فافه بربع دينار وفي رواية عن عبد الله بن سنان عن محمد بن مسلم عنده يستدعي بدينار
 وفي الطريق وسائر عن ابي بصير عنده بنصف دينار يستدعيها اما ما روي عن عيسى بن قاسم
 قال سئل ابا عبد الله عن وقع امراته وهو طامث قال لا له فضل فذلك قد فعل الله ان
 يتوبها قلت فان فعل عليه كفارة قال لا اعلم فيه شيئا فيستغفره وما روى لسلم الرادي
 قال سئل ابا عبد الله عن وقوع الرجل امراته وهو طامث خطا قال ليس عليه شيء وجعلها
 الشيخ في الاستبصار عليه ما اذا كان جاهلا بما يحل له الا مع علمه واستدلال الشيخ في الخلائق
 وعلم الحكم في الاستبصار بالايجاع ولا يتحقق الاجماع مع الخلاف في رواية في كتاب النكاح
 من طر بلا متنا وفي كنية الكفارة روايات وقد ذكرنا بعضها وقالنا بوجوب في متبعة
 على سكين بقدر ربحه ومضى الثالثة على التخصيص كما ذكرنا عنهم وقوله احوط لها
 الوجوب جناة لوجوبنا بالوجوب كانا حتما لا قطعنا للدليل في ذلك لان مع تقاضا
 الروايات واقتوال الفقهاء يرجع الى الاصل وهو عصية مال المسلم والا حوطا عنده دام ظله
 بعينه لا مقتضى **قال** دام ظله ولا يجمع بين صاوتين بوضوح معناه لا يجمع في الواجب
 التي تقتصر فيها على الوضوء ولا يظن ظان ان هذا الحكم مقتضى الموضع كلها ولكن
 على حد من وهم المتأخر هنا تحصيل كلام الشيخ في المخلافات المتخاضة لا يجمع بين
 فرعين بوضوح على مسيل الاطلاق وليس كذلك بل مراده ما ذكرناه في حاله لا على ما
 وقد قلده في ذلك اكثر المتأخرين عنه والحق ما ذكرناه ليجري قوله عن الدليل وهو
 الشيخين وعلم الحكم بانما بوجبه ولم يذهب الى ما ذهب اليه المتأخر احد من اصحابنا ممن
 وفتنا على تصنيفه الاظهر كلام الشيخ في الجمل وبما يتبعه الشيخ في غيره وطول الافتسال
 وكذا علم الحكم اما الشيخ فيلزم على مذهبه العصفه مع كل عمل فلا يلزم على من ذهب الى
 لا اعتداه كل عمل بغيره عن الوضوء **قال** دام ظله ولا يكون نفاسا الا مع الدم معناه لا

وهو رواية المولى
 قال في تصدق على
 سكين

يحيل

بالنية
 قال
 والنية

يحصل سمي النفاس الا مع الدم وهذا روي على الشافعي من حيثان في بعض اقواله ان نفاس المرأة هو النفاس وهو
 فان الولاة لا يكون نفاسا ولو كان اما ثم **قال** لا يكون الدم نفاسا شافعية على ان كل الدم ليس
 بنفاس بل ما يكون عقيب الولادة ان منها وقال المعتمد النفاس هو الدم عقيب الولادة
 لم يذكر معها وهذا مذهب النجاشي ولا خلاف في ان الذي قبلها ليس بنفاس **قال** دام ظله
 وفي اكثر روايات قال الشيخ في جمل والمخلاف رواية ابن ابي عمير ان اكثره عشرة ايام وكذا قال المعتمد
 فاحد قوله وقال المعتمد وابن الجبيل وابن ابي عمير اثنا عشر يوما وهو اختيار المعتمد في
 عهد الامام وساراه محمد بن مسلم قال سئل ابا جعفر عن النفاس كم يقعد قال ان سالت
 عليا رجا وسوال الله ان يفتل لثمانية عشر ولا بأس ان يطلع بوجوه او يومين ولا
 اظهر بين اصحابنا روايات لا خلاف ان يكون هذه معارضة لها منها ما روي عن الفضل
 وزاين عن احمد **قال** النفاس كلف من الصلوة ايام اقرانها التي كانت مكلت فيها من قبل
 وعن يونس بن يعقوب **قال** سمعت ابا عبد الله يقول النفاس كلف من الصلوة ايام هيضها التي كانت
 ثم ظهره وتفتل بعقبه وايضا رواية محمد بن مسلم ما رواه روي عن ابي عبد الله عن ان
 اسماء بنت عيسى سالت رسول الله م وقد ان لها ثمانية عشر يوما ولو سئله قبل ذلك لامرها
 ان يفتل وتفتل كفتل المتحاضة وايضا الاصل لزوم العبادة ترك العمل من الشق
 اجماعا ولا دليل على الزايد عليها **قال** دام ظله والغرض فيه اية الاحتضان استقبالا
 المت هذا مذهب المعتمد ومنه وكذا يظهر من كلام الشيخ في باب القبلة وصوته من
 القبلة واجبة للتوجه اليها في الصلوة ولا يستقبلا لها عند الحاجة وقتضا لا
 نوات ويظهر لغيره فيها في باب تعجيل الاسوات الاستحباب وصرح في الخلاف به وكذا علم
 الحكم في الصباح وهو احتيازا شيئا دام ظله والمتأخر وهو شبه لنا ان مقتضى الاكل
 الوجوب وليس الاحتياط ما يدل على وجوبه فيسقط وقوله على احوط الحق
 ان يجعل الغرض احتيازا لا لدليل تام **قال** دام ظله وتلقينه الشهادتين والاقراء
 بالائمة على علم وفي بعض النسخ والتسايف والاقراء بالبنين والائمة وهو تكرار **قال**
 دام ظله ويكره ان يجعل على طهارة من مذهب النجاشي وقائمة التهذيب باوجدنا
 روايا بل من مذهبنا كره **قال** دام ظله الثاني في العمل الى اخره اقواله في تعجيل الميت

واعاد اذا وجد الماء فلا هو المختار فيكون ان يعمل عليه **قال** دام ظله وفي جوابنا
 التيمم بالوجه تيمم بالوجه ان قال الشيخان قلت وجب التيمم وجوب الغسل في الصلوة هل
 هو الارض وما عليها ام الزاب من قال بالاولى يلزم القول بالجواز من قال بالثاني لا يلزم
 عندنا والمراجع في ذلك الى اصل الفقه وقولهم ايضا مخالفة فاما الشيخ الملقب بقول الجواز
 في الغسل في المساجد والجماعات وقال في الزاب بالترتيب وقال الحنفية في وجوب الاغتسال من هذا
 قال المتأخر لا يجوز له العدول الى التيمم الا بعد عدم التراب والافق وهذا فيل يوجب القول قال
 المحدثان نعم والجواب عن الاول ان الشيخ لا يبعد في قول الشيخان يجوز ما دون التيمم **قال**
 دام ظله وفي نسخة مع القدر قال في التيمم لا يجوز الا بعد التيمم في التيمم وفي نسخة ما دون
 عليه ما رواه ابن ابي عمير عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر
 الماء فليطلب ما دام في الوقت فما خلا من ان يفوت فليطلبه فليصل في اخر الوقت فاما
 وجوب الماء فلا يقتضاه عليه وفي رواية عن محمد بن سالم قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا لم يجد ماء ولا
 التيمم اخر التيمم الى اخر الوقت وقال ابن ابي عمير يجوز مع السجدة لقوله تعالى فلم تجدوا ماء
 فتيمموا الغسل بغيره والاحتياط في الاول والروايات به صحيحة فليطلب بها اذا تصوب
 هذا فلو تيمم في اخر الوقت وصل ثم دخل في صلاة اخرى يجوز له ان يصل بغير ذلك التيمم او لا
 الوقت على الاقوى وهو اختيار شيخنا دام ظله **قال** دام ظله وهل يجب استيعاب
 الوجه والارض من السجدة فيه روايات قلت حمل الاصحاب على ابن ابي عمير على مسح
 الجبهة وظاهر الكفاية في التيمم وبه روايات منها ما رواه ابن بكير عن ابي ذر قال سئلت
 ابا جعفر عن التيمم قال يضرب بيده الارض ثم رفعها فمستقيها ثم مسح بها جبهته
 وكفيه مرة واحدة وشملها رواية عمر بن ابي القناد عن ابي عبد الله ع وستة كراه
 وما رواه صفوان الكاهلي قال سئل عن التيمم قال يضرب بيده على السجدة ثم مسح
 بها وجهه ثم مسح كفيه احدى بالاحرى وفي نسخة علم وضع التيمم بيده على السجدة
 ثم رفعها مسح بها وجهه ويديه فوق الكف قليلا ويؤيد قوله تعالى فاستسجدوا له
 ان لا يوجب له القول بالوجه على الفعل التيمم الا التبعيض من ذلك انما هو في رواية
 في رواية مسح الوجه واليدين من المرفق الى طرف الاصابع وهو في رواية عن ابن ابي عمير

عن سنان

من سائفة قال سئل كيف التيمم فوضع يديه على الارض فمسح بها وجهه وذرعه الى
 المرفقين ومثله في رواية ليش المادى عن ابي عبد الله ع ومنها ضعف الاول الى سائفة والى
 الثانية ان في طريقها محمد بن سنان وهو مطلق ومنه وحملها الشيخ على التيمم لكون
 اكثرهم قال في التيمم والوجه على ان الحكم لا الفصل في تيمم دام ظله مع بين الروايات
 على الاول على الوجه والاخر على الجواز وهو قريب وهو اختيار ابن ابي عمير في التيمم
 فان قيل من التيمم على الجواز فيتملان على مسح الوجه والاطراف فيقتضي الاستيعاب فاما
 لا سلم يجوز ان يكون البعض مراد فان الحكم على المطلق كما يصدق بالكل يصدق البعض
 على ان التيمم على الاستيعاب يستلزم قولنا جاز وهو استيعاب الوجه والاطراف على
 الكفاية من قبل الاول في مسح الجبهة من قضاة الشعر الى طرف الاذن مما يليه وهو المادى من
 قوله ابي جعفر بن محمد بن ابي عمير في المقتضب فاستمسح بيدهما من يديك الى المرفق حاجتك
 وعلى القول الثاني في مسح موضع الغسل **قال** دام ظله وفي رواية عن ابن ابي عمير
 المسئلة اقول في مسطرة وهذا ان مختلفا قال المحدث في شرح الرسالة بالضرورة الاولى
 في الغسل والوجه وهو اختيار ابن ابي عمير والاحتياط ما رواه ابن ابي عمير عن ابن بكير
 فاما قال سئل ابا جعفر عن التيمم وضرب بيده الارض ثم رفعها فمستقيها ثم مسح
 بها جبهته وكفيه مرة واحدة وما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن ابي عمير
 عن ابي عبد الله ع انه وصف التيمم بضرب بيده الارض ثم رفعها فمستقيها ثم مسح على
 جبهته وكفيه مرة واحدة وقال علي بن ابي عمير بالاضرب بها وجهه وكفيه مرة واحدة
 فاما الكندي عن الرضا ع قال التيمم من التيمم وضرب بيده الارض ثم مسح بها
 واجهته وكفيه مرة واحدة وما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن ابي عمير
 عن ابي عبد الله ع انه وصف التيمم بضرب بيده الارض ثم رفعها فمستقيها ثم مسح على
 جبهته وكفيه مرة واحدة وقال علي بن ابي عمير بالاضرب بها وجهه وكفيه مرة واحدة
 فاما الكندي عن الرضا ع قال التيمم من التيمم وضرب بيده الارض ثم مسح بها
 واجهته وكفيه مرة واحدة وما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن ابي عمير
 عن ابي عبد الله ع انه وصف التيمم بضرب بيده الارض ثم رفعها فمستقيها ثم مسح على
 جبهته وكفيه مرة واحدة وقال علي بن ابي عمير بالاضرب بها وجهه وكفيه مرة واحدة

واختار شيخنا العجوب عسكار بن داود بن أبي يعقوب وجعل بين داود وأما العجوب
الذي ذكره الشيخ ما لم يتقدم به من غير ما لا يفتي في الصلاة **قال** دام ظله
والحق الشيخ به ومن الاستحسان والنفاس قلت لسبب الاحتياط لا يفتي فيه بغير ما دام البيض
فقد ذكره الشافعي وأما أبو بصير وسننه رواية أبي بصير قال لا يفتي في الصلاة من دم لا
تجدد لعدم الحيض فان قيل له وكثيره والشيخان راه فان لم يره سواه وهذه موضعها
من حيث هو غير مستند لان في الطهرين ما سجد وهو شهوة بين الاصحاب عداوة
بعمل الجماعة وأما الدماء لانها لا يسل على وجوب اناتها فليس لها على حكمها
الحيض بل هو من هذا النوع ومن قاصد وجه الوجبة فليعلم انهما او قريهما من
الحيض ما جرت به العادة والراوي قد علم الكلام فليعلم انهما في الحكم وانما
من اين قال على احداهما والفتاوى لا يجوز مع ان الجمع منفي **قال** دام ظله وقيل
بغيرهما ويجوز على ما ذهبنا من هذا النوع من طهره على رواية وجعل ذلك في الخلاف
عن بعض الاصحاب واختار فيه في الخلاف وجعل على الاحتياط ان يصلي في كل واحد من
هاتين الحالتين ويشبه بالذهب فقال المناظر يصلي عريان في النافق المسئلة والفتاوى
اما الاول روى صفوان بن يحيى في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي عريانا
بجمل ولا يبرأ بها وهو حاتم بن قتيبة وليس عنده ما كيف يصنع قال يصلي فيها عريانا
لا يقال هي من المكانيات فلا يمتنع عليها الا لا نقول انها خالية عن العارضة واسا
الاعتبار فان صحة الصلاة شرطها ستة العورة مع الاستحسان وهذا الاستحسان حاصل
فلا صلاة مع عورة والمقدساتان سلبتان واستدل المناظر بطريق الامتناع وان
المؤخر في افعال الصلاة يكون مكانة لها لا شأنا لها وكون الصلاة واجبة
يقتضي الصلاة عليه فلا يقف على ما ياتي بعده وبيان هذا المصطلح يجوز عندنا فليعلم كل
صلاة بخاتمة التوبة لا تقطع بمسؤول طهارة التوبة واجبة عندنا فلا يجوز دخولها
في الصلاة والجمهور على الاول ان هذا الاحتياط بل الاحتياط في الايمان فيهما وهو ظاهر
وعن الثاني ان الايمان لا يطرأ وجوب المخافة في التوسعات فانما التوسعة بمنزلة قد عارض
على صحتها والاولى تمام التصريح بصوم بدل الحائض يجوز تقديمه من اول ذي الحجة وقت

الحج

الحج يوم النحر وكذا في الصوم رمضان يجوز تقديمها والمؤخر منها الصوم وهو
عنها ومثل ذلك كثير على انه جاز على شمس الان المؤخر جاز لكل واحدة من
الصورتين وهو يحصل اليقين ببرائة العورة وهو واجب وعن الثالث ان الاستحسان
وجوب القطع بطلان التوبة وان كان مدم العلم بالخاتمة كافي في الصلاة فان
قال بلزم الاكتفاء بواحد قلنا الاستحسان وضع اليقين ببرائة العورة فان
صلى فيهما ارتفعت التهمة وحصل اليقين **قال** دام ظله ولو لم ينجح حال الصائغ
فيما يتان اشرهما ان عليه الامانة في رواية حار عن حري عن نداء عبيد الصلاة وشك
في رواية وهب بن جعفر عن ابي جعفر عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل صلى في
شهر بول او جنة فقال علم به او لم يعلم فقلنا اعادة الصلاة اذا علم وجعلها الشيخ
على ما اذا كان في الوقت لا يجزى وهو من ذهب في الاستحسان ومذهب في ما يشبه
ومن ذهب المعيد وعلم الحديث وانما هما الامانة في الوقت وجازع وعمل على ذلك
ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله ع قال ان احببا الرجل الدم وصل عليه وهو يعلم
فلا اعادة عليه وان علم قبل ان يصلي فاستوى وصل عليه ولا يصلي فليعلم اعادة
ما رواه الحسن بن محبوب عن الحسن بن الحسن بن ابي عبد الله ع قال سئل عن الرجل يصلي
شهر التي خمسة فقلنا ان يصلي فيه ثم يركب ثم يركب ثم يركب ثم يركب ثم يركب ثم يركب
قال لا يصلي الصلاة فقلنا منعت صلاة وكنت له وجعلها الشيخ في الاستحسان على
ما اذا ذكر الخاتمة بعد خروج الوقت وخصه برب بخاتمة يحقق عنها والبرائة
خصه الرجال وقال شيخنا في العتبة يطابقها الاصول نظرا الى ان صلاة ما حرم
بها سقطت العز من بها والفتوى على الاول وما ذكره الشيخ في الاستحسان في
صنعين جميع بين الروايتين ويقول على رواية علي بن مهزيب قال كتب اليه سليمان
بن رشيد انه ان في ظله الليل فاستأجره فلفظ من القول ففتى عليه وصل
فيه فاجاب بما مضى من براءة الصلاة في وقتها وانما في وقتها فلا اعادة
هذه الرواية ونهاية الغرض انهما من المكانيات والكتب في العز ما دام **قال**
دام ظله ولعلم يعلم ويخرج الوقت فلا قضاء وهل يصلي مع بقاء الوقت فيه

اشبهما الامعاء قلت بتعدد خروج الوقت لا خلاف فيما ذكره فاما مع بقاء الوقت
من غير ان ينقض والمعدة والشيخ في باب تطهير الشباب من النهاية انه لا يصيد وعليه التمسك
وقال في باب المياه من كتاب النهاية يصيد والاولى انه لا يصيد من حيث انه صلى صلوة
ما هو بابها والامر اسما للوقت في الاخرى يدل عليه ما رواه ابو جبير عن ابي عبد الله
الله ع قال سئل عن رجل يصلي وفي ثوبه صابون او دم حتى يخرج من صلوة ثم علم قال
قد مضت صلوة فلا شيء عليه **قال** دام ظله الربية للصبي احسان تفلسك في
اليوم مرة تعتذر بالمسئلة اذا اصاب الربية فيصحبها بول الى الوضوء ثم يغسله في
كل يوم وليك انما يكون لها عذرة لك والوجه ان تذكر ان البول يتعدى زمانا لم يقف
عنه فلا يلزم المخرج المنع وتعلم في اليوم اقتصاص على منطوق الرواية وهي ما
رواه سيف بن عميرة عن ابي جعفر عن ابي عبد الله ع مثل عزامة ليس لها الاقصر
ولها ما لو لم يجر الا ينقص قال في فصل التيميم في اليوم مرة لان ذكر اليوم يعني
عن ذكر الساعة والعرف بين لك شاهد وليس فان كان مطعونا لكن بضم في الرواية
يقع في المنطوق ما في قوله ما قال الشيخ في ربه وطا واتباعه **قال** دام ظله التاسع من
ايتان من تطهير ثوبه القاء وحمل على راسه او منعه ما في صلوة وفي الامعاء فلو ان
اشبهها الامعاء من غير ان يكون في كتاب الفتاوى وهو في رواية عمار السابلي عن ابي عبد
الله ع قال سئل عن رجل ليس معه الا شئ ياجعل الصلوة فيه ولا يجد ماء يغسله
كيف يصنع قال يجتهد ويغسل ما اصاب ما غسله فاما ما غسله فاما ما غسله والرواية فطه
الرجال ما غسل الاصل فالاشبه الامعاء ان صلى صلوة ما هو بابها وعليه التمسك
هذان وجوب المانع من النزوح فاما مع ارتفاعه في رواية ان احديهما ينزع ويصلي
عن ابي ابي ذلك سمعته ومحمد بن محمد بن ابي عبد الله ع في رجل اصابه صابون في
هس بالغلالة ليس عليه الا ثوب واحد فاصابه حتى قال يتيم ويطلع ثوبه بجلوس
محدثا يصلي الماء وعليها تنوي الشيخ واتباعه وفي رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله
عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل حمل حبة ثوبه وليس معه عذرة ولا يقدر على غسله
قال يصلي فيه من ثوبه في رواية علي بن جعفر عن ابي جعفر ع ومحمد بن ابي عبد الله ع في رجل حمل
النزع

النزع بردا او غيره وهو عدول فلا يلزم القول بالتيميم لان شدة العذرة وغلو الحاجة
شرطان معا وبان في حصة الصلوة **قال** دام ظله التمسك اذا جففت البول او غيره
عن الارض والمعدة والبول جاز في الصلوة عليه الى اخره قلت لا خلاف في هذا في
جواز الصلوة وانما البحث هل يطهر بالتيميم قال الشيخان والتاخر نعم وقال
الشيخ السعيد قطب الدين الرازي وعبد الدين الطوسي صاحب المصيلة لا
لكن يجوز الصلوة عليه عملا بما رواه علي بن جعفر عن ابي جعفر ع قال سئل عن
البوارى يصلي بها البول هل يصلي الصلوة عليها اذا جففت من غير غسل قال
نعم وما رواه عمار بن موسى عن ابي عبد الله ع قال اذا كان الموضع قد راس البول او
غيره فاصابة التمسك ثم يمس الموضع فالصلوة على الموضع جائزة وشحننا دام ظله
تدبر بين امرين ما علمنا رواية على جواز الصلوة عليه وفي الصلوة او جواز الا
لحجة ايضا لان من قابع الصلوة عرفنا من عيانه حكم بالطهارة وهو حسن
ويمكن ان لا يتدل على الطهارة بما رواه ابو بكر الحضرمي عن ابي عبد الله ع ما اشرقت عليه
الشمس فتدبر في مقتدر الطهارة هل يطهر بغير التمسك قال الشيخ في موضع من الخلاف
يطهر بغيره وبما راجع ايضا وفي موضع منه وفي المصيلة لا تطهر بغير التمسك القول
بالقاء الذي نوب على الارض من الجنينة تطهر مع بقا الماء على طهارة هو الشيخ في الخلاف
مستند لا رواية الى هو في قصة الاعراب وهو مشهور وجبه الاستدلال بان النبي
لا يمس من اوده الجنس ولا باقيا منها والرواية ضعيفة جدا ثقة حتى الراوي ولكن في
فيه للاصل في وجبه طهارة الماء الكثر حتى يستطامك النجاسة او ان لا يزال
قال دام ظله ويلحق بذلك النظرة الاولى الى الماحض قلت لا خلاف في خروج استعمال
او في الذهب والفضة ويدل على ذلك ما رواه البخاري في صحيحه والشيخ في تحذيبه عن
النبي ع لا تشربوا في اشربة الذهب والفضة ولا تأكلوا في حوائطها فالحال في الدنيا
ولكم في الآخرة ومنه ثم كثر في ائمة الغيبة انما يخرج من مكنه نار جهنم وروى عن
سرجان عن ابي عبد الله ع لا تشربوا في اشربة الذهب والفضة ومن محمد بن مسلم عن ابي
جعفر ع انه لم يخرج من اشربة الذهب والفضة فان قيل قد ذكر الشيخ في انه لا يكره استعمالها

فكذلك عديم عدم الخلاف قلنا مراده بالكرامة التمجيد فانه قد يستعمل الكرامة بمعنى التمجيد وقد مر الشيخ بذلك في موضع وهذا حكم التمجيد في غير الامتياز من الملكة
وعنه قلنا ثابت فيه تردد والاصح نعم وفي امتحانها العز الاستعمال خلافها لا يشبه
لان مقتضى المال وهو شيء موقوف لا يتعلق بالامتياز او بالامتياز او بالامتياز
ففيه فحينئذ قلنا قال في الخلاف بمثل قولنا الذهب والفضة وقال في طبا الجوان وال
الامتياز الكرامة يد على ذلك ما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع لا بأس
ان يشرب في الوعاء القدر المقتضى من ذلك من موضع الفضة بغيره ما رواه يزيد
عنه انه كره الشربة الفضة وفي القدر المقتضى وهذا من الغر واجبة في ط
نعم وماله يشهد دام طلبة الاستحباب في الاموال وط **قال** دام طلبة ويكره ما لا يترك
حتى يدع على الامتياز قلت اخذنا ان مع الدابة في الامتياز وهذا يجوز مع عدم
الدابة قال الشيخ والمرضا لا يقال في شربها والمشا في جوف كرامة في الدابة وقول
الزكوة والالكان في حكم الميتة فلا يبيح له الدابة ايضا قلنا ان يقولوا لان
جوف الزكوة هنا سرق لا استعمال ولم لا يجوز ان يكونا الزكوة مع جوف الدابة **قال**
دام طلبة ويعتدل اننا من الاموال قلنا او لم يكن **الكتاب** على الاطلاق فختلف الشيخان في
ان الاول يعتدل بالكتاب ام الوصل قال الشيخ واتباعه بالاول وقال العبد الثاني في
بالاول وروى رواية ذكرها مسلم في كتابه عن النبي اذا ولغ الكلب في اناء
فليغسل سبعا اقل من ثلثه فان مثل الرواية مشقة على السبع وانه غير ثابت
قلنا نعملها على الاستحباب ورواية من طريق اصحاب رواها ابو الصبا عن الغنفل
عن ابي عبد الله ع قال يمشي من الكلب فقال جبريل لا يؤمن بها فغسله واصبت
ذلك الماء وغسله بالثاني من ثم بالماء **قال** دام طلبة ومن اعز في الغارة قلنا لا يبيع
افضل قال الشيخ في بيعه يتسلسل لثنا وفالج وطبا السبع وعلى حسب التقابل
روايات روى عن ابي عبد الله ع قال انما يكره فيه الخمر هل يجوز ان يصب فيه
الماء قال لا يجوز حتى يتركه سبعا ويسئل ثلث مرات وروى عن اصحابه عن الامام ع
لشرب فيه البقرة قال يغسله سبع مرات وروى عن الجمع ان يحمل الاميرة حذرا من الاطراح

منه
على
الاول
والثاني
والثالث

كتاب

كتاب الصلاة

قال دام طلبة وموافقها اربع وثلاثون ركعة على الاشد قلت
واما خلافتها ومايات اصحابنا في فواضل اليوم والميلة لكن الذي عليه عملهم
واشتهرهم ما حدثه ابي عبد الله بن سعيد المشعري القمي قال قلت لمرضاكم كم الصلاة
ركعة قال احدى وعشرون ركعة يعني العزيمة والنوافل تدل على ذلك ما رواه ابن
ابراهيم عن ابن ابي عمير عن الغنفل بن يسار عن ابي عبد الله ع قال العزيمة والنوافل
قلنا احدى وعشرون ركعة فاما ما روى من الاخبار الدالة على اقل من هذا وهو ما
رواه عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لا تقبل اقل من اربعة
واربعين وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى قال سألت الرضا ع عن
افضل ما يتقرب به الصائم الى الله عز وجل من الصلاة قال ست واربعون ركعة فلو
يفض ونوافلها قلت هذه رواية روى قال لا تؤمن بها احدا اصحح بالحق منه فلا نقا
لان الحديث هذه الاخبار وشكها النعمان بن ابي عمير الاول فيجعل الاول على الفضيلة
وهذه على الجوان والروايات في هذا الباب كثيرة وهو مستوفاه في كتب الاخبار
فليطلب هناك من ارادها **قال** دام طلبة وفي سقوط العزيمة قولنا قال
الشيخ في الجمل والمبسوط والعبد وغيره في المصباح في سقوطه وقال في المصباح
فكان جمع بين الروايتين لان رواية الجوان ايضا مروية عن الرضا ع وكره الشيخ في
واحد المتأخرين على الاول الاجماع وهو ممنوع فالأظهر السقوط **قال** دام طلبة
الثانية في المواقف التي اخبرها قلت لما حكى الروايات في المواقف مع كثرتها غلغلة
وشك في الاول الاحتياط فقلت بجاءة السقوط وعقبتها ذكره دام طلبة
على اكثر اصحاب والخلاف في شرب **قال** دام طلبة ويكره ابتداء النوافل عند
ظهور الشمس الى اخره هذه الاوقات لا يكره فيها العزيمة واعمال الجسمة النوافل قال
في الخلاف يكره ما يتبدد من ماله سبب تحية الجسد وصلوة الزمان والطواف
والاحرام والندن ومثلها والمحمل يكره ابتداء النوافل ابتداء وقال العبد يكره النوافل
كلها الا بعد الصلوة والعصر يحذف النوافل فيها ويستند الكرامة لعل ما رواه الجليل
عن ابي عبد الله ع قال ان رسول الله م قال ان الشمس طلعت بين طرفي الشيطان وتغرب

كسناه لا يحسن قوله

بين قريش الشيطان وقال لا صلوة بعد العصر حتى يصل الغريب ومن جعته بن عمار بن ابي
عبد الله يوم لا صلوة بعد العصر حتى يصل الغريب ولا بعد العرج حتى يطالع الشمس والتحريم في
بالانفاق فتجعل على الكراهية عند انزال الطراح **ق** دام ظله الا فضل في كل صلوة منه
يها وفي اول وقتها اما المستغنى في مواضع قلت اراو بالسكنى صلوة المستغنى وا
الغريب من اواخر من عرفات والعشاء الاخرة الى غروب الشمس **ق** دام ظله التماسه
اذا صلى طائفة من الصلوات الا انها قلت الدخول في الصلوة قبل وقتها محرم على العلم
اذا لم يدخل طائفة من ثم ظهر خلافه في قوله تعالى طيبوا الان يدخل الوقت وما يتم
هو احتيا و شحنا دام ظله وقال في روى طائفة ما اونا سياتم دخل الوقت ولم يغفر
منها فقلنا اجزائه وفيه ضعف والمستند غير معلوم فلا عمل عليه وقال علم الحديث والحنيفة
من اصحابنا ما يصلي الصلوة وهو شبه بالاصل لا يرفع العدة عنه عن الشروع فيكون فاسدا
ومع الخلق والفتيان ادرى بالاثم بهم فلا يكون محرم ولا يصح ما رواه ابو بصير عن اب
عبد الله من صلى في غير وقت فلا صلوة له وما ذكره في هذا الظاهر من اصحاب الرواية
اصح من ابن رباح عن ابي عبد الله قال اذا صلحت وانت ترى انك في وقت ولم يدخل
الوقت فدخل وانت في الصلوة فقد اجزئت منك ومعنى ترى تظن **ق** دام ظله
الثالثة في القبلة وهو الكعبة الى اخبرها **ق** في كسبه الى ان الكعبة قبله اصل
المسجد والمجهد قبله اصل الحرم والحرم قبله من ناء عنه وامتد الى اجماع بانها لو
لم يكن الحرم مخزج اكثر المصلين في صف واحد من جهة الكعبة وهو باطل فالاول باطل و
برواية سكر عن عبد الله بن عبد الرحمن قال قال الله في الكعبة قبله لاهل المسجد
والمجهد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الاوقاف وما روى ابو الوليد عن جعفر بن
محمد مثل الاول سماع وهو من جهة الحنفية ولا يوافقنا في احتيا و شحنا في الاحتيا
منه في قوله وهذا علم الحديث الا ان العتق هو جهة الكعبة لمن ناء عنها مستكافين
تعالى جلالة الكعبة البيت الحرام قياما للناس في الارض والسموات فلهذا وجب حكم تطو
رها احتيا و شحنا دام ظله والمتأخر بهذا شبه ما جاز عن الامامان من روى اجماع من
ومن الثاني لا تسلم جهة من القبلة اذ الجهة هي سمت الكعبة وعن الثالث الخلق في هذا

الاحاديث

الاحاديث شكلها متعينة الرجال والمحق ان الخلافة غير مستمرة مع الاتفاق في العلل او
الدم الا في الشيا سر فانه مستحب على سعة الشيوخ ويظهر من كلامه ان وجوبه محمول
على ما روى عن الفضل بن عمر وقال سئل ابو عبد الله لما صار الرجل يغير في الصلوة
الا ليدار قال لان الكعبة سمتة حده وهذا رتبة منها على لسانك واثنان منها على يديك
ومن اجل ذلك وقع الخلاف في اليسار والمفضل مطلق وذكر النجاشي ان كان فاسد
العقيدة **ق** دام ظله وقيل في تعلق المصلي على سطح الكعبة ويصل يوسيا
الى البيت المعمور وهذا قول الشيخ في غير الخلاف مستدلا بالاجماع وبرواية اسحق بن محمد
عن عبد السلام عن اجماع في ان يدرك الصلوة وهو في الكعبة قال ان قام لم يكن
ار مثله ولكن لتعلق على قفاه ويغني عن يديه الالهة ويتصدق بقبلة القبلة في الهاء
البيت المعمور ويجزانا فاما كلهم اذ بان يدرك عن يمينه فاذا اراد رفع راسه من
الركوع فتح يمينه واليسار على نحو ذلك وقال في طوان صلى كما يصل جوفها كانت
صاعته ما شئت وهو ما يشبه الاول من خلافه لا يصل في مكان كثيره وفي طريق الاحياء
اسحق بن محمد بن عيسى وهو ضعيف على انها لا تقبل من الاصل المقتضى به والاهم من
مستحق ويقتضيه قول المسويط **ق** دام ظله من ترك الاستقبال اهدا الى اخرته
لا نزاع ان ترك الاستقبال مع العلة وجبا لاهية فاما من صلى طائفة تبين خطا
لا يتلو ما لا ان يكون بين الشرق والغرب ويكون صلى الى الشرق والغرب ويكون سجد
فالاول لا يصيد صلوة لقوله من ما بين الشرق والغرب قبله فاما ما بين الخطا وهو
الصلوة بجبلين نحو وجهه الى القبلة اذ من منعه مع العلم واما الثاني بعيد في الوقت
ولا يصيد لو خرج الوقت يد له عليه ما رواه سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عن الرجل
تغيب من ارض يوم غيم فيصلي الى غير القبلة فيخفى فيعلم انه صلى الى غير القبلة كيف
يصنع قال لان كان الوقت فليعد صلوة وان مضى الوقت غيبه اجتهد به وروى
ذلك عبد الرحمن بن العجاج ورواه عن ابي جعفر ومقتضى الاصل عدم الاعادة لان
الاعادة فرض بانها يحتاج الى دليل بان لكن الروايات من المناصر فيجب اعتبارها والاحتيا
الاحتيا واما المستند في هذه الشيوخ وما رواه اجماعهم الى انه يصيد صلوة في الوقت

او قادمه والمستند ما رواه عما والسباط عن ابي عبد الله في رجل صلى الى جهة القبلة فجهل
بوجهه في الصلوة قبل ان يفرج من صلوة قال ان كان مكثرا حتى جاوز بين الشرق والغرب
فليحول وجهه الى القبلة حتى يعلم وان كان مستديرا فليقطع ثم يحول وجهه الى القبلة
ضعيفة السند لعماد معتد به عمار وقال المرتضى عبيد في الوقت ولا يصيد او يخرج الوقت
واختياره المتأخر ويختار وهذا شبه لنا ان القضاة من مستأنف يحتاج الى التسلية
ويعد عليه ايضا عموم رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ع قال اذا سلمت فاستلم
على القبلة وانت في وقت فاعمد وان خالف الوقت فلا تصد وعموم رواية سليمان بن خالد ومحمد بن
هذا حكم الظان فاما الناس في الشيخ المحقق بالظان والاشبه ان عليه الامانة على التقدير
لان صلوة غيره باسوء حال لا يكون بحرية وانما قلنا ذلك لان استنباطا لشرط في صحة الصلوة
فمع الاختلاف لا يصح وقولهم بل هو ما رواه في الشرق والغرب جملته على المفضل الذي
يعرف جهة القبلة تعقبا بالامام وايضا طريقه الاحتياط ما توجه بذلك **قال** دام ظله في
من والسيما ان كان انما جهة الجوان قال في حقه وطا والاستصحاب فلا بأس بالصلوة في
ضوء السجادة والحاصل وقاية بارع لا يحيل من النهاية لا يجوز وقد روي
وحقة والاول هو الاصل واليه ذهب الفقهاء في جعل الجوان دلتية وهو منتهى ما
بابه والفتاوى مستندة بعيان منها ما رواه واو القتيبي عن بشير بن بشير قال
سالت عن الفتوى والفتا والسجادة واليه هو الحاصل في تصحطه وسبل والشرية
او بلاد الاسلام يجوز ان يصلي فيه بغير يقية قال صلى في السجادة بالحاصل والخطا
في صفة ولا تقبل في السجادة باليهود وما رواه على بن مهزيب عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي
جعفر ع ما تفعل في الغراب يصلي فيه قال لا الغراب قلت الغنك والسجادة باليهود قال لا
والغنك والسجادة باليهود ما السهم فلا تقبل فيه قلت قال انما يصلي فيها قال لا ويكون
تلك من بعد السجادة قلت صلى في السجادة الذي ليس له قال لا ومنها ما رواه مقاتل بن عمار
قال سئلت ابا عبد الله ع عن من الصلوة في السجادة والسجادة باليهود فقال لا حيزه
ذلك كل ما خلا السجادة قال لا ولا روي وحقة في جهوز الصلوة فيه واما
مستند المنع بولايات فتضمن ان كل ما لا يورث على جهة السجادة في جهوز الصلوة في جهوزها واما

في الصلاة

الحق

ابن عمر عن ابن بكير قال سئل ندوة ابا عبد الله ع عن الصلوة في السجادة باليهود
والسجادة باليهود من الوتر قال من كان منكم استحبها بين الشرق والغرب
فانما الصلوة في وجهه وشعره وجلبه فاسد لا تقبل تلك الصلوة وغيره لك من الزمان
وهذا السجادة قطب الدين الرازي الى انه لا يجوز كل موضع الصلوة فيه فلا ظهر بان
الطائفة الجوان والذي رواه الاجتباء حينما اذا اختلفت موجودة واما السجادة
والاراء فلا يصح ان يطبقون على المنع وادع علم الحزم والشيخ عليه السلام واما ما
الروايتين فقد مضى في بعضها ما روي حماد عن حماد بن محمد بن سلم قال
سئلت ابا عبد الله ع عن رجل في السجادة باليهود قال ان احب ان يصلي فيها وانما
روى عن جعفر بن محمد بن ابي زيد قال سئل الرضا ع عن رجل في السجادة باليهود قال
لا تقبل بها هذه المجرى عليها فانما ما رواه ابن ابي عمير عن جميل عن ابي عبد الله ع
في جهوز السجادة باليهود اذا كانت في كنية فلا بأس وما رواه صفوان عن جميل عن الحسن بن
شهاب قال سئلت ابا عبد الله ع عن رجل في السجادة باليهود قال ان احب ان يصلي فيها قال نعم
والشيخ حملها على التقية وعلى الجملة الاصحاب وغيره على ما رواه **قال** دام ظله وهكذا
للسنة من غير ضرورة الى اخره الصلوة والحري بالرجال لا يجوز في غير خلاف واختلف
في النساء قال لا تشتر ولا بد واتباعهم يجوز على كراهية وعلى المتأخر والطلقاتين
وابن الصلاح النعم والاول لا تلهي العمل **قال** دام ظله وفي التكة والفتنوة
من الحري من بعد هذه الجوان منشا التريخان الصلوة لما كانت لا تقوى معها على
الانفراد فوجودها كعدمها فلا يسافر الى الحري وغيره ومن حيث في الصلوة في
على الاطلاق من غير ما يلزم عدم الجوان من تشهد رواه في رواها في بعض الكنديين عن
احمد بن داود روي عن محمد بن عبد الجبار قال كتب الى ابي جهماس الهذلي يصلي في قنطرة
صويها وروى باج فكذلك فعل الصلوة في حوزة صوفي والاول اقوى في الذي يثبت عليه

الابا من المعتزة الصلوة والرواية شتملة على الكافية فلا حاجة فيها وهو من الشيخ
واتباعه والمتاخر واما الكوفي عليه والكاه عليه والاخر من سنده الجواز فيه الا بعد
الاصولية ويان رواه على بن جعفر من اخيه موسى ثم قال شتملة عن خراش بن حمر بن شتم
من العباسي يميل على العمل النعم عليه والكاه والصلوة قال يفرس ويقوم عليه ولا
شجاعة عليه **قال** دام ظله ويكره في الشيء الذي يعيب ويراد به الثعالب او غيره قال
الشيخ وابن بابويه في القصة لا يجوز الصلوة فيه والمتقدم ذكره في الاستبصار ان
ابا الحسن سئل عن الصلوة في جلود الثعالب الارباب قال لا يصلي في الغيرة
ولا في الذي يحترق وقال لا تحمل هذه الرواية على الكراهة وعلى ان كان احداهما روايا
وقال المتأخر هذه الرواية لا يصح فيها الصلوة في ثياب الصلوة فيه قلت هذا
لا ينافي الكراهة **قال** دام ظله ويكره في بناء شدة ولا في الجوبا الغائل ومثل
الحديث ولا في هذه الشيخان الامة لا يجوز وهو من علي الكراهية **قال** دام ظله
القديمين تردوا شبهة الجواز في جوار الصلوة وان لم يثبت القديين وبشأن القدي
النظر الى القديين من العورة ام لا فمن قال بالاول مسترها واجب من قال بالثاني
غيره لا جليل مستحب وهو اختيار الشيخ في هذا باب الصلوة ويعيد جوار العادة من
رضي النبي صلى الله عليه وسلم في المشافهة من غير منقطع من احد ولو منع لاشتهر لسان
الحاجة اليه والحق ان الاحتمال في العبادات يوجب استهما لانه لا واجب ولا مستحب
قال دام ظله وفي جوار الصلوة المذلة الى باب المصلي قولان احدهما المنع الى اخره في
الشيخ في المصلي والمعتد في عدم طه الوضوء والباقي الى المنع وبطلان الصلوة بذلك
كانت من يمينه او شماله او قدرا لا ان يصلي خلفه ولم يصلي احدهما وبه روايات منها
ما رواه محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال شتملة
عن الرجل والمرأة مصلين جميعا في بيت واحد من يمين الرجل خلفه قال لا حرج يكون
بينهما

بينهما شيئا من طلع وفي رواية عمار الساباطي عن ابي عبد الله لا تقبل حتى يجلس فيها
وبنية اكثر من عشرة اذرع وان كان من عشرين ورياءه فمثل ذلك وان كانت تقبل
خلفه فلا بأس بها صغيران ومنها رواية ابن عمار عن عمر بن ابي ربيعة عن ابي ربيعة
جعفر قال سئل عن المرأة تقبل عن الرجل قال لا تقبل المرأة بحال الا ان يكون
تداعيا ولو بصدقه وقال ابن بابويه في القصة لا تقبل الا ان يكون من يمينك ولا بأس
لو كانت خلفك وعن يمينك وعن شمالك وفيه علم الحق الى الكراهية على التقديرات
وعلى المتأخر وهو اختياره في الاصل لا يحيط في التقدير **قال** دام ظله وفي طه الطهارة
موضع الصلوة اذا لم يتعد الجاسة الى اخره اختلف الاصحاب في موضع المصلي على
من اذهب قال علم الحق في طه الطهارة موضع المصلي قال ابو الصلاح في طه الطهارة
مواضع للساكنة البقية وفيها الشيخ وابا عبد الله في طه الطهارة موضع الجبهة وسوyle الباقي
هو طه **قال** دام ظله ويكره ان يكون بين يديه نار من غير الكراهية قول الشيخ في الا
وقال غيره وان بابويه في كتابه الكراهية اقرب وهو اختياره في المتأخر **قال**
دام ظله ويكره الى باب مقتوح وانسان مواجهه الغاي هو ابو الصلاح وسلاوة
الانسان المواجه وهو حسن لا بأس به **قال** دام ظله وفي الكسائر والقطن وفيها
المنع في هذا الشأن وعلم الحق في المعصية وابل الصلوة والمتأخر الى الصلوة لا يجوز على
ملبوس من اكل الكسائر والقطن وغير ذلك وبعدة روايات منها ما رواه ابو العباس
الفضل بن عبد الملك قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يصلي الا على ما الجبة او غيرها
والكسائر وقال ابن بابويه يجوز على الطهارة والاكاس من القطن والكسائر ويكره ذلك من
الرقعة في ما نقله في رواية اخرى من ثيابنا دام ظله وهو في رواية سعد بن عبد الله بن
عمر بن محمد بن كيسان القصة قال لا يقبل في البصر الثالث من شتملة عن الجبهة في القطن
والكسائر من غير قتيه ولا ضوق الخلق قال جابر وهذه شتملة على الكسائر فلا بأس

وفي بعض النسخ وفي نسخة لسبورتها والمناقضين وهذا الفصل يقع من المصنف
 دام ظله بعد مناقشة إياه وهل يجب قراءة السجدة في الحج والعمرة في الحج
 قال المصنف في الصباح وأبو الصلاح وأبو أيوب نعم ويجب قراءة الصلوة مع الإختلاف
 وهو استدلوا بما رواه عبد الله بن العنبر عن جميل بن محمد بن سالم عن أبي بصير قال
 إن الله تعالى أكرم المؤمنين بالحج فسنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فشق لهم والمناقضين من بينهم
 وأبو بصير تركها من تركها فله الصلوة له والمناقضين من تركها من تركها فله الصلوة له
 أبي عبد الله قال إن من لم يقرأ في الحج والعمرة والمناقضين فله الصلوة له ومن لم يقرأ في الحج
 من صومعة عن محمد بن يزيد قال قال أبو عبد الله من صلى الحج بغير الحج والمناقضين إماما
 في صومعة وحملها الشيخ على شدة الاتصال في نصيب الاستحباب وجوازها
 معك ما إن الصلاة عدم الوجوب فيكونها قاصرة ما ليس منه وشدة لما رواه الحسن
 بن علي بن يقطين عن أبيه قال قلت لأبي عبد الله ما من الرجل يقرأ في صلاة الحج فيصير
 الحج مستحبا فما لا بأس بذلك وما رواه محمد بن سهل الأشعري عن أبيه قال سألت أبا عبد الله
 الرجل يقرأ في صلاة الحج بغير الحج مستحبا فما لا بأس بذلك وما رواه محمد بن سهل الأشعري
 الأزرق قال قلت لأبي عبد الله ما من الرجل يقرأ في صلاة الحج بغير الحج مستحبا فما لا بأس
 قال العزلة وهو الظاهر من هذا الحديث ومع الحج في الاستحباب وعلى المخالفين في
 الوجوب على اعتبار عدم الاتصال بها احتياطا في العبادة مع عدم المناسخ فما في ذلك
 الحج فلا يجب الاحتياط في الصلاة فانه من هذا الوجه وجوب جعله المتناقضين
 وكان ينظر لما رواه أبو أيوب عن محمد بن سالم قال قلت لأبي عبد الله ما من الرجل يقرأ في صلاة
 شيء من ذلك قال لا في شيء من ذلك والمناقضين وهو قوله ترك العمل عليه **قال** دام ظله
 قال أبو عبد الله من ترك العمل عليه من هذه النسخة وأما ما رواه أبو أيوب عن محمد بن سالم
 لما كان شيخا دام ظله في الدرس من ذلك الصالح الكراهية وما وجدت في مصنفه واستدلوا

بشيء من الحج

على الترخيم بالإجماع ثم بما روي عن النبي أن هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام
 الأديين وأما من طريق أصحابنا عدة روايات منها ما رواه عبد الله بن العنبر عن
 جميل بن أبي عبد الله قال إذا كنت خلفا لإمام قرا الحمد وخرج من قرائتها فقلت أنت الحمد
 لله رب العالمين ولا تغفل الدين وما رواه ابن سنان عن محمد بن علي قال سألت أبا عبد
 الله قال إذا خرجت من جماعة الكنايا لم ين قال لا وبالجواز رواية عن محمد بن أبي عمير عن
 جميل قال سألت أبا عبد الله عن رجل أتته الصلاة جماعة حين يقول فاتحة
 الكتاب لم ين قال يا أبا عبد الله ما وافق بها الصوت وطعن الشيخ في هذه بأن جميل
 قد روي خلاف هذه في غيره من فقه الأخرى وقد ذكرناهما فحصل العمل على ما روي
 المخالف عدة من كبرية الأطراح أو يحمل هذه على التخييل لكونها مخالفة للإجماع
 موافقة العامة ويحسن أن يقال على الترخيم أن هذه اللفظة هنا عبر عن المعنى فلا
 يجوز التألف بها أما إذا كان من هذه اللفظة ما أن يقصد بها أنها من القرآن
 لا الأول عز جابر اقتضاها والمشافاة ما أن يقصد بها الدعاء على السلام على الدعاء الأول
 ممنوع لأن اللفظ غير موقوف له والثاني جابر يتقدم سبق الدعاء ولكن الشك في ذلك
 فلا يجوز أن يقال يقصد بالفتحة الدعاء لأننا نقول التلاوة شرطا في الصلوة فيقصد
 الدعاء لا يكون تأليا بل دايا سلبا جواز ذلك لكن يفرض في أن يقصد بذلك فلا
 مخالف لهم إلا أن يقولوا بوجوب الفتحة متى راحوا التألف بها ولكن بما ذهب
 إليه فذهب فقيناها غير معطية المعنى وأما الثاني فلا يلزم الاعتقود والعبث
 هو من غير خصوصية في العبادة **قال** دام ظله وهو ما رواه البسملة عليه ما قيل
 وهو ما شهد به الشيخ والشيخان والاستحباب إلى أنها في حكم سورة واحدة فلا تنافي
 البسملة أما الأولى فستنده روايات منها ما رواه العلامة زيد الشحام قال صلى
 بنا أبو عبد الله في الفجر فقرأ الفتح والم نشرح والركعة وقال المرقاها أنها سورة

واحدة وعليها قاعها واما الثاني فدليلة الاستقراء وقال المناظر انما سؤلة واحدة
وقد اذ البسطة بينهما لانها ثابتة في المصنف وان عدداها معلوم بلا خلاف فلا
ينقص بالبسطة وهو يتشكل مع كونها سؤلة واحدة وكونها ثابتة في المصنف
يدل على وجوب الامارة وقوله ان عددا الايات معلوم بلا خلاف الاستقلال بغيره
لبسطة اما ان تعدد الايات اتم لانها لا تقتضي على الاول تقدير في موضع ثبت
حكمها وهو محل النزاع وقوله بلا خلاف هو مجرد الدعوى وان كان من ابيات حكمها لا يجد
اثره **قال** واما نظره في هذا الموضع في الاخرة فتبين ان ربيع الى اخره قلت اختلقت
الاصحاح بعد التي تتجاذب في هذا الموضع الى اخره وهو في غاية الفضل في شافان
حامد بن عيسى عن زائدة قال قلت لابي جعفر في الخبر في الركعة من الاخرة قال
يقول سبحانه الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اختار الشيخ في الاستصحاب
والرواية حسنة وقال ابن ابي عمير وابن بابويه بالفتح وهو في غاية التخصيص وقال
في الجمل وطلو الرضا في المصباح **قال** هذا اختيارنا المناظر وهو ان يزيد في الركعة
الاكثر من اربعة ايات في كل ركعة واما ما جاء في الخبر في الركعة من الاخرة
والزايد على الفضل والاستصحاب **قال** واما نظره في الثاني فالتسليم وهو واجب على
القولين ذهب علم الفقه والبول الصالح الى ان التسليم واجب هو اختيارنا ولا خلاف في
الشيخ في الركعة والاستصحاب من تعدد في كل ركعة ولا خلاف في تعدد في كل ركعة
وهو اختيارنا المناظر وهو في غاية البيان من زائدة عن ابي جعفر قال قلنا عن الرجل
يسلم ثم يجلس ثم يحدث قبل ان يسلم قال قلت صلوة وبارك وعنده علم انما صلواتنا
هذه تكبيرة وكعبه وسجود وجوبه وجب الاستدلال به ان لفظة لا تشترط في الركعة
ما سواه فذلك لفظة التسليم في الخبر يدل على عدم وجوبه والختار هو الاول وهو
ان كل ركعة من ركعتي النحر الى يومنا هذا يدل على الوجوب والشا في التمسك بطريقه

الاربعين

الاختصاص والثالث ما روي بطريق الجمهور وطريقنا عن علي بن ابي حمزة عن ابي
الصديق الطوسي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
براز التحليل في احد وهو مخصوص بالتسليم والتسليم واجب قبل التسليم
التحليل في التسليم ولا يدل التحليل عليه الا يدل على ان التسليم واجب قبل التسليم
الدليل على الاختصاص انه قد ثبت عند اهل اللسان منع كونها الواجب من التسليم
يكون اما اهم منه واما ما روي في الرواية لا تتم الكلام عن الغاية ولهذا لا يجوز في الحيوان
الانسان واللون سواد ويجوز في الانسان حيوان والسواد لون لا يتناهى في الحيوان
الحيوانية والسواد في الانسان واللون واما تقرير هذا فتقوله في التحليل
لو لم يكن التحليل مخصوصا بالتسليم لكان جامعا للسواء فيكون التحليل وهو
اتم من التسليم فيكون التحليل اتم من التسليم وهو غير جائز بلا خلاف فذلك لا يجوز ولا
يرد عليه الاشكال يقولون زيد وعمر وصديق لان المعطوف والمعطوف عليه حكم واحد
ما حاد ويصير جوازا ما حاد وما يدل عليه الباري **قال** واما نظره في التسليم في الاول
القولين في تكبيرة ليشلا هذا اذا كانت عند التكبيرة من الواجب فكيف يصح التسليم
بسبع تكبيرة مستحب في الجواب اذا كانت احكام العدة الجوزية غير الاحكام معتد بها
فلا محذور على السبع بالاعتبار بان يكون كل جزء منه مستحبا لان الحكم واقع على مجموع
السبع من حيث انه كذلك فلا يكون له كون واحد وان زيد واجبا لعدم التساقط و
جواز التسليم **قال** واما نظره في التسليم في كل ركعة قبل الركعة الاولى في الجملة فانه في
الاولى قبل الركعة وفي الثانية بعد العتقوات في الجملة ذهب اصحابنا في عدة روايات
وما اعر فيه مخالفا لالا المتأخرين في الروايات ما رواه ابو بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عبد الله قال كل القنوت قبل الركعة الاولى في الجملة فان الركعة الاولى القنوت من اجل
الركعة والاخيرة بعد الركعة ومنها ما رواه ابو بصير في كتابه عن حماد بن عيسى عن زائدة عن

ابو جعفر في حديث يتعلق بالجمعة قال علي الامام منها متواتران فينبغي في الركعة الاولى ان يقال
 الركوع وفي الركعة الثانية بعد الركوع والرواية صحيحة وقال ابن ابي عمير ان الجماعة ^{تصلون}
 العنوت في الركعتين منها وقال بذلك تواترا لاخبار ولنا عن هذا العنوت ان
 دعاء عبادة وهو اما واجبا او مستحب لقوله تعالى ادعوني استجب لكم فادعوا الله ^{تعالى}
 له الدين ويجوز ان يكون منوعة فليجوز في الاندماج على منعه مع ان الاصحاب يخالعون به وفي رواية
 نعتت في الاولى بحسبهم من ركعة **قال** دام ظله وفي وضع اليدين على الشمال ^{التي} في الركعة
 الاولى استدل علم الحديث والشيخ على جلال الصلوة بذلك باجماع الفقيه واما في رواية
 بالصلوة الاولى فانه ذهب الى الكراهية والعمل على الاول **قال** دام ظله وفيما يتعلق
 الاكل والشرب الا في الزمان القائل هو الشيخ وابن ابي عمير والمتن في رواية بعد الاكل في قال
 قلت لابي عبد الله ع اني اريد الصوم فاكفون في الوتر فما عطفه واما من قبله بين وبينها فخط
 او ثلثة قال لا تسع اليها وتترتب عليها حاجتك وتقف في الدعاء واما استدلاله في الزمنية
 اتفاق الاصحاب لانه فعل كثير **قال** دام ظله وفي الصلوة والسجدة معقوبه فلو كان شيئا
 الكراهية ذهب الشيخ الى انه لا يجوز وعبد الصلوة معه مستكلا باجماع الفقيه ورواية
 ابن محبوب عن مصابغ عن ابي عبد الله ع في رجل صلح صلوة فزجته وهو معقوب من السجود
 قال يصح صلوة وقال الحنفية لا ينبغي الا ان يصلي وشعره معقوبه لان تحلة وقال مالك
 واهل الصلوة كبره ذلك وعلى المتأخر وهو انه لا يصح ان لا يصلح صلاة الجمعة الصلوة فلا
 بالطللان لا بد ليليا قاطع والايام لم تثبت وقد تخرج العنصر من مصادق **قال**
 دام ظله ويرى السلام مثل قوله سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام في هذه الصلاة والشيخ و
 اتباعه ان الذي يند السلام يكون بسلام عليكم ولا يقول عليكم السلام وعين ذلك واستدل
 بعد الاجماع بما رواه عثمان بن يحيى عن ابي عبد الله ع قال قلت عن رجل يعلم عليه وهو
 في الصلوة فقال يريد ان يقول عليكم السلام فقال لا تأخر حتى يجزى بقله سلام عليكم عليكم
 السلام

السلام وتلك بان اصل الجواز والتخير يحتاج الى دليل وبرهانية رواها الشيخ في اختلاف
 عن محمد بن مسلم قال دخلت على ابي جعفر ع وهو في الصلوة فقلت السلام عليكم فقال السلام
 عليكم قلت كيف أصبحت فسكت فلما انصرفت قلت له اي السلام وهو في حال الصلوة
 فقال نعم مثل ما قيل والجمعة لا تسلم الا في الصلوة بعد الشروع هو الجواز بل الاصل
 الاستحالة بافعال الصلوة لا غير لقوله تعالى وقوموا لله ثابته ومن لم يجد الماء ^{عنه}
 فليصل وعليكم السلام وليس من غير ما ذكرنا في ذلك وقوله نعم مثل ما قيل له نعم واما اذا قيل
 له السلام عليكم لان العادة جارية بذلك فويضا بين الروايتين **المصنف** في
 بقية الصلوة **قال** دام ظله يريد ركعة الجمعة باوكد ركعها على الاثر فقلت اختلفت
 الروايات في ادراك المأموم الركعة ما ذكرنا الركعة فغير رواية ابن ابي عمير عن حماد بن
 الحليم عن ابي عبد الله ع قال اذا ذكرنا الاما وقد ركع فكبيرة وركعتين ان يرفع يديه
 فتقرأ ركعتين الاما ركعة فان دفع الامام راسه قبل ان يكمل فقد فائتكم وشك في هذا
 سليمان بن يقطين عن ابي عبد الله ع وهو يذهب الى تحنوا والصلح والشيخ في هذا
 والله سبحانه باجماع الجماعة والمتأخر هذا اذا كانت الجماعة في الجمعة فاما في غيرها فليس
 الشيخ في الاستصحاب وطريق باب الجمعة الى انه لا يركع عملا بما رواه ابن ابي عمير عن
 جميل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال قال لما قال يدرك العوم قبل ان يكمل الاما الركعة
 فلا تدرى من في تلك الركعة وبرهانية محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال لا يستند بالركعة
 التي لم تشهد كبرها مع الامام وحمل ما قدمناه من رواية الحليم بن عمار في الدعاء
 او ما ذكرنا في الصفح الذي لا يجوز التأخر عنه وادراك التكية الركوع مثل ذلك ا
 السكان في تفسقه واما المرتبة واتباعه ما عرفنا بين الجماعة وعينها وكان الشيخ
 نظرا الى الروايات وحمل الكل على الجماعة وجميع ما علمنا ذكرنا عنه وفي الجمعة قال عفا
 لهم نظرا الى الاصل عند ترويضه والاشغالات الروايات الصحيحة المتقدمة

تقديم الكلام معها القول بالاجماع في النهاية وقال في طائفة من ليس بها اجماع
البحث تحت ثم الكلام قالة الخلاف وتبرر الحق مستكسرا رواية محمد بن سالم عن ابي عبد الله
قال اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي ان يتكلم حتى يرفع الامام من منبره وعن ابي بصير
ان النبي قال اذا قلت لصاحبك انصب قمحا فعلموه والا فامام يخطب يوم الجمعة وعليه
التاخر ابي الصلاح وفي موضع من الخلاف انه يكره وليس بخبر وهو شبيه بالواقع
قال دام ظله الاذان الثاني بدعي وقيل كونه القول بالشيخ في الخلاف انه بدعي وقيل
انه مكره وهو المعنى الاذان الثالث باعتبار وضعه وليس تأييدا باعتبار اتصاله بعد الاذان
الاول وقيل الاذان الرابع القول بانه بدعي باعتبار ما على رواية محمد بن عيسى عن جعفر
ابيه قال الاذان الثالث يوم الجمعة بدعي لا غير مشروع قيل انه بدعي وقيل بدعي
لهما في الاذان في العصر يوم الجمعة الاستحباب كونه لوجوب الجمعة هذا الحكم ثابت على
الظاهر في الشيخ نعم واختاره شيخنا دام ظله وقال الفقيه ابن البراج والتاخر ابي بصير
ويقيم وهو حسن **قال** دام ظله يحرم البيع بعد النعاول واما ما عرفت من حديث الشيخ في
الخلاف في اذا البيع لا ينفذ لا من عنده والتمس عليه مساوؤه وعكس طائفة من بعض
الانصار وقال الاظهارة لا ينفذ وهو حسن لو سلم ان النهي ليعمل فيا والتمس من غير
العاملات وحسن شيخنا دام ظله ينفذ بناء على منعه ذلك **قال** دام ظله اذا لم يكن الامام
موجودا وامكن الاجماع والمخطئين استحقاق الجمعة وخبر قوم في الحديث في النهاية الى ان
يسفر ولا وهو الظاهر من كلام المرتضى في بعض مسائل الشيخ والخلاف وعليه التاخر
وهو شبيه **قال** دام ظله لو تكلم مع الامام في الاول ومنعه نهام الى اخره قلت من منع
الركوع من السجود مع الامام ثم تمكن منه فلو اوجبه عليه فليس جديا وبالله الا في حق الامام
في الثانية وفي غيره وهذا لا ينافي السجود في الثانية تبطل الصلوة قالة في غير عليه
الامارة واختاره التاخر كما انظر الى ان زيادة السجودين يبطل الصلوة وهو حسن

فيليك

فيليك به وقال الخلاف في المرتضى في الصباح محمد بنهما ويجوز اخرين نوافيا
عن الاول ومن الصلوة وهو في رواية محمد بن عيسى عن ابي عبد الله ومثله رواية شاذة
وامتدأ الشيخ بالاجماع ولم يثبت **قال** دام ظله وسنجدنا على ما يثبت في كنهه تلك
الاختلاف في كنهه ايضا قال في الجمعة قال الشيخ ان يقدرها على الزوال افضل وهو
في رواية علي بن يقطين عن ابي محمد ومختاره المتاخر شيخنا دام ظله وهو قوي لان
هذه الحجة لا تجوز في المرتضى استعداها بالتمسك واستعداها بقاها وما كسفت
الزوال ردت بعد الفقه وهو في رواية محمد بن ابي نصر عن ابي عبد الله ومثله رواية سهل
ابن زياد في اخره عن محمد بن محمد بن ابي الحسن عن ابي الحسن ومثله رواية محمد بن ابي عبد الله
التمس فصل اربع عشرة وست بعد الجمعة وهو في رواية المرتضى وقال ابن ابي عمير
عليه السلام العبد ان قال افضل وهو في رواية زاذ بن اعين وعقبته بن محمد بن ابي
اختلف الروايات والاقوال في الجماع هو التيمم والافضل من هذا التيمم لانه اكثر في القاء
والظاهر **قال** دام ظله وليست به حجة وفيها اختلاف الروايات في التاخر بدعي
ظهر يوم الجمعة لاقى عتبة ابن ابي عمير عن ابي جعفر قال سالنا ابا عبد الله عن صلاة يوم الجمعة
اذا صليت وعكس ارجعا للصلاة قال نعم ومثله رواية حماد بن عيسى عن محمد بن ابي
الحسين ومثله رواية محمد بن مسلم جميعا عن ابي عبد الله ومثله رواية محمد بن ابي الحسن
عن جعفر قال سالنا ابا عبد الله عن الجماعة يوم الجمعة في السفر قال يصنعون كما يصنعون
في غير يوم الجمعة ولا يجزئها في الاكثارات خطبة ومثله رواية محمد بن مسلم ومثله
الشيخ في حالة التقية والاولان مع ضاخر الروايات بل من الاصل وهو الاضغاث وعدم
الاذن وايضا اذا اختلف بين السجدة والمخطئين فما اوجب جميع المخطئين لا للذين
على التقديرين وهو اختيار التاخر وعليه ينعى شيخنا وان ذهب الى الكتابين في التاخر
تبعا للشيخ والمرتضى في كتابين من مروي في رواية قال في رواية **صلوة** الصديقين

قال دام ظله وهو كتمان تكبير في الاول غشا الى من قلت رويته وكيفية التكبير
بها رويان روي يونس بن علي بن حمزة عن ابي عبد الله في صلوة العيدين قال التكبير
ثم تكبيرين في كل تكبيرتين ثم تكبير السابعة ويكره بها ثم يسجد ثم يقوم في الثانية
ويقرأ ثم تكبير اربعاً ويكره بها وشك في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله قال التكبير في الاولى
اثنان مرة تكبيرة في الاولى واحدة ثم يقرا ثم تكبير بعد القراءة من تكبيرات والساكنة
بها ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم تكبير اربعاً والخامسة ويكره بها وشك في رواية يعقوب بن
عزير الصالح وعليها فتوى الاصحاب اعلان بابويه في رساله فان ذهب الى تقديم
التكبير في القراءة ويستند ما رواه الحسن بن سعيد عن النعمان بن سويد عن عبد
ابن سنان عن ابي عبد الله قال التكبير في العيدين في الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي
الاحية خمساً بعد القراءة وما رواه احمد بن حنبل في الاسناد عن الرضا عن مثل ذلك
لفظاً يلفظ ويروى في ذلك من الروايات لكن كلها ضعاف ومع ذلك انعقد عمل الاصحاب
الاول **قال** دام ظله وبقيت سبع تكبيرات باليوم وقوله باليوم اشارة الى انما الله
وصلى العيدين ولم يكره في اكثر من قال الشيخ شعا وقال المصنف في تكبيرات
وعليه علم الحد والمصباح وابن بابويه في المنعم ومنشأ الخلاف ان المصنف يقول في
الركعة الثانية بالتكبير من بعد دعاء كما هو منهجهم ويجعلون من شئ من غير رواية في
يقوم الى الثانية بالدعاء من تكبير وهو ظاهر في الروايات فعلى من هذا الشيخ
في الاولى ما روي في الاحية ويحب التكبير في الثانية **قال** دام ظله والتكبير في الغلظ
مقبولاً مع صلوات ولها الغلبة في اخرها صلوة العيدين هي تلك التي روي عن النبي
واقبالهم وروى في رواية حلف بن حماد بن يحيى عن عبد الغفار عن ابي عبد الله
وقال ابن ابي عمير في صلوات ولها الغلبة في اخرها الصلوة في العيدين في العمل على
وهل هو واجب في المصنف نعم فيه وفي الاضحية لا يقول بها واذا ركع الله في يوم

تقبل

روايت

وبان لا يحارب على الاستحباب في روايات وهذا شبه **قال** دام ظله التكبير في الروايات
والاشياء المستحبة وكذا القنوت قلت اما التكبير في الظاهر من كلام الاصحاب في القنوت
الروايات الوجوب والوجه الاستحباب هو من حيث يخاف دام ظله عدم وقوعه على
العمل بالمعنى الوجوب لو استحبنا بظاهر الروايات لكان حسناً واما القنوت
علم الحد في الاستحباب وانما وجب في الثاني في الخلاف وابن بابويه بالاستحباب ويقدر على
الوجوب على تعيين عمره ووجوب الشيخ في الخلاف وابن بابويه في الثاني
لا وعليه المتأخر فيظهر من كلام المصنف الوجوب والاستحباب في رواية والاشياء في القنوت
المعنى في الرضا في رواية في الاولى الحمد والثناء في غيرها وفي الثانية الحمد والثناء في
هو اختيار الشيخ في الخلاف وهو في رواية ابن ابي عمير وفي رواية عن جميل عن ابي عبد الله
وقال ابن ابي عمير بالعكس قال ابن بابويه في رساله في الاولى الغلظة وفي الثانية
الاعلى وقال الشيخ في رواية ابن بابويه في كتابه والمناظر كتابه يقول في الاولى
وفي الثانية والثناء في غيرها وهو في رواية ابن ابي عمير في كتابه الجعفر بن ابي جعفر
واكتفى ما رواه في حديثه الاول **صلوة الكسوف قال** دام ظله
في رواية يرويها في النماز في صلاة الكسوف في صلاة الكسوف في هذه
الروايات والظلال التي يكون صلواتها في صلاة الكسوف في صلاة الكسوف في صلاة الكسوف
فعلها صلوة الكسوف حتى يركن في ركعها الشيخ في الخلاف وابن بابويه في كتابه وعليها
فتوى الشيخ في الخلاف في رواية وطول الجدل بين ابن بابويه في المنعم والمصنف في الكسوف والاول
والراجح الظاهر وعليه المتأخر في الروايات وابن ابي عمير وابو العلام في كتابه الكسوف في صلاة
القرآن في الاولى من **قال** دام ظله ويقضي له علم واهل اوامر وكذا لو اشتهر في القرآن
على الشك في ان قلت اذا انكسفت الشمس في القرآن لا يحلوا ان يجزوا القرآن في صلاة الكسوف
الاول بحسب فتواه على علمه او انما انما يهل على العمل مع العدة في العيدين والشيخ

سئلوا ابو الصلاح فابواب الكسوف نعم وهو في رواية الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى
عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال اذا اكتشف القمر فاستقطر الرجل فكل من استقطر فليس عليه شيء
من غفران يقض الصلوة وان لم يستقطر ولم يعلم بالكسوف فليس عليه الا الغضا
يعني غسل وهو مقطوعه وقال الشيخان وملاوا ابواب الاعمال المستوفى مستحب
اشبه ومكش المشاهير عن الشيخين الوجوب في الاستحسان على الاطلاق واختاره
الحاشية قد يشهد والثاني وهو ان لا يجرى القصر في الاغتسال ان دخل به ما لا الا
في الثاني يلزم القضاء على الثاني ان يكون جاهلا او ناسيا من الاعمال على الغضا على
منه العبد وما يكون استاده الاطلاق ما روي عن حماد عن حماد بن عيسى
لنصفها ولا تلتزم على احتراق القصر على ما اختاره المشاهير مستك بالاجماع على ان من
كانه صلوة من غيرها من غيرها وطريقه الامتثال والحكم مستوفى اما الاول والثاني
فمنع الاجماع ولو سلمنا ان من عيبت العموم نزلنا عن هذا الامور ان يكون مخصوصا
بالعبد ايضا لمحت العقول ومنع عن امتثال الخطا والشيء ان العمل في الجنة للاجماع ومثل
قالوا في نزلنا من هذا لاننا ان التكرار المفردة يعني قوله نعم وهو منزع عنه اهل
الاصول اما الثالث العارضة بغيره الذمة وقيل المقتضا في المصباح المجيب وهو اشبه
بهذا من مذهبه الشيخ ورواياتها ما رواه زرارة ومحمد بن مسعود عن ابي عبد الله قال اذا
اكتشف الشمس كلها واخرقت ولم تعلم على بعد ذلك فليكن القضاء وان لم يحرق كلها
فليس عليك وقاض عن عبد الله بن ابي عمير عن ابي جعفر قال لا اكتشف الشمس وانما فاحتمل
بعد ما خرجت فلم اقتض اما لو اخل به ناسيا والذمة يقتضي المذهب القضاء في الاغتسال
يقضي عليه حمل رواه علي بن جعفر عن ابي عمير عن حماد قال سئل عن صلوة الكسوف
هل عليه من تركها قضا قال اذا فاشك فليس عليك قضا وما رواه عبد الله بن ابي عمير
سئلنا ابي عبد الله عن صلوة الكسوف يقتضي اذا غشا قال لا يسجد بها قضا وقد

كان في الدنيا انه انقضت اوقات حمل هذه الرواية على الجاهل اشبه من جهلها على الناس
قال دام ظله وليست لهادة الصلوة او من قبل الاغتسال الاستحسان من هذا الشيخ في غلظ
من كلام العبد والمقتضى الوجوب في الشهد رواية معتبرين بها قال ابو عبد الله
صلوة الكسوف اذا خرجت قبل ان يغسل فاعاد ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم قال سألنا
جعفر عن صلوة الكسوف وسأنا الحديث الى ان قالان من غنت قبل ان يغسل فاعاد
ادع الله حتى يغسل وهذا الصحيح وهذا المتأخر الى ان الامارة لا واجب لا استحسان
ابن الامير براءة الذمة وهو مقدم مع وجود النسيان في وقت الاستحسان **قال** دام ظله
اذا التفت في وقت حاضرة نحو الاثنان اياها شاء على الاصح ما لم يتبينوا الحاضرة قوله على
الاصح والاصل في المشكلة خلافه وهو ان الشيخ ذهب الى انه سجد بالفرجة ولو
الفرجة بعد الشروع في الكسوف فيقطع ويبطل الفرجة وترد وقيل اختار من
النهاية على الاصح على الرواية وهو ما رواه محمد بن مسلم عن حماد عن ابي عبد الله
الكسوف في وقت الفرجة فقال اياها بالفرجة والاولى بتفسير هذه بتفسيره في مسئلة
يدل على ذلك رواية ابي عبد الله عن محمد بن مسلم وسند كرها اما ان يقطع الكسوف
شيع والصلوة لا مع هذه الغلطات في اعرفه في نوازلها في الاغتسال ببيان ذلك والاصل
من رواه وهو ذهب الى انه يصل الا ان يخشى من نوازل الحاضرة وهو مذهب الشيخ في الجملة ومقتضى
من طرقت المتأخر وهو اشبه لان وقت الكسوف صنفين وقت الفرجة منوع وهما
على الاستحسان والفرجة يلزم الاقياان بها يلزم من هذا تقديم الكسوف في الاغتسال في وقت
الفرجة يتعين ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله الكسوف
فان سئلنا الكسوف خشيانا ان يغرق الفرجة فقال اذا خشيته ذلك فاقطع صلوة
فاقتصر من غيرك ثم عد فيها ومثله ما رواه ابو ايوب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
قال سئلنا عن صلوة الكسوف قبل ان يغسل في وقت الفرجة فقال لا تقصروا

وسلوا الغريضة وهو ما اوصىكم واما القول بالتحية فينبغي على وجود العلم بان
 ان الكسوف في السماء والافلاك **الحجاة قال** ولم تظلمت الصلوة على كل
 هذا هو الذي ذهب به عدة روايات ما رواه في نسخة من نسخة عن عبد الله بن
 تاجر عن علي بن ابي اهل القبيل عن شاذان عن علي بن ابي السلو عن جعفر بن ابي
 ابي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استقر على الغنم او نفسه لا يبعث احد من
 بل صلوة وقال المعية لاجبا على المؤمن خاصة لان العزوة في صلوة عليه السلام كما انما
قال دام ظله ويحيى بن عبد الله بن بكير عن قتادة بن شبيب عن ابي عبد الله
 عن علي بن ابي طالب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبعث احد منكم
 عبد الله بن ابي عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله
 في رواية اخرى عن جعفر بن ابي عبد الله عليه السلام وقال في الاستسقاء وفيما لا يصل الربيع والكل هو
 في رواية اخرى عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله
 وشك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابي عبد الله بن علي بن ابي طالب عن جعفر بن محمد
 علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله بن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله بن علي بن ابي طالب
 على الميت صل على قبره يوم اول ليلة حبسها النعمان من كل يوم اثنين وما امرهم حديثا
 نعم قد وردت روايات كثيرة في الصلوة على المدفونين وروايات المنع فيها تنقص الجواز ما رواه
 في نسخة ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بصل الرجل على
 بعد ما يدفن ما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس
 الصلوة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلوة عليه وقد وردت روايات المنع فيها رواية
 عن ابي عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصل عليه وهو مدفون ومنها رواية عن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بصلها حتى يعلو الجرة اصل عليه قال ان اوردتها
 قبل ان يدفن فان شئت فصل عليها فالشيخ لما استعمل في بيان كلامه في هذا قال في

روايات

روايات الجواز على ما تقدم شيخنا ابيوم ولية وقاية الخلافة وروى في نسخة
 سكون في رواية **صلوة** الاستسقاء وليس فيها خلاف كما كشفنا سابقا
 يكون يوم الاثنين على ما وردت به الروايات والحق في شيخنا دام ظله يوم الجمعة اذ هو
 يوم يجتاز فيه الدعاء ويترتب على الترابيع على الاثنين واما ما قلناه من رمضان ففيها
 اختلفت الروايات والشهود في اذنة الف وكعت على الموتى وفيها محل ليلته ركعة في الشهر
 الاخير وفي كل ليلة ثلثين وميضان في الايام الاخرى الثلث بها ما على الاشتهار في
 بذكره في كتب العبادات وكذا في الصلوة المرحمة في طلبه هناك **الفصل الثاني**
قال دام ظله ويقبل ان كان في الاخيرين من الاربعة اسقط الزايد والى بالغاية
 هو الشيخ في الجواز قال في النهاية فان قرأ السجدة ثلثين ناسيا ثم ذكر سجدة فذلك وجبت ايضا
 عليه الاعادة وهو اشبه بها ركن وعليه العديد والمتاخر في رواية في المصنوع واما الزايد
 الذكي في الاخيرين حتى ان السجدة في حق الشيخ في رواية الجواز وابن بابويه في الرواية
 ان اسقط السجدة في رواية الكوفي والمتن ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 شك بعد السجدة لم يركع قال انما استيقن على السجدة بين الاثنين ركعة لها في
 على صلوة على النمام وان لم يستيقن الا بعد الفراغ وانصرف في ايقم في اقل ركعة لها في
 سجدتين ولا شيء عليه وقال المعية في صلاة المتأخر بالاعادة وهو مقتضى الاصل
 وشهد انه ذكر في الاستسقاء عن ابي عبد الله بن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله بن علي بن ابي طالب
 فسر ان يركع حتى يسجد ويقوم قال في المستقبل وقاية ابن سنان عن ابي عبد الله
 سالت ابا جعفر عن من ركب السجدة ان يركع قال عليه الاعادة وفي رواية اخرى عن
 رواية عن ابي عبد الله عليه السلام والشيخ في نسخة هذه الروايات بالابوابين وهو مقتضى الظاهر
قال دام ظله ولو نقص من عدة الصلوة ثم ذكر ان لم يركع على الاشتهار في نسخة
 ذكر انه نقص بعد الكلام فحصل ثم ام سجد الصلوة قال في الجواز في سجد وقال في

عشرين

فانما استدلال بما رواه حماد بن عيسى عن حماد بن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام
عن زكاة قال لا انا من الزكاة وما رواه محمد بن ابي حمزة عن حماد بن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام
قال قلت له الرجل يجعل اهل بيته من اهل بيته فان يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا
من الزكاة قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا
علما بالدين او بغيره فانما لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا قال لا يدنا
برادة الدين على انما قلنا وقيده بما رواه حماد بن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام
عبد الله قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما جعل عليا اباي وان يعزب من الزكاة
عليه الزكاة قال لا ليس عليه زكاة وما اوجبه على نفسه من النقصان في نفسه ومنه
مصلحة اكثر مما يخاف من الزكاة **قال** دام ظله من طلع لمبا النقصان في نفسه
والامر هذه المسئلة عليها فتوى الشيخ واتباعه وما اعرفه من الفاسد الماشا فانه
ذهب الى ان حكم حكمه الى الغاي يجب الزكاة مع العتقة عليها ولا يقطع عن غيرها
ومستند الشيخ رواية بن جهم شيئا دام ظله للرواية ونظر الى ان ما المخرج المال النقص
العليا وهو ما لا يفتقر من حكمه فسقط زكاة ولما قالوا لا يفتقر لان ما لا
يخرج عن حكمه ولا يفتقر من حكمه وذلك ان النقص يخرجها عن حكمها فاحتملها سنة
اذا سئل عن رواية العبد وهو من غير معتبر شيئا فلا يقطع بالنقصان واذا كان زكاة
يكون باقيا على ملكه لانه لا يملك غيره وفي المهر واحد القولين **قال** دام ظله
ولا يجب جبروا الجبر الى امر معنا اذا اجتمع حبان وكلها احدنا فتع من النقصان
بهم معتبر الا لا يخرج من الزكاة وهو المستحق عليه وما رواه ابي ظهير عن ابي
دام ظله ويتعلق به الزكاة عند تسميته حنظلة او شيئا او عمو او ميا وقيل انما
امر من الصل او احضرا وانقضاء الحصة اختلفت بين اصحابها في قولهم في الوقت الذي
يتعلق

يتعلق به الزكاة قال في النهاية وقتها بعد انحصارها والحداد والصلوات وما كان من بركة
الاخر لا وقت الصلوات وقال في في الجوهري في الاستدلال في التما اذا ما اصابها وقال
التما من عند الاستدلال في الحديث والحداد والصلوات وما كان من بركة
ظلالا لافاقا في الزكاة انما تجب في الحنظلة والشعر والعتق والذين يتقبل حصول هذه
التسميات لا يجب في العبد الدليل في الاصل براءة الذمة لكن العمل بهذه الشيخ في ذلك
الاخبار عليه وثمة الخلاف يظهر اذا ادعى قبل المصداق والحداد والصلوات **قال** دام
وما ليس شيئا او سجلا او هذا اقول لا يجب ما يقع بالماء الجاري على وجه الارض والعقد
ما سقته الماء والجدل ما ليس فيه بركة **قال** دام ظله وقيل اذا عجز لها جاز ما حياها
شرا وشريين ولا شراين جوازنا التما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما
التما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما
ما قال لا يبرئ من الزكاة شريين وتما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما
عظم من جعل من عبد الله ما قلنا الرجل يجعل عليه الزكاة في شهر رمضان فيكون
الحرم قال لا بأس ان قلت فانه لا يجرى له الا في الحرم فتجملها في شهر رمضان قال لا بأس
وفيها ما لا يجرى في غير ولا تبايعه الا في الجوف وهو المستحق وعليه الماشا فانه
مطلق الامر في حق عدم التما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما
لا يجوز تما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما
جواز التما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما
شهرين في ذلك لان سبب التما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما
التما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما من عند الاستدلال في التما
لوجود العتق لا شرا قال دام ظله لان التما لا يجوز الا بعد رقتا لا يتقدم رقتا
العتق يعني يتقدم رقتا العتق لا العتق لان سلم الروايتين قالوا لا يجوز

على الظن ولا سلم ان جوانك احدهما اشتغل او لم يزل وان يكون الوجهة كما ذكره المنيه
وان وضعنا في عدم المتيقن التاخير في رتبة الشرائع فيه **قال** دام ظله ولا يجوز تعدي
متى وقتا وجوب على اشهر الوفاة بين روى حماد عن حماد بن محمد بن زيد بن ثابت قال لا
عبد الله من الرجل يكون عند المال ابرك فيه او اضعف بفساد المال ولا ولكن حتى يفتقر
انه ليس له حدان يصلي صاوية الاوقية فكل ذلك الزكوة وكل من يفتقر انما هو في حاله
وشك في رتبة من رتبة قال قلت لا في جعفر بن ابي جعفر عن الرجل يملك اذ مضى ثلثا لسه
قال لا يصلي الا قبل الزوال فاما ما قدمنا من الرواية وما رواه ابو عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال شك من الرجل يملك قبل العمل فقال انما
ثلاثة اشهر فلا بأس بثلث الشحان وانما ما رواه عن جعفر بن محمد عن ابي بصير
حال العمل بها احيان على ثلث الصفة اعقب عن الزكوة ولو بعد الزوال او بعدها يصلي
العمل الزكوة وقال الملاح وقد روى عن جعفر بن محمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
خلال الزكوة انما بعد الزوال على ان لا ينافي وجوبنا تحت الفرض من الزكوة بل
المشاهدة فانه يبيح زكوة يجهل او قد ضاعها ويتفرع عليه مسائل بين كوفي ومطهر
واقفا قال الاشهر ما لا يجوز ان ياتي الى صيد رطله وهو حقيق فكذلك ما رواه
رواية حماد بن محمد عن ابي بصير **قال** دام ظله اما الاصل فثلاثة عقود
والثلاثين وقد اختلفوا في اسمها ولا فرق بينه وبين حقيقة قولنا صلتها هل
التعريف بالفقهاء واهل الفقه في الفقير والمكسر اما اسمها ولا فرق بينه وبين حقيقة قولنا صلتها هل
صنعها ما لا يشك في صحة العمل بها والمكسر ان المكسر هو الذي لا يملك من العيشة في فقيره
هو الذي لا يملكه وما لا يملكه من جميع ماله الاصل في الرواية ما في كل واحد منها
انما ذكره عن يد كل واحد من يد غيره انما في الحقيقة في الفقير والمكسر والفقير انما
المكسر

الاعمال الصالحة

المكسر انما الفقير هو المحتاج الذي لا يملك ما يملكه غيره وهذا الحق لا غايه هناك
تحقيقها لان الشرائع انما لا يملك ثمة السنة فالمعتمد عدم المؤنة الذي هو الحق
المشترك ولهذا الاعتبار عدلها ببعض **قال** دام ظله ولو جعل الامر ان قيل
ينبغي وتبطل وهو شبه القول الاول والشيخ في ربه والقول الثاني ان يملك طلاق الجوز
قط وقد مر في ذلك المتأخر تعالى به بار بقاء الدين وينبغي ان يعلم فيها ان الحق يقتضي
من سهم الغار بين وهو موقوف على العمل المسلم على المنفعة والصحة **قال** دام ظله
وتبطل بغيرها لاجل هذا الشك في ربه وسلامه وقال قط والمخلاف والمخالف
يدخل في عمومها والرواية قد نفاها عن الدين في جميع سبل الشك وهو
لست بظاهر من الغلط عما قال ابو الصلاح هو موقوف على الجاهدين بالعمل في
الدين والزيادة ما يعتد به من اليه والظاهر احتيا بالمخلاف على العمل المتأخر في شئنا انما
دام ظله وفي ربه الى المستضعف مع عدم العارف ترويدا شبه النع وكذا في العلم
احول في ربه في ربه من ربه الفطرة المعزاهل الحق من لا يتعبد بهما
حماد عن حماد بن محمد عن ابي بصير **قال** دام ظله انما كان مديم يعمل فطرته الضعيف
من لا يجده من لا يقول **قال** وقال الملاح هلها الا ان لا يجدهم فان لم يجدهم على ان يتعبد
ولا يفعل بطريقه الى ربه وقال الامام يضع فيها ما يرضى واقترع عليها الشيخ في النهاية **قال**
ويجوز مع النية والرواية حقيقة في طريقها ابرئنا فلا عمل بها والذين يعملون عليه
ان يستمر الايمان وهو بذهب الشيخ في الجملة واختاره المتأخر في شئنا دام ظله ونشأ في
النظر الى الرواية وقترع الشيخ فاما في اصول الزكوة فلا وجه للترويض والاتفاق على اعتبار
الايمان فيها **قال** دام ظله والعدالة وقد اعتلوا قوم واقترعوا من على حجة الكتاب
اعتل الشيخ واتبعه العدالة والنفية التي اقتصر على الايمان وكذا سائر وهو في ربه
ابقا بوجه ومعينه في الاحتكام والاولى اصوله في براءة الذمة **قال** دام ظله الرابع الا يكون

وهما اختياره ايضا والاستيعاب جميعا بين الروايتين ورواية محمد بن عيسى عن
 محمد بن ابي الصديق قال كتبنا الى الصادق عليه السلام يسألنا ان نعلم الرجل
 من خزانة الصدوقين والسلم والدرهم فقد استبشركنا على ذلك على ذلك على ذلك
 وقالوا علم الصدوق من العلم والعمل يجوز ان يعطى الواحد القليل والكثير من غير
 ما خزانة المتأخر وهو ما شبهه ونسبوا النهاية الى ان لا يحارب الصدوق في الدرهم وما
 الدينار وخاصة **قال** دام ظله اذا مضى الامام الصدقة وما صاحبها استحقاقا على
 الاطراف والاختصاص من هذا الشيخ وطوال في الخلق بالعرفان فيكم بقوله تعالى وسلكوا
 انما لو كنتم سكن لهم **قال** دام ظله ولا يقطع مع غيره الامام سهم السقاء والحق
 وقيل يقطع معهم السبل وعلى ما قلناه لا يقطع هذا الحديث فهو يوجب تفضيل
 فان من رايها بالانجاء ولا يخرج من السقوط في كل موضع ليقط التهملة وان من رايها
 كان قربة فلا يقطع لاسكان ذلك مع غيره **كتاب الغنم** **قال** دام
 ظله ومن الذين اربعة ارجال وضع قوم بالمدينة القوم اشار الى الشيخ واتباعه واتباعه
 والمستند ما رواه في التاليف والاستيعاب وهذا الى القاسم بن الحسن قال يرفع الى ابي
 عبد الله مثل من رجل من البادية لم يكن الغنم قال يصدق ما روي ارجال
 من الذين وما رواه محمد بن ابراهيم قال كتبنا الى ابي عبد الله عن الغنم وما رويها
 كم توفى فكنتها واجتبا طال فقال لا شيء المراد به الدين لان من كان قوة الدين يجب
 عليه ان يجر ارجال والذوالدين الروايتين فيما ضعف جدا وهو بين **قال**
 دام ظله وهو قبل صلوة العيد غنم وبعدها صدقة وتقبل في القضا وهل اصل
 اقوال اختلف الاقوال في هذه المسئلة فذهب الشيخ في النهاية الى ما روي في السبل ان

بجاء

يوم الغنم قبل الصلوة واستمر على هذا وقال المصنف ابو المصنف لواءها عن
 صلوة العيد كان قاضيا والشيخ في هذا رواية بعد الصلوة صدقة ولو اخرج
 بعد ذلك انه ويكون قضا والشيخ عن هذا القول في غنم المتأخر الى ان يرضى
 اذ اراها والدون في غنم الجش بين على انه صلوه هو وقت شام لا من قال بالاول هو
 انتم لغيره قال قد اقبل من تركه كرايم به فصل في الاكبرين بعد الصلوة اذ اراها
 الاستقلال لانا المار من قوله تعالى تركوا ما خرج الغنم وذلك الوقت فغنا على اهل
 التقدير فغنا على يكون موقفا فاستمر في ما راي الاوقات واهم يحتاج الى دليل ونزل
 بالحق على مذهب البهان بقرابا دايا وفي بعض الروايات ما تارة قبل صلوة العيد اذ
 بعد ما صدقة **قال** دام ظله وكذا يعتمد في المحدث على رواية البرقي عن فضل
 الاصحاح ومنه فخيرهم وعلى رواية البرقي عن فضل الاصحاح من رواة الشيخ في النهاية
 وقال في الجملة والمخلاف لا يعتد به الا في الكثرة واذا كان المتأخر مستكنا بالاجماع
 لم يثبت وقفا اعتبارا في غير الكثرة وقد روي في هذا الخلاف **قال** دام ظله في غنم
 اقسام على الاشهاد انما قال على الاشهاد انما قال لا اختلاف في الروايتين روي عن محمد بن عيسى
 عن بعض اصحابه بذكره عن ابي عبد الله الصالح الحسن بن ابراهيم قال الحسن بن خنيس اشيا وقسم
 الخمس على ستة اقسام وذكر تفصيل ذلك وهو معلوم وهذه اركان ستة من ذلك
 مؤدية بعمل الاصحاح والاضحى رواها روي عن عبد الله بن الجارود عن ابي عبد الله عليه السلام
 كان رسول الله افاناه الغنم احد صغرى وكان ذلك لم يتم بقسم ما يخرج حصة اهلها
 ثم باخذ حصة ثم قسم ان يقر اقسام بين الناس ثم القسم الذي اخذ به ياخذ حصة الله
 ثم قسم اربعة اقسام بين الناس ومن ذروا القرية واليتامى والمساكين واتباع السبل
 ذكرنا هذه الاشياء في اخره فقال لا بين بين الروايتين لانه لا يعبد ان يكون النبرم فغنى
 بذلك القدر تبرعا اشارة الى السهم السابق وهو سهمه صلى الله عليه واله

سقط الغنم من
 للتطوع قال
 اراها عن صلوة
 العيد

دام ظله وهو المحقق المستفيض بر طائفة حتى الواحد فيه تردد والاحوط بالاحتياط
واو متقنا وانشأ الزيد النظر الى الظاهر لا في فان لا يثبت في التليد منهم من
فيه ومع الغشا ولا يخص به قوم ودين قوم وانشأ في حق من الشيخ واتباعه الجواز في
التاخر حتى حصلت اثباته انما ينبغي ان لا يخص به قوم ودين قوم بل الافضل ان
عليهم ولان لم يحدد الاثر في واحدة جاز ان يفرق بينهم وبما اخرج من ثلثه التفسير
والاحوط التفرقة بتفسيره لليقين بمرارة الفقه **قال** دام ظله ومما عتبر في الحكم
تردد من ان النظر الى الظاهر لا في غيره وقوله الشيخ واتباعه لا يجوز ويجوز ان
يعمل الغشا كذا ذكر في ط وهو شبه لقوله تعالى ولا تركوا الى الذين ظلموا والذين
ظلموا وايضا فهو متباينة وساعدة الكافر والظالم مني عنه **قال** دام ظله
وقد احتجنا صراحة المعادين تردد وانه من الناس من يشاع به وجه الفقه واختلاف
الاعتقاد من نصيب المعين لان ذلك للامام وبما لا يتأخذ المعاد في الحق بطلان
الادوية التي للامام هو الامام وبما قال الشيخ في كتابه اعيان الارضين من طوله الخلفاء
وفي كتابه الحسن من طوله العمل انما ساجد المسلمين قاطبة وهو اجتهاد لان التحصيل
يحتاج الى دليل **قال** دام ظله فبطلان الفقه من بعض ائمة فقهائهم لم يأتوا
بمنطوقه هذه رواها العباس الرضا عن رجل عن ابي عبد الله ع اذا فقهه يوم
معيذ ان الامام فقهه كانت الغيبة كلها للامام وعليها فتوى كثير من الاصحاب ووافق
عليه مخالف **قال** دام ظله وفي حقيقة احوال الى اخره اقول بوجوب ذلك فقهائهم نفس
قال في على النزاع وكل واحد قال بقتض النظر بما هو قوم من المستند من مثل
المتأخر وهو شريك لا فتوى عليه وفيه قوم الى ان يحفظ من الحياة ثم يوصى به الى
شعبه او يدين وهم ابناء عتيل والشيخ والنهاية والمعيرة في المرتبة والمناض
وحكي قول سقطوا اخرج الحسن في ان الغيبة فتوى عليه مع الفقه والاشهاد
من كان

من كان ولا اخرها الغاشية اليها الا في حكم التفسيرين واقر بالاقوال بان قلت
المعينة والرسالة العزيزة ان تحيد به يدع الى سخطي الخبز من تعجز ما علم من
السنن وهذا اختيار شيخنا وصاحب الواسطة وكثير من المتأخرين **كتاب**
الصوم **قال** دام ظله وفي التفسير المعين تردد احوال لما كان النداء المعين
صوم شهر رمضان فعدم اجزائهم للصيام واوقاتة فقه المعين الى ان سئل
سما فيه في عدم احتياج الى التبيين انه هو معين في غسل الارض بعد التاخر وقال
الشيخ النداء بالمعين لما كان جائزا ان لا يكون معينا فليس حكمه حكم ما كان معينا
الشرع فلا يكون فيه القدر فان كان في شهر رمضان كان جائزا ان لا يكون معينا
لا وجبا قلت منق بين ما هو واجبا بصل الشرع وبين الوجبة المكلف على نفسه
ان الواجب للصوم اصل الشرع لا جائزا ان يكون معينا فلا يقع عليه مقامه وليس
النداء به كان جائزا في الاصل لا يكون واجبا ويقع عليه مقامه والشيخ انما يستدل
بطلان اخر وهو ان الاصل في العبادات ما يقين القدر فقال في دعواه طه حسين
له الدين والا خلافة لا يكون الا مع الضيق فترك العلامة في صوم شهر رمضان للاعظم
وعمل في الباقي ومنه شيخنا من النظر في الوجبة قال في كل واحد احكاما والآخر
على من هذا الشيخ ويقع به طريقة الاحتياط وكيفية سنة القدر ان يكون ما يصوم عنه استغفار
الى الله ولا يحتاج فيها الى كونه في الخطه الوجبة ان لا يصوم معينا لانه لا يقع معه
احتمال لعدم اخر من الواجبات في التفسير ان يرتفع بعد الاحتمالات مثل ان يقول في شهر
رمضان ان الغشا منه او الكفارة عنه او السنن او يدكر الاستحسان وذكر وجهه **قال**
دام ظله وفي وقتنا لا يفتى في ان اصحابها ساقا الواجب في الشيخ في ان لا يفتى
حتى يفرجه من الفناء في ان لا يفتى في ان لا يفتى في ان لا يفتى في ان لا يفتى في ان لا يفتى
الشهد ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله ع قال ان مكث حتى العصر بما لا يصوم فله

وذهب علم الحق الى ان الجهد في العمل لا يدرى على غير ربات وافتقار
التواضع وبنهاية تفتنا دام ظله نظر الى الاحتياط **قوله** دام ظله وقل الحق
نشره بضمان على العمل لا التواضع على هذا الشيخ في العمل لا التواضع واحدا في اصحابنا تقدم
شهر بضمان على العمل لا التواضع **قوله** دام ظله وكذا التواضع في رباته
احدا قوله نشره على التواضع انه ان كان ربه من فقره وان كان شعبان فهو ما فلكه والشيخ
فيه قولان قال في النهاية لا يصوم وهو شاك به وعلى التواضع وبنهاية رباته
ما رواه فقيه الامم عن ابي عبد الله قال لم يصوم من صوم سنة ايام العيد
ايام التشريق واليوم الذي يشك فيه شهر رمضان ونها ما رواه محمد بن ابي مريم عن
ابن الجهم ومن عن عبد الكريم بن محمد قال قلت لابي عبد الله في صوم حتى يقدم
القادم فقال لا يصوم في السفر ولا يصوم في الايام التي في اليوم الذي يشك فيه
عملها في الاستجماع على انه لا يصوم في شهر رمضان وان كان حائضا صوم على انه من
وذهب الخلف والمذهب الى الجواز فيه عدة روايات هي شبه الما والروايات منها
ما رواه عيسى بن هشام عن الحسن بن محمد الملك بن محمد بن عيسى قال سئل ابا محمد عن رجل
الذي يشك فيه فان كان من شهر رمضان من صوم في شهر رمضان في شهر رمضان
كذلك ان كان من شهر رمضان من صوم في شهر رمضان في شهر رمضان
الايام ونها ما رواه الكليني في ربه في الايام من الكاهل قال قلت لابي عبد الله
عن اليوم الذي يشك فيه من شعبان قال لا يصوم يوما من شعبان اصل الى ان فعل يوما
من شعبان ونها ما رواه محمد بن ابي مريم عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله عن رجل
اليوم الذي يشك فيه من شعبان قال لا يصوم في شهر رمضان في شهر رمضان
وهو المشية في الاتفاق قائم على ان شهر الغيبة طائفة في صوم شهر رمضان وعلم ذلك
من شهر رمضان هذا هو ما رواه في ذلك ما رواه في شهر رمضان في شهر رمضان

ان كان من شهر رمضان لعدم وقوعه فيه وقال ابو ابي بصير يوم ذلك امرنا ان نصدق
وبعضنا عنه امرنا ان نصدق من شعبان ونهاية ان سفر الرجل بجياله **قوله**
دام ظله والجماع قبله او بعد على الشهر اختلعت الروايات في الجماع فوقع منها
ان يصوم الصوم منها ما رواه الحسين بن سعيد بن محمد بن ابي عمير عن علي بن علقم عن
سليمان بن خالد عن ابي جعفر باقر عليه السلام لا يصوم الصيام ما صنع اذا اجتنب ثلث فصال
الطعام والشراب والنساء والارباب ومن ذلك من الروايات وفي رواية مصدق بن
محمد بن محمد بن ابي ابي الحسن قال سالت ابا عبد الله عن الرجل هو صائم في جامع اهل بيته
يفعل ولا يشك عليه وهذه خفيفة فان في الطريق ابن فضال هو في كل يوم
وعلما الشيخ على ما لا يسو والاشيا ارجاع وهو باهل بيته لا يجوز في ثلث منها
ثم اتوا بالجماع في القبل فيصوم الصوم انما في الدبر في خلاف قال الشيخ في كتابه
يعتد ويوجب القضاء والكفارة ثم قال في حديثه لا يفتقر في تركه في القبل من
الجماعة ويجزم المقتضا بوجوب العمل في القضاء والكفارة وكذا قال في من الغلام
وليس في شهر رمضان من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
هو المختار لنا ان ذلك ليس من جماع في العرف والروايات طرفة بان الجماع فيصوم الصوم
وكذا من قال بالقضاء قال بوجوب القضاء والكفارة **قوله** دام ظله والاعتناء
الما قبله بكونه ذهب الشيخان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
القضاء والكفارة وما اعرف من ابن اخنا من ان الروايات خالية عنه ولهذا قال الشيخ
في الاستبصار في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان او احدهما على المقتضى
قال لا يمنع ان يكون العمل محظورا ولا يجب القضاء والكفارة نظرا الى الروايات
الواردة في المتع ونها ما قال فان القضاء والكفارة حكم شرعي يحتاج الى دليل متاخر
وهو خفي ما لا نحن بعد ابي ابي بصير في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان

بالكرهية هو القضاء وابن ابي عمير في المسكن وهو في رواية محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن قال لا يصح ان
 ابي عبد الله ع قال كره للصاير ان يرتفع في الماء وفي الطريق بنقضان وقاض عن
 استحقاقه قال قلت لابن عبد الله ع رجل سأل عن شئ من الماء ثم عدل على قضاء ذلك اليه
 قال ليس على قضاء ولا يصح وهذه سيرة مقال الاستسقاء قال ابو الصالح في الكفاية
 على ان يرضى القضاء بصوم يوم وكذا المدة لو جلت في الماء الى عسلها واختاره ابن
 البرقي وهو في ذلك **قال** دام ظلهم وفي السجدة ووضع الملك ثم دعا السجدة
 فاقترعت على رواية بوجوب القضاء فكلفت رواية بوجوب رواية واحدة عن ابن ابي عمير
 ع ان لا يجوز للصاير ان يتسقط عليها فتوى ابن ابي عمير في الراية بوجوب القضاء
 عن قتادة بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله ع قال لا بأس بالكل للصاير بوجوب
 السجدة وعليها فتوى الشيخ واتباعه والمتأخرين قال ابن ابي عمير في المتقاضي يتسقط اذا
 انكسر ويصير العواء في اذنه وفيه خلاف لان عليه القضاء والكفارة وما اورد
 فيه خلاف لا دليل وحكي المتقاضي ذلك من بعض الاستسقاء واختاره بن يونس في بعضه ولا
 يبطل وعده ابو الصالح فيما لا يكون التكليف حرجا عما وحكم بان عليه القضاء
 الكفارة لو تعدد والذي يظهر ان ذلك لا يجوز عملا بوجوبه في الراية بوجوب ما اورد
 اليه دفعا للضرورة اما مضع الملك فقد تردد الشيخ فيه وظاهر ما اوردت رواية بوجوب
 بوجوب القضاء والكفارة وهو صحيح وقا في النهاية لا يجوز ذلك وما عده فيما بين
 القضاء والكفارة وهو صحيح وقا في النهاية لا يجوز ذلك ابن ابي عمير في المتقاضي
 بمضع الملك وقا ابو الصالح محمد في ذلك وذهب شيخنا الى الكراهية بمضغ من الخلاء
قال دام ظلهم وفي المسئلة قولنا شبهها التقييم بالمائع اقول المسئلة بالجماد لا خلا
 في جواز الكراهية وانما الخلاف في المسئلة بالمائع قال ابو الصالح في التقييم
 وقا لا يجوز للصاير القضاء وهو المختار قال في نهج المعتمد في عدم المتأخرين لا يجوز ذلك
 دليل

وكذا المتأخرين

والعلم اعتمد على رواية محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن ع انه قال لا يصح للصاير ان
 يتسقط وهو صحيح على المائع للاختلاف على جواز الحامد لنا ان سعة الصوم قبل
 معلوم وبالمثل فساد ما استسقاء الاول لا وهو اما التقييم فمقتضى الرواية
 وليس يستلزم القضاء اذ هو قرض ثان فيستدعي دليل ثانيا لا دليل في القضاء
قال دام ظلهم وشك في كراهية التقييم قولنا انما كرهت الكراهية في التقييم لو لم يجر
 بمضغ من الخلاء ما يتضمن التقييم من الراية بوجوب جمع وعمل ابن ابي عمير وكذا ابن عمار
 ابن رباح قال حدثنا ابي عبد الله ع عن جعفر بن محمد عن ابي الحسن ع قال لا يصح للصاير
 وعنه الشيخ هذه عن ابي عبد الله ع عن جعفر بن محمد عن ابي الحسن ع قال لا يصح للصاير
 المعتمد في ان المائع لا يحرم كان يوم يصوم حنة وكثير من شتم التقييم فيه وهو
 عليهم خلافا لم لا يفسد الصوم **قال** دام ظلهم المقصد الثاني في تقييم ما اكل
 اقول هذا المقصد في تقييم ما سائر ما يوجب القضاء والكفارة يستغنى عليه ويحلف فيه بما
 الاول فارجع الى الاصل في التقييم بالجماع وما في حكمه من الاستسقاء والبقا على الجنازة حتى يلقى
 النهر ويشترط الحد في الكل بما انا الثاني فقد قدمنا بما في الخلاف في بعضه فاستتم
 هنا **قال** دام ظلهم وفي الكذب على الله وسوله والائمة عليهم السلام والارقاء من ان
 اشبهوا به لا كفارة الا ان قاسرنا او امة اسر عن واحد الا ان لا قاسر اسر عن امة يستعمل
 في الذاب وهو كثير ويستعمل في الماء ايضا والاعتسار لا يستعمل الا في الماء وقد مضى
 البحث فيه وما الكذب على الله والرسوله والائمة عليهم السلام من هذا الشيخ في الجمل وغيره ان
 القضاء والكفارة وعده ابن ابي عمير وابو الصالح فيما يقطع الصوم وما ذكره في
 وقا في طبعه فيكون هذا الجنازة في اصحابنا من قال لا ذلك لا يظهر وانما يتحقق
 وقا في شيخنا الاستسقاء لا كفارة مستكبرا بالاصل وعدمه وقوله على دليله الثانية في دفع
 وما في الظن على دليله انما هو من يذهب الى التقييم واتباعه **قال** دام ظلهم وفي بقا على الجنازة

فيمنع من يومه ان يابى
 القضاء والكفارة

فما يخرج منها مما الله نظر الى ان اذا الغيبة مرتين لم ينقض التمسك كما يتفهمه دعاية
منصور بن حازم عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله ع قال لو استيقظت ثم نام حتى يصبح فمضى
يوما لم يدر ولم يستيقظ فالصوم صحيح فخر الشافعي لا بد من من يتركه من احكام في الصوم
الا الكفارة وفيه ضعف في ما ذكرنا من شيئا دام ظله **قال** دام ظله وفي
ايضا بالتمسك بالحقه قولان اشبهما ان لا قضاء وكذا من نظر الى ان في سفر الحج بالحقه
قد عكسهم واما الامانة بالنظر فاختلاف بين الشافعي والحنفلي في ان الغيبة
وتبعه لا يرفع في النهاية لا شيء عليه وعليه بناء وهو انه وحكم السماع حكم النظر في
الامانة والحنفلي واحد قاسا لو كان الامانة بالامانة والملازمة والعلة في حكم
الجماع ويدل على ذلك ما رواه ضعفاء عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل ابا عبد الله ع
عن الرجل يصلي في شهر رمضان حتى يفتقر في الشهر الايام وهل يتكبر في اليوم الواحد في
وام ظله يتكبر في الكفارة مع تقاير الايام وهل يتكبر في اليوم الواحد في
والاشبه انما لا يتكبر في الايام مع الافتقار فيها مع التكبر في الكفارة
على حسب الايام وكذا الخلاف ان لا يتكبر في الايام الواحد اذا كان الاضطرار بغيره في
بالوطر عند الرضا يتكبر في كل يوم في الايام في الروايات بان الجماع بوجوب الكفارة وفيه
ضعف لانها مقيدة بالصوم واذا جامع مرة لا يكون صائما وقال الشيخ في هذا الخلاف
يتكبر في كل ايام الاصل براءة الذمة وهو حسن وعكره طعن بعض اصحابه بتفصيله
كبر الوطر لو حصل بعد الكفارة من الايام في الكفارة اخرى ولا يتكفر في واحدة واختار
بعضنا بعضه من الامام والمستاء في غشها التفصيل وفيه تشكال **قال** دام ظله
صحيح من الخبر عليه ولو سبقته منه الغيبة على الاشبه في حديث الحماد والحنفلي وما دل ان
الغربة لا يجب عليه القضاء الا في امرض والمريض يقضي الجواب لان العلم ان الاقامة من
فانما المزمع منه في طبعه في البدن موجبه للدخول في الفصل وليس الاثام كذلك
سليما

سليما انما من غيب ان كل من وجب القضاء وذلك ظاهر كان مع زوال العقل التكليف
ساقط فلا بد من الخطاب بقا لا يتخلف في النهاية ويوضع من طاعة من كان مفعلا
او ان التمسك بالصوم ثم الغيبة لا يتم له يلزمه قضاء شهر من كل شهر هذا شعر ان
التي يقضي من حصة دليل الخطاب والوجوب عدم وجوب القضاء بحيث من الغيبة او لم
ليبق لا يفتقره زایل فهو خارج عن التكليف وهو اختيار الشيخ في موضع من طاعة
دام ظله **قال** دام ظله ويصح من المأثر في التمسك بالحقه في سفر او حضر
شهور هذا القول الذي بينه وبين المتقدمين على بلنا ويل الشيخ ما رواه ابن ابي عمير عن عبد
الحمد عن ابن عمر قال سئل عن رجل صام يوما ثم سحر قال يصومه ايام
والحنفلي في الطريق في رمضان وفي التناول بعد غلظها هو النهاية فلا تسامى في
قال علي قول شهور وشهرته ان اتباعها ما قالون به من مخالفة وكذا نحن نجزم
تقليدا وهل يصوم يوم نذر من غيبته او انفق في السفر فتوى المشايخ عليه
وهو لا يقضي في الايام قال في النهاية من هو لوطي وقال في الايام وهو اشبه لان النذر
غيره في غيبته وهو اختيار الشافعي **قال** دام ظله ولا يصوم في وجوب غيبته على الايام
الا قضاء على ما عده من هذا الشيخ واعماله على الايام لان الغيبة ما بين ايامه واما
فيه يوم الثلثة ايام للحاجة عند فقده في حال الغيبة وجعلها الشيخ رواية ابن ابي عمير
صوم الامتناع وكذا المتأخر **قال** دام ظله ولو ادعى سائعا او مضى من شعبان
تلقون وجوب الصوم ولو لم يتفق في ذلك من قبل الواحد احتياطا للصوم خاصة
الراية اختلقت لا تزال في هذه المسئلة والقائل بهذا هو علي بن ابي حمزة
اعرفه في مشاهير من روى عن النضر بن ابي عبد الله محمد بن طاهر بن جعفر بن محمد بن قيس بن
عليه السلام اذا رايت الهلال فافطر ولا تشهد عليه عدل من المسلمين ومحمد بن قيس بن محمد بن
التحضر في شروكه ولا فتوى عليها وقال شاذي لرسالة احمد بن محمد بن قيس بن محمد بن قيس

خزيت على النقية وهو اعلم به وفي الملل المولود ثبت العرش ثم انقشتم بلمن على صيد
سلاويوزا الاضطر يقول واحد وهو من مذهب ولا مذهب احدنا وانما
قلنا يلزم ذلك لان ابتداء الصوم اذا كان بينهما واحد ونعت الماء اخر الشهر
معدلا الى عدلتين للقطر من ردة وهو بين على شارة واحد والقطر بين على شارة
على البصر على التمر بين على ذلك التمر واذا ثبت هذا قلنا مع الربان الاقول ان دخل في
في الخلاف وانما يوجب في الفتح قال لا يتقبل مع الصوم الا مخرج تمام نفس او ثلث
من خارج البلد ومع العلة امان وقال يبر ويلا مع وجود العلة وعدم الرتبة العا
يحتاج الى الصيام من غير بلدا او اثنين من الخارج ومع عدم العلة عدم
روية اهل البلد يتقبل من الخارج ولو لم يبرز من الخارج ايضا بعد ثلثين يوما
من المأوى المستدام فانه يبر من يومين بعد الرتبة الى الصيام ثم قال
ولا تحرم رتبة الجلال اذا ايكسرت الثامنة اقل من شارة حامين واذا كانت علة
ثبتت شارة رجلين يخلان ويجزبان من صر في معناها اخرج من يومين من
الجماع عن يومين الله وقال ابو الصالح يقوم مقام الرتبة شارة عدلين في شهر
ويجز ذلك من العوارض في الصوم اثنان من وانفصل بين اهل البلد خارجة قال
في الجلال علة وحول رمضان الرتبة او قيام البنية والملايا البنية اذا اطلق شاهد الله
وقد مع الفتح بذلك في موضع من الخلاف قال علة رمضان ما الرتبة اشتهاء عدلين
هو من صلب العبد والرضا في جمل والمناصرة شقة وعليه اعتد لنا ان الصيام اثنان
جميعها ثبتت شارة عدلين انما استثنى لادليل ولا دليل هنا ومعايرة الجليل من
صلي الله ان عليا كان علة لا حرة في رتبة الجلال الا شارة رجلين عدلين
عنه من الروايات في معناها رتبة يونس لا يصلح معارضة لهذا فان بعض جملة
بجوهله وقد يونس الحسن **قال** دام ظله ولا اعتبار بالجد ولا بالعدة ولا بال...

بعد الشق ولا بالتعلق كما بعد حرة ايام من هذا الى الماتية اقول الجدة لا متنا
من حساب المعبران ومن يركب فيه من الربح وحقه ثلثي ثلث الا يتدبره ولما العدة هو
القول بان شهر رمضان لا ينقص عن ثلثين وشوا الا بهم فعلى هذا حصة كل الثمن
الذي رمضان فيبني على الماضي مع الاستبراء ويحب شهر ناقصا وشوا نانا ما خلت
الروايات في الغنوى فذهب الشيخ في هذا التهذيب والاستبصار والمعيد في المقننة
الرواية الغرة الا المتع من اعتبار وهو يارب الله ان محمد الله بن مسلمة عن العلاء
عن محمد بن مسلم عن احمد بن يحيى بن ابي جعفر باسناد صحيح قال شهر رمضان تسعة
اصحاب الشهر من النقصا وفيما رواه علي بن مهزيار عن الفضل عن زيد الشحام عن ابي
عليه السلام قال اذا اقلبت هذا الشهر فافطروا فيه ما فطرتم في رايته ان كان الشهر تسعة
وعشرين يوما اقصى ذلك اليوم قال الا ان شهرا لك بنية معدول فان شهرا اثنان
واحد الا خلاف ذلك فانقص ذلك اليوم ومثله في رواية رافة عن ابي عبد الله قال
يكون في شهر رمضان تسعة وعشرين يوما ويكون ثلثين فصديقا نصيبي في شهر
النقصا والتمام ويبر روايات كثيرة واقصنا على هذا وعليه ساج الشيخ وهو المقتد
عليه اليوم الصالح في صفة الاعتبار وهذا المعنى في مختصره الى اعتباره وعليه
اصحاب الحديث وكذا محمد بن بابويه في المقنن ومن لا يحضر فقيه ومساكنهم عدة وقال
اما حمله واما مطلقون فيها وقد بين في ذلك الشيخ في الاستبصار في اراءه وقعه عليه
لنذكر بعضها وقد حرمته بن مسعود من ساذ بن كثير قال قلت لابي عبد الله ان
الناس يقولون ان رسول الله صام تسعة وعشرين اكثر مما صام لمسلمين فقال ان
ما صام رسول الله الى ان تبت من اقل من ثلثين ولا تنقص رمضان من ثلثين فقلت ان الله
والله من ثلثين يوما والجملة في رواية احمد بن محمد بن منصور عن ابي عبد الله قال شهر
رمضان ثلثون يوما لا يقدح فيها من يومين بل من رايته هو ما سجد في يومين

من سلم من احداهما عليهما لم قال سئل عن رجل امكته شهرا فان وهده بعضه ففعل
ان يصوم قال لا يصوم شيئا ولكن يقضي هذا الذي يبرئ ثم يموت قبل ان يقضي به رواه ابن ابي
وعليهما فتوى الشيخ وابناهما في الجواهر والمعين وكتاب الامكان وفي رواية اخرى في كتاب
عن المبرم عن ابي عبد الله ع قال انما هو الرجل يشهد رمضان فلم ينل فيه شيئا حتى يموت فليس
عليه شيء وان صححتم من غيرهم يموت وكان له بالصدق عنه فان لم يكن له مال صدق عنه وليس
وشك في رواية الواسع ان ابن بن عثمان عن ابيهم الا ان مناه وان لم يكن له مال يصوم عنه
وليه وقالوا ساضعف وجعلها فتوى علم الهادي وفي النهاية ان وجب عليه صيام شهرين
تتابعين يصدق عنه من شهرين يقضي عنه وليس بشهر وقال المتأخر هذا ان الشهرين ان كانا
فيما وجب على العاقل الاثنيان بهما صوما فليزنان كانا كفارة حجة والاول هذان شاء ما
ان شاء تصدق من المثل القليل وهو شبه وان كان الثاني وهو ان يتكلم من القضا
فلا يجب على العاقل القضا لعدم اشتقاقه في الميت الا في السفر فان الشيخ ذهب اليه
الوجوب القضا على كل حال استدل بما روي عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع ان
ايضا في شهر رمضان يبرئ قال يقضي عنه واقتاره شيخنا في الشرايع ستمسكها بالاول
عدم الوجوب بسقوط الاداء وعدم تغلق القضا وهو اختياره في رواية اخرى في
الوسائل والمقنع واذا ثبت هذا هل يقضي عن النساء كالجاء قال الشيخ وابناهما نعم
وقال المتأخر لا ينظر الى ان القضا عن العيظ لان مقتضى الاصل عمل به في الرجال لان
وفي غيره بان على الاصل واشيخنا فيه تردد وجب اعتبار مقتضى الشيخ والنظر الى ان العمل
القتضيه للقضا فانما هي الغرضين وفي هذا مذهب قضا سوا حنابلة والتاخر في القرة
ضعيف ونحن لو قلنا بمقتضى الشيخ لاقتضا على السفر فامته عملا بما روي عن ابن
عن العلامة عن محمد بن ابي عبد الله ع انما روي عن شهر رمضان او طشت فانه قبل ان
يجزى رمضان هل يقضي عنها قال لا لا طشت في الشهر فلا ما في السفر نعم قال دام

انما كان الاكبر ان يرضى فلا قضاء او قيل يتصدق من التركة القائل بهذا هو الشيخ في
لست الحق من ان اخذه ويحظر انه يسكن برواية طريق من ناسخ عن ابيهم وقد
قال دام ظله من ينسى غسل الجنابة حتى يخرج المشرقة فله ان يقضي الصلوة والصوم
والاشية قضاء الصلوة حسب هذه رواية رواها ما وعز الجليل عن ابي عبد الله ع قال
سالته عن رجل احب في شهر رمضان فقال عليه قضا الصلوة والصيام وعليها
فتوى الشيخ في هذا الوجه حجة الصوم لان الطهارة ليست شرطا في دخول الصلوة فان
دام ظله وقيل القائل في شهر الحرم يصوم شهرين منها وان دخل فيها العيذ وايام القعدة
لرواية زرارة هذه رواها سهل بن زياد عن ابن محبوب عن ثابت بن ابي عن زرارة عن
جعفر بن محمد بن جليل بن جليل حطوا في شهر الحرم قال يعلط عليه الدية وعليه تقوية
صيام شهرين في شهر الحرم قلت فانه يدخل وهذا شيء قال وما هو قلت يوم العيد
وايام التشريق اذ يصوم فانه حق له واحبارها في الاستيفاء اذ هما الا اذا التزم
انما وقع على من صامها سبدا بالاصل من وجب على نفسه صوم شهرين متتابعين
فيهما العيذان وغير ذلك من هذا الامر او يجب على نفسه واقضى عليها او طوف بها طعن
والا فله فتوى على الاصل وهو الشيخ عملا بالاقوال في رواية منها ما رواه الزهري عن
ابن الحارث بن جندب عن ابي جهم عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل نسي يوم الاضحية
ايام التشريق وفي رواية اخرى عن ابن عباس قال سئل عن رجل نسي يوم الاضحية
قال لا ما بالاصح ولا بأس انما يرضى فلا **قال** دام ظله والواصل وهو ان يجعل
شاهدا يصوم يوم الوصال يتصدق من مائة المسنة في شهر والشيخ في كتاب
من طرأ اليه ما يمانه دام ظله وقال في كتاب الاحتجاج من طرأ عليه يوم يوم
افضل بينهما ليل او اشهر المتأخر **قال** دام ظله ويشترط في هذا الصوم تبيت التمتع
للاضحية والملك الذي هو الاضحية في رواية اخرى وروى عنه يارب يوم يوم

يقولون ثم انما الصبي المثلث استنادا الى رواية علي بن يقطين عن ابي الحسن موسى قال
انما حدثت نفسي في الليل بالسفر اضطرارا فخرجت من ثلثي ليلتي لم يحدث من الليل ثم صرحت
في طريقي لعل في اخنوخ فقالوا له ما اذيت ابي جعفر قال اذا خرجت بعد العشاء ايقظوا السعد
الليلي فاقم الصوم واعصم وجهك عن استناده وعزله عن الزيارات وقم لكل ضعف اياك
بعضها ما يؤيد بعضها وقال الهذلي لم يخرج قبل الزوال لجزيرة الا اضطرار واستناده رواية
الحسين بن سعيد انه قال لان خرج قبل ان يتنصف النهار فليقطع وليتقنه ذلك اليوم
ان يخرج قبل ان يتنصف النهار فليقطع وليتقنه ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليقيم
يومه وهو صحيح السنه وقال علي بن بابويه في الرضا وعلم الحديث بغير وجوب ولا وجوب
بقية اليوم وقال ابنه في القنع بمقالة الميوند وجعل بمقالة اسد رواة وهو من علي بن الحسين
فصل ابن بن بكير عن عبد الله بن ابي امامة عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
خرج قبل ان يتنصف الشهر فيليل وهو صحيح غير مستند والمتاخر به بدو فتارة فحشا
قول الميوند ويقتضيه رواية يقوى قوله علي بن بابويه ويذهب اليه كما يقولون فقالوا
كانه ايضا وعليه سفره من ايام الخواري وهو اشد به من هذا الشيخ انه هو صاحبنا في
والشرايع عليان والاشكال يقولون ثم انما الصبي المثلث استنادا الى رواية علي بن يقطين
والمدعي بحمل النزاع اشياء الصوم فلا يصح الاستناد به هذه المصادرة وفي الروايات
به شذوذا في المسئلة في الروايات معارضة بعضها ببعض فالتك بال
الاية اول **قال** دام ظلال الشيخ والشيخ اذا عجز ان تصدق على كل يوم بعد من طعام وقيل
لا يصح علي ما مع العجز في تصدق من المشقة الى اخره اقول العاجز عن الصيام ثلث اشياء
الشيخ والشيخ ولا يغفلوا ما سئلنا ما الطامة مع عدم المشقة او القدر مع المشقة او
العجز اسلا في الاول لا يصح وفي الثاني فيلزم تصدق من كل يوم بعد من طعام وفي الثاني
يفطر ولا يشترط له وهذا التقييد يظهر من كلام الميوند والمتاخرين واما في هذا

ما زال

بان العجز الكلي سقط للغير من الكفاية لانها يتوجه على من تخالفها بالكلية الذي
يتعلق الكفاية به كما في الشيخ واتباعه وابن بابويه في المتن قالوا ولا بأس بين العجز
والطامة فيحط الطامة بسوم ولا يوجب الاطاعة ومع العجز يقطع ويكفي وهذا المختار
علا ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن
الاعمش قال سئل عن رجل كبير يضعف عن صوم شهر رمضان فقال يتصدق بها
يجز عنه من طعام مسكين لكل يوم وما رواه عبد الملك بن عتبة الهاشمي قال سئل
ابن الحسن عن الشيخ الكبير والعجز والكثرة التي تضعف عن الصوم في شهر رمضان قال
من كل يوم بعد من مسئلة وقال في الترتيب ما وجدت في بعض الكفاية حديثا في
ادع في ذلك فليدفع اليه الصنف المشافي الشارب الذي به العطاش وهو اياها
شفاؤه ان كان كان الا ان قال الشيخ في الجمل وطريقه في كفاية في الكفاية انما
مقتضاؤه ان يرضى عن الصوم وفي الموضع لا كفاية وان اصل برأيه الذمة
قال في النهاية وابن بابويه في المتن من ضعف العطاش فلا يصح عليه الصوم يكفر ولا قضاء
عليه وهو في رواية الحسن بن محمد عن الحلبي عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول
الشيخ الكبير الذي به العطاش لا يخرج عليه ما ان يفطر في شهر رمضان ويتصدق
كل واحد منه كل يوم بعد من طعام ولا قضاء عليه ما فان لم يقدر فلا شيء عليه ما
قال الميوند والمتاخرين في كفاية وعليه المتأخر وهو اشد وبما الثاني في كفاية في
القضاء ضرورة وعليه اتفاق الكل السلف الثالث ما رواه الميوند في كفاية
قال الحاصل المقدس في الموضع القليلة التي اذا خافنا على الدين ما يفطران ويقضي
ولا كفاية ويظهر من كلامه ان سقط القضاء والكفاية وكذا يقول في ذلك العطاش
الذي ذكره رحمه شافعه والعلم على الاول **كتاب** الاضطرار **قال** دام ظلاله
والمتكافون وهو كل مسكين جامع في كل يوم الا اذا احتاج الى اربعة اعمال الاول المسكين

مستكشفه شهد معان قال عليه كفا فان وثانيا لا انقطاعا لاجماع على ان اجماع ^{عكاف}
بوجوب الكفارة وكذا في رمضان فاما لا دليل على التداخل فيجب اليه ما يقتضيه
كل منهما ويقرر على هذا ان يقال ويجوز فيه رمضان ايضا اذا كان الصوم مائة
الكفارة **قال** دام ظلهم ولو كان في غير اجماع ما بوجوب الكفارة في شهر رمضان فان
وجب بالنذر المعين لزم الكفارة الى اخره فتدبر ان اذا كان الاقطار لغية اجماع
وكلام الاصحاب في مختلف قال المعين وملا فيجب ان يقطر بالجماع على الاقطار
وكذا قال الشيخ في كتاب الصوم في الجملة وفي غيره لا يجب الا بالجماع وهو وجه ^{الكفا}
ولو كان الاقطار بوجوب ذلك مثله ان يكون لزم معين وعين ذلك ويعبر عنه
كلام الشارح في الكفارة على التقديرين وقوله دام ظلهم ولو خضعوا لان بالثالث
كان اليقين في جميع الاحوال على التحقيق انهما قالان بوجوب اليوم الثالث
نظرا لان المعين ما ذكر ذلك في المقابلة وهو اعظم كسب العقوبة ولا يبعد ان يكون
ذكره في موضع اخر والشيخ قد مر في طائفة من الشرح نعم يظهر ذكره دام ظلهم
من كلام الشيخ في بيان احتمال **كتاب الحج** **قال** في الشهر الثاني شرطا في حجة
الاسلام وهو سنة اقول التمكن من السير هو ان يكون في الزمان اناسا فكيف اولى الحج
وتحلية السير سدا وتقاء الدوافع في الطريقين هذا الذي سابعاه وهو الوجه الاكثري
من المال وما في ملكه وجعل الصفة انما وارطه شيئا في التمكن من السير لا ساجدة كما
الوجه الى الكفاية فلتستأخر فيمنشاه فان امتد له ما رماه ابن محبوب في حاله
عن زيد الريح الساع قال مثل ابو عبد الله عن قول الله والله على الناس حجة البيت
استطاع النبي سبيل فقال ما يقول الناس من غيبة النبي الى الزاد والاصل قال فقال ابو
عبد الله نعم قد مثل هذه فقال انما قالوا انما قالوا انما كان لزيد ولا حلة
قد رما يقول تعيلا وليست في من الناس ان يطلق فيسلكهم اياه لقد هلكوا

ابو جعفر

اذن فتقبل له ما السبيل قال الله في المال اذا كان يحج ببعضه ويقيم ببعضه ^{مبال}
اليسير وقد مر ان الزكاة فلم يعلها الاصل من مال ما قد رهم فلما ان يقول ليس الخبي
ما يعلها ما ادعاه بل مضوية مقبولة ذلك ان من لم يقدر على الزاد والاحلة وتغني
عيا له قدر ما يرجع اليهم لا يجب عليه الحج اتفاقا ساعا ان ابا الريح مجهول الحال اياه احلة
من هبة الاكثرين وعلم الشارح في ما يقتضيه من انصار ما في على الصحة وانقطاع
الحاجب والزاد والراحلة وهو ذلك لئلا يجعل هذه التماسك للمعاقلة الحرة وانقطاع
الشارح نعم اسكان الميرة بحلة الله من ذلك **قال** دام ظلهم ولو استطاع فمعه كبره
سروا وعدو فقر وجوب الاستتابة لقولان المروءة ان يتيب هذه رواها شعيب بن حماد
عن ابي عبد الله قال ان ما ليام راى شيئا لم يحج قط ولم يطلق الحج من كبره وانه لم يحج
وعلى ما في عنه وقد عيناها اخر من على بن حمزة لكنها غير مستندة الا امام وعليها
فتوى الشيخ في رواية ابن ابي عمير في المتكسك وقال في طائفة الاستتابة وعندها اذا
العذر وهو ما يشبه لانه غير مستند في الذمة فلا يتحقق فيه التماسك وفيما التمسك به في
عامة ضعفها ولا انها حكائية حال فلا يتعدى وعليه المتأخر **قال** دام ظلهم في الزيادة
في طائفة من الراجح الى الصحة او بضاعة لقولان اشبهما ان لا يشرط اقول الله تقدم هذا
الحج فلا اضافة **قال** دام ظلهم ولو لم يحلف سوى الاجرة فتصريحه من اقر بالما كن
قيل من يله مع الصحة العقول الاولى للشيخ في طائفة من خضادام ظلهم في الشافعية في الزكاة
وعلى المتأخر والاولا في ان قطع الحديث ليس واجبا بالاصل بل بالبيع فيمكن ان يمكن
الحج المبرر فتسقط مع الاسكان والمهم على الاموال اخصوه في اجابا بالاصل بل بالبيع فيمكن ان يمكن
التأخر بالشيخ في ان الحج واجب على الموقوف من يله وكذا على من يوفيه من وادعوى وادعوا
على ما ادعاه الجواب عن الاول ما لا شك في ذلك والمستند ما تقدمناه ومن الثاني ان يجوز
الدعوة من يقول ويقدر على التمسك كما في انفسه جعل اجبارا لاجزاء الشيخ في ذلك

فوسا على مفرقة ان مع الاستماع بحسب من يلزم ومع عدمه من حيث يتبع وراه قديما قال
 دام ظل ولا يخرج المراءى بالاذن وتبعها ولا يشترط اذنه في الواجب فكذلك في العبد
 الوجبة مع هذا الكلام ان المراءى فاكنت في العدة الوجبة حكمها اذا كانت زنجية في
 اشتراط اذنه وتبعها والذنب الواجب في الثانية لا يشترط احوال لان العدة مفرقة كما
 دام ظل لان زنجية حجة الاسلام لم يداخلا ولم يدرجها مطلقا بل يجوز ان يخرج من هذه
 وقيل لا يخرج احد بها من الاخرى وهو اشبه بمثلها في اجتهاد حجة الاسلام والمسلمين
 فيه ثلث مسائل الاولى ان زنجية حجة الاسلام قال لا يتبعها وحدها كالشأن ان
 يخرج عنها فانيا في وجوبها والثاني ان يكون من مطلقا مجرد النظر الى احدية ما فنية
 قال في ذنب والنهاية ان جميع بنية المسلمين من حجة الاسلام وفي النهاية ان يخرج حجة الاسلام
 لا يخرج من المسلمين واستدل به بربما في رواية عن علي بن ابي طالب قال سالت ابا عبد الله
 عن رجل يذنب وان يشق اليه الله الحرام يشق عليه يخرج من حجة الاسلام قال نعم واخشا
 في الخلاف والمجمل ان لا يخرج احد بها من الاخرى وهو غشيا ما المتأخر ويشخصا وتزود في
 قال في الاول ان لا يجوز من لا يصح منه قبل حجة الاسلام ولو قلنا يصح كان قول العدة
 واختاروا غشيا والخلاف في المجمل وجهه ان وجوب حجة الاسلام قام سابقا للمسلمين فانه
 منقذ في العمل بقتضاها لا في احوالها على اجزاء واحد بها من الاخرى **قال** دام ظل فان
 كتب لوجبة قضى ما شيا وكتب بعضا قضى وشيئا وكذا في قتل بعض ما شيا اخلا لم
 بالصفة الاخرى العقول الاولى في الشئ في كل كتاب الحج وفيه في السنة ولم ادر في
 مرهبا وخرج في شئنا دام ظل في ثمانية وجهها مضمونة ان المثل لا يفسر منه في الحج
 صفة لم يثبتنا في الطريقة الموصلة الى فكنا ندر ما تشير تلك الطريقة حاجا وانما
 في ما بين حاجا فقد حصل الاشتراك في المتأخر الحج الاول والثاني في غير مجمل خلافا
 لولا لانهم لا يتعارفوا في المشروط في هذه القضية ما شيا في القابل وهو غشيا في شئنا في

لزام



الشئ مع هذا مع القدوة فاسمع العجز قضية ثلثة اقوال في الشئ تركب واستوفية
 نظرا الى انما ما بين العجز من شئ الحار في احوالنا باعده الله من رجل من العجز
 ما شيا فخرج من ذلك فلم يلقه قال في غير كتابه ليس في العدة وقا المفسرين تركب في
 وهو مقتضى الاصل وظاهر ما رواه صفوان بن ابي ابي عمير عن عاصم بن حبيش قال
 قلت لابي عبد الله رجل يذنب في عصى البيت الله قال فله شئ قلت ان تتركب الا اذا تركب
 وقا في المتأخر ان كان الذنب في قيدانية حجة يستعمل بالعجز وان كان مطلقا
 القدوة ولما قلنا ان يقول على الاول ان لا يلزم ان العجز من حصة من حصة فله حصة
 قال في التمسك بالرواية ويدل على ان التمسك من مقتضى الروايتين وعلى ذلك
قال دام ظل واما في الثالث في التمسك بالشرط وتدل به ان سيدنا في التمسك ولا يصلح
 عنه وقيل في شرط على الحج على طريقه وانما الحج بعدها القابل بالعدول الى التمسك في العمل
 عنه هذا الشئ في غير الخلاف في شئنا لا يجمع ولم يثبت في بعضه في بعضه من احد
 في رجل اعطى وادهم يخرج حجة مفرقة يجوز ان يتبع بالعمد الى الحج قال نعم انما خالف
 الى الغشيل والمفرد في حجة الاسلام وحمل الشئ في بطلان كون المعصية واجبا على
 التمسك فلو لم يلازم ذلك والمفرد انما جاز في اجراء العمل في المعصية الواحدة في حجة وحملها
 في حجة في ثلثة النهاية على من استوجب للشطوع وحرمان قصد المتأخر فيصيل الاجزاء
 الفصل في حجة الاسلام في كل احوالها وتعارض رواية ابي بصير ما رواه الحسن بن
 محبوب عن علي بن رجل اعطى عذرة وادهم يخرج حجة مفرقة قال لا يسر ان يتبع بالعمد الى
 الحج لانه في القصاص ابا الله وهدى مع قطع شئها متعدي بالاصل فاما المتأخر
 تابع فتعدي النهاية والخلاف في مدعي ان حملوا فتعدي لاصحاب مدعي انهم اما الرواية
 فانهم مفرق ما ذكرنا مع تعارضها واما الاصحاب في حجة الشئ وانما به ولا يصلح حجة في كل
 بالعدول عن الطريقة الشريفة عليها هو الشئ وانما به ولا يشترط مع شئنا من الحجة

تال المرقعاً وملاذ والثالث منه الشيخ في الجمل والاربع الخلفاء وشواك وهذا القصة
 وهذا الخبر اليوم الخرسى بالارواح وان هذا الزمان هو الذي يصح وقوع الاحكام فيه
 الشيخ يخصص فيه وعلى المناظر في اقسام الحج والامر بالحققة ان المراتب اربعة الحج كان زمانا
 يقع فيه المناظر كلها وانما الاشهر الثلاثة وان كان المراتب زمانا لوقت الاحكام ويرى الشيخ
 الايام الحجية ويختص بمكة الشيخ وقد رتبته على الترتيب فيكون اليوم التاسع بالتمسك الى
 ضيق مكة والى يوم العاشرة الى القبة والى كالدابة والاول بعد هذا المعنى ان لا يخرج من مكة
 ان بعض المناظر في ان يقع ليلة عرفة الايام الا ان يبقوا القول بالاعاشرة على هذا
 المقتضا وهذا عند اهل مكة والوقوف بالمشعر قبل الزوال فمقدور وكذا الحج ومكة التي لو
 لم يدركه حتى بلغت الترس فقد قاتل الحج وسب من ذلك في بعضهم **قال** دام ظله العبد
 هاء الى التمتع احتيازا فحقى جواز قولنا فيها المشا فاما الاشهر الثلاثة فمقدور
 يكون قسريا وهو غير جائز وهذا احتيازا للشيخ في الدابة ورواها عن علي المناظر في هذه
 ط الى الجواز فيجب **قال** دام ظله العبد للمعان والمغزى الطوائف قبل المشي الى مكة
 الا انهم يقولون لا خلاف في جواز تقديم طواف الزيارة فيها وانما الخلاف انه هل يحل
 لم يجز ذلك قاله في ثم يطلب حجتيه ومساكنه وقالة الجمل ولا يرد ذلك فيجب
 واليه هذا المناظر وقال لا يحل حتى يبلغ المذبح الا لا دليل على خلافه من كتاب او سنة ولا
 الشيخ في الجواز لا يحل وان طاف في سائر هذه البلدان في تلك الدواب في يوم عرفة
 عن امر من الجاهل ثم قال طاف من هذه بين الحرمين السفا والمكة احدا لا خلا لاسا
 الحجة ثم قال في رواية اخرى انما امر بتبديد التلبية لا بد منه ان يكون محلا مستعدا لرواية عبد
 بن المحاجر عن عبد الله بن عيسى قال طاف طوافا وصليت ركعتين فاعتقد التلبية فظاه
 فزواه والحديث يدل على وجوب التلبية ولا شبهة احتيازا وعدم القتل لابع البلوغ **قال**
 دام ظله العبد اذا وصل العبد الى مكة لم يكن لا يلزم بعد طوافه وسعيه ولم يلزم

احصا

احدها بطلت شعرة وبقية على عظمه فانه يقول بتقديمه على حجة وعرفة والرواية
 مستقيمة عن اثنين هما عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يبيت في البيت
 وليس في البيت احدا والموتة ثم يبرئ من الموتة ان يحلها ما عن قال ان كان له من جوارحه
 ان يتبرأ فلا مقتلة له وعليها فتوى الشيخ في رواية علي المناظر لا يحل الا بالية واحكام التلبية
 لقوله الامام عليا في ان قال ما جاز العبد في طوافه من جوارحه قال سئل ابي عبد الله
 عن رجل يبيت في البيت ثم يخرج من مكة فظان بالبيت يصلي من الصلوة والموتة قال لا يحل
 مقتلة الا ان يكون قد صافى المذبح فلا يسلط عليه حتى يبلغ المذبح **قال** دام ظله
 ولما قام ستين استقل في مكة في القرن والافراد في ذلك من جوارحه من جوارحه
 قال من قام بمكة ستين فمضى من مكة لا يستعمل من جوارحه من جوارحه من جوارحه
 ليعبد الله قال انما قاما ستين او ستين سنين او كما يصنع اهل مكة وعلى الشيخ هذا
 على ان قام بك ستين وهو محمل على ان قام ستين والدا الحج والاك فلا ينافي بين
 والرواية **قال** دام ظله العبد لو نسي الاحكام حتى اكمل ناسكه فالمرور لا يقتضي احدا من
 الشيخ في رواية في رواية ابن ابي عمير عن رجل يبيت في مكة من جوارحه من جوارحه
 في رجل يبيت في مكة او جمل وقد شهد الناس فظان في سائر ما في من غير رواية
 قد مر في ذلك فقد تم خبره وان لم يزل هذه وان كانت مرسلة لكن لا يحل من جوارحه
 ابن ابي عمير قال لا لا يستقل الاحتد عليها فاما المناظر من جوارحه من جوارحه
 رواه في رواية الشيخ فلا يحل عليها ثم قال في مقتضى اصولنا وجوب الاداء لان
 الامان بالنية وهذا عمل بالنية وانا مستحب من مقتضى هذا القابل فكيف لو تأمل
 باحفظ رواية انا واحدا وان لم يذهب اليها من الشيخ شل بابا الحجابات والحدود والحد
 وكما ان الاحكام من ذلك ما لم يفتى في ان لا يحل من جوارحه من جوارحه من جوارحه
 يبرئ من جوارحه وان كانت حجة والمخالف انما هو ان كانت حجة من جوارحه من جوارحه

الحج

بالظواهر عليها عمل الاصحاب من عدم الخالف مع المعارض يعمل بما يوافق
 والاصحاب على الاكثر مع ظهور امرين تحت الرعايات يعمل الاصحاب مستدلا **قوله** دام ظله في
 وجوبه من الجمل والملاقاة والتقصير تردا شيئا من الوجوب في قولنا الذي يفعله من يتنازل
 الاصحاب في الرعايات والوجوب قد خرج مثلا والاشارة التي في قوله تعالى في الجمل من يتنازل
 بحيث ان مراديه التدوير ان يراد به ان شريطة معلوم من الشرع ومنها التردد في التردد
 ضيقا في التردد في رتبة في بيان الجمل في وجوبه في قوله من يتنازل
 ولا يرتفع في الوجوب في ظاهر الروايات الواردة عن الامامة الاطهار **عليهم السلام** في العمل
 والتقصير في هذا الشيخ في كتاب الجمل والنهاية والبيان في التدوير واختاره الناص
 وظاهر كلامه في طبعه في وجوبه على المعينة وسلام وظاهر كلام ابن ابي
 القاسم وقوله في الجمل الحلق في التقدير في قوله من يتنازل في التقصيل
 ولما قال في كتابنا في وجوبه في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 لانه لا خلاف في الحلق في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 عنه فانه لا خلاف في ظاهر الروايات في وجوبه في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 لبعضه وانما في التقدير في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 فان من هذا الما القائل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 على ما يدل عليه وان كان يقتضي من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 يقتضي بالبدنية لا حله الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 الروايات ومنه لمن عاين ان لا يجد الما عند الحقيقة في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 الاصل مطلقا ولا خلاف في منع فلا خلاف في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 الدين

الدين في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 فلا يباين العمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 التقليد على الظاهر لا خلاف في العمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 في القانون في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 وابن البراج في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 دام ظله في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 فيه اللهم لا انقلا لا وانما في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 بن وهب في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 القبا في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 ذلك من قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 بالحكمة في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 الشيخ في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 ابو عبد الله في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 ان لم يكن من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل
 الدين في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل

في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل في الجمل في قوله من يتنازل

في الشرايح **قال** دام ظله وانما يتوهم من الشرايح هذا من قبل الشيخ وقال لا ينبغي ان يشرط في قوله
 اصح او لا شك بالاصل بل في انما يتوهم من ما قال قلت لا في الخبر من غير ان يشرط
 ولم اصح البتة انما يتوهم من حيث عبادته لا من حيث ما قيلت من قبله **قال**
 دام ظله واما الملقون بالخارج فيمنع من بيننا التعصية لمكان ضرورة او يلزم على الاطلاق ان
 تفسد الشرايح من هذا النسل والصنع ويجعل على الارسال لا يقول في هذه الشرايح في الجملة الى
 انما الخراج عيب من الخلق في التعصية ضرورة او غيره ليلزم على القول في الضرورة لا في
 الخلق كذا في الملبس وان لم يكن ضرورة وبقوله العبد الاول اكثر في قوله يتوهم قوله لا يمكن
 للسجد للام ان شاء الله امين محققين رؤسكم ومعه **قال** دام ظله والقرآن يدل في
 الغرضية على الاشارة الى ان يطوف اسبوعين ولا يفصل بينهما بركعتين في هذا السجل
 قال الشيخ في كتب الفتاوى نعم يستكبر ما رواه صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي شعبة في الاسناد
 عن ابي انا الطومان اسبوعين والثلثة في انما هو اسبوع وكهتان ووجه الاستدلال ان
 المزمع في العبادة والعلية في الموضع فاما قوله محمد بن نافع عن ابن سنان عن ابي عبد الله
 قال ابو عبد الله انما يكون ان يطوف الرجل بين الاسبوعين والثلثة من في الغرضية فاما في الثاني
 فلا بأس بما رواه محمد بن الوليد بن محمد بن علي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ما يكون
 في الغرضية فاما في الثاني فاما ما رواه ابي اسحاق عن الطبري عن السند او يقول في قوله
 يدل على الرواية المتقدمة وتخل الكراهية في الخطر وهو كثير من الشرايح في الاستصحاب او في
 على الكراهية وفي الخطر وفيها من الروايات واختاره الشيخ **قال** دام ظله وسند هذا
 الوجه في معنى ذلك الاستدلال وهو يلزم في اكثر الاحكام في قوله من كلام العبد الاول
 واما في الاشبه **قال** دام ظله ويتطوع بثلثة اذ وسه من طوافا فان لم يكن جعل الصلوة اسل
 معنى المشكك انما يتوهم من طوافا ان لم يكن احد من جعله بل كل طواف وهو في
 اسوا من طوافا احد فيكون اعدا من طوافا وتكون الشرايح في طوافا في طوافا

ما فيه

الاخير فخلص من الجمع بين الخبرين **قال** دام ظله وفي رواية ان كان على وجهه انما
 اعدا وعليه بركة اعدا رواها احمد بن محمد بن علي بن ابي بصير قال سئل عن رجل جعل ان
 يطوف البيت طواف الغرضية قال ان كان على وجهه انما في طوافه اعدا وعليه بركة وشكها
 رواها احمد بن محمد بن علي بن ابي بصير قال سئل عن رجل جعل ان يطوف البيت
 البيت طواف الغرضية قال ان كان على وجهه انما في طوافه اعدا وعليه بركة وشكها
 عليه انما في الاول غير مستند واليه على من جعله في الثانية يجوز لكن الشيخ صدر بها
 الاستصحاب **قال** دام ظله ولو لم يشر طواف الزيادة حتى يجمع اهله وواقع عاوان ويوم
 التقدير في شرايح في الكفارة تردوا فيها لاجل الابع الذكرك في الشرايح في الثانية
 عند القلم ومقتضى اصل ان لا كفارة وعليه المشاكلة في الشرايح في النهاية سكتة وقال
 في المسئلة لوجودها وهو في رواية علي بن جعفر عن ابيه قال سئل عن رجل طواف الغرضية
 حتى قدم بلاده وواقع النساء كيف يصنع قال لا يعتد به ان كان تركه في حج يعتد به في حج
 كان تركه في مرة يعتد به في حج والاول **قال** دام ظله من طواف الافضل في التحليل
 يدل على جواز الثانية سبعة اسبوعين وقد جوز الشيخ وسامع وماله في الاستصحاب وانما
 عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل طواف البيت في طوافه
 ويوم من السبعين الى ان سرى قال لا بأس بما رواه محمد بن مسلم قال سئل عن رجل طواف البيت
 طواف البيت فاما في يوم من السبعين الى ان سرى قال لا بأس بما رواه محمد بن مسلم قال سئل عن رجل طواف البيت
 سبعة اسبوعين واما في البيت هذا فلا يجوز في الثانية المدة في الثانية الزيادة نعم وهو غير
 التحليل والثانية في قوله في التحليل وهو احتيازي والثانية وهو ان يشرط طوافا وهو احتيازي
 العلل بين من قال في ثلثة من جعل طوافا في البيت فاعدا من طوافا بين الصفا والمروة
 الزيادة قال في قوله بان العبادة على الغرضية بقوله من طواف البيت من طواف البيت
 بهذا الثانية الى الزمان لمعددة سئل في الغرضية فاستدل بمقتضى ما رواه محمد بن علي بن ابي

لا يجوز في الثانية المدة في الثانية الزيادة نعم وهو غير التحليل والثانية في قوله في التحليل وهو احتيازي

شعنا دام ظله

العرج الاستدلال به فقتضوا الاصل جواز الناحية طويلا في الخبر فلم تقدم بها بالقدح فاعترض
 عن الجواب **قال** دام ظلوه في جواز تقديم طوائف النساء على الضعفة وما تان اثنان هما
 الجواز اقول في طائفة الجواز غير مقتضية حال الضعفة وهو ما رواه محمد بن عيسى عن الحسن بن
 علي عن ابيه قال سمعت الحسن الاول يقول لا بأس بتجليل طوائف الحج وطوائف النساء قبل الحج
 المبروم الزميمة قبل حجها في غير ذلك لا بأس لمن خافه ولا سيما في الامصار انما يكون
 مبطون ويبيع البيت ثم يخرج من مكة فاما طائفة طائفة رواية النسخ مسطرة ايضا وهو ما رواه
 صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قال قلت لابي الحسن النعماني اذا طاف بالبيت والصفاء وال
 حجاب طواف النساء قال لا انما طواف النساء بعد ما ياتي من الحج والتمتع جميعا فلا خلاف في حال
 الاختيار وهو من الاول على الاضطرار وهو عدل في حمل الروايتين على الضعفة
 تساهل والذين يسيرون يستدلون بان يقال الحج مرة واحدة على بعض طائفتين من الضعفة
 مع الضعفة الماخذه من الرجوع الى مكة ما ينال الاول لا سيما في الترتيب والرواية اسحق
 والرواية على من حرمه عن الحج ثم قال لا يجوز تقديم طوائف النساء على منسك واما ما
 نقلوه تعالى من اجل ملككم في الذين يخرجون والرواية الاولى على من تلوح وفيها ما ينسب
 الى الامم لا يجوز على حال الاول ولا طواف بين الاحباب **قال** دام ظلوه لا يجوز الطواف عليه رطلة
 هذه الشيخ في غير طوافه ما رواه الشيخ بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن خليفة قال روى
 ابو عبد الله ما طوف حول الكعبة وعلى قرة طوافها لا تلعبها فانها من ذرى الهمداني
 فليس على الكراهية وهو اشبه بان القريب لا يلعبها احتيازا ويحفظ في الدرس **قال** دام
 من فانه ان يطوف على اربع قبل ان يطوف طوائف الى اخره القائل بهذا هذا الشيخ في
 مسئلة ما رواه النوفلي عن الكوفي عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن
 ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن
 خاتمة المسئلة لو لم يكن بها كان الحق مقتضيا على المرأة الاعتناء على النفل في مناسباتها

عن محمد

عن محمد بن عيسى عن ابي الحارث عن ابي عبد الله ولفظها مطاوعا واما القول بان الاعتناء
 للناحية تسلك بان فانه غير مقتضى فلا يعتد به وانما اولى من طوائف النساء
 وفي مسئلة المشاخر ضعف **قال** دام ظلوه في الروايات يلزمه عدم بقره اشارة الى ما رواه
 صفوان بن يحيى عن علي بن النعمان عن محمد بن ابي رباح قال قلت لابي عبد الله ما جعل مقتضى سعي
 الصفاء والمروة سنة اشوا طمتم رجوع الى منزله وهو يريد ان يذوق منه فقلنا انما فيه
 واحل ثم ذكر انه سعي سنة اشوا طمتم لان كان بمكة ان سعي سنة اشوا طمتم فيتم
 شيئا وامر قد ما قلتم ما اذا قلنا انهم يقرقون وشكروا محمد بن عثمان عن ابي عبد الله بن
 سكان عن ابي عبد الله ولفظها تساهل في غير ويلو المعية والمشاخر في ابواب العبي
 وقالوا كلهم في ابوابها يجب على المحرم اجتناب بيتهم وكفارة والوجوب في بيتهم ككفارة
 بالظان ان الناس جميعا يبنون الا قال تقدم مع المناخية بذلك **قال** دام ظلوه في بيتهم
 ملكه حتى يطلع الخبر القائل هو الشيخ في غير وجه على الاضطرار وهو من **قال** دام ظلوه
 حتى يخرج من بيتهم القائل هو الشيخ في غير وجه على الاضطرار وهو من **قال** دام ظلوه
 وليكن في الله عليه ما حكم وهو احتيازا في العمل ولا يستباح سبها ما رواه محمد بن
 قال سئل ابي عبد الله عن قول الله عز وجل واذا ذكر الله في ايام معدودة ان التكبير في ايام
 القنبرين بعد صلوة الظهر وما قام يعني فضله بها الغلبة على التكبير وما رواه محمد بن
 قال قلت لابي جعفر في التكبير ايام القنبرين في غير الصلوة فقال التكبير يعني في غير
 صلوة وهذا القول انما هو احتيازا وكلام الشيخ في النهاية يحتمل الرجوعين وحمل الرواية
 على الاستصحاب **قال** دام ظلوه لو ترك الحاج نيابة النبي ما جبه على ذلك ولما كان ذلك لا
 احتيازا لان الاحتيازا من الزم من يشاهد الضمير حراما وكذلك الجفان وجلباب
 الناس اذا خرجوا عن بيوتهم وكاشفة الصدق وهو احتيازا والشيخ واتباعه لا يفتن
 المناخية بالنيق نظرا الى ان الامم بالندوة وغيره ما يزل من ان سجدوا لزام هذه العادة

عن محمد

من الجفاف **قال** دام ظله ويصح الاستماع اذا كان بين العريتين شهر وقيل عشرة ايام وقيل لا
يكون في السنة الواحدة ولم يقدر علم الحكماء على ما حد العقل الا ان المتيقن في التماسك
وقال في العمل انما يكون بين العريتين عشرة ايام وهو في غاية اليقين على ما ذكره من
المعجم قال في كل سنة خمسة ايام كانت في كل سنة ايام حرم ذكره الشيخ في
الكتابين وابن ابي عمير في كتابه والعقل الثالث انما في بعض النسخ انما في كتابه ابن ابي
عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله ومجمل من ادراج عن زمانه من ابي عبد الله قال لا
يكون في السنة عريان وحملها الشيخ على العرق المتقن بها والوجه عند عدم التقدير بها
اختاره علم الحكماء والمناظر لا العريتين شهرين عن بعضها والتقدير بنحو الاصل وما وجد
في رواية محمد بن السامع في رواية علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن علية السلام قال لا بد من
ربان حتى يتبين اليقين في العريتين **قال** دام ظله وفي وجه الحديث على المصنفين
قال الشيخ في كتابه في بعض النسخ لا بد من التماسك في العريتين على ما ذكره من بعض النسخ
متسككا باقلا اصل بليقة الفة ويقوله تعالى فان احصيتهم فاستسكنوا الله وهم لا يعلمون
تفسير الحديث بالحصر والاملا لان الحديث واجب الاحكام والاملا على مستوفيه فيصير الحديث
به ولا دليل على انما ساقط من المصدوق فاعرفه وانما هو لا يقطع مع الاستدلال عند
سحق الحديث **قال** دام ظله وفيما جاز هذا في الشك من هذا التحلل وقد انشأها ان
يجزى انما الاجزاء من هذا الحديث واتباع كلامه وجب الاشبهية التمسك بالاصل فيقول
تعالى فان احصيتهم فاستسكنوا الله وهذا هو التفسير والاما التقاطع لا يبرهن ذكره على
ما وجه قال واذا قرنا الرجل الحج والعرق واحصى عتدها مع هذه ولا يخلو من الحج
محله والمراد بالقران ان ما فيهما على التفراد وكانه نظرا الى ان الحديث الاول كان ما جاز
قبل الاحصاء الاحصاء بوجه هذا اخره بالاية وقراء المناظر وان لم يتقدم **قال**
دام ظله وهل يسكن الرعية لا تقدره هذا يسكن من ايدى هذا الى التقابل عما يجنبه

الحديث

منه

في خلافه الى الشيخ في به وطوبى نعم متسككا برواية صفوان عن عبيد بن عمار قال قال
ابو عبد الله فان ردوا الداهم عليه ولم يجدوا هديا سمروا وقد اهل لم يكن عليه شيء
لكن ستمين قبالا وقيل ايضا قال المناظر لا يسكن متسككا بان الاصل بليقة الفة
وباره ليس يحرم ولا في الحرم فلا اجتباب عليه واشاره بتخصا دام ظله وقال ان يقولوا سلم
الخصا والاجتباب في الحرم والاحتياط يقتضي الاجتناب **قال** دام ظله والمعتق يقتضي عتقه
عند رد المانع الى امره وفيه الشيخ في ان الحرم الا حصر بالمعنى وهو حق حتى في ما
براه عليه العرق وهو في رواية صفوان عن حماد عن ابي عبد الله في هذا الحديث
عنه ان العريتين على كل حال جازح بعضا من هذه الطريق من ايام فخرج في طلبه فا
دركه ومعا بدنه فيمنعها وحلوا راسه ووجه الى الدنيا فلما برأ من وجعه اعتق وعكس
دام ظله ويقتضي منه علم الحكماء في العرق واما ان يعتق في القابل فلهذا هو الشيخ في
يه والمناظر ولا لا شبهة بناء على ما تقدمناه **قال** دام ظله وقيل لو احصى القاتل حج والقاتل
قاتل وهو على الاصل الا ان يكون القرآن متعينا بوجه القاتل بهذا هو الشيخ في به
متسككا بما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في رواية حماد عن ابي عبد الله انما قال
القاتل يحصر وقد قالوا انما يتلوه في حشره حشره قال حشره حشره قلت يستمع من قاتل
قال لا ولكن يدخله مثل ما خرج منه وقال المناظر لا يدخله ما شاء يعني يقتضون شاء ان يقتل
او يجرى وهو مخرج اخره كان القرآن متعينا عليه بنحو شبهة فلا يخفى عتقه قال حماد
ما فعله شيخنا من التعميد لا يحرم عتقه ومع عدم التعيين يجوز عتقه الا ان يكون
الاختصاص هو القرآن **قال** دام ظله وروى ايضا عن بعض النسخ انما هو والمراد بالاحتياط
سعيد عن حماد عن صفوان قال في قوله من قبل احصى الحج قال فليحصر هذا اذا كان مع
احصائه ومن قام الخبز واقام عليه انهم لم يذكروا **قال** دام ظله وروى في الاصل
كثيرا قال حماد وروى ايضا عن حماد عن ابي عبد الله وهو في سدا العقيدة وانق

ويؤيد ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله عن ابيه عن جده عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا
كان مع رجل من اسماهم الاغنياء **قال** دام ظله ولو غنم المذبحين من المذبحين و
وقد اوردتم ثم انفقوها لم يخلوا القصة ولو غنم القصة ففقدوا انفقوا حتى يروا السلطان
او الوالي وروايتهم القصة ففقدوا انفقوا القصة والبدن موجودة لم ينفذ
القصة الا اذا ائتمروا وكذا الاموال والعبيد على المصاح وهو اختيار الشيخ في الاموال تبعا
والاخلاق والمساخر وشيئا وقال غيره يؤخذ بالقصة ويعطى الامام المتفق في بيت المال
نكاحا ورواه علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن هشام بن سالم عن بعض اصحاب ابي عبد الله
في السجدة العدد من المذبحين من الاغنياء والماليين فقال لا اما الاغنياء والماليين فليأخذوا
من سهام المذبحين ويردوا اليهم واجبتهم او وليهم واما المذبحين فانهم يتقاضون فيهم
المذبحين ويعطى كل واحد منهم من بيت المال ما لا يعمل لانهما لا يخصص في الغنم
حين يبيعون واقتولوا المذبحين لا يحل الا ان يسلم الامن لحيته من سائر الناس والاعوان
محبوب عن علي بن بابويه عن طيال عن ابي جعفر قال سئل عن رجل كان له حارة فقام
عاز عليه المذبحين فاخذوها منه ثم ان المذبحين بعد عندهم اعدوها فيها ففقدوا
فقال ان كانت في القضايم واقام البيت من المذبحين اغاروا عليهم فاخذوا منه وقت
عليه وان كانت اشترت وصنعت من الغنم فاصابها وقت عليه فبعضها واصل الك
اشتهاها المذبحين من الغنم من جميع فان لم يصبها حتى يفرق الناس فبعضها جميع الغنم
فاصابها بعد قال ياخذها من الذي هو يده اذا اقام البيت ويرجع الذي هو
فيه على اية الخبير باليمن والجوار عن رواية الاولى لطف فيها لانها من ماله فاما
ان يفرقها بعد القصة والفقرة يرد الى المالك ويرجع الغنم بغيره الى الامام وتلك
الفقرة فالوجه رده الى المالك ثم اعاد القصة وحينئذ يرد الى المالك
القصة والعين وليست بهذا الخاير ابي جعفر واهله على الاطلاق **قال** دام ظله
يكون

يكون الشيخ على القتل عناه ان يحبس لاجل القتل بل يقبل من غير جيلون شاء **قال**
قال دام ظله فان استعملوا قبل يورث من كان كيشا القول الشيخ وانما
وهو يورث من المذبحين من احد بن محمد بن ابي عبد الله عن قال قال الشيخ في علي
مدن لا يورث الا العبد يعني من كان يورثه كقولنا لا يكون ذلك الا في المذبحين الناصر واما
الصلوة والوجه انه يصلي عليهم في حفرة واحدة ويؤتى به السلطان **قال** دام ظله
لو اسلم عنه فذرا لم يقبل مولاه ملك خضه وقاتلوا من غير قتل المذبحين
روى ذلك ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن ابي اسحاق عن النوفلي
لما حاربوا المذبحين قال لا يما عبد حتى ينالوا قبل مولاه فهو حرم ابي عبد الله
بعد مولاه فهو عبد وانفق عليها الشيخ في وقت وشيئا دام ظله في التراجع وعلى المذبحين
واختاروا ان يبالوا لم يبيعوا **قال** دام ظله الراعي الامراء لم يورثوا المذبحين
المذكورين واجبا على الاعيان في اشبه القواين اقوال الخلفاء من الامه يورثون بها
بديان الاجراء ففقدوا القتل والاحياء واما الخلفاء اصحابها انها على الاعيان ام لا
قال المذبحين فاما من ففقدوا الكفاية لان الغرض منها ان تقام القبيح ووقوع الحين
وهو يحصل من تمام به فلا يكون التكليف الباقي به وجه واختيار ابو الصلاح والمتا
فقال الشيخ انها على الاعيان والمستند هو الامارات كواخباره واصل بيت الوجوه
او عقلا لا لا الشيخ بالاولى بتحقيق الجنتين يتعلق بعلم الكلام **قال** دام ظله وتلك
نعم الرجل المذبحين رعبه وولده القاعا على الشيخ وانما وما عرفوا المستند فاما
العبد فقد ورد في الاشجار ذلك وفيه فلا يورث الاقتصاص عليه ويرى القول الساخر عنهم
به لو كان المالك يقيتها وقال لا يورث ولا يورث المذبحين فاما الفقهاء فقد جزموا في ان
بان حال العبيد ذلك معقوض به اليهم اذا كانوا من كسبه ولما يورثون **قال**
التجارة **قال** دام ظله وتلك المذبحين من الاموال لا يورث الا لغيره انما يورثون

طالع فارسي

فخرج الشيخ منها وبيننا رداء الفضل من اوجه قال قلت لا بد ان الله ان هو لا يقولون ان
كسب العلم كسب ثمنه فقال كسب الله اداءه وان لا يعلم القرآن ولو ان العلم اعطاه رجل
وتبره ولده لكان العلم بها احق بالشيخ هذه هي الحقيقة من لا يتبره ولا اولاد من تبره وان
كان متواها في الدنيا لم يكن له فضل في الآخرة والمناظر عليه الاجماع والاسان لا بأس به ويكره العلم
ان يعلمه الاخر بل ينبغي له تشا والتمنا ان يذهب اليه في الاجرة على احتياجه اليه في الصلوة حرام على
اخره يمكن ان لا يعلمه واجبه على الزايد كونه مع التبره كراهية مغلظة ومع تحريمه يمكن ان
قال دام ظله ولو دفع اليه الاية بعد في هذا الموضع وكان منهم فلا احد منه الا باذنه على
الاصح اختلفوا شيئا في هذه المسئلة فذهب هذا الموضع في التبره الى ان العلم
ان ياخذ من مذهبهم وهو اختيار الشيخ والمناظر في الملائكة وهو المختار لنا في
الحق اليك لا يحسن خطاب وجهه الى عدمه ويباين ذلك فاصول العقيدة لا لاقتد بالاصحاب
اجتهاد بل في ذلك وانما يفتي في ما لا يعرفه ولا يجوز من يتقن ولا يفتي في ما لا
ما في الباب الاختار وهو صواب اليقين ثم التمسك بما رواه ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن
الحجاج قال سئل عن رجل اعطاه رجلا المصحف في محرابه او في سكاكين وهو يحتاج
اليه من نفسه لا العلم قال لا ياخذ منه شيئا حتى ياذن له صاحبه فان قيل انما يذون
المراسل في المناظر فكيف انما يذون في المناظر وحمل التبره اليه ما عليه الكراهية وان لا ياخذ
من خبيب غيره او على حسين الختار بين والمجاهدين اليه ان كانا على خلاف الظاهر فلا يجوز
القرابة ولا من دون **قال** دام ظله ولو باع الفضل ففقدنا شبهة وقوله على الامانة قوله
مضى قولنا ليعطى على الاجارة ان المالك سأل اجازة ذلك البيع انفق ولا يحتاج الى التبره
مغلظة ومن كان لا يتفقد الاجارة من يذون انما هو على ذلك من المالك يحتاج الى التبره
ان اعتاد من هذا الشيخ من هذا المختار من سئل بالاجماع الى ان البيع باطل ودرجته من التبره
مرفوع من التبره والبيع مرفوع من التبره وما رواه عن الشيخ من ان من سئل بالاجماع

روى عن من خبيب من اظهر من حبه عن الشيخ انه لا يطلق الا في الدنيا بل في الآخرة
يملك ولا يبيع الا في تلك وهو اختيار المختار من ذلك من علم الاصل والاصل وما لا
وقد صلب الشيخ من المذهب في هذا البيع موقوف على الاجارة ومن يقول شيئا غسقا
بحصول الاجارة في التبره الى ان لا يملك ذلك شيئا يبيع على من وجب اجارة المالك شخصه
اليه فلا مانع من الاستقار والذى اوجاهه ان البيع سبقي على ان المولى هو يفتي في الاجارة
عندما المولى من ان قال لا يملك بل من العقل لا يملك لان المالك لا يملك الا في التبره
عقد البيع لا يملك لفظا فخصه ما اعني به بل يملك في الاستقار فهو موقوف على التبره
هذا العقد لكونه اجارة المالك عند من يذون ومن قال بالثاني فله ان يقول العقد
الاول لا يصفى العقد والعقبات يفتي على ان المالك فان اذن منه صحيح ولا يفتي في
واذا تقرر هذا فلا اشكال في شيئا انما هو عندنا في المعاملات لا يقتضيه العقد والبيع
لنظرة خصه من لا يملك على التبره لانها في هذا المختار من المختار عندنا اختيار
شيئا عام فضله **قال** دام ظله ما لو باع الرجل العبد والنساء والحرة ويبيع منها مملوك
مطلوق او اخر يقولان ثم يبيع احدهما او يقطع من القرابة قبل الفاسد من بين ما يقع عليه
البيع في الفاسد هو الحر والحرة وبما في المسئلة ان البيع باع الحر والعبد في بيعه واحدة سبلا
بما يبيعون ثم علم المنة ان احدهما حر وبغيره فاسد فكيف يقطع ما قال بتمتة فكل من
يقول ما عاصوه اخر من فقهاء شيئا من ثمنه فكل واحد منهما على الانفراد موقوف
بعشرين وحره بعشرة ولشدة العشرة في الثلثين في الثلث ويحكم ان المالك الذي يقع عليه
البيع في ثمانية الحر فيسقط من ثمنه ثلثه من ثمنه ولا يملك الفاسد وانما ذلك
يقوم بان تاجر ولا تاجر من على التفرقة الاولى وما عاقب العبد على الانفراد ويملك ذلك
التفرقة وان يذون ان لا يقطع في قابلية الحر من بين ما يبيع على المشتري فيقول
يكون ثمة العبدان في ما وقع عليه البيع فكل من يذون من ما يملك باسكان التفرقة وكثير من

الشيخ

سئل عن الرجل يبيع الطعام والشرقة ويقلها كان اشتراها ولم يبيعها قال لا يخرج يبيعها
وما كان عليه من جوف مثل الخاء موصوف من الرجل يشترى الطعام ويبيع سبعة ثلثين
يقصد به قال لا يخرج لم يبيع حتى يتبين ان كان عليه فلا بأس ببيعها دام ظله عليها ط
شدة الكراهة عند راسن اطرافها ونظر الان ضعفها مانع من تخصيصها عموم الآية
معانيتها الاصلها ما لا يخرج قبلها على التفرع من الطعام في الحكم وانما عليها في
ما واربعا لا فلا منية ولا ولا شبه **قال** دام ظله فان حصل الاستحسان والعقل قوله يبيع
يريد الاعتبار بالوزن والكيل وانما كان العقل قوله البائع لان المشتري اذا حصل التبين
الكيل او في النقطة يكون مديا للعلل ما اذا لم يحصل فالبائع يدعي السوء فيكون
العقل قوله المشتري **قال** دام ظله ولو اشتراط الاستحسان او الباطل في سبيل الشرط
البيع القائل بهذا هو الشيخ في طو وجهه ان يفتى في طاعة الكتاب في السنة فيقتضي البيع
انفا وسفقات الشبهة وجوز الوطء والعقل يصح على العمل **قال** دام ظله ولو اشتراط
الاشارة لا يتناع ولا يوجب للمريء الجواز هذه الاشارة الى ما رواه الشيخ في التبيين من صفه
مؤثرين قال سئل باع عبد الله من شرطه او اداء الاستماع ولا يوجب هذا الجواز
جواز البيع فانما اخذت لان كاشطها في الكتاب في السنة وهو باطل ومثل ذلك رواه حاتم
الحلي عن حماد ثم اقول وما راينا احدا من اصحابنا يفتي بها بل كذا في البيع في طاعة شرطه ان لا
يباع الجارية فالشرط باطل في البيع وان كان في الشك الاول وهو العيب **قال** دام ظله ولو
باع انما حريا باسمينة ففقدت المأخوذ او التخييل المشتري من الاستماع او الوفاء بذلك
مدلول الاصل ويؤيد النظر ان البيع وقع على ما جاء به من تلافى من توفى فلو فوض
المشقة فلا كلام عليه انه بمنزلة الايمان الزاوية وهو اسقاط حقه ولو وضع البيع فله ان
البيع غير حاصل وتعيض الصفقة فيها به وعليه تنجز البيع في طاعة شرطه والتاخير به
اقوله ما ما يضمنه العرواية من التخييل بين الضم والاشارة البيع بحسنة من الذين يضمنون
الشر

الشرط على ما به اجرة ويسقط ما يقع في عاقلة عشرة اجرة وهو عشرة الفين فكذا
عليها الشيخ في ربه وشيئا في الشارع وفيما اشكال من شاء وتوقع بوجع اللبن في طاعة الجارية
وعصولة الماشية عليه ان يقل ان الاشكال على الروايات لا يفتى اليه قلنا انما الكلام
في صحة الرواية اما لا فلا بها جوازا فالتاخير لا يصلح للمؤبد في قوله المشاة والميم
ثان لان في طريقه ضعفان من رواية داود بن الحسن بن حماد بن عيسى بن عجلون بن عبد الله
بن جابر بن ابي اسحاق بن مينا عشرة اجرة فلما استمر الارض فاداه من ستة اجرة فقال ان شاء
استخرج ماله واخذ الارض وان شاء اداه البيع واخذ المال كله الا ان يكون الما بينه وبين
المريء من فلو لم يكن البيع لان ماله فان لم يكن له عينه الذي باع فان شاء المشتري اخذ
الارض من استخرج فقبل ماله وان شاء من الارض واخذ المال كله فضعف هذه الرواية من
بن الحسن بن قان فيه كلاما في طاعة شرطه ايضا على بن ابراهيم وهو مجهول الحال وقوله العليم
في المتن من الرواية بالاعتماد على الاشارة الى ان من جملة الروايات الاولى ومنها ان الكراهة
اذا اعيدت بغيره فيها وقطعها عن الاول لان الاشكال هنا ظاهر ولا ماله ان كان
مسئلة اخرى لم يكن وايراد هذه المسئلة في القسم الثاني من هذا الفصل في سائر
الاختلاف لها بالموضع الذي ذكرها فيه **قال** دام ظله ولو اشتراط ان يشاء فلهما
الرد العيب والارض وليس لاحد من الاخرين ان يرد على الاخرين في هذا من ذهب الشيخ
في ربه وشيئا دام ظله ومن ذهب المعيد وملا في الصلح وهو شبهه وقال الشيخ
في الخلاف ان اراد الرد فله ذلك ولو اراد الاستحسان فله ذلك واختار المشايخ وصاحب
البشرى واستدلوا بان مقتضى الرد وهو العيب وجوده لا مانع فيلزم العيب في مقتضى
وبان ان من الرد يحتاج الى دليل لا دليل في هذا المأخوذ في العقد وقيل الاشياء من
قوله العقد لان البائع يعلم انه يبيع من اثنين فلكل واحد الرد كما لو اشترى
الجوازي الاول ان المانع موجود وهو تبعض الصفقة المنفردة ثم يستفسر عن الثاني

صعبا ولا يصح ان يثبت بذلك وسأكت الالفاظ فانما تقدم على منع الرواية فقال
انها من اخبار الاحاد وذكر ان الشيخ اراد بها البراءة لا الاعتقاد وكثيرا ما اورد مع
مقال هذا المتأخر كيف ينبغي على اعتقادنا الشيخ وما اجمعه من مشاهد لا يصح الشيخ
باعتقاده ان يثبت عليه ما واما الطعن بانها من اخبار الاحاد فتدبر صحيح منه ولا مقبول
عننا من في العلم بغير اخبار الاحاد وفي المقال سكر في ذلك على المشي السلام
الشعير يوكل ويمنه ومن لم يقبل حجة في هذا ما هذه فليست في كتاب الحج والعمرة والكا
والايقاع من عمل ودفعت جميع ذلك اخبار متواترة على اجماع ما في **ق** دام ظله
حديث العبد بعد العتق وقبل العتق كان للثمن والره في الارش قوله ان اشهرها الشيخ
اقول احد من العبد بعد العتق وقبل العتق مقتضى للرجاء اجماعا وهذا يقتضيه ان
ايضا على وجه يكمن في الشيعة غير من الرد والارش فيه قوله ان لا يثبت فيه ما هو الصالح
فالكافي ونعم واختاره شيخنا في هذا الكتاب **ج** قال في الخلاف على الجواب بالبيع على ان
والثمن للره والامان وهو احتيا والناظر في حكمه هو من العبد وهو المختار في ذلك
ان تسليم المشتري بالادارة ثمنان للاسلاف لا يثبت الا بالبيع فالحق في عدم بيعكم
ما ساءه وايضا ان البيع وقع والمبيع سليم وانما جلد العقب في ذلك المنة فلا يلزم له
على البيع متى ما قبل قبل ذلك يلزم والره وهو موقوف على الدليل مستفيض قلنا سلمنا
ذلك وانما خولف في الرد والاجماع ولا طردوا العتق وهذا ما لا ينبغي لنا وكان يكت هذا
قال في الاثر وعنه في الارش **ق** دام ظله ولا يجوز جعل التوهم كفاء الا انما يريد
الانتهاء الاستغفار والتوبة من الربا لا الله تعالى فمن جاعه موعظة من ربه فانتهى
فلا سلف وقال الشيخ في ربه انما يوجب له ان يعلم ان ذلك حرام فليست عقوبة
وليس عليه فيها مفسد شي من المأخذ قوله وليس في ما مضى شي انما المراد خبر من العتق
بعد الاستغفار والتوبة وهذا ما قاله صاحب الشرح في ذلك فتدبر ما ولما حال الاسلام

الوجهان

الوجهان على خلاف الظاهر والشعر ورواها ما رويها من غير خبر من الخليل عن ابي عبد الله
انه سئل عن الرجل ياكل الربا وهو يريد ان لا يضره حتى يصيبه شيئا روي
نقله من ابي عبد الله عليه السلام رويها من غير خبر من الخليل عن ابي عبد الله
التوبة قال الرجل ياكل الربا وهو يريد ان لا يضره حتى يصيبه شيئا روي
الجاهلية قبل الاسلام ويمكن ان يقال ان من ادعى اليوم في الاسلام جها لا يقيم الربا
ليسمع من رجل الفتوى النفس على الاسلام وانما ان لا يصح هذا وهذا الطريق **ق**
دام ظله واذا اختلفت اجناس من العتق من قبل العتق وقيل في ذلك في النسخة من
اقول اختلاف الاجناس من قبل العتق من قبل العتق اجماعا وهذا يقتضيه ذلك في النسخة من
قال الشيخ في ربه واما الصلاح والكاف والميد صاحب الشرع في الجوان في الداهم وال
الدانية والمنطقة والشعر فانها يثبت في المجلس الواحد في الربا وجب ان في الركعة
الشيخ وانما روي قال في المأخذ من النسخة في النسخة في الداهم والديان حسب
سما كافيها بالاجماع ويجوز النسخة من النسخة والشعر لا يثبت عنده من النسخة
وهو من ذهبنا الجيدة من ارباب معتدلة في كتابه المتصل بحمل الارسل فانه
ذكر فيه ان المشي من ان اختلفا فلا بأس ببيع الواحد باكثر منه وذلك في الجوان
المنطقة بالشعر يتفاد لانه من جسد واحد ثم قال في العبد الله وروى اخبارنا في
الاطهار والقول والعمل على الاوهى مكانة كلام قلت هذا اما وروى الاخبار في
واما العمل على الاول في نفع وقد نقل المأخذ من كثير من شايخنا الكتاب **ق**
الاجماع ذكرت بعد بيع تصانيفهم ومقالاتهم وقالوا المعتبر في حقه وسلامه في
ان النسخة من النسخة في الكل من جابر وكل من يتركه والاحتياط هو في النسخة
والتباعد لنا ان يقتضي الاية مقتضى الاسل الجوان في النسخة الداهم والديان
المنطقة والشعر لا يثبت في المجلس الواحد في الداهم والديان والاحتياط

الوجهان

محمود بن صالح بن زوين عن ابن اسيم عن ابي جعفر ومعهما ما ذكره في المتن
احالة على الرواية وهو ضعيف سند كل الشيخ والشيخان ابن اسيم قال لا عمل ما
به من خطه في الفتوى من حيث انه رد الالباب الى الالباب وهو لم يرد البنية وقال لا
يورد على سبيل العبد الماذون واختاره شيخنا في الشرايع وهو يفتي عنه واختاره في الشرايع
اثره سبيل اصل الحكم باضا فعل الماذون فيكون حكمه بمقتضى مقتضى ما مضى الا ان
يبيد بياضه ولعله نظر الى انه قد ما دون فله التصرف ونسبته الى المملوك على العتق
مع عدم ما فيه لنا ان المال في هذا العبد يحكم له السيد واقراره عليه لا يبيع ان يتلوه
ما دون في التجارة قلنا الاذن في التجارة لا يستلزم الاذن في الاقرار ولا في التواضع
قلنا لم يحكم بمقتضى العتق من سبيل العبد الماذون من حيث الاذن قلنا لا يبيد ما دون في
العتق فان قلنا انه ما دون في العتق يلزم ذلك ثم اقول لا يبيد الا يبيد ما دون في العتق
السبب الماذون فله من غير ما يبيد لا يبيد دعواه ان يبيد فله من غير ما يبيد كانه العتق
قلنا لا يخرج على هذا التقدير **6** دام ظله اذا اشترى عبدا فادفع اليه من ثمنه
فابق واحد ثلث من ثمنه نصف الثمن ثم ان ورد له ثمنه والا كان الا من ثمنه ما نصفه من
الرواية ضعف ويأجب الاصل ان يمين الاقرب ويطلب اليه التباع اقول الرواية رواها
ابو جعفر محمد بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ومعهما ما ذكره في المتن وهو ضعيف ما وثقها
اضطر ابي جعفر في كتابه بعد ضعف المتن في تصحيح الاصل منها لا يجر له لكن الشيخ اقر
في النهاية بمضمونها واقدام المتأخرين عليها فاعلم ان المظللان وادعوا في الشيخ وجميع عن
هذه المقالة والمظللان يروى هذا النقل وهو لا يوافق من المظللان قالوا في اصحابنا
جمعا فمحمدين من مبيدين مستلزام لاجماع وفي جملة اصحابنا يبيع عبد اسير يدين او يفتنه
ابو جعفر في البيع وهذا حق ونقلنا من مبيدين فان المسئلة الاولى هي مبيدة ما يبيعون
الثانية يباق مسئلة الهامة والغرض منها ظاهر ثم اقول ان كانا العبد المبيع من مبيدين

التي

استأنا لبيع ما يملكه ان المبيع يمول وان كان عبدا فالذي يلزم البائع اذ اده وعمل المبيد
الا ان كان يمين يتقن خطه او يفتنه وان كان مبيدا ولا يفتن من مال المبيد وان لم يكن
في حقه المبيد ويضمن المبيد على اذنه هذا مقتضى الاصل من سلم في القيد والامانة
من الشواهد وصيغة السند فلا عمل عليها **قال** دام ظله ثم ان حملت حصة المبيد
الباقين من ثمنه يقيم بمهر الوطء اقول مقتضى الاصل عدم التقويم مطلقا فلو لم يزل
في الحاملا للاجماع وذلك في غيرها على الاصل والقول بانها معلوم بمهر الوطء للشيخ ويستند
ما رواه الكليني في كتابه والشيخ يفتي بفتاى ابن ابي عمير عن ابيه عن ابيه عن ابيه
يوشع بن عبد الله بن مهران قال شلت اباع عبدا من مبالا اشتريه في امة فاشترى
بعدهم على ان يكون له منه من ثمنه قال يدع عنه الحد بقدر ما فيه من القدر
من الحد بقدر ما فيه من ثمنه **قال** لا يبيد حصة من ثمنه فان كان القيمة اقل من
الثمن الذي اشترى به الجارية الزم ثمنها الاولى وان كانت قيمتها في ذلك اليوم الذي
فوت فيه اكثر من ثمنها الزم ذلك الثمن وهو ما رواه ابن اسير في كتابه عن ابن اسير
والرواية ضعيفة السند فانما يبيع من ثمنه ويقتصر في الاثر بمهر الوطء خلا
الاصل اللهم الا ان يكون بكميا فيلزم ما بين قيمته ما بكميا او يبيد حصة وما هو في الاصل
يتوجه اذ هو في المظللين من الجاني في بيعه يعلم التزيم وانما هو في المسئلة وكتاب الحدود
او باب كالح اذا اؤلف في بيعه ذكره ههنا لانتها الما على التقويم **6** دام ظله
المالك كان الماذون له في التجارة اذا اشترى كل منها صاحبه حكم للساير بغير ائتمنه
الطريق الى اخذ التوليد على سطح الطريق النظرة والاشارة الاولى لان المسئلة يظهر ما القدر
وليس بعينه بلية النظرة بالاساقا والتساوي وهو موجب لظلاله القدر وما الاصل
فهو ما رواه الشيخ في التذكرة عن ابي جعفر عن ابي عبد الله في مملوكين موقوفين اليها
خرج كل منهما بعد والى مولاها في القدر سواء فاشترى واحد منها صاحبه

شاهدا

قال يحكم بينهما من بين الطرفين فاما كان اقرب فهو الذي سبق وان كانا سواء بينهما
وهو على سوادها الا انها حاد اسواء وانما سوادها ثم قال يجب وفي رواية اخرى ان كان الشئ
سواء يقع بينهما فاما وقعت العقدة بينهما كما في هذا قلت هذه مسئلة مخالفة للابيل
فلا محل عليها وقال الشيخ في النهاية فانما اتفاق العقدان اتفق بينهما وجعل البطلان
واختفاء العقد على جهة الامتياز قلت بل هذا لا محالة فان العقدية لا يستعمل الا في محل
الاشتباه او شك الارض وايضا فانما يستند الحديث في بطلان العقد لا في بطلان
يبتدأ بما وقع بين فان تساوى المسافة لا يدل على اتفاق العقدين يقينا حتى يثبت
العقدة ويمكن ان يقال ان العقدة اول تقدير استواء المسافة والبطلان انما يتقدم
اتفاق العقدين وبما عمل وما اخذناه اولا فهو اختيار شخصنا والمتنازع وما صاحب الشئ
قال دام ظله ولو كان الثمن وساء على البائع صح على الاشياء اقول شرط الشئ وكنتنا
العربي والسلف فيكون له ان يجل الثمن ويعلو ثمنه وما في غير هذا من
صاحب الشئ فانه يتوقف في بطلان الباطل والاشياء على التتاليه واذا ثبت هذا في محل
اذا كان الثمن دينا على البائع يكون بمنزلة القبر في بيعه ويصح البيع من الشئ بالاجزاء وهو
تسكيا لاجل ويقولون انما واحد الله البيع واقدام المتنازع على الشئ مستند الى ان في ثمن
بيع الدين بالدين والدين ممنوع فالمتزعم مثله والجواب ان لا تسلم ان بيع الدين بالدين
بل ان يصدق البيع بعد وقوع البيع وينتقل على البائع وانما يبيع الدين بالدين هو ان يكون الثمن
دين في ذمة المشتري ولا ضرر بين ذمة غيره فيعتك ما الى طرقة ذمة غيره على
غيره ويقطع هذا العمل هذا الاقدام ثمنه من عدم الفرق بين الصورين **قال** دام ظله
كذلك انما التقدير في الثمن يتل في الشاهدة فذهب الشيخ الى ان الثمن لو كان ما كان
او عين او عين من اعتبار ولا يجوز اعتبارها ولو كان مثل اللؤلؤ والجواهر كمثل
الشاهدة والقول انما ايضا الشاهدة مطلنا فيكم من المقتضا وانما ساء ما لا اعتبار له

سئل

يحل عليه هذا **قال** دام ظله لا يجوز بيع المسلم قبل حلوله ويحرم بيعه وان لم
يقضه على كراهية في السلام على من يهود عليه وعلى غيره اقول لا يقتضي الكلام لا يجوز
بيع المسلم فيه وهو الشئ الذي يبيع سلفا قبل حلول الاجل وهذا يحرم عليه من ان
يبيع بعد الاجل والقضى بالاجل ولا يجوز بيعه الا قبل الاجل وقبل القبض فانما لا يجوز
يبيع على من يهود عليه وعلى غيره وعلى غيره وعلى غيره وعلى غيره وعلى غيره وعلى غيره
الميت لا يجوز بيعه لانه ليس بشئ ما في كفى المشاهدة ولا يصح وصفه مباحا كالاشياء
القائمه بالوصف انما البائع لا يعلم بصدق وصفه لشيء قال ليس كذلك بعد على
من هو على ان يملكه خفيه قام مقام وصفه البائع له قلت هذا الكلام سعي لا طائفة
فان يبيع المسلم لا يبيع الا مع ذكر الجاهل وصفه المبيع في الشئ يبيع على العينة بالصفه
لقرينة العقد عليها اقله هو في الذمة ما يبيع سواء وذلك وتقدم له وهو عليه الصق
قام مقام الوصف ما يبيع ما في اللفظ بالوصف شرط في صحة هذا العقد فكيف يقوم
مقامه وليست شر من ان يعلم الذي على السلام الوصف والتقدير انما المبيع غير حاضر بل هو
في الذمة وتقدم ان يكون حاضر انما الذي عليه والعقد سواء **قال** دام ظله ولو شرط
ما قبل الثمن قبل غيره لا يبيع دين بدين وتلك كره وهو الاشبه القول بالقرينة المتأخر
والكراهية للشيخ في بيع باب بيع الدين وتحويل المتنازع بين دين بدين يصدق قد
اجتنبنا عن ذلك فيما تقدم ومثلنا الكراهية من حيث ان المال في الذمة ليس بقدر مبيع فثبت
النسبة والثمن مؤجل فهو بمنزلة بيع الدين بالدين وهذا وجه استثنائي **قال** دام ظله
عقد السلف فاما بلائنه احواله هو معلوم فلا يبطل بان شرط بيع او هبة او صلح على ان
صنعة اقول ثلثه على هذه المسئلة الفاظ الاحباب من التنازع والملاذ وكثير من ساء
وربما هو ما عبادته اي من هذا وصورة لا باس ان يبياع الانسان من غيره شئ
او حيا او غيره ذلك بالقياس والتقدير وان شرط ان يسلطه البائع شيئا ويبيع ان
منه شئ او غيره شئ اعلوا الى الاجل او في تقضى من البيع صح والوجه بان

بالإجماع أن قوله لا إله إلا الله على أصل النزاع مرجح دليل الغلبة وهو أنه لا يستحق أهل الأصول
قلنا فاما ما استدلنا بالآية فكيف ثبت الحكم في الماهية المعتبرة بتمامها فاما دليل الحكم
أن يستدل على انتفاء الحكم من العروق المسكونة منها تلك الحقيقة وما استدلنا في الانتفاء إلى
الآية بل لا يعدى دليل على ثبوت الحكم في تلك العروق فاعتبر بالنظر العاصم فان منها من
وقد استدل على بعض المتأخرين المتأخرين في أصول الفقه الخاصين في بعض **قال** وأما
ولا يدخل حمل الدابة ولا غرض الخيل والتشجير في الرهن نعم لو قيد بعد الإعتاق دخل في الرهن
اختلفت عبارة الأصحاب في هذه المسئلة قال المصنف في التلخيص والشيخ في النهاية لا يدخل الحمل
والرهن في الرهن لو كان موجودا قبل الإعتاق ولو قيد بعد الإعتاق دخل قال كذا حكم
الشيخ في الرهن لو قيدت وهو من رهن فلا يدخل الرهن في الرهن وقال المتأخر ليس هو والشيخ في
الزهر في الرهن لو قيدت قبل الإعتاق كان في الحمل والتشجير في الرهن على حال
أما لو صاحب البعير وقاد به إلى الصالح ويؤجل سائر الأجزاء وقاد إلى الرهن في التلخيص والشيخ
والصوفى المالك وهو مفرغ من الرهن في هذه الأقوال فربما راعى المناصحة على
تفسيره في وقت الإجماع وهو مفرغ فكيف والحال أن يكون قاد في التلخيص والشيخ على ما قلنا أنه
لا يدخل في الرهن في شئنا فثبتنا أنه لا يدخل في الرهن في كتابنا التلخيص والشيخ في نظائر الروايات
استحق بغيرها قال قلت إذا رهن جارا فباعه من قبله قال المصنف المالك والشافعية
سنان عن صاحبهما من قبلهم من هذا الأصل أن عليه لصاحب الرهن بيعه لا يملكه ولا يملك
عنه فثبتنا أنه لا يملكه قال قلت إذا رهن جارا فباعه من قبله قال المصنف المالك والشافعية
أنه **قال** وأما نظره وليس للرهن التمسك بهذا الرهن فإما جاز أو لا سكنى ولا وطء لا تعرض إلا
بطلان بغير رواية الجواز في هذه رواية ما رواه ابن أبي عمير في كتابه والتكليف عن محمد بن
عزير عن جعفر بن محمد عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار قال قلت إذا رهن جارا فباعه من قبله
أليس عليه ما قلت وأما ما رواه حماد بن عمار قال قلت إذا رهن جارا فباعه من قبله عن حماد

عن

من الجليل عن محمد بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
ظله وقد وثقوا بالحق على الامانة تردوا شبهة الجواز فلو لم يشأ التمسك بالحق والحق
الشيخ قال في ربه فانما مضى الحق من الرهن جازا وأطلق في هذا النوع ووجه الاستدلال
أن المانع من العتق جلق حتى المرقن به فافاد سقطه فاعتق المانع **قال** وأما ظله
وفي المسئلة رواية حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
سليم بن زياد عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
وهنا في بعضهم وهم لا يبلغون كذا من المارقين أيا ضعهما بالرهن أو بالرهن وسائر الروايات
في شئنا كتبت جميع الديان وذلك على ما يتقوا به من يلزمهم بالمعصية وعلى الشيخ في
سبب هذا أنه قد ورد في رواية حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
والسنان عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
وأما على المتأخرين الإجماع على أن جميع المرقن على الرهن **قال** وأما ظله ولو كان الرهن دابة
قام على شئها وقادها من رهنه الطير يركب الدابة ويشتري بها الدابة ويشتري بها الدابة
أقول المالك والمصنف أن يقاد من الرهن ما اتفق عليها بالاجرة المضمونة عليه حيث
حيثما من الرهن فلا يتحقق له فاعصا الإجماع السان والشافعية التي قبلها
شعوبنا لصحة ما رواه الرواية التي رواها عبد الله بن الحارث عن السكوني عن جعفر بن
عزير أنه من علمه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطير يركبها إذا كان رهونا وعلى الذي يركب
نفقة والدريش يركب على الذي يشتري بغير نفقة وله رواية إلى حماد بن عمار عن حماد بن عمار
كان يعلمها قبل أن يركبها وإذا كان يعلمها الرهن فليس للرهن الركن في ركوبها
فتوى الشيخ في ربه ومنع الرهن الركن في ركوبها إذا الرهن ممنوع من التعريف وما خلا في
أقول ما رواه حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
لا يجوز نقل هذا القول لا يصح الإطلاق ولا التكاليف والرجوع من أن صاحبها أو يركب

الرابع **قال** دام ظله من الرهن فتر الرهن يوم تلفه وتيل على القيمة من بين المتبقين
 الى الثلث العن اول الشئ من بين يومه ولا ريب ان الرضا والرضا والمبسوطا على القيمة
 وعلى شيئا في التراجع **قال** بالتمام فثبت من القبط والاشبه لان الثابت في القصة
 المدين ادا ما تباينة ما فالتلف من قيمته لا من يومه بتمت العينة وقيل المسئلة انما
 تلتفت بغيره من الرهن او بغيره وهو شئ بغيره مثله وان لم يكن شئيا بغيره فثبت
 لما اختلفا في القصة في الشئ من بين والقصة ولا ريب ان الرضا والرضا والمبسوطا على القيمة
 والرهن وقيل المبسوطا والمناظر شيئا من القصة على الرهن وهو خبز والخبز
 لنا القصة بقوله اليوم على من انكر والبينة على المدعي والمدعي صورة التراجع الرضا
 والمكروه الرهن فيكون العقل على الدين فيؤخذ منه القصة المقدرة ويحلف على
 الباقي وادعى المناظر على هذه الاجماع وهو مكلف مع تحقق الخلاف **قال** دام ظله واول
 ما على الرهن فالقول قول الراهن وفي رواية القولة قول الرهن ما لم يدع زيادة قيمة
 الرهن اقول حق هذا الكلام اذا اختلفا في مقدار ما على الراهن يعني الدين والقول
 الاول هو المعنى على المطالب بالاصل المسلم به عند ذلك استثنى عن ذلك ما على
 وعلى الاصحاب ما رواه الشاذلي في المتن من القول على الكسب من جعفر عن
 من على من هذا اختلف فيه الراهن والرهن فقال الراهن هو كذا وكذا قال الرهن
 هو كذا قال على من بصدقة الرهن حتى يحيط بالرهن والسوق على تحيط بالرهن
 قال رواية تروى وحملها الشيخ في الاستبصار على الاستصحاب ان الراهن لا يثبت به معناه
 الرهن في قوله ما لم يدع ما ديا وية الرهن في القصة وبعبارة الشيخ في يومه ما لم يثبت
 الرهن فثبت بفتح الرهن ويكتب بفتح الهمزة انما على يفرق وهو ظاهر ما انشبه
 ان يكون مفعول يفرق وما على من يرجع الى القول بغيره بدل الرهن وتقدمه ما لم
 يفرق قوله عن الرهن **قال** دام ظله لو قال القاطن بغيره من مال المالك هو وبعده ما

القول قول المالك مع جديته وفي رواية اخرى شذوذا اقول القول بالاول على اعتبار العمل
 وهو من عتق الاصل وادى الرضا في شارة الى اداء الرهن بغيره من مال المالك
 عن الرضا بغيره من القول قول المالك من قوله انما بالاول في دعواه انما هو
 بشهود الى اداء الرهن من عمل من ساعد من غيره واحد من ابي جعفر عن ابي عبد الله ان على
 صاحب الرهن بغيره فان لم يكن له بغيره حلف صاحب الرهن وبها ضعفت السند فان كان
 صحيح عام المذهب بان ضعيف وساعد واقف على انما انما رضى بالاصل وهو على
 رواية العين من ساعد من الراهن من علم من جعفر في رواية من عند صاحبها
 فقال الذي على الرهن ارجح عندى كذا وكذا فقال الاخر انما هو عندى وبعده فقال
 البينة على من عنده الرهن ان كذا فان لم يكن له بغيره حلف الذي له الرهن البينة على
 الشيخ في الاستبصار من هذه الرواية في الاولين على ظاهرهما وحمل الاية على ان
 المدعي من مقدار ما على الرهن فلهذا ما قاله على وجه الجمع لا على وجه التفرقة بل قوله
 او لا والوجه انما الطعن في الرواية انما التفرقة اسلم من كلفنا التاويلات والوجه ان الطعن في
 الرواية انما التاويلات انما السان السقفة في هذا الموضع على الشيخ ولو انصف لاسك
 فان الشيخ اعظم قدرا وارضا من غيره وان يخفى عليه ثلث اظهر لهذا المتأخر كره في بنية منقصة
 من التاويلات على الطعن في الرواية من ساعد الاستصحاب في الجمع بين مختلفات فان وافق الحق فهو
 السبق وان خالفنا عليه لا بد لنا من توسع ولتدعى من الذي لم يشك فيه قوله ولا حلف
 في تبيينه وانما التاويلات ولو كان من عند غيره لوجبوا فيه اختلاف اكثر وانتقلت الشك
 بقول الجرم بتصدر احدكم العديد من حينه ببيع الخدم في عينة **قال** الجرم
قال دام ظله والصغير من الصغير من اسباب الجرم ويؤخذ بالباطل وهو هذا اما انما
 شعر العانة او الاقدام او السن وفي كتيبتين في العمل على انه جرم شدة منتهى وعللها
 وقد يتنقل من الروايات محمولة على ما اذا احتلم واغت في تلك الاية فانما شاع

في رواية

من احتلم في اشهر عشرة سنة وثلاث عشرة سنة كرها وكذا في الرخصة ويريد
 بالشرع ايضا وهو ان يكون مسلما لا مال واعتبر الشيخ المسلم لا غير المسلم لا يفتي
 بقوله تعالى فان التمس منهم رشدا وقابلوه بالخلق بعد الرشدا ولا يفتي ان يكون مسلما
 عدلا في دينه ورعي عز من عباده هو ان يكون ذا قنار وحلم وفطرا متعصب بغير
 العسرين على اصلاح المال ففتا ترو شيئا من اختلاف فقينه **قال** دام ظلوه **قال**
 في التبعان القوة على الخلاف حناه فاسمع الميعين والروية من الزيادة على الثالث
 في المعجزات من اختلاف الاصحاب فذهب بعض الامة من الثالث ويرى يقول شيئا او بعض
 الامة من الاول ويقتضي ذلك في كتاب الرخصة ان شاء الله تعالى **كتاب** الضمان
قال دام ظلوه ولا بد من رضا المضمون له ولا يبرأ من الضمان عنه ولو لم يملك سبيل
 الضمان على الاصح ان الضمان هو الكفيل في المال والمضمون له صاحب المال والمضمون عنه من
 عليه الدين وانما تضمن هذا فاعلم برضا المضمون له والمضمون عنه جزم الشيخ في قوله والتمس
 بان المضمون عنه لا يبرأ منه استكما ايضا في علمه وتنازع من تحمض من رسول الله لم
 يعتبر الرسول برضا المضمون عنه وقوله الكفيلين في الضمان ونظما الاشارة بالمر والتمس
 بعقد فلا يصح البراءة والمؤمنان على امر وقتنا في الرسله لم يعتبر بضاء ثم تارة
 الخلف وهذا الحق بالذهب في اول قياس وفي النهاية والعقصة العينة والمضمون عنه
 علم فأكبر لم يصح الضمان فيخلو من هذا اعتبار بضاء والاشبه براءة لم يعتبر لهما على
 فكمنا زانبا لان الضمان يقتضي المال من ذمة المالك فاعادة الى ذمة المضمون عنه
 يحتاج الى دليل **قال** دام ظلوه في المجلد في اصحابها العمل في قوله الشيخان في روية
 الامة لا بد ان يكون عرجلا ونصب المتأخر لمعنا في المجلد وعلمه فلك من الشيخ في روية
 قوله فوط اذا اطلق الضمان فلا يطالب بالبر بقاء فكمنا في اشارة الى الجملان والعلية
 الجملان فاشبه براءة ما هو عاقل او نفلي فيلحق بغيره **قال** دام ظلوه في المجلد في
 لم يعلم كنية على اطلاق قوله في اختلاف قول الشيخ وهذه المسئلة وفيها لهما اية الى الجملان

مختلفا

لمع

المشيد

المشيد في بلاد ما وراء النهر وقال في الخلاف لا يصح لان ذلك من روجها ثم قال في الخلاف
 انما يصح في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 كان في السابق معلوما في الخلاف في تليل والشافعي في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 كذا في التبعين بين العرويات ولست في من من مشاهدنا في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 المسئلة واحدة في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 استقامت في التبعين في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 والوجوب في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 يكون استبا ما لم يعلق العاقبة في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 على رضاء الخيل والتمس الى قوله هذا الشارح الى بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 الشائنة الخيل والتمس الى قوله هذا الشارح الى بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 الخيل على عود الخيل في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 الشيخ في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 احداهما في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 فكمنا في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 وفيه في الخلاف في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 ذمة الخيل الى الحال في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 استقامت الى بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 العارضة في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 ان الكفاية لا بد لها من اية فلو لم يثبت حال الكفاية في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر
 الكفيل في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر في بلاد ما وراء النهر

دام ظلوه

تارة يستلزم من مال الضاربة قال الشيخ عليه السلام والوضعية على المال وتبقى هذا
 اتفاقا لصاحبان اعاد العاشرة على ما دام ظن في المال ينجح فتقريب العالم من
 الشيخ وسعى اديبها بقى صاحب المال ومن بعض اصحاب القول الاول على ما اذا كانت
 الضاربة فاسدة جميعا بين القولين قال صاحب الواسطة يعمل القول الاول على ان
 بالثاني على الاستحباب **قال** دام ظن فيقول العالم ان السفر لا يقع فيقول له صاحب
 الشيخ في ط الى ان يغير العالم ان يفتق منه اسفرا ولا يفتق منه النهاية الى ان
 ان يفتق سفر من سفر اخر ولا يفتق منه اسفرا ولا يفتق منه النهاية الى ان
 المشاور صاحب الواسطة وقرع عندها وفتق القول الذي في السفر على مقتضى
 الحق مثل نية ما كقول ويلعبوس فتعاقب من من ماء وغيره **قال** دام ظن
 ولا يكون شاهدا راسل لئلا يكون معلوم القدر فيقول الجاهل هذا القول حكم
 شيئا من القضا في العدم وما وقعت عليه بالاولى شبه وعلى العمل مستند من
 العدم مع علم العلم بالقدار والعزم من عند **قال** دام ظن ولا يقبل قوله من الرق
 الحديث على الاشياء فانما لا يشهد ان لا يقبل بناء على سائر الدعوى لا اصل الاسلام
 قوله البيهقي على الدعوى اليقين على من انكر واختار الشيخ في هذا القول بتسكابا بين
 ثم اعلم ان الانشاء على نكاح من يثبت من قبل قوله في الرق اتفاقا وهو كل من يثبت التمسك
 المنفعة بالكلية كالموقع والوكيل بينهم من لا يقبل قوله في الرق اتفاقا وهو من يثبت التمسك
 المنفعة بالكلية كالموقع والمؤمن بينهم من يثبت التمسك بشئ من بين وبين الكلا
 العالم في القدر والوكيل يعمل بغيره فلا بد من انشاء النظم من المنفعة لمن نظر الى
 ان المالك يفتقر الى بعض يتقبل قوله القاضين من يفتقر الى التماسك يفتقر فلا يقبل قوله
 قلت ولذا اتفاقا بعد ان العدمان ومع احداهما مع من لا اصل السلم يفتقر الى بعض
 عملا بالمعنى وايضا ان العالم انما يفتقر التمسك ليقنع به هو في شفاع المالك من لوازمه

وليس

وليس مقصودها بالقبض **قال** دام ظن وعنده اعمى وطه الجارية رواية الجاهل
 من كان هو ما رواه الشيخ عن رجل من اصحابه عن رجل من اصحابه عن رجل من اصحابه
 ان اسلك ان جلا اعطاه الامضاء بغيره فيقول ما يري من شئ فيقول انما اشترا جارية
 يكون معك والجارية انما هي لاصحاب المال ان كان منها وصيفة فطرية وان كان منكم
 فله فطرية وان كان جلاها قال نعم ثم اتول في طريق هذه الرواية سمعته وهو ضعيف اتق
 وهو مما لا اصل له في السيرة العرفية فالاولى ان لا يرضع عنها الا ان يعمل على من احلها
 البضار على انهم اطرأها والله اعلم **كتاب** المزارعة والمساقاة **قال**
 دام ظن ويكره ان يرضعها باكثر مما استأجرها به وهذا الشيخ فيه الى المتع قال ان استأجر
 الا من بالدم والدم والدم باكثر مما يرضعها باكثر من ذلك وهو مستند في ذلك ما رواه في
 رجاله من صفوان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع قال اذا قبلت رشا بذهب و
 فضة فلا يقبلها باكثر مما يقبلها به وفيها الجعنة من ملأه والمتاجر أيضا الى
 الجواز مع كراهية وهو الحسن والحسان فتعنى الاجارة تملكها استأجر المنفعة والافاق
 ساسط على ملكه ويؤيد ذلك مقارنات منها ما رواه على بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن
 عن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع في الرجل يستأجر من لا يرضعها باكثر مما استأجرها
 فقال لا بأس ان هذا ليس كما لو كانت كل الامور من فضل الجارية في الاخير لم وفي حاشا
 ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله ع في الرجل يرضع من ابي عبد الله ع ومنشأ الكراهية
 التوفيق بين الروايتين على ان رواية اسحق لا يصلح ان تعارض هذه لضعفها وان منها
 الاصل ومملها رايها **قال** دام ظن ولا يبتطل او المساقاة بمنزلة غيرها على الآلة
 ههنا وعلى الشيخ فانه ذهب في البسوط الى ان المولى يبتطل المساقاة عند كل اجارة
 خالفه الاجارة خالفه واختار شيخنا انها لا يبتطل وفي الاجارة تحقيق هذه البحث
 وبين لا يصح من الاموال **قال** دام ظن ومنه ان المالك سواه ومنه شيئا فانما كانت

لمع قمار

المالك يقوم العاقل بالعلم وان ساء له العلم لم يضره على ورثته الا ان كان قاصدا
ولا يكره الحاكم تركه من يقوم به وان لم يكن فان تعلو المالك بالاشفاق فلا تحت
انما استمع وكانت الترتيب غير خلاصه من العقد على المالك اجرة عمل العاقل وان كانت
ظاهرة تفر من المباشرة على المالك والخيار ليس بواجب او يترك على احد هما **كتاب**
الوديعة والعارية **ف** قال طام ظلم ولا يجرى بهما في ملكها من القطعة **ف** ان
وجوده والاستدق بهما على المالك انما هو وجوب الحريق لا زرعها على يد غيره وبالكثير
مدين الشخص وكل من حصل في يد ما من العينة لا يجرى بهما في ملكها من القطعة **ف** ان
ولما الشائبة للخذ من خا من المالك المنهية عنها واما التصديق مع عدم الوديعة **ف** ان
ما رواه سليمان بن داود عن بعض من غلبه من تاجر صلاصه في الصراويل وعلا متاعا
كثيرا ويريد ان يهاجر الى مكان ولا تصديق بهما فان جاء بعد ذلك خبز من الاجرة **ف** ان
هذا اختيار شيخنا والشيخ ابو جعفر وابا محمد وابا ابي وقال المنيذ وسالني تصديق بها
على منعه من التمس بالباقي على فقره المؤمنين واستأجره فغشا التفصيل واما التنازع
امر من التصديق وذهب الى جعلها الى امام المسلمين كالمقطعة **ف** ان ظلم ولا يجرى
في العينة فالقول قول المالك وقيل قول المستودع وهو شبه ذهب الشيخان في تركه
الى القول الاول ولان ما ثبت الا حادث فما خفرت بمحدث يؤيد هذا القول وذهب
التاخرين شيخنا الى الثاني وهو المختار لك وجوب الاول قوله اليمان على من يكره
البينة على المدعي الثاني المستودع مستند الى الاصل وهو عدم الزيادة فيكون القول
قوله والثالث هو ظاهره وكل من يجرى مع الاختلاف فيقبل قوله لانه هو المدعي عليه **ف** ان
على وجه العار من ان الشائبة للخذ هي الشائبة مع تعدد المثل القبيح فالاستودع
يدعي ان الشائبة للخذ هذا العقد خلاصا لما ثبت في وقت فعلية البينة وكل من يجرى
عليه البينة فالقول قول المستودع مع اليمان مالا بالحزب المسلم قلنا لان المدعي عليه يكره
قول

قول المالك ويقرب القدر المتفق عليه فلا يقال انه مستدرك لان المدعي هو الذي يجرى
الاستدراك واختياره وقيل انه الذي يترك له من الخصومة واما ان كان فالاستودع فانه
لا يقال هو يدعي ان اختياره انما هو قول القدر المتفق عليه لا يكون اختياره **ف** ان ظلم
العارية ولم يخلط في العينة فتكون اشيها ما قيل في العام مع يمينه هذا القول المختار
شيخنا وهذا الشيخان وسالنا الى ان القول قول المالك ولست اعرف من اقره العاقل فاما
حديثا يدل على هذا القول ولا هو المختار من الجرح فيه كالحديث في الرواية على الوجه
قبل هذا **كتاب** الاجارة **ف** ان ظلم ولا يجرى بهما على الموت **ف** ان
نعم وقيل ان المستودع لا يتصل بهما شيئا من الاجارة هذه المسئلة ثلثة اقول ان
المعتمد وسالنا عن الاجارة والشيخ في النهاية والخلاف في انها يتصل وتزود في القول الاول
عند الاجارة ان يتصل بهما شيئا من الاجارة ولا يتصل بهما شيئا من الاجارة **ف** ان
المستودع والارسلان والمشارف شيخنا انما لا يتصل بهما شيئا من الاجارة **ف** ان
والنظر الى الاول لمعقوله **ف** انما هو بالعقد وهذا عقد فصح العقد به وقوله عليه
الشيخون من مدعيه ولم يدا الثاني ان الخفعة كان حقا للمدعي وهو جازي المستودع **ف** ان
سعيد لانهم قد يجوز انما انما اشقل الى المختار فان مات موهبة كسائر الحقوق
وامتد لا الشيخ في الخلاف بالاجارة وان صار ملكا للمدعي واستيقضا والمنفعة من ملك
العينة جازيها بالاجارة وفي ثلث واما ان استيقضا المنفعة من ملك العينة جازيها **ف** ان
محقق لان ملك الرقبة لا يستلزم تلك المسعة فان في العرش تملك المهر المستودع
وقد تملك الملك المهر فان ملك الحادث الرقبة ومنفعة المهر كما كانت **ف** ان ظلم
فان يكون الاجارة معاوضة كسلا او مدينا وقيل يكفر الشائبة هذا القول المختار في ما
قال الامام جواز كون مال الاجارة جزاء وان لم يكن موهبة او ذميمة النهاية الى ان
الاجارة لا يتقيد بالاجل معلوم وبالعالم وهو الاستدراك ان لا يكون معلوما **ف** ان

يستدعي الوقف او وجهه لصلته قال الشافعي وساد نعم لو كان ذلك انفع للموتى في اصله
 استناد ما جاءه ابن ابي عمير عن ثعلبة بن النخعي في بيعه الى الحسين بن عبيد بن
 موريا وقال كتب الى ابي جعفر من ان قال انما ابتاع صخرة فاقفها وجعلك في الوقف
 وليتاعن ذلك في بيع حتى من الصيغة او تقو بها على نفسه ان كان ذلك واقف وكتب
 اليه ان الرجل يكتب ان يدين وقف بقية هذه الصيغة اختلافا شديدا وان لم يدين
 ان معاذ ذلك بينهم فكتب بخطه الى ابي ابي له ان كان قد علم الاختلاف ما بين
 اصحاب الوقف ان يبيع الوقف اصله فانه جاء في الاختلاف في بعض الاموال والنقود
 وهذه الرواية شاذة على المسالك في حق المصلحة فلا يصح الاستدلال بها وحلت على
 ان الوقف كان يقربوا عليهم في حقهم وقال في التمهيد يا مولى الله وقدره في حق
 يورث الوقف في حقهم باختلاف وجهه ووجهه من وجهه في الاول والاول شبهة في
 التمايز في حق الاصل وفيه الى المصلحة من ذلك على ما استدل به الاجماع حاصل ان
 يستدعي الوقف من وجهه غير جائز وقد عرفت في الاجماع في القطع في حق الشافعي
 في شفاء الانتفاع الى قولهم من يبيع ليل في الاصل للمسلم كان شيئا من هبة الى البيع
 في حق المار جاز وان كان البيع اضعف لهم غير جائز وهذا وجه حسن في **قال** دام
 ظله ولا يرجع في الهبة لاحد من الدين بعد العتق في حقها من نورا الرمي على الخلفاء في قول
 الصواب ان يقال لاحد من الدين والاول ولا في الاجماع حاصل ان لا يرجع في الهبة للموتى
 الا في راسا المصنف من الاختلاف في ذكره فقا اذ في القلم في تحقيق مسائل الحديث
 في هذا التعميم فيقول في حكم الهبة على ثلاثة اقسام من لا يجوز الرجوع فيها اجماعا ومن يجوز
 ومن يختلف فيه قالوا الهبة الواحدة والاول مع العتق في حقها مع الموتى وهذا
 العين والثاني هبة الاجنب مع ثبوتها العين وعدم التعميم والعوض بالثالث هبة لغيرهم

من حصل ان يبيع بها من نفسه
 في امره شمس

عز الدين والاول مع العتق للاجنبي مع التعميم مع ثبوتها العين فانها خلافا
 لغيره في حق من هبة الشافعي في تيمم الاستصحاب في باب الهبة المقبوضة والفتنة في
 الرجوع فيها وقال في الخلفاء بالجملة ويرد التمايز في حق من موقوفه في موقوفه الموقوف
 والمنع اشبه وهو المختار في حقنا النظر والنظر في الاثر اما النظر في حق الموقوف
 ملكا للموقوف منه بعقد الهبة لا يقتضي التملك فلا يعود الى ملك المالك لا بعقد
 او ما في حكم العقد من بيع والهبة او تيمم غير ذلك اما ان كان ملكا لغيره من احد
 التعميم من بيع الهبة واجازة وما اشبه ذلك من توابع الملك واما ان يعود الى ملك المالك
 لا بعقد جديد او ما في حكمه فان ذلك معلوم من حقيقة البيع في حق الموقوف في حق
 بالعقد واما الاثر في راء فيه والاستصحاب من الحق في حقه من خالفه من ابي بن ابي
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله ومحمد بن عثمان قال سئلنا يا عبد الله عن رجل يبيع الهبة
 فيها ان شاء الله لا نقول الهبة لغيره في حق الموقوف والذين يبيعون به في حق
 ان شاء الله ورواه في الكتابين من الموقوفين من الهبة من الهبة من الهبة من الهبة
 والفتنة يرجع فيها ان شاء الله في الموقوفين من الهبة من الهبة من الهبة من الهبة
 فان في هذه الرواية ما عارضه بها في كثير من ناطقة في حق الرجوع قلنا هي لا يصح
 اما في حقها الكتاب في الاصل اما الضعيف منها واما الاجنب مع التعميم في حقها
 واتباعها او ابرار الرجوع وصاحبها الرجوع وصاحبها الرجوع في حقها الرجوع ولا
 يتحقق الجواز والاول اشبه وباعتق لنا الاجماع والنظر والنظر في الاثر اما الاجماع فتعبر
 من وجهين احدهما ان نقول الاحكام بالتقديرات بين سعة المنع من الرجوع وبين
 منه والسكوت لا يحق له ولا في حق الموقوف في البيع وثانيها ان هو لا يفضل الاصحار في حق
 بذلك ومن قال في حقها منه ونسبه فيكون الحق مثلا واما النظر والنظر في حقها
 في سلك ونظر الرجوع من يبيع ذلك اذا العقل الجواز الرجوع في سلكه في حقها

عنه لقوله ثم اضربوا ضربا مستلزما للشيء الذي شققوا منها ما بيان الاول هو ان
الموهوب لو كان سلاصحه من جنس الموهوبين ما كان هوذا واقع عليها ما لا يحتمل
في زمان طويلا او كان ثوبا خاصا مقصودا ومطاط مباح او كان حيوان صغيرا او زواجا
لا اتفاقا عليه او صنعت حرفة فاعملوها او خرج راحة من ثنائها فان بيان من القول
بجوهرنا الرجوع يلزم منه وضار وضار وتناقض بين الواجب والموهوب منه وكل ذلك
عنه ما يميز ما الثاني ومطاط هو مسلم لا يكون الامكان واما الاشعة فكلها رايان منها ما
روى الشيخ في الكفاية من رواية البراهيم بن عبد الحميد عن ابن جبر عن عبد الله بن محمد بن
الحسين بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجعا من رايان في رايان وعنه عن
قارن في هذه منامية لما ذكرتم من الرايان في نسخة رايان قلنا هما علمان على
التصديق وجوب القبط وهذه على وجوب التصديق توثيقا بين الرايان وعندنا ان الرايان
ملا ساقا وكذا باق الرايان الواحدة في عارضة هذا ما اوله واما استحقاقه وما
شيقا وهذه المسئلة في الدعوى واستحققت التسليم والسع في اطلقت في وجوب
القول والواو صيته وملا الله ايمان الا قوله في الغناء على التمسك على غناء طيس
لا مدح الحق ولا غناء وقالوا في هذا دعيتهم الامراء على كثير من مسائل الحق والارتقاء
في ذلك وفيه صوابا وان الرجوع في الكل هو ما يتدبر وعبد الله تعالى قلنا هو قوله
في الاستحقاق ما لا يخالف في معنى على اجماع الامامية ويسوي بين دعوى الامام وادع
او قوله ارجعها وبيان الاجاب فلا اعتبار بقوله هذا واما الذي جاز في الرجوع في صحتها
على كونه في الشيخ في روايته عليه السلام في هذا غير تردد من شاء هل يعاد في
الرجوع ام لا والاشية لا في دعوى من الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن نظره عن عبد الله
بن ابي عمير عن الرجل ينيها لحيته فلا الشاة فيها يزين بها **كتاب** السابق
الرواية **ف** تمام نظره وفي الرواية ما ترجمنا في المقدم افعاله المختلفة في الشيخ في

2000

هذه المسئلة من حيث الخللان الى اننا لا يلزم لانها من العقود الجارية كالعقد الموقوف
يقتضي ان لا يرد وكذا الترخيم واقتضاهما ولا شبه اللزوم لقوله تعالى **قال** واما بالعقد **قال**
وهو عقد يوجب العاقبة **قال** واما نظره في اشتراط الشايع في العقد فهو ذهبه فيمن
يكون من الى الاشتراط واختار الشيخ وبعض اقول هو الاشبه ان لا يشترط ان اصل العقد لا
فلا يثبت على التامني **قال** واما نظره في تحقق السبق فيقدم المهادي المهادي وهو العقد
وعند اكثرين يتحقق سبق المهادي الكيد بما فيه اصل العقد الى التامني
انما يثبت هذا اذا لا بد ما يسبق على من يشرط في الخلقة فاما مع الاشتراط فيحقق سبق القسم
بالمهادي وبعضه والمطلوب ان لا يسبق بقدر ان لا يمنع زيادة فيصدق معها السابق **قال**
واما نظره في اشتراط المبادأة والمخالطة فتدبر انتقال المبادأة ان يبادر احدهما الى الاصل
مع التامني واما عند المهرما لمخالطة ان يبادر احدهما الى العقد لاصار مع التامني في التامني
يكسر الزام وهو عبارة عن عداية رويها استقامت التامني وانه وهل يجب اشتراطها
الثانيه يجب الاشبه ان لا يجب لنا العقد يتحقق المبادأة وان الاشتراط منع بالاصل
والاشبه على ثبوت **كتاب الوضاي** **قال** واما نظره في ثبوت الوضاي بعضها
ان زام العمل ببعضها وهو ضعيف القائل بهذا هو الشيخ في النهاية ويستند ما رواه في
منه الى ابراهيم بن محمد المهداني قال كتب اليه رجل كتابا ياميه ما اراد ان يوجه
هذا يجب على الوضاي القيام بما في الكتاب بخله ولم يارسد لان الكتاب كان زامه وسعد
كل شيء يحدد في كتابا ياميه وهو الزامه وهذه شقة على الكتاب والمكتوب اليه
ومعنى هذا غير ما على مقتضى العقد في حقيقة ساقطة والرجوع انهم الى التيقن
وهو كتابا بالحق ويستنبطه المصنف **قال** واما نظره في صحة ما يقع عليه
تدبر والمزاجي هو انما خلقت الروايات في هذا الموضع وجوز وصحة فغروا في عرض
ابن ابي عمير من ان يصدقه اذا بلغ العجب منه اشار اختلفت جهة واذا لم يقع

جاءت وصيته ومما احتج به على صحة ما جاء به من بعده في الغلام ابن عشر سنين
يوصي قال اذا اصاب من وضع الوصية جازيت وفي اخره من ايمان بن عثرون من سنين
خاتم من بعده الله قال سئل عن صحة الغلام هل يجوز قال اذا كان ابن عشر سنين
جازت وصيته وانما هاهنا ما روي عن ابيه من بعده الله اذا بلغ الغلام عشر سنين
فانما هي ثلث ساله في جازيت وصيته وفي هذا الخبر اكثر من هذه فاما ما روي في
محمد بن الحلي عن عبد الله بن سنان عن ابيه عبد الله قال اذا استعملت عشرة سنة كتبه
الحجرات وكتبته على الشبان وجازاهم الا ان يكون سعيها او تصغيرها فقالوا السنين
قال لا يشرع من العزم باضا فانه قال فيها الضعيف قال لا بل وما روي الخبر من بل
الناس عن عبد الله بن سنان عن ابيه عبد الله قال اذا بلغ اشبه لثلاثة عشر سنة ودخلها
الاربعة عشر وجب عليه ما عليه المحتل من احكام او لم يثبت له كتبته الحجرات وكتبته على
السيات وجاز كل شئ الا ان يكون سعيها او تصغيرها وفي ذلك ما يدل على ثلث عشرة
اربعة عشر فلا يثبت فيها وبين ما ذكرنا هاهنا في بعض الخبر لا يثبت وصيته بالوصية
انما يحكم الشارع بصحة الوصية من بلغ عشر وانما يبلغ هذا البلوغ اعتبره ان قول الرواية
الوارقة ثلث عشرة او اربع عشرة نيات في القول بان هذا البلوغ هو ثلث عشرة سنة والرواية
المحسنة بذلك ثلثا على رواية ثلث عشرة اربع عشرة وما روي في العشر سنين على ما اذا
كان الغلام قد احتلم او ابنت شرا العائنه من امة فيقضي بين الروايات ولا خلاف في ان الغلام قد احتلم
قد يجمع كثير من روايته من ثلث عشرة سنة محسنة من تحت شرا العائنه فاما ما روي
الصحيح عن الحسن بن اشعث عن الحسن بن عبد الله قال اذا بلغ الغلام ثمان سنين فجازاه في الغلام
وقد وجب عليه القرائن والحدود فاقام لها ربه سبع سنين فكذلك في من لم يبلغها
الطائفة والضعف سندها واذا احتلم هذا عليه مع ما نحن منه في ما نقول في ما نحن منه
وسلا وادب الصلاح واتباعهم الى ان وصيته من بلغ عشر جازيه في المعرفه من غيره الى
قال

قال الشيخ يصح هبة ايضا وسعد الاخوان وهذا ثمة واقدم المتأخر على بيع الروايات
كلها ونحوها لا حجاب ونذهب الى ان جميع تصرفات الغلام غير جازية لكونه مجهول حاله
الى ان يبلغ من عشرة سنة او احتلم او ابنت شرا العائنه ومما نشأ تردد فيمنه من النظر
الى الروايات ومن الاصل الذي ذكره المتأخر في ثلث عشرة سنة ما روي عن الامام في العمل بالبر
في الوصية حاشا لكونها بالتمام الاصل في غير الوصية **قال** دام ظله والمذموم
كل من احتج بها في هذا القول الذي ذهب اليه الخبان في من روي وسلا الى انما يجوز لمذموم الكفا
الا لاجب في الذي يوجب تحت حفظ الكفا في تصديقها قال في الشرائع يجوز تأجيل الذمة
حاشا لا لرب في ابر الصلاح لا يصح لكا فراجب في الوصية في المستوفى من يجوز له
كلها الوصية بكتاؤه على مكره وقال المتأخر يجوز لجميع الكفا وعلم به من الابرة والحق
ممنه في هذا ان يجوز الذي مما واجبه في لا يجوز للعرب في مكان رحا وهذا شبه لنا
ويذكر ان النظر في قوله الوصية يصح في المال فيكون للمالك كيف شاء كقولهم انما سلف
على اموالهم ترك العمل بذلك في الحديث يقولون فقالوا في كفى الى الذين ظلموا الى الذين كذبوا
وبعدا من موصي الكفا رحا من جازها في هذا احتلاما من اوصانهم والوصية لهم موصي فلا
يجوز ان يتأجل هذا الى اهل بيتنا ولا العرب والذين ظلموا الى اهل العقل فيخصر الجاهل
مهما روي في من يهزم ما لا يجد من سلم من اوصانهم على ما لم في عمل او موصي الى في سبيل الله
قال اعلموا وصيكم وان كان يهوديا او نصرانيا اذاهه تعالى يقول فمن بلغ عدل ما مع
الاية وما روي على من يراه من ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
حاشا وصية موصية لقوم فقارده فان انا صرف ذلك الى قوم من اصحابنا الذين
فقال لا معنى الوصية على ما وصيت به قال الله تعالى فاعلموا ان الله على الذين يريدونه وفي هذا
المعنى رواية اخرى في شام فابطلها وكتبها الاحاديث وهذه الروايات تحققت في الحق
الذي يحكم به المتأخر **قال** دام ظله وصيته بما اوصيه له لمكة فان كان مقتدره

قيمة الحق وكانه الوحي للدين وان انا اعطى العبد الزايد وان نقصه عن قيمته
سحقا او غير ذلك كانت قيمته ضعف الوحي بطلت وفي المستضعف انما لا اؤثر في الحق
بمقدار اننا المال او اقله فلا بد ان ينقل الزيادة ويقوم ويقين مع الدنيا
يعطى الزايد لو كانت الوحيه ان يدرى انما الخلاف لو كانت قيمته افضل من الوحيه فماذا
في الخلاف وانما يجرى في حاله من لا يدرى الصلاح والمناخه ويتحقق بغيره
الوحيه ويستحق العبد في الباقي وقوله النهاية والمعيد وهذا كان الزايد بمقدار
السدر او النجم او اننا اعتق من لا المقدار ليس يتحقق الباقي وان كانت القيمة
على الضعف من ثلثه يطلب الوحيه والمستند ما رواه الحق من ان العبد اذا كان
او من الملوك بثلث ما لا يقع في الملوك بغيره ما لم يتم شرطه المسامحة كما قال الله
اقل من قيمة العبد بعد دفع القيمة استحق للسدر مع القيمة وان قلت اكره قيمة
العبد اعتق العبد به مع الزايد افضل وفي التمسك لهذه الرواية ضعف فان الحق من صالح
زيد على المذهب فلا يعمل بما ينفر ويبرأه انما لا يعمل باطل الوحيه صحتها كما اوردناه
قال دار خلا ولا اعتقاد عده عند حقة وليس عده وعليه ان كان كانت قيمته بغيره
الدين من مخرج الحق ولا بطل ويبرأه من ضعفه انما لا يفر من هذه المسئلة
وهو صديقه بانه دين الدين الذي على الملوك الحق من انما اعتق مع مخرج العبد
للدين من بين والوحيه بثلثه وثلثين في ذلك انما يعتق بغيره الباقي وهو انما لا
بعد الدين وان كانت قيمته اقل من ذلك يطلب الوحيه ويستند هذه المسئلة ما اوردناه
جميل عن نذارة عز الدين مبداهم في جلاء اعتق ملوك عند موتهم وعليه ان قال ان كانت
قيمة العبد مثل الدين عليه ومنه جاز فحقه والا يجوز وهذا المعنى رواية من مذهبنا
او بعد امد قال قال في الرواية واردة في حق اعتق مبداهم عند موتهم وهو يعتق
يكون

انما يتبادر

يكون مع ما مضى من اعطى الرواية والشيخ ذكره في النهاية في كتاب الوحيه بل هو انما
يعتق صديقه وليس انما في برهانها في باب الاعتق كما يلفظ الحق كما
هو اعطى الرواية فحق ان علمنا بالرواية انما تنصرف على الغاها وان عد لنا الى الوحيه
في عمل الاصل وهو تقديم الدين على الوحيه بل على العبد المدين ثم يستحق بغيره
وان ذلت قيمته من اننا اعتق العبد المدين فيسحق او يبرأه بعد ذلك الزايد من
بلغت قيمته ضعف الدين او لم يبلغ وقولهم المتأخر في الرواية وروى اعطى الوحيه بغيره
الاصل ان الدين يقدم على الوحيه كما ذكرنا ثم قال وان علمنا بالرواية انما يبرأه من
العبد سواء كانت قيمته ضعف الدين او اقل من ذلك وهذا قولنا ضعيف لا يقول يحصل
وعنه انما قلنا هو كما يقول من يعمل بالرواية يلزم ان يبرأه من الرواية الى الاصل
الذي ذكره فيقول وعنه وجه ضعفنا اشار الى قوله المتأخر في المسئلة على الحق
كما هو اعطى الرواية واصناف في التراجع في المسئلة على الوحيه كما هو يقتل الشيخ وعلى
التقدم في المسئلة الظاهر انما على تقدير الوحيه فظاهرا لما على تقدير الحق بل انما
الافترق من ان لا يكون للدين عليه يسيل خصوص ما عليه من انما يقول ان العبد بالانجزة
من الاصل **قال** دار ظله واوردنا في الام والحق وهو يعتق من الوحيه ومن جديد
وله ما فيه فقل ان اقول في الشيخ ان انما يعتق من مفيد العمل ويعطى من الثالث
قدما الوحيه وقال المتأخر يعتق من الوحيه لانها مقدمة على الثالث ويعطى الزايد
على القيمة لو حصل ولو نقص من ان الدين ضحيها للدين وطبق واما في مقتضى
الشيخ في عده من مذهبهم قد ذكر في بيان احمد بن محمد بن ابن محبوب عن جميل بن صالح
عن الحسين بن علي بن الحسن بن جميل بن علي بن ابي حمزة عن ابيهم واما قال يعتق من
ثالث الميت وقول ما هو من الجاهل وكذا كتاب العباسي يعتق من نصيبها ويعطى الزايد
لهما من ثلثه كتاب العباسي لا يعمل التمسك بما هو عليه ولنا في المسئلة في رده

قال ثلثة من اجل قال هذه السقينة اعلان ولم يسم ما فيها ومنها طعام ايسهلها الرجل
وما فيها قال هو الذي اوصى بها الا ان يكون صاحبها استثنى ما فيها ونحو الكلام
معناه الذي قصد به من قوله لا لا اللفظ فلما كان قوله الا ان يستثنى صاحبها ما فيها
غيره فالجواب على السامع فيها من حيث اللفظ ان يدرك من حيث قصد العنق هذا قال
دام ظل استناد الى قوله **قال** دام ظل لا يجوز اخراج الولد من الارث والاشياء
الاب وفي رواية سطره اقول لما كان الارث تابعاً لنفسه يحكم الشارع لا باختيار المالك
فلا يخرج الوارث باخراج الوثقة وثبت ذلك ما رواه احمد بن حنبل عن عبد العزيز بن
الهثلي عن سعد بن سعد قال سالت ابا الحسن الرضا عن رجل كان له ابن برصه صفاً
واخرجه من الميراث وانا وصيه فكيف يصنع فقال له ان الولد لا قرأه بالمشهد لا يفسد
الوصي عن شئ قد علمته واما الرواية المجهولة وهو ما رواه الوشاء عن محمد بن محبوب عن
وصي على من السيرة قال قلت لابي الحسن ان علي بن السيرة توفي وارثاً له ابنه جعفر بن
ام ولد له فارث ان اخرجه من الميراث قال لا يخرج ان كنت صادقاً فيه يصيبه مثل كرمه التي
في باب ابن ابويه في كتابه وقال لا يثبت هذا الحديث لا يخرج من الارث والاشياء
الحالية لان الرواية ضعفاً من حيث ان الوصي هو الراعي وهذا المالك المالك
دام ظل وفي ثبوتها ثبت شاهد وبها من قوله فاشاء الذم في ان الشاهد اليه ان حكم
به الا ان المالك او المقتضون منه المالك الوصية المالك صحيحاً فيقال المقصود منها المالك
فيثبت ويمكن ان يقال انها حكم بلسه فلا يثبت **قال** دام ظل ولو اشتهر به من الارث
اقول قد ذكر هذه المسئلة بعينها في كتابنا في الميراث وهذا الذي ينبغي شرحها ثم ان شاء
قال دام ظل الثامنة فقد ثبت ان الميراث ان كانت شريطة الى اخرها اقول قد ثبت ان
الميراث ما سجد له او غيره فالاول يسمى الميراث من غير الحاجة اذا اقتضاها ما جلدت

باب

تاج

ما جزئاً جزئاً بدليل وهو ان المتفرقات التي هي لها مثل البيع والحصة والمجالات وغير ذلك
ما لم يجرى بها فاقصد هذا فنزل من الثالث او من الاصل حكم الميراث في الخلاف وطان
للأصحاب وغيره وايتين وتردد في قوله انما من الاصل مستكناً بان له من قبل الميراث
واختاره المتأخرين باليهود مستكناً بان الاصل حال الميراث فينفق جميع ماله بلا خلاف
فاذا بان من ماله وسطر الى الميراث فقد حصل ذلك الميراث واختار شيخنا دام ظل الله
يخرج من الثلث مستكناً بما رواه شعيب بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عن رجل ينفق
ماله من ماله قال الثلث بالبر بما رواه علي بن ربيعة عن ابي عبد الله عن رجل ينفق ماله
مما يملكه ليس له ميراث قال بان ان ينفق ذلك كلف القضاء ان قال يا ينفق من ماله
وساير ذلك الوثقة احق به من الاستدانة اليها ضعفاً لان الاول محمول على التعفي الميراث
بعد الموت والثانية مخصوصة بالعتق فلا تتم وقال الميراث من الميراث وقد وثق
ببعض من الاصل وكذا ينفق من ماله في النهاية والاشياء جميعاً تنفق من الاصل الميراث
انما التماس لم يلق على ان الميراث من الميراث كذا في الثاني مستكناً بالاصل الثالث
بان له من الميراث وعد وهذا يدل على ان تصرفه في الميراث مستند الى التمسك بما كان له
والخمس الميراث ما رواه ابن موسى عن ابي عبد الله عن رجل ينفق ماله ما دام ماله من الميراث
او وصي به سطره من جاز واما الاخر فقد اختلفت عباد الاصحاب اقول لهم قال الشيخ في النهاية
ان لم يكن الميراث بها وكان له ميراث غيره لم ينفق من الثلث والمستند من ثلثيات
منها ما رواه ابن مسكان عن ابي عبد الله السابري قال سالت ابا عبد الله عن امرأة اوتيت
وعلائها فلما حضرها الموت قال لزوجها الميراث فنفق اليك لثلاثة دنانير والماء
قال في رواية الرجل فقال لزوجها ان كان لصاحبتي مال لا نراه الا ميراثك فاحلف لنا
ما علق شئ من ماله فم قال ان كانت ما سوت منته فيميراثك كانت منته فلا علق
ويضع الامر على ما كان وانما الميراث من الميراث منها ما رواه منصور بن جهمان قال سالت ابا عبد الله

كان

من اصل الوارث والاشياء
منها في موقوفه بلقيس

من رجل او جمل فيبقى مدته اربعة ايام فينقل الى مكانا ميت فيها فاعطه الذوات
وتخلها وراه ابراهيم بن محمد واستند لها ما رآه هشام بن سالم بن محمد بن جعفر
نوايسا التا يا عبد الله عن رجل قال لوارثه وهو يرضع بدين عليه ثاوية الى ان
اتم بدون الثلث قبل الثلث هذه على حق القدر الاخر على غير القدر وقال الخ لا بد ان
اقر الميراث لوارث ما يرضع فيحصل تسكيا بار اصل الجوان بعد الماض وبالحا
الفرقة وهو في ولاية بن محبوب عن رجل قال قلت لابي عبد الله عن رجل يرضع
ان عند الموت لوارث بدين عليه قال الجواب ذلك قلت فان ارضى لوارث شيئا
وقال العبد اقره ما من هذا جازا قوله بالاجبة والوارث وقال لارثا اقره في
مرهنة كاقراء في حصة وبثله في ثاوية ذهب الى ان اقره حصصه على كل حال بعد
كان او فاسقاسها كان او غيرهم في بيعه ومضى ما ختا وشيئا ان القرآن كان
واقر اجبي فهو من الثلث ان لم يكن متما فهو من الاصل وان كان اقره لوارث فهو من
على التقديرين يعني شيئا او غيرهم وهذه الشارة الهامة اسمعيل بن جابر
عن رجل يرضع من ثاوية قال قلت لابي عبد الله عن رجل يرضع من ثاوية الجواب
اقره اذا كان ثاوية في هذه المسئلة اعتد ان من لا اقره بالاضطرار من الرعايات قال
وتقليد الكتب والمصنفين وعليك ابعان النظر في تحقيق الحق بقوله دام ظله فيهم
من يرضع من ثاوية ان شاء الى المتأخرين من سائر من لوارث والاجبي في حصة
الرجية لها من الاصل **كتاب النكاح** **قال** دام ظله في خبره النكاح
الفاظا ثلثة احوال وجعلها بعد النكاح في الالفاظ الثلاثة ان قيل الجع على هذا
الوجه يستغادر من الشارع فيكون موقوف على اذنه والاذن في غيرهما من غير النكاح
غيره فان كان النكاح اذنه من الالفاظ فيستلزم جواز النكاح الى كل الالفاظ
حتى الى الالفاظ الباطنية وهو غير الالفاظ في ذلك استغفار الالفاظ وان تقدر هذا فلا يجوز العقد

في خبره

عن فاهم

عن فاهم هذه الالفاظ الثلاثة الى معناها باي لغة كانت من اللغة العربية
بها عدم الاذن وعدم الدلالة على شئ به وايضا لما لم يجر العقد الى اذن وحقا
من لغة العرب في غير هذا اولى وقد مر في الخبر في ذلك في طو شيعنا دام ظله في الشارع
المسائل التاليت ويات السيد الفاضل جلال الدين صاحب الغنية وقت الاجتماع به
لما اشار الى خبر الجوان وما ظهر في حقته ان صديق يدعي له ان عقد هذا العقد بغير
العربية لان لغة الكتاب بالدين كان منها ان العقد بالالفاظ العربية مستحب غير واجب
وما ذكر في لغة الاصل كذلك وليس كذلك في لغة الاصل على غير ما استحبنا ان العرف
من اين قيل لا يقال عدم الوتوف على الدليل لا يدل على عدم الوجوه فانا نقول ليس على
الجهنم الا التبرع بغير تخصيص الدليل فيقول لم يجبه بحكم بعده بالنسبة اليه فيكون
تقليد الكتب والمصنفين وحسن الظن بهم اذا اجتهدوا الكامل على اسس اساليب
خال لا تقلد المسكين **قال** دام ظله في العتول هو الرضا بالاجابة في كل حال
النطق لدار على الرضا بالاجابة عن فاهم في لغة ما تقدم عليه **قال** دام ظله في
في ثاوية وتوقع ملك الالفاظ بلغة الماشي الا هو جازم قلت لما كانت العقود لا
الابالفاظ الانشاء وهو انما بالالحكم جازم على النكاح على الزمان فخص بها الماشي
استبعادا في المتقبل والحال فلا من جازم لا شئ ذلك وما مضى في خبره
النقل الى خبره من الالفاظ ان قال ذو جينها يا رسول الله فقال في خبره
من القرآن والعبادان عند المخلوقهم والاحكام الاقتصادية على المستحقين في كل
الاتفاق على حصة الاختيار من موهبه امتنا من التزام الاشتراك المعجزة الى الالفاظ المشتق
الاجام **قال** دام ظله في لغة فاهم في لغة السكينة في ثاوية في هذه في
يبين محمد بن جعفر بن جعفر قال سئلنا بالحنيفة عن اراء اسلمة في خبره في خبره
من وجبت ثاوية رجلان في كراهتهما اذ قد تكرر في ذلك ثم طنت ان رزقها من ثاوية

افادت مع الرجل في ذلك المخرج احلال مهرها قال اذا انا ت بعد افاقت فمضى
منها قلت فمضى ذلك المخرج عليها قال نعم في الرواية صحيحة وفتى عليها الشيخ في ر
ابن ابي عمير في المقتضى ومن كونه فمضى الا ان الشيخ قال العقد باطل في بعض الروايات
وحديث قال المثنى في العقد باطل فلا يقق على الاجابة وهذا من تسليم بطلان
العقد **قال** دام ظله ولا يشترط حضور شاهدين ولا حلف الا كانت الزوجة الحرة
وتشيد على الاصح في هذا الموضع من اصحابنا الا ان التسليم صحيح بعينه الشاهد والولي
ليس ذلك من شرطه بل هو من مقتضى وما عرف منهم من الغا الا ان البعض لا يثبت
فيه وهو من جهة الجمهور وتكسبهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يزوج من شدة وشاهد
عدها والجمهور من ذلك الطعن في السند وقد ذكره الزهري في الفقهنا وهذا الحديث
عليه سئل ذلك وهو من الاحاديث لا يمازج في وجه القرآن من قوله تعالى فلا تقضوا
ان يكونوا زوجا ومن قوله فلا يزوج له من بعد حتى يتكلم في جاحه سر لها عن هذا
معانها وما وقع من ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انما ليس بالولي مع التولية لا يبقا الا في خصوص
بالتيكنا نقول كل من قال بعدم اشتراطه في التولية لا يعدم اشتراطه في التكليف لما عرفت
فمقتضى العمل ان يكون المومنة في الفعول والكل في انفس الصحة كما في قوله لا صلوة لجماع
الا في الصلاة لا صلوة وهذا من مقتضى لا يبقا الا في انفسه والاصل عدمه لا يثبت على القولين
من قوله في الصحة ومن قوله في الفعول والكل في انفس الصحة او في مقتضى
والكل والاصل في الاحتياط في التولية لا يثبت على الجمهور والقرآن في الاحتياط
الموجبه عن الاخذ بالصحة من رواه حبان بن سعيد عن سلم بن يساف عن ابي جعفر قال
مسئلة عن رجل تزوج امرأة وله بنتان او ابنتان او ابنة وابن ابنة فمضى عليهن ولكن
اخذهن اللعان الجارية فمضى به رواه ابن ابي عمير في الاحتياط في الروايات **قال** دام ظله لو كان
علقه بنتا لاحتزمه القول في هذه المسئلة ما يراه الكافي في كتابه من رواه عن ابن

من جميل بن صالح عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل ثلث بنتا لثلاث
واحدة منهم رجلا ولم يسم التي خرج للزوج ولا الشهود وقد كان الزوج من رجلها
قالا لم يفرقها وما لها على الزوج باق الزوج انها الكبرى من الثلث فقال الزوج لا يباها انسا
تزوجت الصغيرة من بنتا له فقال ابو جعفر ان كان الزوج واحد من رجلين ولم يسم له
واحدة قالوا فذلك قول الربيع بن ابي عمير بينه وبين اهلها من الزوج الحرة
التي تفرقها وان كان الزوج لم يسم له ولم يسم له واحدة قالوا فذلك قول الربيع بن ابي عمير
يب واقر عليها في النهاية وتقدم التاخير على غيرها فتارة يتسلك بالانصاف عليها
بجوازها في المصنف فلا يصح العقد وتارة سلما الى الاحتياط بان الصحة ثابتة على
التخيير بالاتفاق وليس كذلك مع عدم الدليل عليه او بوجوب التاخير فيه وسلك في
وضع عن مسألة في به وطوال في حقيقة التخيير ما ذكر هذه المسئلة بعينها في طابل
قال في من فصل ما يتقدمه الكلام ان الكلام لا يصح الا ان يكون المتكلمة مائة مائة
او التسمية او الصحة وقد مر هذا في هذا فاما فقال العمان له بنان وقال في ذلك
سنتي وتوى الكيفية وقبل الزوجي ورواها في الكلام صحيح ففي مسلكنا لا يعدم التاخير
بالنية واشاد اليها بالنسبة والزوج قبل ذلك ونفى به ما في العقد من هذا فان كان
العدول كره التاخير ليس بشي محض لا يجوز مقتضيه بالرواية الصحيحة فان قال المر من
قلنا سلما ذلك ولكن اتبعهم دعواك ترك العمل باختيارنا لاحتياطنا في كل حال
وليس يفرق كنا بالصلوة وكنا بالجمع وكنا بالعدد والديان على وجه صحيح ذلك احتياط
مستترة او اعتد عليها اجماع الطائفة فانظر في ذلك المصنف في التحقيق جاز في التاخير
ومسئلة التوفيق **قال** دام ظله الوطء في الدبر منه دعائيا في شهرها الجماع في كل مرة
احدها اختلفت الاحاديث جواز ذلك في هذه الروايات في التاخير من احتياطنا في هذا الموضع ولم
الحديث والاحتياط في باخرة ذلك وعليه انما هم في الحليون كلهم يقتضون ذلك قالوا في

من القسامين والشيخ السعيد بما لا بد من ابو الفتح وصاحب الاسطرلاب هبوت
 الى غير ذلك وكان فاضل شافعي يذهب اليه ويروي عنه ذلك شافعي
 ممن قوله حجة فاقول ان بيان مقتضى الاصل هو الحال وانما الخلاف في شامس النظر
 الى الروايات فساد ذكر طرفيها ذكر الشيخ في الكتابين بسند صحيح ومنها الى ابن
 يعقوب قال سئل ابا عبد الله عن الرجل ياتي المرأة في يدها ثيابا من ثياب
 ثلث ما قول الله فاقول من حيث امركم الله فقال هذان طلب العلم من حيث امركم الله
 ان الله يقول لساؤكم حجتكم فاقول من حيث امركم الله فقال هذان طلب العلم من حيث امركم الله
 يوقش بعباد الملك من اجل قال سئل الرجل ان ياتي المرأة من ثيابها في
 فقال اهل البيت من كتاب الله قوله لا ياتي بها ثيابا من ثيابها في
 الفرج وهو ان كانت قطوعة السند لا ياتي بها ثيابا من ثيابها في
 سمعت يعقوب بن يعقوب بن اسمعيل بن عمار قال سئل ابا عبد الله عن الرجل ياتي
 بها ثيابا من ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 ذلك قال سئل ابا عبد الله عن الرجل ياتي المرأة في يدها ثيابا من ثيابها في
 بن عمر قال سئل ابا عبد الله عن الرجل ياتي بها ثيابا من ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 الرجل ياتي بها ثيابا من ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 ابا عبد الله عن رجل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرئ من امرئ ياتي بها ثيابا من ثيابها في
 وعن ابن بكير عن ابي عبد الله عن رجل قال لا ياتي بها ثيابا من ثيابها في
 الروايات بين علي الكراهية في ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 عيسى بن الرقي بن عيسى عن ابي عبد الله عن رجل قال لا ياتي بها ثيابا من ثيابها في
 باس وما احب ان ياتي بها ثيابا من ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 على الكراهية في ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 دام ظلته العز من الحق قيل
 يحرم

يحرم ويجب بدنية المنطقة عشرة قدانير وقيل مكره الصلوات الاصلية والنجاسة
 الى الكراهية العزلة ككتاب النكاح واختاره سائر الروايات الى الكراهية في ثيابها في
 عملا على الروايات وهو اختيار ابي السالم وقد ذهب لنا من الكراهية العزلة
 وسقوط الدية بتسكا بالاصل وهو من لان الاصل مغلط المال على السلم فلا
 ساجم عليه سبعة مائة من الخلفان ويؤيد ذلك ما رواه ابن ابي عمير عن محمد بن سنان عن
 ابا جعفر عن رجل قال قال الله للرجل ياتي بها ثيابا من ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 بالمرأة عن رجل قال قال الله للرجل ياتي بها ثيابا من ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 في الروايات الاولى من كتاب النكاح الى ان ياتي بها ثيابا من ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 بينهما ولم يجلد وفي موضع اخر منه لو وطئها قبل تسعة سنين ففان كان ثمانية
 لحيها وعزق بينهما ولم يجلد اياها ففان كان ثمانية لحيها وعزق بينهما ولم يجلد اياها
 باق الاصحاب الشيخ في الاستبصار اما مستند التفرقة والتفريق فانه ما رواه محمد بن
 يعقوب بن عمار عن ابي عبد الله عن رجل قال لا ياتي بها ثيابا من ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 عن ابي عبد الله عن رجل قال لا ياتي بها ثيابا من ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 بينهما ولم يجلد اياها ففان كان ثمانية لحيها وعزق بينهما ولم يجلد اياها
 محمد بن النعمان عن ابي عبد الله عن رجل قال لا ياتي بها ثيابا من ثيابها في فقال اهل البيت من ثيابها في
 يعني امرأته فافضاها قال اهل البيت ان كان دخل بها قبل تسعة سنين قالوا اسكها
 ولم يطلقها فافضاها قال اهل البيت ان كان دخل بها قبل تسعة سنين قالوا اسكها
 اسكها وان شاء طلق والشيخ مع ابن هذين الخبرين ففان كان ثمانية لحيها وعزق بينهما ولم يجلد اياها
 اختاره القام بعد واختاره هو ايضا ذلك وصنفه في ذلك عن الدية ولا يجوز له
 وطئها على حال كان ثمانية لحيها وعزق بينهما ولم يجلد اياها
 كلها هذا كلامه في الاستبصار والوجهان رواه يعقوب بن يزيد بن عمار
 السند

لان رسول بن زياد سطون فيه وهو رسول فلا يصح التمسك بها ولا فعل غيره من قبله
فيقولون انهم لم يكونوا الا مع الاقتصار وكذلك العدة كما تقدمت الجيرة بعد العدة ايضا
وقال ابن ابويير في كتابه عن الحسن بن عبيد بن ابي ايوب بن جابر عن ابي عبد الله السلام قال
عن رجل من رجب حارة لم تذكر ان فاضلا هاهنا قال ان فاضلا هاهنا ولها سبع سنين فقلنا
عليه وان كان لم يبلغ سبع سنين او كان لها اقل من ذلك فاضضا فانه قد مضى
وعملها على الاخراج فعلى الامام ان يبريه وبها وانما سكتها ولم يطعها حتى يبريها
شتم عليه ومعنى قوله فاضضا هاهنا من قبلها ان في الوطى ولا يعنون به الضميمة لانه لا
بالطال في **الفصل الثاني** في اولى العقد **قال** دام ظله ولا يشترط في اولى العقد
بقاء المهر قبل التزويج وفي المستند ضعف القول الاول للعنف والملازمة في العقد والبيع
في كسبه سواء كان النكاح فانه يشترط فيها والعقد الثاني للشيخ في تية وفي الصالح ومما
الايراس صاحب الواسطة بما تكلم بالشيخ ويظهر من كلام ابن ابي عمير في التمسك بان
الاب والولادة وهو تزويج والاولى الغيبة وعليه شخصتا والتاخر لانا ان لاية الحدانية
شرعا فالتخصيص من رجب لا يجوز الا بتخصيص ما يتسكوا به وتخصيصها ضعيف عندنا
وايضا لا خلاف ان بقاء الاب والجد والاولى من الارب القرابة ما تولى فلم ينفذ بموت الآ
لعمله المتأخر فضعفوا واستندوا بالتخصيص ما راجع من جماعة من الفضل بن
الملك عن ابي عبد الله قال انما الجدة اذا زوج ابنة ابنه وكذا ابوها جيا وكذا الجد من نساء
جاء فانما ان هو ابو الجارية هوى وهو الجد هوى وهو اسواه في العدد والرضا
فان احيا لان يرعى بقوله الجد وجبه ضعفا ان في الطلاق والولاية الحسن بن محمد بن
سماعة وجعفت به جماعة وهما طاقنيان وايضا هي غير الزميلة سقوط ولا والجد يمت
الابا لا دليل الخطاب **قال** دام ظله ولا حيا ولا صبيته مع الجوع وفي الصبي
ابنهما انه كذلك القول في الشيخ فذهب النهاية الى انه الحيا اذا لم يمت واستند ما رواه

يروي

بهذا الكتاب من ابي جعفر ان الخلافة اذا وصية ابوه ولم يترك كان له الحيا اذا احدث
او لم يمت عشرة سنة واما بعد الحق في وجوبه من العلماء محمد بن مسلم قال ما التمسك
عن من الصبي يزوج العبدية قال ان كانا ابوها اللذان زواجهما غير جائز ولكن
لهما الحيا اذا احدثا وعليه بقاء الشيخ والتاخر نأما الشيخ قوله عن فاضلا هاهنا
سببها لا يشترط حيا والعبدية هي ابنتها ان كانت شرعية فيكون العقد صحيحا
فلا يشترط فيه الحيا ولا انها ماذون منها وخلق المذون يقتضي التزويج ولا سيما اولاها
في المسئلة قد وردت في النظم في قوله النهاية والرواية الواحدة **قال** دام ظله ان الكبير
المباين المتيقن قاهرها سدا ولو كان ابوها حيا قبل لها الانفاد بالعقد وانما كان اد
منقطعها وقيل العقد شدة كمنها وبين الاب فلا ينفذ لها به وسلا رها ان الاربع اليه
لها ما علم من صاحب من اذن لها في التمسك وفي الدائم ومنهم من عكس ذلك ولا خلاف
القول الاول المرتضا والعنف في احكام النكاح وهو احيا والشيخ في النكاح وصاحب النكاح
والتاخر وملازمه شخصتا ومنعوا جميعا ان المتعبد لا ينفذ الا بان في الاربع العقد الثاني
احيا والعنف من رجب وفي الصالح في النكاح وفي القول الثالث للشيخ في تية والملازمة وفي ما
اختاره ايضا لم ترد فلا يبرى عقده التمسك والشيخ احيا لها في المتعبد ان يعتقد على
نفسها وقوله ومنهم من عكس معنى ان في الدائم وفي النكاح وما يقتضي على قاله الى ان
ولست علمت لمنه فاما كان ذا كرا والتمسك عند القول الاول للجمهور اذ كرها ثم اذكر
بعد ما استند كل واحد من هؤلاء الفضلاء المذكورين والجمهور عندنا في قولنا في المسئلة
النظر والنسب والاخر اما النظر فمن وجوه الاول التمسك بالاصل يقتضي سقوطه الا
عنها الثاني كونها بالعارضة موجهة لملازمة فيها وما دامها في سائر العقود
والاحكام ولا دليل على التخصيص في الجاهل بالمقتضى السا عن المصاحم ان قيل انتم
لا دليل على التخصيص تلك الضعف ما استند به الخصم وسبب ذلك عندكم غير

الوكيل في النكاح لا يزوجهما من نفسه ولو كانت ذلك فلا شبهة الجواز وقيل لا وهو مائة
 من هذه رقاها احمد بن الحسن بن محمد بن سعيد بن مصدق بن صدقة عن عمار الشافعي
 قال سالت ابا عبد الله عن المرأة تكون في اهل بيت فكلم ان يعلم بها اهل بيتها
 العمل اما ان يتركها لغيره ان يتزوجها يقول قد وكلت لك فاشهد على من يزوج
 قال لا قلت فان وكلت منه بغير وجهها منه اتزوجها منه قال نعم واختار الشيخ في
 الجواز وهو الاشبه لا ما منع منه ولا ترجيح ان يكون زوجا قال لا كما قال ابو الفرج
 بن شاذان بن ابي شير ما هو ذلك المالك على نفسه والجواب عن الرواية انها ضعيفة
 السند وهي قليلة الرويد **ق** دام طلاقه في رواية سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن
 عيزاب بن مسعود وهو سفيان بن ابي اسيف بن عمار عن ابي الزناد عن ابي الزناد
 سالت ابا عبد الله عن الرجل يتزوج بامرأة ثم يفرقها فقال لا بأس به والرواية
 ضعيفة السند فان سفيان معلقون في يلعون لكن ائتمروا عليها الشيخ في النهاية وريب
 واستغن عنها ولا تستبصار فقال ان سفيان في رواية عن علي بن الحنفية قال من
 داوود بن زائدة عن ابي عبد الله بلدا واسطه ورجع فلك هو طلاقه كتاب
 الله فاقول الوجه اطراح الرواية في العمل بما يقتضيه الاصل وهو غير التصر في فام
 العيزاب لا انه وهو قوله تعالى فانك من اهل بيتها وهو احتيايا العيزاب في قوله
 وليحققنا علمه لا ثم ويجب عليه الحد وكذلك الشيخ في الحامرات على المتأخر وهو العمل
 عليه **ق** دام طلاقه وان انفقا بطلان وقيل العقد عقد الاكراه فقول بهما البطلان
 حصول العقد من عا على امرأة واحدة وهو من غير من ولا ترجيح احدهما في هذا
 مقتضى النظر واما ان العقد عقد الاكراه فاحتيايا للشيخ في ريب وما امر في كذا
 من طلاق النكاح ذكر في ريب ما رواه صفوان بن سنان عن سفيان بن عيينة عن ابي
 سفيان عن ابي عبد الله عن جارية لها اخوان تزوجها الاكبر ما دخل الكوفة ونزحها الاصف
 ارضي

قلت لرجل فذلك وان كانت
 ناله وان كانت شامخ

باري اخبرني قال الاول بها فامراة فقال الشيخ ما ولا هذه الرواية العبد وهذا
 انه انما بعثت الجارية امرها الاخرها معا فيكون حاكما كبريا وليا بالعقد فاشفق العقد
 وقوله واحدة كان عقد الاكبر اولها لم يدخل العقد عليه الصغير وفيه الاول على
 الاكبر بعد فانه يحمل على العاقل الاول اقرب ويؤيده النظر ايضا ولما ان المراد
 بالاول هو الاكبر تسير به في شئ من ان اذا انفقا كان العقد عقد الاكبر فانه لا يملك
 الرواية لا بل العاقل ولا بالغير **ق** دام طلاقه في رواية سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن
 ولول الاكبر بطلان وقيل بلزها المهر ويمكن حمله على غيرها لو كان من عندنا قول قد تقدم عندنا
 ان الام لا ولاية لها على الاكبر الصغير في تزوجت الولد فأنكرنا العقد بالطلاق الا ان قول
 يلزم الام انه لا يملك النكاح الا يلزمها ولا تستدل الشيخ بما روي عن الكاهل عن محمد بن
 سلم عن ابي جعفر انه سئل عن رجل تزوجته امه وهو غايه في النكاح جازيا نكاحا
 المهرج قيل وان شاء فذلك فان ترك المهرج تزوجته فامه لانهم لا يزوجون عن هذه
 شاة وقيل بغيرها من جهة الحال قال الشيخ يمكن حمل الرواية على ان الام اوتت العاقل
 عن الولد فيلزم بها الام لانها غايه يدهى العقب ولا يثبت لها على الاكبر **ق** دام طلاقه
 وفي العقد رواية انما اشبه بها انها لا تملك النكاح من قولان فذلك الشيخ الى ان
 يحرم اقل من عشرة عشرة رضع متواليات وعليه تبايع روي عن هشام بن عمار عن
 الساطع عن حميد بن صالح عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر هل الرضاع حد
 يوجب بطلان النكاح النكاح اقل من رضاء يوم وليلة او عشرة رضع رضع متواليات من
 امرأة واحدة من لبن فاما واحد لم يرضع لبنها رضاء امرأة غيرها ولو ارضع امرأة فاما
 او جارية عشرة رضعات من لبن فاما واحد او رضعتا اخرى من لبن اخر عشرة رضعات لم
 يحرم نكاحها وقال المحدثون عشرة رضعات يحرم نكاحها وقال المحدثون عشرة رضعات
 متواليات واختار مالك وقال المحدثون عشرة رضعات متواليات واختار ملا

اولها ان يكون الاخر قد دخل
 بها فان دخل بها صح

هو الصلح وابن ابي عمير وما ورد فيه رواية والذليل على صحيحه بل يدل على غيره ما بين
احدهما ما سأل عنه هذين بن مسلم عن ابي عبد الله قال لا يحرم من الرضا الا ما شهد العظماء
العلم فاما الرضا والرضا والرضا حتى يبلغ عشرة اذ كان مقتضات فلا بأس بالرضا
معتبر بن وهب عن عبيد بن زينة قال قلت لابي عبد الله ما الذي يحرم من الرضا قال ما
اجبت الله والدم فقلت وما الذي يجتبه الله والدم فقال كان يباع عشرة شعاعا فقلت
يبيع عشرة شعاعا فقال لا واما العشر من الرضا والعشر من النكاح في الرواية الاولى
على عمل الترمذي الا بديل الخطاب وهو ضعيف والثانية فانهم لا يفتقرون من نفسه وقوله
في ايضا يدل على انه في رواية على ما معارضتان بما ذكرنا وما رواه الشيخ في نسخة صحيح
عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ما الذي يحرم من الرضا قال ما
قلت في غيرهم من شعاعا قال لا الا انما لا بدت اليك ولا تشد العظماء وروى ايضا عن ابي
عبيد بن زينة عن ابي عبد الله يقول عشرة شعاعا يحرم من شيئا واذا تعد هذا فخذ
الشيخ ابي جعفر اشتهر وهو المختار ما اذا كان الروايات باكثرها صحة واما اننا فلا نرى
عدم التحريم في العمل في خمسة شعاعا وضعة للاجماع فالباقي على اصله وما قلنا للاجماع
حاصل على خمسة شعاعا لان كل من يبيع بعشرين شعاعا فليحرم من عشرة ولا يفتقر في رواية
التاخر منه وان هذه المسئلة اختلفت في الباب الاول من كتابنا في المصالح تحريم العشر مستكبرا
لا طام الى فلا ينبغي ان يذكر واختار في باب الرضا العقل في خمسة شعاعا مستكبرا للاجماع
قال دام ظله الثاني ان يكون في الحولين وهو يرفع في الرضا ودون ذلك الموضع على
الاصح قولنا ان في الموضع على ما وقوى الاحكام لا يصح في ذلك الموضع الا ما
الصلح فانه قال بن زينة في الرضا ان يكون الرضا والموضع من لينة فيقص منها
الحولين وكان في هذا محكم ذلك قال في روى عن ابي اسود وما وقع عليه نعم قد ذكر فيمن لا يحضر
فتقيد ما روى عن النبي لا رضاء بعد نظام ومنه فقال انما اذا رضاء السبيلين

ثم سر بعد ذلك من اخرى لم يحرم ذلك الرضا لانه بعد نظام مكان شيئا ايشير الى هذا
وهو كاتري ولا شبهة ما قدناه **قال** دام ظله وتكره استعانة من لينة عن ثمانية وعشرين
اذا احلها ولا طام لينة هذه رواية محمد بن يعقوب في كتابه عن ثمانية وعشرين
مسلم عن ابي عبد الله في امرأة الرجل يكون لها الخادم قد حرم فيحتاج الى لينة قال
رواه في حله في طلب اللين وشبهها رواه البرقي في كتابه الجامع عن اسحق بن عمار عن
ابي عبد الله قال سئل عن غلام له ورس على جارية فاحلها فقلت وا حلتها الى لينة
فانما احلها لهما ما صنعنا لطلب اللين قال نعم وفي النهاية لو كان له امره فمعه لكانت
ولدت من الزنا فاحلها في حله من فعلها لطلب لينة سال عنها اذا كانت وله
من الزنا فيكون لهما زانية فلا تأثير لطلب اللين في الجوابان في بعض نسخ النهاية
وكانت ولدت من الزنا فعذر اللين وعلى هذا الاشكال وتقدمت في نسخة اخرى
ان كانت لينة وامرهما لم يكن له فحلت المالك الزانية في حله ما كانتا واما
الضمير جامع الى الزانية لانه لا اشكال عليها **قال** دام ظله وهذا يكمل ولا بد
لم يرتفعوا في ان هذا الفعل قال في الاختلاف لا الوجه الجواب ان قول الضمير قوله في
راجع الى الرضا في الذي في المتن ذكره في مسألة واحدة فالاكثريتها انما لا
صاحب اللين ولا رضاء ولا يحرم على ان الرضا يقع لغيره علم يحرم من الرضا ما
يحرم من النسب وهذا يحرم من النسب فلا يحرم من الرضا لكن في هذا الشيخ في النهاية
والخلاف في اتباعه في تحريم ذلك استكراه رواه علي بن هارون قال سئل عن رجل
عيسى ابا جعفر الثاني عن ابي عبد الله في رجل اذ رضاء لى صبيا هل يحل لها ان تزوج بنته
فقال لا اجوز ما سئلت هذا هو بين الفعل قلت انما المحاربة ليست من الماء النقي
اذ رضاء لى هو بنته فيقال لو كان عشرة شعاعا ما حلت منهن شيئا وكن في صحيح
بناتك وما ذكره الشيخ في بن عمار بن محمد قال كنت على رجل في حله في الحن ما رواه

اضعفت بعض ولده صلح بكون ان تزوج بعض ولدها فكتب بكون ذلك لان ولدها
 صار بمنزلة ولدها وما ارفق هذه المسئلة من الفاضل في شدة بون الاصل
 وعلمها العارف ما ارفق الا بالمرتبعة الذين هم اخوة المرتبعة لا ارفق بغيرها من كمال
 في اقارب صاحب الكمال لانه لا يحرم في النسب مثله في النسب في يد الابن وندبت لها بنت
 فترجع زهر بزييت واولاد منها ولدا ثم ماتت في يد ولدها وترجعت زهر بزييت
 واولاد منها ولدا فلهذا الولد بكونان فيكون في ابن زهر الذي ولده من زهر بزييت واولاد
 من النسب فلا تحرم من الرضاع ضرورة وصرح الشيخ في النهاية بالتحريم وكذلك يظهر
 من فتوى كلامه في الخلل من ظاهره وحكاية ما حصل الرضاع المحرم لم يخل للفتاوى
 اخذت هذا الولد المرتبعة لمسه ولا لده وان لده من غير المرتبعة ومنها ان اخذت
 واخذت صاحبها بمنزلة اولاده ونحن نخط الى الشيخ بوجه التحريم والاصل يقتضي هذا وعليه
 فتوى شيخنا والمشاخر **قال** دام ظله ولو كان له من بطنان فادخلها واحدة
 حرمت مع الدخول ولما رضعها الاخرى ففقدان شبههما انها لا تقدم اقول الضمير في
 ارضعتها راجع الى الرضعة لان تقدير الكلام له زوجتان احداهما رضعت وهذا
 لان ما قبل الكلام الرضعتان احداهما التي راعى فيه وفي قولنا الرضعة راجع اليها
 وقوله ولو ارضعتها الاخرى تقديره زوجة اخرى غير التي تحتمل الرضعة في الرضعة
 والقولان للشيخ قاله طعن في الرضعة الثانية واختاره شيخنا والمشاخر وهذا شبه
 لانها اذا ارضعتها فقد صارت ام ولكن من كانت زوجة فيدخل تحت عموم قوله
 انها لم تشارك في الرضعة الثانية ووجه انها ارضعتها بعد
 انقضاء العقد بالرباع الاول وكذا الحكم او ارضعت زوجة له زوجتين رضعتين
 فحرم الكبير والرضعتان مع الدخول **قال** دام ظله ولو تجرد العقد من العمل من
 اسما على الرضا على الاصح قوله على الاصح اعتراه ما رواه العمري بن عبد الله قال في

عن

عن جميل بن ساج وجماعة يفتن عن ابي عبد الله قال الام والبنت سواء اذا لم يخل
 بها يعني اذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فان شاء تزوجها وان شاء
 ابتدأ وما رواه محمد بن يعقوب في مسند صحيحه من قول ابي بصير عن ابي عبد الله
 عند ابي عبد الله قال ما رجل يفسد من رجل تزوج امرأة فمات قبل ان يدخل بها
 لم يزوج ابها فقال ابو عبد الله قد فسد رجل فاسلم نزيلها فقال لا شيء هذا
 الخبران وردا شاذين مما لا يثبت لظاهر كتاب الله وهو قوله تعالى وانما تنكحوا
 الا ما بلغوا النكاح يعني من البنية ومن الاثمة عليهم السلام اذا جاءكم من احداكم
 فانكحوه ولا جناح عليكم في ذلك فافقوا فمات وما خالفوا طمأنينة او روى علي بن ابي
 حمزة الحديث الاول اضطراب فان جميل وجماعة يروونه عن ابي عبد الله **قال**
 فماتت بواحدة من العلية وقيل ان الخدين وردا للثقة فانه عمل بعض الجمهور والمشاخر
 انما ذكره كان والعمل على ان تجرد العقد على البنت تحتمل الام لعقله وقا وانما تنكحوا
 والرواية الصحيحة الواردة بالتحريم من شاذ فليطلبها في رواية شيخنا فانما في هذا الخبر
 مستغنون عن ذكرها **قال** دام ظله ولو كان منه العن او الخا الزنا او العقد
 على عتلاخ او لاقت كان العقد باطلا ولا يتغير الثمة او الخا في بين النسخ والامضاء
 او نسخ عقدها اقول اختلفت في انما تنكحوا في هذه المسئلة فذهب الشيخان وملازم
 لا يجوز تزوج المدة على عتلا او خا لها الا بانها فان باء زوجة يكون فلها الخبر
 بين ثلثة اشياء اما نسخ عقد المدة او نسخ عقد نفسها والاعتناء بعد طلاقها واما
 عقد المدة وقال علم الحديث في الاستقناء يجوز العقد على بنت الاخر او لاقت الا مع اذنها
 واقصر على هذا وقال ابو الصلاح يتوقف العقد على اذنها وهو قريب من عقالة المرأة
 فاقول العقد المتفق عليه ان العقد جبر اذا منعه رسته ورايات شيخنا لما رواه

محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال لا يخرج بنت الاخر على خالتها الا بغيرها منتهج الخافط
ثبت الاخت بغيرها ومنها ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله الخفاف قال
سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة على خالتها على خالتها من الرضا عنه ومنها
ما رواه السكوني عن جعفر بن ابي اسحاق عن رجل من بني عمار عن ابي خاتمة قال قلت له
قالا القبيح بين العتيقين والامساء وما اعرف مستندة قال لا شيء القول بطلان العقد
عمل بالروايات والتوقف على شرطها على الضيق او الامتناع على الدليل وهو احتياط
وصاحب الخبر مقتضى عدم الاطلاع على ما يوجب القبيح المذكور في المأخذ العز او الخافط
محبة بين الضيق والاختار فانما استكانا ما وعققتي من هذا النيجات الى استينا
عقد عقد لان العقد اولى منه عنه ويخالفه في احياء العقد والاصح الاستيناء
قال دام ظله في تحريم المصاهرة بوطء الشهية تروا شبهة لا تحرم اقول ثبت الفرق
من النكاح لان الرطة المحصية بغير تحريم المصاهرة فكذلك ما هو في حكمه وهو الذي استبان
الشيخ في عدم الاشبه ان محله على النكاح الصحيح والذات من المصاهرة والتحريم فلا يفتي
اليه وهو الذي ختاره المتأخرين **قال** دام ظله واما الزنا فلا يحرم الزانية ولا الز
وان اصبحت على الاثم اقول لا خلاف ان عدم الاصل لا يحرم على الزوج فاما مع الاصل
الاثر الى ان اصل انما استمر صحت تحريمه على استناد الى ما رواه عن جعفر بن محمد عن ابي العباس
الحلي قال قال ابو عبد الله لا يزوج المرأة الصلابة بالزنا ولا يزوج الرجل العليلة بالزنا
لو ان تزوجته النوبة وهو عبيدة عن محل النزاع وقال الحنفية لا يجوز لمساكنة الاصل
يفعل النوبة ولا شبهة اخلا لا تحرم الا ان يبيح الرجل لهما ما هو عليه عدم التحريم الاصل
ما رواه عمار بن محمد بن جعفر بن محمد بن ابي اسحاق عن رجل من بني عمار عن ابي خاتمة قال
لم يقيم عليها الخوف لغيره عليه من ثباته وهو خفي والشيخ واثارها المتأخر **قال** دام ظله
وهل يشر الزنا حرمة المصاهرة قبل نعمان كانا بقا لا يشر لاحتقان الوجه لا يشر

ذهب

ذهب الشيخ والامة من غير ما مر من حديث عليهما وبنتها ما ذكره في غير محققين
ابن سعيد بن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل من بني عمار عن ابي خاتمة
سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة على خالتها على خالتها من الرضا عنه ومنها
ما رواه السكوني عن جعفر بن ابي اسحاق عن رجل من بني عمار عن ابي خاتمة قال قلت له
قالا القبيح بين العتيقين والامساء وما اعرف مستندة قال لا شيء القول بطلان العقد
عمل بالروايات والتوقف على شرطها على الضيق او الامتناع على الدليل وهو احتياط
وصاحب الخبر مقتضى عدم الاطلاع على ما يوجب القبيح المذكور في المأخذ العز او الخافط
محبة بين الضيق والاختار فانما استكانا ما وعققتي من هذا النيجات الى استينا
عقد عقد لان العقد اولى منه عنه ويخالفه في احياء العقد والاصح الاستيناء
قال دام ظله في تحريم المصاهرة بوطء الشهية تروا شبهة لا تحرم اقول ثبت الفرق
من النكاح لان الرطة المحصية بغير تحريم المصاهرة فكذلك ما هو في حكمه وهو الذي استبان
الشيخ في عدم الاشبه ان محله على النكاح الصحيح والذات من المصاهرة والتحريم فلا يفتي
اليه وهو الذي ختاره المتأخرين **قال** دام ظله واما الزنا فلا يحرم الزانية ولا الز
وان اصبحت على الاثم اقول لا خلاف ان عدم الاصل لا يحرم على الزوج فاما مع الاصل
الاثر الى ان اصل انما استمر صحت تحريمه على استناد الى ما رواه عن جعفر بن محمد عن ابي العباس
الحلي قال قال ابو عبد الله لا يزوج المرأة الصلابة بالزنا ولا يزوج الرجل العليلة بالزنا
لو ان تزوجته النوبة وهو عبيدة عن محل النزاع وقال الحنفية لا يجوز لمساكنة الاصل
يفعل النوبة ولا شبهة اخلا لا تحرم الا ان يبيح الرجل لهما ما هو عليه عدم التحريم الاصل
ما رواه عمار بن محمد بن جعفر بن محمد بن ابي اسحاق عن رجل من بني عمار عن ابي خاتمة قال
لم يقيم عليها الخوف لغيره عليه من ثباته وهو خفي والشيخ واثارها المتأخر **قال** دام ظله
وهل يشر الزنا حرمة المصاهرة قبل نعمان كانا بقا لا يشر لاحتقان الوجه لا يشر

ثم قال من قال بن أبي حنيفة عن علي بن عبد الله عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال ما بلغ الرجل
الجاهلية من صنع يده عليها فلا يصل إليه وفي رواية جليل بنه راجع عن أبي عبد الله عن الرجل
ينظر إلى الجاهلية يريد ضربها أو يقتلها منه فقال نعم الذي يكون الابن ينظر إلى العورة فقال
الشيخ في النهاية إذا نظر إلى الابن والجاهلية طاردها منه ما ينظر إليها إلا ما يحرم العورة
كما أملاها الله سبحانه حرمة مقدار ما ينظر إليها وإذا نظر إلى العورة فليس شيء من ذلك
وقال لا تسخرهم في الجاهلية بالنظر إلا النظر الذي لا ينظر على ذلك من العبد ولا إذا
العبد فقد ذكرنا كلامه ما سألناه قال وروى عنه أنهم ينظرون إلى أبيه إلى ابنه إذا
النظر يحرم على غير ذلك وقال الشيخ في النهاية ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن أبي عبد الله قال
سئلنا بالمرحوم عن الرجل يكون له الجاهلية فيقبلها هل يقتل العورة فقال لا يشترط قلت
فقال لا تترك شيئا إذا قبلها إلا بشرط ثم قال لا تشترط أن يجرها منظر إليها فيشترط
عليه وأبيه وروى عن أبيه في كتابه هذا الحنفية في ذلك عن أبي عبد الله ^{سئل}
عن أبي عبد الله في الرجل يكون عبده الجاهلية يجرها وينظر إلى جسدها ينظر شيء
هل يحل لأبيه وإن فعل أبوه هل يحل لأبيه قال لا ينظر إليها ينظر شيء من غير نظرها إلى
ما تحرم عليه لم يقتل أبوه وإن فعل ذلك الابن لم يحل لأبيه وأما أنت ما لا تضر إلى
فانظر إذا طاب لكم من النساء وقوله وما ملكه عما تكلم بالجوهر أن تخصيص العورة
يزيلها واحدة الصحيحة المشروعة بابن الأحباب **قال** دام ظله ولو ملك اثنين فوكل
واحدة حرمته لأخرى هذا لأحد اثنين لقوله تعالى وأمن مع اثنين فامرأته
الثانية هل تحرم الأولى غير ذواتها وأما إذا قال الشيخ منع من الثانية طالما لا يتعمد
الأولى لأن من الثانية يخرجها عن ملكه لا يذهب الرجوع إلى الأولى ولو كان جاهلا بالتحريم
يحل الأولى بأخراج الثانية ولو لم يدر بما تارة أملاها عن الحسن بن محبوب عن علي بن باب
عن الحلبي عن أبي عبد الله قال قلت لأبي عبد الله في الرجل يملك اثنين فيأمرهما أن يخرجا
قال

قال فانما هو على الاضحية بحجها ان الحقم عليه الاصل الاول من طر الاضحية وهو يعلم انها عليه حرام حتى
قال انما هي حراما وحرمتا ما دنا في ملكه فاذا قال الملك حرام الاضحية والثانية من اراء راية
ما دنا هو انما هو الصالح الكافر عزنا به فلا نسلم ان الله تعالى شاعره عز وجل عنه اخاف ان يكون ان فرط
احدنا ما فرط من طر الاضحية الحرام على الاول حتى يفرق الاضحية قالوا رايته لما جاء بها فقال اني
كان انما جاء بها الحاجة حتى لا ينفصل على الله من طر الاضحية حتى فلا ارى بذلك بأسا وان كان
منع له جميع الابدان على فلا فرق عننا ما دنا من ابي عمير عن حماد عن ابي علي عن ابي عبد الله
واستأذني عن الروايات من شاميا فانه يصدق احدنا مع صدق الاخرى وهذا الباب
روايات معتبرة بذكرها الشيخ في الاصل تحتها في الاصل فليطلبها ثم قال الاضحية من اخرج
احدنا مما من ملكه على ان حاله كان فقد حلت الاضحية فقال شيخنا قال في اربع من نعم الثانية
الاصل على التقديرين يعني العلم والجهل وهو قد روي في قوله المتأخر اربعة يقتضيه النظم
لكن في اربعة الروايات والاخرى من اعانتها **قال** ولم نعلم ويكره ان يعتد بالنظم
وقيل لا يعم الا ان عدم النظم يقتضي العتق بالاكراهية الشيخ في روي في النسخ
وبالاعتقاد الشيخ في قوله المتأخر ولا يعتد به وما اصلها راجع وما اصلها راجع واينما لم يعتد
والمعتد له ما يشبه بذلك في ذلك قوله تعالى ومن لا يستطيع شكره فطو ان يكره الحضانة
ثم كانت انما انما الاضحية في الاستقامة وهو عدم المهر والنفقة وضرف العتق و
بما الحاشية من ذلك شرط في جواز نكاحهن ويؤيد ذلك ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله
في الحديث يزوج الامة قال لا بأس اذا اضطر اليها وما رواه محمد بن مسلم عن ابي بصير قال سئل
عن انما جعل يزوج المملوك قال لا اضطر اليها فلا بأس بما روي اخاف انما اضطر المملوك ان يكره اهلية
وحكم ذلك من العتق في عتقه وتعلم بهم لثقلها واما ما فيها من اضطر **قال** ولم
نظم فلا يعم نكاح المملوك على العتق الا باذنها وفيها ما في الاعتقاد طر الاضحية اقل العتق
العتق اذ لا يعم المملوك الا بالشرطين المذكورين في نكاح الحرة وهذا الفارق بين خلاف

16

قوله في السائل الغربي بالجواز متعة ودواما وهو احتيازي من الاستعلاء يستدل بها
قوله تعالى والمعتصم من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم والحقنا الاول لنا والمنع من الكتاب
قوله ولا تسكوا بعضكم لبعضا وقوله ولا تسكوا الشكيات وقوله ولا تسكوا الى الذين
ظلموا وما يراءى عليهم من ربا عن ذمارة عن ابي جعفر قال لا ينبغي تكلم اهل الكتاب
فقلت جعلت فداك وان عني قال قوله تعالى ولا تسكوا بعضكم لبعضا وقوله لا تسكوا
زواج قال سالت ابا جعفر عن قوله تعالى والمعتصم من الذين اوتوا الكتاب
من قبلكم قال هو بمنع من قوله ولا تسكوا بعضكم لبعضا وقوله لا تسكوا
المنع من السكوت عا رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يسار عن الرضا قال
سالت عن تكلم اليهودية والنصرانية فقال لا بأس فقلت الحق بغيره فقال لا بأس
بغيره باجمع بين الرابين المعاصرة والمجوزة اما الماشية فقد ذكرنا بعضها وبقية
المجوزة فاستدل بالشيخ واما العبد في المنع وعواطفه تسكوا بعض الايات
والروايات الواردة بالمنع مطلقا قلت هنا تخصيصها بالدوام واليقين من
اطراح الدليل وتوثيقا بين الروايات والايات واما المبيح فقلت استدل بالروايات
ابوهم الانصاري عن ابي جعفر قال سالت عن طعم اهل الكتاب في تكلمهم خلال
قال نعم قد كان تحت الحجة الجوزية وسالت اخرى عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال
سالت عن تكلم اليهودية والنصرانية قال لا بأس اما علم انه كان تحت الحجة الجوزية
على عهد رسول الله واما الجوزية فنحن يلحقها باهل الكتاب فالحكم واحد ومن
يلحقها فيمنع في التكلم مطلقا وهذا يجوز ولطفا بها بملك اليامين قال في النهاية نعم
على كراهية علماء ارباء الصلابين الذين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت
عن الرجل اسلم بيزوج الجوزية فقال لا ولكن اذا كانت الاثر الجوزية فلا بأس ان يسلك
ويعزل عنها ولا يسلط ولها وهذا احتيازي من ابواب في المنع وقال العبد في نه لا يجوز

على حال وعلى المتأخر مستقلا بغير ابيات وهو شبه **قال** دام ظله ولحقك
زوجته ووجه انفسخ الكتاب في الحال ان كان قبل الدخول ووقف على العاقبة ان
كان بعده وقيل ان كان قبله ايضا الغنة كان تكلمه باقيا لا يمكن من الدخول عليها
ليلا من انشغالها انما في هذا الشيخ في الخلاف وهذا الى الانفساخ واختاره المناظر
صاحب الواسطة ويدل عليه قوله تعالى ولما جعل الله للكا في من على المؤمنين سبيلا
وما رواه في ينجي منه صحيح عن احمد بن محمد بن ابي عبد الله قال سالت ابا جعفر عن الرجل
يكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يحل لها ان يقيم معه قال لا اذا اسلمت لم تقل
له قلت جعلت فداك فان اسلم الزوج بعد ذلك يكونا على الكتاب الاول قال لا
او يتزوج من جديد ما تقول باعتبار شرائط الذمة للشيخ في النهاية والاستصحاب
المستند رواية عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال
ان اهل الكتاب وجميع من ذمته اذا اسلم احدا من المؤمنين فاما على تكلمها فليس
ان يخرجوا من دار الاسلام ولا يثبت معها ولكن ياتيا بالنهاية والاولى ثابت **قال**
دام ظله وهل يشترط التمسك بالاسلام الا في الاصل في المسئلة فبان وجوب
العتيق الى اهل الاسلام كفا وقال الشيخ يشترط الايمان ولم يصح ملاد بذلك قال
يعتبر الكفا في الدين ويعقد الدوام في الاصل والاحتياط لقوله فاكلموا ما طاب لكم من الناس
وانما في اصوله فمفسا من اختلافه وعن ابي التميمي على امتياعة العتيج وشطرا
للتنا سل فبعد له في ذلك ما رواه الكليني عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عن رسول
الله وحدثني عن ابي القاسم المير وجل وهو على المنبر فقال يا رسول الله من في من ذمته قال
الكافاء فقال يا رسول الله من ذمته الكفا فقال لا من ذمته الكفا بعض الكفا وبعض
ما رواه وثارة عن عيسى بن عبد الله عن ابي عبد الله عن علي بن ابي حمزة قال قال رسول الله
ومن عنه اذا حكم من ترصون خلقه ودينه فزوجه ومثل عن علي بن ابي حمزة

الى اصل الامم الثالث اورد حكم شرعي في الحديث الاول في قاطع يمنع الحظ من عدم
الوقوف عليه الحكم بالنسبة واما الاثر وهو ان من حيد بن ليا عن ابي عبد الله
قال سئل عن الرجل يزوج المرأة ثقة ولا يشترط اليك قال ليس فيها ما يدرى ان
اولا ثقتها وذكر ابن ابي عمير في كتابه رواية عن ابي عبد الله انما اشترط عن ابي عمير ان
تكون الثقة من موثوقين ويدل على ذلك ايضا ما روي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
قال سئل عن رجل يزوج المرأة ثقة فقال لا بد ان يكون له رجل من موثوقين قال
لا بأس بها ولا تفتك كما عرفت قال نعم وادعوا بها او حصة
ومن ترجم قول المرتضى بقوله لا بد ان يكون له رجل من موثوقين فلا يشترط الاثر فيقول
عليه السلام في موثوقين من موثوقين ويدل على ذلك ما رواه ابن فضال عن محمد بن مسلم قال
سمعت ابا جعفر يقول في الرجل يزوج المرأة ثقة انها ثقتان اذا لم يشترط
انما الشرط بعد الكفاية والموثوقية انما هي احتصة بالقيام بدليل انما لا بد ان
تكون قبل تحصيل الثقة والادب في العقد فلا يشترط مع عدمه وعن الرواية ان
لا يرضى بها دليل فانها من الاما والحققة السند ما لا يخفى منتهى ما روي
منها ما روي على بن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي الحسن الوضائ قال تزوج الثقة كالح
بميراث وكالح بعين ميراث اذا اشترطت الميراث كان ان لم يشترط لم يكن ومنها ما رواه
عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال سئل عن رجل يزوج المرأة ثقة قال انما
في ذلك شرط الميراث انما لا يشترط في حديث الغرض هذا والجواب عنها ان الرواية الاولى
طريقها على بن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي الحسن الوضائ عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
ما ذكرنا من الروايات تنفي اصل ما ادله النظر عنها ومع تسليمها بوجهها على الاحتياط
توفيها عليها وبين الروايات الماضية **قال** ولم يخلو اذا انقضت اهلها بالعادة حصة
على الامم الى اخره اقول المختصة اقول الاحتياط وعبارتهم في هذه المسألة فذلك هو الشيخ

ان

ان عدتها حصة وان حصة واربعون يوما قال في بابها المتضمن للثبوتية فلهذا ينبغي ان
ان الامم حصة ثالثة وروية الدم من الحصة الثانية وذلك لا يكون الا في ظن من توفيها
بيني وبين قوله في الجسد عدتها ثلثان وسيفي القومين الطهرين لا يصدق معراج
المعتد بما ظهر من واختاره المتأخر دعيا الاجماع والظاهر ان ابا جعفر وابي عبد الله
عدتها حصة واربعون يوما نظرا الى اختلاف ما رواه موسى بن زياد عن ابي عبد الله قال سئل
ابا جعفر عن رجل يزوج المرأة ثقة فقال لا بد ان يكون له رجل من موثوقين قال نعم
ابن ابي عمير عدتها حصة وهو رواية ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
عدتها ثلثان كانت ثقتين وثقة واحدة ونصف ثقتين ثلثا حصة بين طهرين
توفيها بن الروايات ومما بين الاقوال الا انه بين الاحكام عدتها طهران وهذا
لان جميع الاقوال يدل على انه ثلثان وهو عسر عسر على ان قول الشيخ احتياطاً من
من تروى في الثبوتية فاما التوفيها بن الروايات ومنها ما رواه ابن ابي عمير
اشهر وعشرة ايام ويدل على ذلك ما رواه صفوان عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
المدعي عن المرافعة بينهما الرجل يزوج المرأة ثقة ثم توفي عنها قال عدتها ثلثان وعشرة ايام
في رواية ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عن ابي الحسن الوضائ عن ابي عبد الله
والراجح وهو احتياطية بخلافه الكتاب قال المعتد بما روي عن ابي عبد الله
يظهر من كلام المرتضى واختاره ابن البراج ومستند رواية الحلبي عن ابي عبد الله
سئل عن رجل يزوج المرأة ثقة ثم مات عنها ما عدها قال حصة وستون يوما وحملها
الشيخ على كون الزوجة مملوكة والاولى الطهرين فيها يكون ثلثان من مدة والعمل على الاول
انتمى **قال** دام ظله في كتابه الاما ولو اورد احداهما وفي وقوف على الاجابة فيقولان
القولان للشيخ قال في ثبوتية باين وقوف من الخلاف فيقولان بالطلان والاولا شبهة في
هذا القول ما ذكرناه تارة في كتاب البيع **قال** دام ظله اذا كان احد الزوجين حراً والآخر

ان شجرة الولد وقته على قريته الترويض فمنا ومنشاه عدم المداية والاصل ان الخلا
ليته بل كرا الشيخ فذلك مما بين الروايات التي بعضها ناطقة بان احد الابوين اذا كان حرا
قال ولد من وحي يارواه ابن ابي مرزبان عن محمد بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
قال ولد من رجل يزوج بانه تقوم الولد ما اليك ام احل رقا الا اذا كان احدا من حرا
قال ولد احل وان هذا المعنى اخذ من استحق نعمان عن ابي عبد الله ومعهما ناطقة
بانه مملوك وهو يارواه ابراهيم بن هاشم عن ابي جعفر عن ابن حبان عن ابي بصير قال ان
ان ولد من مملوك ثم يزوجها من رجل فوطئها كانت حرة ولده منها مدين كالحرة
ان رجلا اتى قوما فزوجهم من مملوكاتهم كان ما ولد لهم ما اليك فقالوا لا الشيخ هذا لا يحل
عليه ان الولد ما اليك اذا اشترط ذلك وان لم يشرط فملايكا ذكرنا في الرواية
المتقدمة كذا قال له وعنده ان الاول اطراح الرواية الاخيرة لكونها سقطت عن السند
وترك الثاني والعامل بما يقتضيه الاصل السليم فان قيل لك الرواية ان وتاويلها
على مملوك لا يحل من تنفس الاصل **قال** دام ظله وفي رواية يلزمه بالولة مثل القيمة
كانت كبر ومقتضى العتق لو كانت ثيبا صفة وما هان في بعضه بن يعقوب بن يعقوب
الولد من مملوك من ابي عبد الله من حديث من وان كان زوجه اياها ولد او تزوج على
ما اخذت منه ولو كانا عتقتهما ان كانت بكرا وان كانت عمن نكحها عتقتهما
بما استحل من فرجها **قال** دام ظله ولو ان من السهم قبل عتقهم الامام وفي المستند
ضعف القائل هو الشيخ في تيه والمستند ما ذكره في سبب منعه الى ما عثر قال منعت
ابا عبد الله من مملوكه ان يزوجها من مملوكه فزوجها من مملوكه فزوجها من مملوكه
ثم ان عتقها اياهم فقام بدينه انها مملوكية واقر في الحجة بذلك فقال لا يقع الى مملوك
هو ولدها وعلى مولاها ان يدفع ولدها الى ابيه سوتته يوم يبيع الحرة فان لم يكن له ان
ابنه قال ابي عبد الله فيمنعه من بيعه فيلخذ ولده فقلت ان الى الاب ان يبيع في سوتته
قال

قال صلى الامام ان يبيعه من مملوك ولده من ووجه ضعفها سامة وفيه المناظر الى الذين
في ذواتهم ولا ينكحهم الامام وما ذكره الشيخ ان على الامام ان يبيعه من ستم الرقاب ونحن على
سيرة محمد بن علي فانما اخبر عن **قال** دام ظله ولو اشترى الشريك العقد لم يحل وبالحاصل
رواية منها ضعف قوله في البيع وفيه التحليل للبدن العارية ومثل شجرة الزنجير
احدهما من علي ولا يشترط في النكاح الا من يزوجها النكاح في العقد ويكون كالحرة
المستأنف وقا المناظر الاول ان يقا الى ابي بصير بان يزوجها لان العتق لا يقع
بالعقد والمالك قلت وكذا لا يقع بعتق المالك والا باقية فانما لو جرد بلك العقد كما
ذهب الى شيخنا والرواية صرا واه محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن مملوكه بن
وعلين وبنها جميعا ثم احل امرهما فزوجها الشريك فقال هو حلال له ذكرها ابي بصير
في كتابه وفي بعض رجالنا ضعف وهذه الرواية فان اصاب من زوجها متعة شري
في ذلك اليوم الذي يملك نفسه ما فليفعل وقوله ولوها ماها على ان ان دفع مولا
العقد عليها متعة في ثمنها متعة وادبها المتعة فالجواب في النهاية ومستند ما ذكرنا
من مام وقده الرواية والمنازع شيخنا والمنع اشبهه لا يستحق العتق وبعض العتق ومعنى القائل
ان يحل لها يوارى للولد يوارى من حديثها **قال** دام ظله فاذا اعتقت الامه حرت في
منع نكاحها وان كان الزوج حرا على الاكل اقول لا خلاف في الا اذا اعتقت وهو يجب
عقد فلها الخيار ولو كانت تحت حرا لا تنجب لها وهذا اختيارنا والشيخ في هذا الخلاف
والمتأخر شيخنا في الشرايع وقا في النهاية لها الخيار ولنا وجوه الاول ان العقد ثابت
فلما عتقها بشفاعة ابي عبد الله قال طلع من العتق يحكم بالبقاء الثاني فقد عتقهم ببعضه
هي امة فتعذر ان كانت مملوكا متعصا الى حال الاول والثاني ان تسليم الزوجية على
الشيخ يحكم مستأنف فلا يثبت ابي عبد الله طالع ولا دليل على ان يحكم بالشفاعة وعاقلة
في النهاية روايات منها ما ذكره في سبب منعه من الرضا ثم اذا اعتقت الامه فلها تزوج

حزب ان كانت عبدا ومن وفي هذا الخبر رويت رواية عن زيد الشحام عن ابي بصير
وفي طريقها ابو بصير وعبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله في رجل كلف
انه لو كان قد اعتق ثلثين مائة مائة قال هو ملك يبيعها او الجوارح من الكلام انما
انصف احبوا الامانة او فان كان كبيرا باجسالة مطعونان ما هو فان باعتهما معا او
وفي انما دام ايضا كلام **قال** دام ظله وفي حديثه تقدم لفظ التزويج في العقد
في حديثه تقدم العقد الاول الشيخ وصورة تزويجك وجعلت مولاك فتعلق به
منها ما رواه علي بن جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن رجل قال انك انتعتك وتزويجك
وجعلت مولاك فتعلق فقال انتعتك وهو الجوارح ان شاءت تزويجك وان شاءت
لا فان تزويجك فليعلقها شيئا وان قال قد تزويجك وجعلت مولاك فتعلق فانما
الكساح واقع ومنها ما روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
يريد ان يعتق الا انه يريد تزويجها الجعل عتقها مولاها ويعتقها ثم يزوجها فقال الجعل
مولاها وان شاء اعتقها ثم اصدقها فلا يجوز نكاحها اذا اعتقها الا بعد ما اختار
للاخر هذا القول مدعي الامام والعقول الثاني وصورة انتعتك وتزويجك وجعلت
وجعلت مولاك فتعلق وهو اختيار اصحابنا في رواية ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
تزوج المولا لا يصح وعقد الكساح لا ينفذ على الشرط فالعقد الاخر لا ينفذ **قال** قد
السابق قلت لا يشك في انه لا يمكن احكامه مع النكاح لان رواية علي بن ابي حمزة عن ابي بصير
اذا قدم فتصير مولا يكون خيرة فان اختارها الله ويحتاج الى عقد جديد وانما اختار
الفسخ فلها ويؤيده رواية علي بن جعفر **قال** دام ظله ولا يلزم الولد المسمى بالاسم
اقول هذا روي عن ابي عبد الله في النهاية ومقتضى هذا ما يروى في العقد **قال** دام ظله
ما رواه عن ابي عبد الله في قوله في النهاية ومقتضى هذا ما يروى في العقد **قال** دام ظله
العبارة كان العقد والعقد فاسدين والامة للابيع وكذا قوله للابيع ان كانت حاملا

استناد

استناد الى ما رواه في باب فريضة الهشام بن سالم قال سئل ابو عبد الله عن ابي عبد الله
من رجل باع من رجل حيا من بكر الى سنة فلما تبعتها المنة بما اعتقها من العتق
وجعلت ثمرات بعد ذلك فشهد فقال ابو عبد الله ان كان المنة اشتراها مال محبط
بما عليه من الدين فان عتقه وتزوجها حيا وان لم يكن له مال فان عتقه ونكحها باطلا
اعتق مالا يملك واما ما روي في قوله لاها الاولى قال فان كانت عتقت منه اعني الحق
لها والمزويج بها ما حال او قبلها قال لا الذي في جملتها حالها لها وهو كسرها
الحديث صحيح الا ان الكسح روي عنه هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
والصحيح ان عتقه فانما الخاسر في المنة رتبة ومقتضى الدليل ان العتق والعقد
حرام فلا يترق وهو اختيارنا في حديثنا **قال** دام ظله وكذا دليل لو كان تحت
حرة يروايتها منيما منعها قال الشيخ في النهاية والرواية اشارة الى ما رواه في الامانة
عن موسى بن بكير عن محمد بن علي بن ابي حمزة قال اذا تزويج المولا حرة فللمولى ان يعتق
بها فان تزويج المولى فلان يعتق منها ويجوز عتقها من مولى من بكير فانه مقتضى
البينة واقترن بالاصل وزد العقد وعدم البينة فلا يثبت بطلان هذه الرواية وهو اختيارنا
شيخنا والمتاخر في رواية هذا الشيخ رجح في المذهب وطعن وقال في النهاية ولم ينفذ عليه
فان كان اشارة الى قوله فان كانت لا يصح وجوبه فاصح وانه فانما الكساح ابق الاجماع
فان بقا العقد ليس سائبا للبيان **قال** دام ظله واتفق من بين جملتنا الا بانه
اقول لم يكن الثاني من المنة انما قال لا ينفذ انما التحليل والاباحة عبارة عن ذلك العقد
وما تضمن عليه نعم ذكر ان لفظ العارية عبارة عن الكساح لان الكساح معنى العارية
من حيث انه اباحة للمنافع **قال** دام ظله ومن تحليل انما للملكية ترد وسأله
بالاجابة انه لا خلاف عندنا في جواز تحليل المنة للاجانب وهذا يجوز للمملوك
المتبعية الجوارح واختاره شيخنا والمتاخر وقال الشيخ واجبا على المولى ان يعتقها

في التمهيد به فوعا الى علي بن يقطين عن ابي الحسن الماضي انه مثل عن المولى الجليل
ان يطا الائمة من غير تزويج اذا اجله من لاه قال انما لا باجعة الاصلية وان شفعة
مملوكية يجوز التصرف فيها لقوله قطا فاعلم من باذن اهلها وانكحوا الايام انكم
والصالحين من عبادكم واما انكم فاذ النكاح فذلك في العقد والعقد ولو رجعا
مقالة الشيخ فان كان الاصل ان الفرج معصوم باذن الشارع فلا يلزم من حوازا
التملك في طرفي المهر الاجتزاء في ماله كحصول الاجماع في المهر الاجتزاء وعدم
في ماله كانه قولنا التملك عليك المشقة والمفارقة لمصلحة مالك ولنا ان يورث
بقوله قطا والذين هم لغزوهم حافظون الائمة ووجه ذلك ان على حمل الفرج ان
المملوك ليس يزوج المملوك ولا هو مملوك والموازية الائمة مستغنية فيما او فوجاه
الاحتياط يقتضي الاجتزاء على استباحة الفرج الا يفتقن **قال** دام ظلته قبل
الشريك تردد والوجه انما اقول انما نشأ التردد انما متاحة الفرج لا يتبع الائمة
ولنا استباحة الفرج وقوة على ذلك الشارع ولا يتبعهم عليها باختيار الاحاد وهذا لا يجوز في المهر لان
اعتماد على رواية **قال** دام ظلته فان لم يتردد في المهر فقيمة المهر هو ان
ان لا يلزم اقول الرواية العارفة بالزمان القيمة رواها ابراهيم بن محمد بن عبد الحميد عن ابي الحسن
عن امرأة قال قلت لابي جعفر ما يوجب عليك ماله فقلت ما فعلت وانا قال فقلت
عليه بقيمة زوجه من غير ان يزوج المملوك من ابي عبد الله ان كان لا بد لا يتزوج
بالقيمة وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله في الرجل يحل جارية لغيره فاحبها قال لا بأس به
قلت فانه ولدها قال لا يخدم اليه ولده ويرث الجارية على ماله وشملها رواه الشيخ
عمار قال قلت لابي عبد الله الرجل يحل جارية لغيره فاحبها قال لا بأس به فقلت
فما كنت بولد قال يلحق المهر من ابي جعفر قال الشيخ وجمع بين هذه الروايات توافقا بينهما في
كان

كان المهر حرا وتسمى بشرط كان مملوكا **قال** فقلت لابي جعفر ما يوجب اليه ولده المهر بالتمتع
لان ولده لا يجوز ان يكون من شرطه بل يلزم ان يعطى اليه بالقيمة حسب مقتضى
رواية من ليس من عبد الحميد وعلى هذا فتواه وكتب الفتاوى وقال المناظر المولى
حرا فلا يبعد في ان يتردد المولى وقيمة مذهبنا حصول الاجماع على كل حال
واعدا لا يورث من يملق المولى بالقيمة كانت الاجماع لم يتحققه لكن في هذا قوله رواية من
واسحق بن عمار وهو اخيه بالاصل فيليك **قال** دام ظلته وفي الرق من زوجه
القيمة عيبا التردد ومن دام ظلته ومن شاء عدم الوقوف على ابي عبد الله وايضا
لزم العقد فلا يسلط بالاشقة الا في الشارع فخرج عدم المهر لا يفسخ لكن في
الشيخان وملا في المناظر ان عيب الفسخ وهو شبه بالنظر لان المهر ادهم
من الزوجه المولى والرق فخرج في رواية وقال الشيخ في النهاية لا ترد به واختاره
المناظر وتردد في الخلاف فقال ابو مناصب انما من الحق به العيب وكوفيها محذوفة
واما الفرج فذهب الشيخان في زوجه وملا في المناظر الى انه عيب ترد به ويدل عليه
روايات منها ما رواه في الاستبصار عن جعفر بن سهران عن ابي عبد الله في الرجل يزوج
المراة فيقول يباع عيا او يربا او رجعا قال ترد على ايها فان كان بها فانه لا يراها
النساء اجبرت شهادة النساء عليها وفي رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن مرد البرص
والعمية والعرا فانما الفرج لم يرد في الخلافة وطعننا بل مدة سنة المحبون والى
الجدام والبرص والرق والعنف والافاضة الى الاستئناس مثل العرق والعرج والرواق
محملة على الكراهية ليجوز لاربها اقول مقتضى الاصل عدم الرد فيبقى ان لا
يرد الا ما هو متفق عليه او شهور من الاستحسان وهو امثلة المذكورة في الخلاف ان
بابويه والرضا لم يذكرا الرق في الجدام وزاد اياهما في البرص والقنع لم يذكرا الرق
والافاضة ولذا ذكر تقسيم بعض هذه الالفاظ البرص فهو بياض البدن وقد يكون

طاهدا وحقيا فالظاهر ان لا يتكرو فيه الجوار وما يتكرو من الحق في القول استكرا
وحيث تشبهاته عارفين من هذا الطب الجندام بشيئا من هذا العلم والحق سده
في الفصح يجمع من الجماع وقا لبعض اهل الحجة بعد العلم على الولاية وفي الصحيح القول
العقل الصيغة **قال** دام ظله وفي المعتقد بعد العقول بعد العلم العارفين والحق
ومدشاه من النظر الى عموم الاحياء الواردة بثبوت البر وبقوله الشيخ علمها من
النظر الى العقول تقع حصيها سلبا عن المصادر فليس تقرر به يفتي المتأخرين
أثبت وانما استثنى العبد لا لا يحصل العلم به الا بعد العقول وهو زمان قبل
العقد لا حكمه **قال** دام ظله وقيل ينبغي المراء في جوف الرجل المستعرق او كما
الصالح وان تجد القائل هو الشيخان وملا وان ابو يري في الرسالة في شيئا
ومدشاه عدم الدليل من كتاب واحد شيئا واجماع فانه قال لم يثبت عند من روى عنه
بذلك نعم روى العالمين محمد بن علي بن حمزة قال سئل ابو ابراهيم عن المراء تكون
لها زوج قد اصبحت عقل من بعد ما يري فيها او عنده جنون قال لعل ان يبرح
منه ان شئت قلت لا يري من هذه الرواية المشي مطلقا لكن العلم من محرم على
حمزة واقفيان فالرواية ضعيفة وممكنة نظرا والشيخ على تقدير ان روى عنه العقول
السابق يوجب المشي مطلقا بغير دليل **قال** دام ظله لو روي في مائة اربعة فلو
امته ظله المشي وهو لم يدخل ولو دخل قلبه المراء على الاشبه او لعله في الشيخ
الخلاف في المسئلة ان اذا عقد باطل فصل على هذا لا يلزم المراء ولو دخل المراء لم يدخل
والاشبه ان العقد صحيح ان الالة اهلية العقد عليها عارة اذا علم انها ثبتت
المخيار فلو لم يدخل فلا مراء بين خلاف روي الدخول بلز به التلويح المستعمل من جمعا
فان لم يكن مدله فلا يرجع به على احد لعدم الفتوى وان كان مدلس يرجع به على يد
كانت في الدلالة يرجع به عليها اذا انتفى وقوله وقيل ان لها الصلة بنصف الثاني

[illegible]

جارية انها مدبرة قد صر بها المنة وتقدمت على ذلك فطلقها قبل ان يدخل بها
قال فقال له المنة نصف حصة المدبرة يكون للمرأة يوم من الغداة ويكون السيد
الذي يربها يوم من الغداة قبل ان فان اقامت المدبرة قبل المنة والسيدة وكان السيد
ان قال فان لم يلق المدبرة فيها فوجها الا نقطة لها ورشلة في الصباح الكنان في
ابو عبد الله وقال الشيخ وابو الصلاح واتبعها ان ينق عليها من غير جلد لها
بما رواه محمد بن الفضل من ابو الصلاح الكنان عن ابو عبد الله قال المرأة الحبيبة التي
عنها زوجها ينق عليها من الدلوها وحمل الشيخ ما رواه الصلاح عن محمد بن مسلم عن
احدهما النوق عنها زوجها ينق عليها من الدلو ان النوق يعني ما يلد لها **قال**
وام ظلمها النوق على الابوين والاولاد انتم ومن عداكم والاباء والابناء ترددا شبه
اللام في قوله نسا التمرد وانما يطلق اسم الاب والام على الجد والجدة وذلك
لان الاتفاق على خلاف اصله في إطلاق اسم الاب والام على الجد والجدة وهذا شبه
نطقوا الى العرف لانه العقل بوجود ما لا يوافق عليه فيقولون الثمنين وملاذ واجابهم
ما عرفتمه مخالفا بيننا **قال** وام ظلم يكون مخارجه المالك على نفي المخارجه في اللغة
المباينة بالاصح يعني المخارجه والمراد منها ان يخالط المملوك على شيء من صلته
الاسيد والغافل له مكانة لا يرد على ذلك **كتاب الطلاق قال** وام
ظلم ومن طلاق من بلغ عشر وعاية الجحيم فمنها ضعفه وهاها ابن فضال ابن بكير
ابو عبد الله قال الجحيم علة في الصبي اذا بلغ سنين واغنى جلدتها الشيخ في النهاية وفي ابن
فضال كلام على انها معاوضة بما رواه محمد بن ابى الفضل الكنان عن ابى عبد الله قال
حلل في الصبي لغيره في الاصل والامد ولها منها لانه سندها ضعفا والوجه في الاصل
وهو بقاءه على الحجر والمنع من التصرف في ملكه بالاصح وتفقنا من خلق كلام الداء
الشائع والناسل وهذا هو شيئا والمشاخر **قال** وام ظلم ووقد والنية

اذ عطلوا به جميع طوائف اشتقا لها من اجزاء الاخرى فلو ان اشتقا فحق الطوائف لها من
 ارتفاع الحيزين وعدم الطول لقدر غير فلكي من قدر الزاوية بقدر لا يتغير
 الشرط ان طوائف الغايب جازية هو حسن يقع على ان ان القليل لا يقع على الكثير
 وفي ذلك التقدير ما يتخلف من رواية استقر بها من بعد ما سمعنا قال الغايب
 اذا اراد ان يطلقها تركها شرطا وفيه رواية جميل بن ابي عبد الله لم يزل ان يطلق
 يفتي في ذلك اشهر واشهر من غير ان يفتي في غير ما قاله الغايب في اربعين يوما الغايب
 يطلق كمنية قال خمسة اشهر ستة اشهر فذلك قال في ذلك اشهر من غير ان يفتي
 بين هذه ورواية جميل وجه رواية استقر ان يعتبر في ذلك باختلاف مدة الشك في
 ثلثة اشهر او اربعة اشهر من مجموع كلامه ان لا يطلق الا في شهرين او ثلثة اشهر
 العادة ويمكن ان يحمل كلامه على هذه الرواية في جميع ما رواه في رواية رواية
 جميل وعمل بها على إطلاقها معاللا بانها اصح واما المتأخره صلا لا اعتبار بالمدة
 بحيث يتغير من الطول الذي في روايتها الى طوله في شهرين او ثلثة اشهر او اربعة اشهر
 دام ظله واما العتيد طائفة الغايب يطلق متى زاد على طوله في شهرين او ثلثة اشهر
 نظرا الى ان اشتراط الاستقبال معلوم مشهور لما يحتج الى ذكره فهو كقول المتأخرين ان
 ثبت هذا قبل يصح للحاضر الفرض حكم الغايب بالطلاق لا في الشهرين او ثلثة اشهر من
 المدة ويدل عليه ما رواه الشيخ في صحيح بن محمد بن يعقوب عن ثقات ذكرهم من رواه ان
 الرجل من الجاهل قال سئل ما نحن من عن رجل يزعم انه من اهلها وهو في شدة الهلابة
 وقد اراد ان يطلقها وليس من اهلها فيعلم طوعا اذا طعت ولا يحل طوعا اذا طاعت
 طهرت قال فقال هذا مثل الغايب عن اهلها يطلقها بالاهل والشهود واقدم الناس
 على المنع قال لا يجوز طلاقه لانه حاضرا لا يجمع منع طلاقه الحاضر في الحيزين لا يصح
 فذلك لا يصح والما قبله في الغايب قياسا هو طلاقه في الجاهل بالاهل لا في الجاهل
 يصح

وجميع النسخ في هذا
 قال في شهرين او ثلثة
 اشهر

يصح طلاقه في الحيزين وقوله الاجماع منع طلاقه في ذلك قلنا لا نفرضه فاعلم ان
 البيان ولو قلنا فلك فيمن يصح ان لا يفتي فيمن لا يصح وقوله الحاضر الغايب
 قياسا قلنا ما سمعنا من القياس ان الغايب من عاين عن احواله حكم سكنت عنه غيبا
 وانما حكمه حكمه من غيبه من غيبه غيبا وانما لا يفتي في ذلك ما سمعنا من القياس
 فصله خارج عنه بل هو ما وخال حكمه بحلية شفق عليها وهي قولنا الغايب يصح
 طلاقه وهذا غايبا وفي حكم الغايب يصح طلاقه اذا الشك لم يفتي فيمن من الشخص عن
 المبلد والذين من هذا فقد من المبلد من المبلد المبلد او التخصيص وهو على خلاف
 الاصل قلنا ان ذلك قياسا لكن عند من يستدل بالحالة الجاهلة ونحن امتنعنا
 الى الرواية الصحيحة الناطقة بذلك **قوله** دام ظله وفي اشتراط تعيين المطلقة
 تردد من تأمل النظر الى قولنا لا يصح في هذا الاشهر لا في شهرين او ثلثة اشهر
 طالق ولو ان يد من واحدة يقع الطلاق وليخرج بالقرعة وقال ابو الصالح
 فيمن من التخصيص وعلم المأخر وهو شبه لان الاصل بقا العقد لكن ترك العمل
 به في العتيد او ما وعمل به في غيرها واختار شيخنا دام ظله من هذا الشيخ مما لا يفتي
 السدس في حق الجسد وفيه نظر **قوله** دام ظله ولو من الطلقة اثنين
 او ثلث صححت واحدة وبطلان التفسير وقيل يبطل الطلاق في هذا الشيخ الى ان ارسل
 الطلاق ان يد من واحد مرام ويصح الواحد صحيحا مع الشروط وهو المختار في علمه
 الاكثر وقوله العلم المختار في الناصيات والاشهاد يبطل الكل وعليه به قال ابن ابي عمير
 الا انه قال في الاستقنا في ما اكلامه والعصم من من هذا انه يقع واحدة لنا النقل
 ولا اعتبار اما النقل منه ما وعمل به عن ابن عباس قال الطلاق لك من جسد من يد
 امه ثلثا في مجلس واحد من علمه من اشد يد فاستدلوا به الى عدم كبره في طلاقها
 قال طلاقها انثا قال لا مجلس واحد قال نعم قال نعم انما تملك واحدة من اجزاء اثنتي

يمنع

عن الكفارة فليست مغفرة ثم لم يسأل ان لا يعود قبل ان يواقع ثم يواقع وتداخرا
ذلك عن الكفارة فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به بها من الايام فليكن كفارة فان
تصدقنا علم نفسه وعياله فان يجزيه اذا كان محتاجا واذا لم يجد ذلك فليست مغفرة
وبه وبه لا يعود مغفرة ذلك والله كفارة وجميع الاستغاثات بها بازالته
بجدة ما اذا عزم على الكفارة او فطر بها والافلا وقال المتأخر الصميم ان الاستغاثات
يجزي مع عدم الغدوة وهو كفارة العادة وما استند الى دليل وهو ما يرضى به
استحقاق الاستغاثات وما جمعه الشيخ من **كتاب الايام** **قال** دام ظله
وفي وقوعه بالمستغاث بها قولان المروي في الاستغاثات وهو العلاء بن زرير عن عبد الله بن
ابن جعفر عن عبد الله بن قالا الايام على الرجل من المرات التي يتبع بها وعليها تنق
الشيخ والمرحاضا واما في عقيلها المتأخر في استدلال الموقضا بقوله تعالى فان كان الله
عفو رحيم وازعن من الطلاق فان الله سميع عليم وجعل الاستدلال ان يقال المار من
النساء والاية الدائمات تحتها بالطلاق بين لم يفي الطلاق في المتع بها منق
قال لا بد منق قلت هذا من ارجح تفسير العام باللفظ الخاص وقد بين ضعفه في
اصول الفقه فالاولى التمسك بالرواية الصحيحة الصريحة في الما بالصلاح يقع
بها وقد يحكم ذلك من المعنى في بعض مسائله في الايام العمل **قال** دام ظله
وهل يثرب في ضرب المدة المرافعة قال الشيخ نعم في الروايات متلفعة البين هنا منق
الشيخ بالتفصيل وتبعه المتأخر منق انه عطف على الرجوع الى الاصل والتمسك بالبرائة
اما باق الاصطفا اطلقوا القول بحسب الروايات **فكسر الكفارات** **قال** دام ظله
وكفارة من افطر يوما من قضا رمضان الاضطر اختلعت الروايات وهذه الكفارة
ففي رواية عن يوم من ذوات وفي الطريق على بن الحسن بن شاذان عليه السلام كفارة من افطر
يوما من رمضان لان ذلك الذي عند الله من ايام رمضان ذهب اليها ابن البراء

دام ظله

واختارها ابن ابويروم في المتع وقال الشيخ في هذا الخبر شاذ ما يمكن حمل على من افطر
معاونا واستغاثا وروى عن الساباطي عن عبد الله بن قالا في طهرتها ايضا على
الحق في هذا الخبر عايشة وروى الشيخ في هذا الخبر عايشة عن علي بن ابي حمزة عن حماد بن
المرحوم عن ابن زياد الجعفي عن ابي جعفر انه يتصدق على عشرة مساكين وفي اخره عن
محمد بن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع اذا فطر بعد العصر صام ذلك اليوم
واطعم عشرة مساكين فان لم يمكن صام ثلثة ايام كفارة لذلك اليوم وهو اختيار الشافعي
والاصلاح وقوله بعد العصر هو على بعد الزوال لان العرب يتعمل ذلك وقال في
علي كفارة عايشة وما انفق المستند وتردد المتأخر في اختياره والابواب في هذا الشيخ
وقاخره من ذهب الى دليله في ان دليله عليه من حديثه او غيره وهو ان عليه
صوم يومين يوم قضا رمضان ويوم قضا لليوم الذي افطر فيه قاضيا وما اعرف
من اين قاله ولا دليل على ذلك من كتابنا وسنة او غيره **قال** دام ظله ومنها كفارة
قتل الخطا ائمة الذرية الذم على العلماء القرآن باطلاق الروايات والاشارة مطبوع
عليه خلا سائر هذه القبيح ما امر من المستند الا وانه يجهل في حقيقته وهو المتصور من
كلام المعين في رواية الكفارات ومنه كذا الكلام فيه وقد صرح بالزينة في التفسير
قال دام ظله وكفارة خلق العبد على الله ما كفارة خلق الله في غيبته وان
انما حقيقته قلت هذه الثلاثة وما لا لان كفارة خلق الله في غيبته وكفارة رضاء
والمستند في رواية سماع الساباطي عن ابي عبد الله ع من افطر يوما من رمضان
عنه الله وريثاته فامره طاعة لله فليطعم عشرة مساكين او صيام شهرين متتابعين او
الحام من مسكين ومثله عن جميل بن دراج عن عبد الملك بن عثمان عن عبد الله بن
عثمان عن ابي عبد الله ع وفي رواية على بن جعفر عن ابي حمزة ع قال مثل من رضاء
في نية معية ما علي ان لم يفتبعه قال يفتق بغيره او يتصدق بصدقة او يصوم

شهرين

تحت المحرقة فنفذ فيها وائمة يكون تحت الجسد فيقذف بها والمجاهد في القبر لا ناله فقال يقول
 ولا تقتلوا لهم شهادة اعداوا محرمي الدين فيها وبين رديها العان لان العان باللسان
 واما ان ثبت بغير الولد في القبر فلا خلاف في رواية حميد بن عيسى فاضل منا بين القولين
 باية لا يتبع بينهم والمتمتع بها ويتبع والدعاه وهو بعد والدعاه يظهرها حيا والعند
 علماء الرواية الكثيرة في مكانا باللعان اما ايمان واما شهادات وكلها لا يجوز
 من الكافر فاما ما يعلل الوقوع من رواية ابو بصير في معارضة لما ذكرنا من الاضاح
 خبر واحد وتفصيل المتأخر في عمل المنع اذ لا دليل عليه فانما قيل ان زياد مقدح
 ضعيف جدا فلا اعتماد عليه ما ينبغي به ويؤيد ما قلناه ما ذكر في مسائل الكاظم عليه
 السلام في مسألة عن رجل سلم يهوديا او نصرانيا رايته في قعرها هل عليه
 لعان قال لا وبما عمل الشيخ الرواية بالمتبع في النفي وهو ضعيف في الخبر واما
 مخالفة قوله بل مذموم الاكثر بين هو الجواز **قال** دام ظله وان يكون عقدها واما
 قلت هذا هو المذهب الجليل المستند واما روايت عثمان عن ابي عبد الله
 فتذكرناها قبل ومنها ما رواه الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين عن ابي بصير قال لا
 يلعن الرجل المرأة التي يتبع بها وفيه العند في بعض مسائل المرقضا في الاستحاضة اذ
 الخالفين في المسئلة لعان من المتبع بها فظننا انهم الامة **قال** دام ظله في اعتبار
 الدخول في المرأة من غير نية في المتبع بها والاعتبار بالدخول مستند ما رواه في غير
 الزهر بن عبد الله الكوفي بن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال لا يقع الا لعان حتى يخال
 الرجل بالمرأة كما يكون اللعان الا بغير الولد بعد الكفر واقول لكن النجاسة في ذلك
 به والقول الجواز يظهر من خلاف كلام المصنف واما الثالث فهو المتأخر في هذه المسئلة في قوله
 للامة ولا يثبت من غير الولد اذ الولد لا يمتنع مع انكاره فلا يحتاج الى ايمان ولا يثبت
 دام ظله ويثبت من غير الولد في الاخرى بالمتبع بها كذا في نسخة والقول بالمتبع بها

هنا

اشارة

اشارة الى المتأخر في قوله الشيخ في الاستبصار كما ذكرناه **قال** دام ظله ويرجع لعان
 العامل هذا في الشئخ واتباعه وقال المصنف وسلمان لا يلعن الحامل والاولاد في قوله
 لا يلعن ما خرج في هذا الموضع واستند المصنف في الرواية الى جصية في عبد الله
 قال لا يلعن المؤمن بل لعن المرأة على حال الا ان يكون حاملا ومستند الشيخ في رواية
 المصنف عن ابي عبد الله وهو **قال** دام ظله وان يقف الرجل عن نية المرأة
 عن ايمان اقول كنية الوقوف ان يكونا على قيام وهو اختيار في النهاية والمبسوط
 ويؤيد عليه رواية العمري عن علي بن جعفر عن ابيه عن الحسن بن علي بن فضال عن المصنف
 قال لا يلعن من قال لا يلعن ما رواه في القامخ واما الشهادة من قيام فهو اختيار المصنف وسلمان
 اتباعهم وقال المتأخر يكون المرأة قاعدا وما عرف من ابن قاله وصح ذلك عن الشيخ في
 طروما ومحدث فيه اما ذكر كونه الله اعلم والعمل على الاول **قال** دام ظله وفي نسخة
 المحدثين روايتان اشهرهما السقوط قوله هنا اشارة الى الامة ان بالولد بعد
 واما انه يسقط الحدان لانه هذا المصنف لا ينعى له رواية الحسين بن سعيد
 عن محمد بن الفضل عن ابي الحسن قال لا يلعن من رجل من امرائه وانفق من ولده ثم
 اكد بنفسه على يده ولده فقال لا اكد بنفسه جلد المحدثين عليه ولا يرجع اليه
 امرؤه وقال الشيخ في الاستبصار المراجعة الى اكد بنفسه قبل اللعان وهو عدول عن الظن
 وقال في النهاية لا يلزم السقوط ويؤيد عليه ما رواه ابن ابي عمير عن علي بن الحنفية قال سئل
 ابا عبد الله عن رجل من امرائه وهو على قدر استبان حملها وانكر بان يلقنها فلما
 ادعاه واقره فقال لا يلعن ولده ويرثه ولا يلعن لانه لعان بغيرها قد مضى وهو
 المتأخر في نسخة دام ظله ويؤيد قوله في رواية المصنف في نسخة المصنف في نسخة
 وقال في نسخة المصنف اكد بنفسه جلد المصنف اقيم على الجهد واستدل بالاجماع
 وعلى التقديرين لا يرث الا بالولد ويرث المرأة **قال** دام ظله ولما عرفت المصنف

لثبت الحد لان يقربا على تعدد هذا الزود النظم الى قوله تعالى وما
عنها العذاب ان يشهد ان يشهد ان يشهد باله الاية والوجه شوق الحد لان وجه
شئ مقدر وهو الاقرار بالعبادة والى شئ في النهاية والناظر هو قوله
قال دام ظل لم يطلق فادعت المحل منه فانكر الى اخره قلت هذه المسئلة منبهة
على ان ارضا السيرة في الدخول وهو متعريف واما الزام نصف المهر مع عدم
البينة برواية علي بن جعفر وكذا ضرب مائة سوط مع تسليم الرواية برقع الاحكام
وبعض المناظر الرواية قال بعض المهر واللعان ولا ضرب ونحن نطالب بتعريف
المهر من ابن قالم مع اسقاط الرواية وحمله على الاطلاق قياس **قال** دام ظل اذا
قد ضاقت قبل اللعان فله الميراث الى اخره اختلف قول الشيخ في هذه المسئلة **قال**
في النهاية الى ان الزوج لا يثبت بموتها الا اذا لم يبع احد من اهله بالملازمة عملا
برواية ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام واليه ذهب في الخلاف قال في مقتضى ما
المقتضى قبل اللعان انشغل ما كان لها من المطالبة بالحد لان مقتضى ما ويقومون
مقامها وامتد له ان ذلك من حقوق الاوصياء شاعلى الاجماع المركب وقال في صحيح
منه والذى ينفذ عن مذهبنا ان احكام اللعان من سقوط الحد ما شاء الله تعالى
والفرس من التحريم وغير ذلك يتعلق بغيرهم الزوجين فالمرجع منها لم يثبت شيئا
وكذا يلوح من كلامه في ما احتيا من المناظر في اهلها الى ان الرواية ما اوردتها
في كتاب ولا اوردتها في تصنيف غير شيخنا ابي جعفر في النهاية في النهاية قلت
قد كرا بن بابويه في لا يحضره فقيد في باب الميراث رواية في عنده عن زيد بن علي عن ابي
عمر عليه السلام في رجل قد فرأه ثم خرج فمات وقد توفى قال يحد بما عهد من اثنين ان
شئت الزوت نفسك الذب فيقام بينك الحد ويعمل الميراث وان شئت اقرت فلا
عنت احد قرايتها اليها فلا ميراث لك فالانكسار على اطلاق منع الاراد ليس محسنا

البحث

البحث ليس في عين شخصية الرواية والوجه ان يقال ان كان الموت قبل اتمامها قال في
ثابت بحاله وان كان قبل اتمامها وبعد اتمامه صلى قولين من قال ان الاحكام الاخرى
تعلق بتمام الرجل فالميراث ساقط ومن قال بتعلق بتمامها قال في الميراث ثابت
قوله دام ظل ويقتل لا يقتل الميراث كرا اذا صار في المسئلة شوق الاية **قال**
بالقائل الى المناظر **كتاب** العتق **قال** دام ظل ويقتل
عليه بالرضاع من يستحق بالنسبة فيه روايتان شهرها انه يقتل روى محمد بن ابي عمير
عن ابا بن عثمان عن ابي بصير عن ابي العباس وعبيد بن عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك
الرجل العبد او اخت او بنتا او بنتا اخيه وقد اهل هذه الاية من اللعان عتقوا
جميعا ويملك منه وابن اخيه والحال ولا يملك منه من الرضاعة ولا اخته ولا حنينة ولا اخا
ما لا ملكن عتقوا وقال يملك الذكور ما خلا والد والداه ولا يملك من النساء ذوات
رحم محرم قلت يحسب من الرضاعة مثل ذلك قال نعم عن عائشة الرضاعة مثل ذلك وفي مثل ذلك
رواية وهي بغير من ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وفي رواية الحلبي وابن سنان عن ابي
عبد الله عليه السلام وامارة اوضعت ابن حارثا قال يعتقه وغيرها من الروايات وعليها مقتضى
الشيخ وابن بابويه في القنع وفي هذا المعنى لا بأس ان يملك الانسان من الرضاعة
واخته منه وابنته وعمته وفاتته منه لكن يجرم وطؤها كالتسبب هو احتيا راي
الصالح والمناظر يشك باقلا اصل بقاء الملكية ولا يلحق على العتق وهو ضعيف
مع وجود ما ذكرنا من الروايات نعم وفي رواية عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا اشترى الرجل اباه او اخاه فملكه فهو حر الا ما كان من قبيل الرضاعة واخرى
الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في بيع الام من الرضاعة قال لا بأس بذلك الاحتياط وفيما ذكره عن
محمد بن مسلم عن ابيها عليه السلام قال يملك الرجل اخاه وعينه من ذواته من الرضاعة
لكونه طريقا لا في مائة ومحمد بن زياد بن علي في لثا نية بن حفص في لثا نية

ايضا على انها شاهدة على تعليق الرجل من لا تريا وهم لا يكون بالنسبة ليا عن هذا
 فالرواية الاولى اكثر قسما التاميم **قال** دام ظله ولما انا له الرق فاسبابها ان
 الاخيرة وذكر دام ظله الاستيلاء في اسباب ان الرق فيه نظر منشا ان نفس الاصل
 ليس ثباتا للعتق عند ويمكن ان يقال ان كان للاستيلاء ان يترك العتق بحيث لو انتم
 المولى ليحصل العتق حين ذكره في اسبابه **قال** دام ظله وفي حفظ العتق ترد
 منشا التردد نظر في حفظ العتق هل هو مراد في التبرير او كناية عن من قال بالثان
 فلا يجوز لان الكنايات لا تأتي لها عندنا في العقود ومن قال بالاول وهو الاظهر
 الى الجواز وقصور استعلاء العتق في التبرير من ذلك ما رواه زرارة عن ابي جعفر
 قال قال رسول الله من مات من عتق سلا اعتق الله العزير الجبار بكل عضو من عضوا
 من النار ومنها ما ذكره بله من ابي الهيثم قال قال رسول الله ما هذا هو هذا
 ما اعتق جعفر من محله عتق فلا يوجب الله ويؤدي عتقا في عتق على حصول العتق
 يقول القائل اعتقك وجعلت من ذلك من ظلك ويظهر من كلام الاصحاب ان اللفظ الذي
 يحصل به العتق قوله انت مراد من قوله عتق فانه صحيح باعتقك **قال** دام ظله ولا يخفى
 جعله عتقا ولا بد من محرم له عن شرط متوقع او صفة قلت فليس الحكم على شيء ان كان
 لزوم العتق يسمى عتقا فكيف على ان لا يفعل وان لم يكن وجرا اما ان يعلق على ما هو
 فليس صفة او على ما يرسمي شرط فثالث الاول ان حران شرابا فخره ثانيا الانسان عتق
 حران ثالث الشمس وثالثا لثالثه حران فقدم فلان من عتقه **قال** دام ظله ويجوز
 ان يشترط في العتق شي ولو كان الشرط اما دية فالرق ان هذا العتق لا يردى للزوم
 هذه مداهما الكليته الكان والشيخ في بيعه موعدا الى اسحق بن عمار ومعه من ابي عبد
 قال سالت عن الرجل يعتق مملوكا ويصير مملوكا بغيره ما ملين هو احوالها ان يرق
 فالرق قال الشرط عليها فهو والشيخ وهو مملوكا بغيره ما ملين احوالها بغيره فقيده

النا

المتأخره العتق ما رجا والحق لا يعود رقنا فالشرط من العتق كذا في السنة فلا تأثير له
 وهو قريب وفي الرواية ضعيفة قال شيخنا في التاميم قبل يطل العتق لا يشترط
 اذ لا يرق وهو ضعيف لان الشرط هنا يقع بعد العتق وما وقعت على العتق لا يرق
 اشار دام ظله في الدرر الى المتأخر والله اعلم **قال** دام ظله وفي عتق العتق لا يلحق
 عتق رواته بالجواز هذه رواية رواها في التهذيب عن موسى بن بكير عن زرارة عن ابي جعفر
 قال اذا ان عتق العتق عتق من فانه يجوز له من الما اعتق ويصدق على وجه العتق وعليها
 فتقوا ونقوى اتباعه واقدم المتأخر على المنع فاهبا الى انه لا دليل على العمل بها الكون
 عن اللغة للكنا في السنة قلت عدم الوعدان لا يدل على عدم الدليل فالوجه المصير الى الروا
 اذا الرواية صحيحة لكن يتقدم ان يكون الصبي مريضا وذكر شيخنا في كتابه كذا النهاية
 ان هذه الرواية مرفوعة على زرارة عن مستند الى الامام فلا يصح عليها وكذا نهى النظر
 او كان مقف على امرى فاعتق قد صرح بالامانة في كتاب الخراج والشيخ في كتابه لا يصح
قال دام ظله وفي عتق من الكافر ترد منشا الزيدان العتق هل يشترط فيه
 التقرب الى الله وظلت وجهه ام لا في قال بالثاني فقد صحيح العتق من الكافر ومن قال
 بالاول وهو اكثر فلا يصح لان القرية معتدلة في طهارة عدم معرفته بالله وهو ملة
 المتأخر وحكم ذلك من بعض الاصحاب قال الشيخ في الخلاص يصح منه ولو اعتق مسلم يكون
 العتق الكون لا يرد لان الكافر يمكن ان يقال لا مسلم ان الكافر على الامانة لا يرق
 الله تعالى وذلك ان موجبات الكفر مختلفة فقد يكونا سكانا في أرض مختارة وملائية
 وما في حناه وقد يكونا سكانا في دولة محمية وقد يكونا سكانا في دولة من عتق مائة
 المحمالة بعتا في الاول ويخرج في الثاني والثالثا لثالثه **قال** دام ظله ولا يصح
 العتق كافر ان ذهب الشيخ في الخلاص الى ان العتق من الكافر لا يرق كذا في ظاهر الروا
 او كان نذر عتق بغيره مطلقا وعينه ذلك ويكره في الكافر لانه العتق خاصة فانه لا يرق من الكافر

سأل عن
 العتق
 في السنة
 وقال
 العتق

رواية ابن ابي جرير عن ابي الحسن عن رجل قال لما كنت حرا فلما قال لا يبيد المحرقة
قبل العتق يقول مالك وانت حر ورجل المملوك وهو اختيار ايضا في النهاية وذكر
شيخنا دام ظلته في تلك النهاية انه لا ينافي بين قولنا ان المملوك لا يملك وبين مضمون
الرواية لان المنع من الملك مع بقاء الرقبة لا يستلزم المنع من الحرية وبما نظرنا
ان الجليلي يثبت بحدوث الملك والعتق مع بقاء الرقبة في تخصيص الملكية السابقة فاما المتأخر
فاقدم على منع الرواية بدني على ان العبد لا يملك وفي المسئلة ترد موجبه بالثقات
الى الروايات **قال** دام ظلته في ان قصد الاضرار فله ان كان وسرا ويطلق العتق
كان وسرا قلت اذا اعتق العبد المملوك فاما ان يكون العتق وسرا او علنا فان
كان علنا او علنا ان قصد الاضرار او ان قصد تالف النهاية والمخلاف عليه ان يملك
الاخر وبما يثبت في اية العتق على عبد الله انه مملوك من اجل ان كان مملوكا فله ان يملك
احدهما نصيبه فقال ان كان مضافا لغيره فله ان يملكه كل واحد لا يستحق العبد فاما
النصف الاخرى رواية ابن مسكان عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان
في ذلك منار على اصحابه فلا يستطيعون سعة ولا شرا حرة قال فيقوم قيمته فيجعل
على الذراعين عتقه وانما جعل ذلك بما افسد وشدة رواية ابن مسكان في
جرير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اعتق مضافا وهو موصوف من العتق والى
العلماء لو جرد الله كان العلم قد اعتق من جهة من اعتق ولا يعلم على قدر ما
منه ولم فان كان نصفه مملوكا ولم يوصف او اذا اعتق لشريك مضافا وهو موصوف
فلا يتقوله لان اذ ان يعتد على القوم ويبيع القوم على حصصهم وقال المناظر الحق
باطل لانه ما قصد به وجه الله وهو شرط في صحة العتق سواء كان وسرا او علنا
لم يقصد الاضرار وهو القسم الثاني في العتق صحيح وهو يلزم شراء المالك قال في النهاية
يستحب ذلك ولا يبيد العبد ولا يبيد لشريكه استقداه وقال في طليز شراء المملوك

عليه

وعلى التأخر وهو حسن كما يظهر من الرواية عن سليمان بن خالد وادواه ما صرح عن
نصير من الجعفرين قال من كان له شرك في عتق او اتى فاعتق حصته ولم سعة فليست
من صاحبة قيمته فان لم يكن له سعة من المال فليست قيمته يوم اعتق منه ما اعتق ثم يستحق
العبد فيما بقي حتى يعتق وان كان مملوكا وهو القسم الثاني من التقسيم الاول قال
في النهاية والمخلاف ان كان العتق باطلا ان قصد الاضرار ولا يبيد نصيبه ويبدل
على ذلك ما ذكرناه من رواية ابن مسكان عن مروي عن ابي عبد الله عن جرير عن ابي عبد الله
عليه السلام وهو مروي قال ان المملوك ان اشترا ويقوم على المهر ولا يستحق العبد
مع اعساره وما تخرج من الاضرار وعدمه ومحمول هذه الجملة مع الدير وعدم الامر
يقوم على العتق ومع العتق يستحق العبد ويطلق العتق مع المهر على كل حال
قال دام ظلته واذا اعتق المملوك المملوك المملوك واستثنى بقوله رواية السكوني ان
امر هذه رواها النوفلي عن السكوني عن جعفر بن ابيه في رجل اعتق امته وهو مملوك
فاستثنى ما في بطنها قال لا اله حرة وما بطنها حرة لان في بطنها منها وامتنع عليه الشيخ
في النهاية واقدم المتأخر على منعها وفيه الصحة لا يستثنى وهو قريب من المذهب
وحمل الرواية على النية لانها موافقة لمذهبنا في ان المملوك اذا اعتق امته او ابنته او اخاه
تميز له من اعضاءه والحق الاصحاء الاقارب فليست نسب المملوك اليهم لان الرواية
خالفته في رواية ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام اذا عتق مملوكا فليست له
الجعفرين عن ابي جعفر وفي رواية النوفلي عن الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام اذا عتق مملوكا
فليست له من اعضاءه رواية ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام كل عبد مملوك فهو موصوف
رواية هشام بن سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال تعني امير المؤمنين فيمن يملك
بملكه امه حرة او مملوكا من اهل بيته **كتاب** الذنوب **قال**
دام ظلته في ان العتق ترد في الذنوب ان الذنوب من العتق فيلزم ما في

كتاب الذنوب

كما اتفق ويمكن ان يقال هو تنزيه الوصية فلا اقرب والاول اختيار المتأخر والثاني شبه دليل
 عليها خلاف الروايات بالتدبير **قال** دام ظله ولو حملت من غير بعد التدبير والاول
 مدركيها الاخره تدبيرها لا خلاف في جوازها وهل يكون ذلك ما مدبره لم يعلم
 القول بحملها على ما رواه الشيخ في باب جعفر بن بابويه روى عن الوشاء عن ابي الحسن
 الرضا عن جده جابر بن جابر وهو جليل فقال ان كان يعلم بحيل التجارة فما في بطنها عند
 وان كان لم يعلم فما في بطنها رفق وعلمها فتقوى الشيخ وابن بابويه في المصنف وروى الشيخ
 في هذا المعنى امره عن ابي الحسن الرضا عن فسطاط في طريقه عن جده وهو ضعيف لكنه سأل
 برواية الوشاء قال المتأخر لا يكون الولد مدبر الا في غير مقصود وهو اختيارنا وشيخنا
 دام ظله ما لو حملت بعد التدبير فالولد مدبر بعينه فلا فاعرفه وادعى الشيخ على الراجح
 وبه روايات منها ما رواه ابا بن تميم عن ابي عبد الله وهو لا يتقضى تدبيره بل لا بد
 تقضى تدبير الام قال الشيخ لا والله لا جامع وهو في رواية ابا بن تميم لا يتقضى تدبيره
 قال السيراني يرجع في تدبيره لا خلاف وانما لان يرجع في تدبير الام لو احتاجت وصفت محمد
 بن الحسن وقال المتأخر لان يرجع عن تدبيره لا خلاف لان التدبير تنزيه الوصية بعينه نزاع
 والمجواب ان مقتضى التدبير الاختيارية والتدبير الذي يحكم الشارع مع عدم الاختيار
 الاول سلم ان تنزيه الوصية والثاني منع لعدم الجماع لمنا ان تنزيه الوصية لكن
 يمنع دستاوي الاحكام فيحتاج ثبت ذلك الوجه **قال** دام ظله وفي نسخة
 الكافي في رواية ابنه الجوان من ان التدبير في غير طاعة القرينة والتدبير هو الاظهار
 وبمقدور الاختيار ما الجشعة كالخفة القنوق وقد مضى مخرج المرتضى والمتأخر بالمتبع
قال دام ظله اما لو اعدا وهو يقول ان الاخره ذهب الشيخ في النهاية الى ان سجع
 المدبر هو تنزيه الام بعد مقتضى التدبير وهو جميع ما بين الروايات الواردة يمنع جميع
 المدبر والروايات الواردة بان تنزيه الوصية والوصيان مع تفاوت الروايات واختلاف

القول

الاموال المصداق الاصل وهو ان التدبير تنزيه الوصية فالمتصرف فيه يكون وجوبه او
 هو اختيار الشيخ في الخلاف والمتأخر وحكمه في ذلك عن المرتضى وهو شبه **قال** دام
 ظله والمدبر مقدم على التدبير سواء كان سابقا او متأخرا وفيه رواية بالتحصيل
 تنزيهه روى هذه الرواية بن علي بن يقطين عن ابيه عن قال سالت ابا عبد الله عن سجع
 المدبر قال اذا اذنت فذلك فلا بأس به وان كان على سوط الصددين فمدبره فزاد من
 الدين فلا تدبر له وان كان مدبر في صحة وصلة فلا يسبيل للمدبران عليه ويضيق بقرينة
 وشك في رواية ابن بابويه في الشيخ من ذهب عن جده عن ابي عبد الله عليه السلام
 فتوى النهاية والوجه ان التدبير لا يثبت الا بعد مقتضى التدبير على حال بناء على
 ان التدبير تنزيه الوصية وهو اختيارنا وشيخنا والمتأخر **قال** دام ظله ولو حمل
 حذرة حذرة لغيره ثم هو من بعد وقام المخدم صح على الرواية وهذا الشيخ في التدبير
 عن الحسين بن حميد عن ابي يعقوب بن شعيب عن سالت ابا عبد الله عن الرجل يكون له
 الخادم فيقول هو لفلان يجده باعاشه فاذ مات فخرجت فاما قوله قبل ان يموت
 الرجل بمسكين او مسكين ثم يجدها او شره اللهم ان يستخدها بعد ما ابقت
 الا امانات الرجل فقد سقطت وافقر عليها في النهاية والمتأخر مقدم على نسخها تسكا
 بان عتق التدبير عتق العبد بعد موته فلا خاصة وبان التدبير يسجل بالايان و
 الرواية يتقضى القصد وشك في عدم الوفاء من الرجوع وهذا لان مقتضى التدبير
 والكل ضعيفا اما الاول لعدم دليل التخصيص والثاني انه ليس على ذلك الجماع او
 فواتر احبنا بل يثبت مخير في جواز ولا الثاني بين العمل بهما تنزيههما على العمل
 الورد والثالث انما يمنع من الرجوع خلاف مقتضى التدبير **قال** دام
 الكافي **قال** دام ظله وحده العيران في حيز اليتم من محله ظلت هذا الحد شبه التزما
 لاشك وعمل برواية الجعفي عن جعفر بن محمد قال ان يخرج عن ثم يخرج منه فهو مدبر في العرة

سنة

واما طريقه الاحتياط فانها لا يقيد الوجوه بل الاستدلال بالبراهين فصاورة
 على المطلوب لا ليس بها بيان كيفية التدوير فاما المقتضا استدلالا بالبراهين وبيان
 معنى التدوير فيكون متعلقا على الشرط مع عدمه لا يكون تدويرا فلا يلزم الوفاء به
 ما عكس عن ما في كلام بعض النقاد عند العرب هو الوعيد بالشرط والجواب عن
 الاجماع سابقه بناء واما ان حتى التدوير ان يكون متعلقا على الشرط فيجوز دعوى في قوله
 كلام بعض لا يكون جهة على التدوير بل بالتحريم ان مع عدم الشرط لا يكون تدويرا بل
 الاية فاذا تغير هذا الوجه في بيان ذلك المعيد الى العرف وراينا هم يطلقون على
 اسم التدوير ايضا فنحن في بعض من روايات وهو صحيح في رواية تدوير من جازم من
 الوعيد لله قال اذا ما الارواح على التمسك الى بيتك الحرام او من يجتهد في كذا وكذا خيس
 بشي حتى يقول الله على التمسك الى بيته ويؤيده قوله تعالى ان يذنب لك ما في بطني عجزا
 قوله ما في بطني عجزا بيان للتدوير عليه التامر وتنفذنا واما كلامه **فاما** كلامه
 واما مقتضاه ان كان كذا لله كذا ولم يلقظ بالجملة لا مقتضاه ان يشبهه ان مقتضاه
 ذهب الشيخ في بيان ان مقتضاه عجزا عن التلقظ بمقتضى التدوير كذا في العهد قوله
 في كذا لا يمان بعينه التلقظ وهو شبه كذا لا يكون تادوا الموضع التلقظ
 هو اختيار المتأخر وكذا التبع في العهد جوة الشيخ وسبغ المتأخر **فاما** كلامه
 لسبب فان كان طاعة وكان التدوير سكر الزم ولو كان وجلا لم يلزم وبالعكس لو كان
 السبب محبة قلت ينضم من هذا المجموع ان يوسع على ذلك فيحصل من شرط السبب
 في الطاعة والمحبة فالاول لا يلزم لو كان التدوير سكر اشاله ان اجمع السنة فلهذا
 مرهلا للشيخ ولا يلزم لو كان التدوير وجلا ومثاله ان السنة فلهذا على صوم شهرنا من
 والعرف في المثلين منس بال قصد والثاني وهو كون السبب محبة ولا يلزم لو كان
 التدوير سكر ان شال لو نيفت بعدا لانه فلهذا على صوم يوم سكر اللطف في لزم لو كان

زحرا

زحرا وشال الوقت او شرب بعد اليوم فلهذا على التصديق بدنيان **فاما**
 دام ظله ولو اتفق يوم عيدا فظهر في القضاة وروى في التدوير المتأخر في
 في يومه على يومه وراى ان الكتب الى التدوير يا سيدك وجلا ان يكون يومها من الجمعة
 فاما ما في قوله فاما في ذلك اليوم يوم عيدا فظهر واخيرا وسفرا وروى هل عليه صيام
 ذلك اليوم او قضا في ذلك قد وضع الله الصيام في هذه الايام كلها يصوم
 بوجه وطريق هذه الرواية حسن ومثل هذا المعنى اخرج عن سند وهو من القسم
 الصحيح ولما في قوله في النهاية والالتزام لا يجزئ القضا لانه تدويرا في صيام
 الصيامين يوم وهو اختيار ابن البراج في حديثه وهو شبهه بالعمل بالرواية احوط
 تفصيلا من الخلاف اما الوجه من صوم احدا من السقط القضا وفي رواية يتصدق
 عنه بعد صلاه العجز من صوم التدوير لا يرعى في السقط قضاؤه ولا في السقط
 مع زوال المنع والتقييد من وعليه المتأخر والطلب في التدوير واما الرجوع الى التدوير
 فغيره روايات منها ما رواه محمد بن منصور عن ابي بصير عن ابي بصير عن
 صوم تدوير كان كل يوم سكر شهلا وروى الطائفة في سنة من روى الى جليل او ليس
 عن الرواية قال قصد في كل يوم فانك بعد من منطمة او شهيد وروى هذه الرواية
 بوجهين من جهة مخفية **فاما** كلامه واما علمه لشيئا ولم يفرق بين ان
 يتحقق في فعله عند التدوير والمضار لا يتحقق وهو شبه القول الاول والشيخ وانما في الثاني
 لشيئا دام ظله لانه لا يكون له كذا او صوما بكان يتفاوت العوض من كونه
 موضع طاعة لا خلا فانه يلزم الوفاء به بعد الوفاء تصرفه الى غيره وهذا يصح
 وانما لا يمكنه قال الشيخ نعم وعليه اتباعه والعمل لشيئا منتهى وهو لا إعادة
 احوط **فاما** كلامه وروى الشيخ بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن
 هذه الرواية لا انتفاء الى ان التمسك بالشرط لا يلزم عندنا واما مع التدوير لا يجزئ في

محمد بن سنان بن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

لنعمه وتشفعه الرواية وصورتها ما روي الشيخ في التهذيب عن صفوان بن يحيى عن
بن حمار عن ابي بصير قال قلت لابي جابر عليه السلام قال اودان يخرج مسلحاً
ثم حج فقال ان تزوجت قبل ان حج فاعلم انك من قريش قبل ان حج فقال لا تنكح
لم يرد به وجهه تعالى فقال لا تدن رقعة الله والحق من الذي يخرج فقلت ان حج
تطوى فقال ان كان تطوىها فليطوها الله عن وجهه واما وجهه لا تنكح رواية رقعة ظاهر
هي لكن افتى عليها الشيخ في النهاية **قال** دام ظله قبل من ذكر ان لا يسبح خادها الا
العنا فان احتاج الى اخذه مستند هذه المسئلة ما رواه البرقي عن الحسن بن علي عن
ابي الحسن قال قلت لابي جابر عليه السلام ان كان في البيت الذي لا اكره
بيننا وبينه فقلت الله على ان لا يسبحها الا في ثمنها حاجة فقلت فقال افراده
بغير ذلك والرواية ليست برسالة كما قال بعض اصحابنا لكن بعض رجالنا غير شريفي
وعليها فتوى الشيخ في النهاية وقال المتأخر هذا ليس بتقييم بل انتهى على انه كان
لصاحبها في الفاعل صلاح ويزاد فيه فله البيع والكتابة والجواب ان هذا سلم
وحال الحاجة في الرواية على حاجة لا تستدعي بغير مصلحة تصححها الغنة الغدر
فلا تنافي **كتاب** الصيد والذبايح **قال** دام ظله لو رماه بهم
فردى من جمل او وقع من ماء فاق لم يسل هذا الاطلاق للشيخ في النهاية وشهدان
طاستقار الحقيقة وان مع غيره لا تخل وهو مقتضى المذهب بما احتيا المتأخرين
شيئاً دام ظله **قال** دام ظله لو قطع السيف باس من فلم يصح كذا خلا الى اصل
اذا قطع الصيد او غير باس فلا تقاوا ما ان يجر كذا او لا يجر كذا او يجر كذا او لا يجر كذا
الاخر فالاول يقول ان لم يكن الحياة مستقرة ولا يوكى الذي يجره الا من بعد التزكية
يرى بالباقي لا بمنزلة قطع عند من منى في ذلك الخلاف على الاطلاق اكل اللحم
الراعي ان كان اكبر دون الباقي والاولا شبه وعليه المتأخر الثاني بولكان عاويث

النهاية

النهاية بزوج الدم وهو من وعليه تباعه من لا بالخالف الحادة وبالاطلاق
رواية عن النضر بن سويد عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله وان نكح احداهما
دون الاخر لم يفسد النكاح ورواه النضر بن سويد عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله
اذا لم يجر احد التصديقين خلا وان نكح احداهما حل دون الاخر وقال المتأخر بولكان
اذا سال منها الدم والرواية مطلقة وفي رواية النضر بن سويد عن بعض اصحابه عن ابي
عبد الله اذا قطعته جزين فام باصغرهما وكل الاكبر بان احداهما وقتل
استحق سزاها ويوكى الذي مع الراي ويمنع الذب وفي نسخة كلامه وفي الطريقين
سائرته بجهالة الحال **قال** دام ظله اذا ادرك الصيد ومينه جنة مستقرة و
لا انه قيد كيميل يمد يدك وفي رواية جميل يدع الكلب حتى يقتله ويؤخذ منه
يعقبها جالساً في فم صيده حتى يفرغها الى البرق حتى يبل بل من رواج عن ابي
عبد الله عم قال سئل عن الرجل يدرك الكلب على الصيد فيأخذه ولا يكون
سكيناً ام يدعه حتى يقتله ويأكل منه قال لا بأس قال الله عز وجل فاكلوا مما اسكن
عليكم وروى في باب هذ عن ابي بكر الحضرمي عن جميل بن زناد عن ابي عبد الله
الشيخ والي جعفر محمد بن ابويه وهو شبه وقال المتأخر لا يحل اكله واخذه فقتلنا
لنا النضر والاشترى واستبأ ما النضر فقتلنا فاكلوا ما اسكن عليه واكلوا
ما ذكر اسم الله عليه واما الاشترى فقتلناه واما الاستبأ فقتلناه واما المأوى
فلا نه اذا حل بصل قبل الادراك حل بعد الادراك اما الاول فمشكوك واما الثاني
فلان العلة القائمة ثم هو كونه صيداً قائمة هنا فوجب الحكم والا لزم بخلاف
العلة غير المعلول فان قيل لان لم وجود العلة هنا قلنا ذلك لا يفسد النكاح والذبايح
اما النقل فلان النضر عن الصيد هو الصيد صفة الادراك لا يخرج عن ذلك
وهو عليه ايضا قوله الشاعر
كلاب من لا قدر لغير وجهها
فمن يجره

وهو الثالث قال في النهاية
نكح النضر

وقول الامم جافا بصيد عجيب من العجب ابرقوا العنصر طوال اللذث واما القوم
فقالوا لا يمكن بقا الجمع فلا ذن صيد حرم قال تعالى لا تقبلوا الصيد والموايد للصيد
المدر في حقيقته لتعلق النسيب والاكاذيب عسا واما الثاني انه اذا جازا للشيخ بعين
الحديد مع العجز فيجوز بالكل لعدم التخصيص فان قيل التخصيص هو الاجماع فانما لا يتم
فان كما يروى انك ببناء بيتك انك الدعوى وان جعلوا الاثر اياها فكذلك نحن وانما
المتاخر بان ليس بصيد للكونه فيه تمتنع وقد مضى الجواب بمعنى قولنا انما
ما كان متمتعا اى من شانه الانتفاع **قال** دام ظله ويكره ان يرمى الصيد بما هو اكبر
منه ولو انفق قتال يرمى ولا شبه الكراهية ذهبت النهاية الى انه لا يجوز ان يرمى الصيد
بما هو اكبر منه ولو انفق الغلام يرمى اكله وحمله فيمتنع على الكراهية في المرشدين وهم حسن
قال دام ظله وفي الكساور عايتان اشهرهما المنع وروى ابو بصير عن ابي عبد الله
قال لا تأكل من فريضة الجيوس ولا تأكل من فريضة نصارى فقلت انهم شركوا العرب وعن
اسم حبل بن جابر قال قال ابو عبد الله لا تأكل من بايعهم ولا تأكل في ابيتهم يعني اهل
الكتاب وفي رواية اخرى عن الصادق عليه السلام قال لا تأكل من بايعهم ولا تأكل في ابيتهم يعني اهل
توكل فقال كان علي بن ابي حمزة ياكل بايعهم وصيدهم وقال لا يذبح لك يهودى ولا
نصرانى اصحصان وعمر بن مسكان عن مفسر الصادق عليه السلام في رواية لا تأكلها فانما
هو الاسم ولا يرمي عليه الا المسلم فقال له الرجل وطعام الذين اوتوا الكتاب حال الكبر
طعامكم هل لهم فقال كان ابي يقول انما هو الجواب واشباهها وفيه من ذلك من
الروايات وعليها عمل الاصحاب وحكي شيخنا ان العنيد قال في رساله العنيد
ذلك وهو من ذلك ويؤيد ما ذكرناه قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
وهو من ذلك الخ لا تأكل من فريضة النسيب لانها لا تأكلها فانما ما رواه نك
عن حمران بن ابي بصير لا تأكل من فريضة النسيب ولا يهرق ولا تقبل من فريضة كرام

الله عليه وسلم قال نعم اذا سمعته يدكر اسم الله عليه اما سمعته قول الله
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وما رواه جميل بن محمد بن حمران انها مسئلة ابا عبد
الله عن ذريح اليهود والنصارى والجيوس فقال كل فقالوا اجفاهم انهم لا يسمون
فقال فان حقه قومه فلم يسموا فلا تأكلوا وقالوا فانما ياكلوا وما في معناها اسما
الروايات الجهرية على حال الضيقة او التفتة وبالنسبة لشيء ما رواه بشر بن ابي العتيق
الشامي قال سئل ابا عبد الله عن بايع اليهود والنصارى والفقهاء هل يرمى صيدهم
وقال كلهم لك يوم ما واما ذريح النصارى فلا يشترط في الروايات المنع فيها رواية
عن ابي بصير عن ابي عبد الله يقول في فريضة النصارى لا ياكل من فريضة يهودى ولا ياكل
من فريضة نصارى قال سئل ابا عبد الله عن الرجل يرمى الصيد في البحر من فريضة
ويبيع من اخره من سمعه الشراء من النصاب فقال لا يبيع شيئا ان قوله ما
ما كل الاشكال الميتة والدم ولم يخبر بغيره شيخنا دام ظله الامم الغلاة والخوارج
والجبهة على الاقوى واستعملهم الجبهة على تردد والاصحاب والبولاق على الاحتياط وكما
بما رواه ذكرنا من ادم قال قال ابو الحسن ع اني قال من ذبحته كل من كان على خلاف
الذي نزل عليه والاصحابك الا في وقت الضيقة **قال** دام ظله وفي الظفر
السن مع الضيقة تردد في شاة القرد والنظر الى فتور الشيخ في المثلان بالمعنى متصلين
او منفصلين مستقلا بالاجماع وبما رواه ارفع بن حمران النسيب قال ما القرد الدم
وذكر اسم الله عليه فاكلوا الا ما كان من سزاو ظفر وصا حدكم عن ذلك اما السن فيظن
من الانسان واما الظفر فيذكر الحية ولا يقتضى المذهب جواز الذبح مع الفريضة
بكل ما يضر الا وما رواه في رواية وهو اختيار المتأخر وهو من فريضة النسيب
على حال الاحتياط **قال** دام ظله وفي رواية اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا يمس
هذه رواها ابن محبوب عن زيد الشحام قال سئل ابا عبد الله عن من جعل له كبريتا

سكن ان ينج بقصبة قال اذ ينج بالحجر والعظم والقصبة والعود اذا لم يتصل بالحجر
اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس من ذلك رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن
ابراهيم بن محمد قال لا بأس ولا بأس في الرواية ينج بقطع المعشاء الا بغير
بلية كونه الشئ في طوله واختلف في انعقد عليه العمل فهو حسن وما عرفت في هذا **قال**
دام ظله ما اذا لم يكن في جوف الفم من طين العين وخرج الدم معتدلا وقيل في الحكة
وقيل في كونهما وهو ان ينج في المعينة ويلا في اعتبار الحكة وخرج الدم وابن بابويه في
اعتبار الحكة والشئ الى انهما حصل من الحكة وخرج الدم فاما امتناع ابن بابويه في
ما رواه عاصم بن حميد عن ابى بصير عن ابياتنا باعدها من ذلك انه قد ينج فلا يترك فلا
يترك منها ولم يشرع في مسطوقا الا ان كان عليه ما كان يقول اذا ركعت الرجل
او طهرت العين فكل واستنابا الشئ في الحكة عن ابى بصير عن ابي عبد الله **قال** اذا غرت العين
او الطرفة او الاذن فهو ذك وفي هذا عن عبد الله بن عبد الله عن ابي عبد الله
اذا طرفت العين او ركعت الرجل او حركه فكلوا الماء رواه الحسين بن مسلم عن ابي عبد الله
قال فان كان الرجل الذي ينج البقرة حين ينج خرج الدم معتدلا فكلوا واظهر
ان ينج من ماء الماء فلا تقربوه وما وقع على حديثي فممن اعتابا انهما كما هو في
المعينة واحلوه جميع بين الروايات والافق على الشئ انه عمل بها يات كثير ولا
يسقط منه رواية اخرى عاصم وهو ايضا ينج على الاستحباب ويقويه الحسن بال
قال دام ظله وفيما ما في الروايات ان ينج الموضع انها تختم قال في النهاية وابن
بابويه بالحقن مع العود ولعل يستند روايتهما من الحلية عن ابي عبد الله **قال**
صحيح الذي ينج ولا يكسر رقبته حتى يغرق قال فان كانت فاحمها وعليه صاحب الواسطة
وقال الشئ في الحلقوم كبر امانة الناس من الحسد وقطع النعاع ولا يجرم لو خالف مستدكا
بأن الاصل الا باسرة ويقول انما نكلوا ما ذكره كاسم الله عليه وهو ايضا المشايخ صاحب الرج

والوجه

والوجه في العمل عملا بالروايات لا تختم الا حلقا مستكنا بالاصل ولا بد من العمل على تختم
الاحل واليد على ذلك ما ذكر في كتاب جبرير عن ابي عبد الله **قال** قلت لابي عبد الله
صاحبها قال لا بأس قلت ايتركه او يتركه قال لا بأس رواه ابو جعفر بن بابويه في كتابه
عن حماد بن الحلي عن ابي عبد الله انه سئل عن رجل ينج ساه طرا فقطع راسه ينج كل
قال نعم ولكن لا يتعد قطع راسه **قال** دام ظله ويجرم سلع الذبحة قيل بربها
وقيل بغيره وهو شبه وذو الشئ في النهاية الى تختم السطح واحله والمستند ما رواه
في عن محمد بن يحيى عن فقه قال لا بأس من الرضا في الشاة اذا فحمت وطلعت على
شئ منها قبل ان يوجت فليس ينج احلها وروى هذه الكلتين ايضا في كتابه وهو ينج
الطريق وهذه الحادثة في تختم دام ظله ويكره قلب السكين وهو ان يقطع من الحلق الى
امتداد الى الاصل **قال** دام ظله ويكره قلب السكين وهو ان يقطع من الحلق الى
وهو في نهاية حرمان من اعين قال اذا لم ينجت فارسل ولا يكره ولا ينج السكين **قال**
دام ظله ولو شربا ونفس من الماء فاحمها حد وقيل يكفر اذا ركضه بغيره بالحق
كعباية الاضطراب هذا في النهاية وهو في رواية سلمة بن ابي جعفر عن ابي عبد الله
ان عليا كان يقول في السكك والصيدا اذا اوكلتها وهي تضطرب ويعزب بدنها
ويطرف عينها فهي كوتها قلت ما دام الاضطراب ان يكون فيها حية مستقرة فلا بأس
بين العقوليين والادراك هناك عن القعدة على الاخذ باليد **قال** دام ظله وكذا
الحجيين وكذا ما اذا تمت فلقته الا حقه وكذا الحجيين مستبدا وكذا اجنبه وقياس
الحق يقتضي ان يكون كل واحد من المستبدا والجنبه يقوم مقام الاخر لكن هذا القرينة
الحالية تمنع وقدم وكذا الحجيين اللاهية لان المقصود من البحث هو معناه اذا
كيت الام فهو ذكر الحجيين بمعنى انه لا يحتاج الى ذكره ثانيا وشرط الشئ في ان يكون شعرا
امرا وبر ولم يلحظ الروح ويكون تام الخالصة وعليه تبا على شيخنا دام ظله وصاحب البشر

وامتصاصها اما اشتراكا كونه تاما الخالصة فليس للاختلاف عليه وهو رواية عن ابن
سكان عن ابي جعفر واحمد عن جراح المداين عن ابي عبد الله عن ابي جعفر
سلم عن احمد بن حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل
عدم اليلاج الروح مع الاشعاع والايان ونحوه اما انما فليعدم الدليل وانما ثانيا فليذكر
معيلا عن العامة **كتاب الاطعمة والاشربة** **قال** دام ظلوف
البحري وما يتان روية الامتناع ويبين الحين من حيث يخرجه من جسد عن سائمة
عن ابي عبد الله قال لا تأكل الثوري ولا المار به ولا طائيا ولا طائيا لا تأكل من الدم
مضغرة الشيطان ولا تأكل من فضل من واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عن ابي جعفر
المار به والطاقي حرام وهو اخيرا الشيخ الا في المار به فانه يقول فيه بالكرهية
واختار ابن بابويه في المشاهدة التبريم في الكل ويظهر من كلام الشيخ في الامتناع الكراهية
وهو شبه ويدل على ذلك ما رواه صفوان عن ابن مسكان عن محمد بن الحنفية قال قال ابو
الله لا يأكل من شئ من الحيتان الا الجوز وفي رواية جعفر بن محمد عن محمد بن مسلم قال قال
ابي عبد الله عن الجوز والمار به والمار به والمار به من السمك اصرام هو قتل
يا محمد اخذ هذه النخلة الاضام قل لا اجد فيها ارجح مما في الآية انما الحرام ما حرم الله وقوله
في كتابه ولكنهم قد كانوا معاصون اشيا فحرموا فيها واما النحر والمار به الزنا
فالنخلة فيه قولان ونحوهما روايتان فذهب في كتابه السيد والذبايح من النهاية الى
الكرهية وكذا في الاستبصار في كتابه المحقق قال في الجوز والمار به من السمك اصرام
السمك كلها وهو اظهر بين الاصناف واشبه لانه لا يضر وقتا لا يضر وقتا لا يضر وقتا لا يضر
سمكا لا لغة ولا عزا وهو اعم بما قاله **قال** دام ظلوف ولو اختلط الحين فيها بالمت
حل ولا اجتناب احوط فصيل الشيخ الى ان يمتنع اجبة من الشبكه او الحظيرة حيتان قد
ما بعضها ولم يمتنع من حل الكل وهو صحيح بين ما رواه حماد بن عمار عن محمد بن الحنفية

مسألة

سئل عن الحظيرة من الغنص يحل في الماء لحيثما فيه دخل فيها الحيتان فيموت بعضها
تقال لاس بربان تلك الحظيرة انما جعلت ليصا فيها وانما هار واه مستعد
بن صلفه عن ابي عبد الله قال سمعت ابي يقول اذا مر بصاحب الشبكه بالشبكه
فما اصاب منها من حمار ميت فهو حلال لحيثما بين الوفا المعلقة بتجويز الطلاق
السدت فاعتبر عدم التبرين بها بينهما واما قوله ان الاجتناب احوط ففيه فظهر
سقتاه ان مع تسليم الرواية فلا اجتناب مع اطرافها يلزم التحريم قطعلا لا اعتبار
كما هو في هذا المشاهدة كما ما في الماء فيكون حراما بالافتقار والاحتياط
من هذا الشيخ اما انما فتسليم الروايات وانما ثانيا لكون التقدير ما من مات في الشبكه
فموتة لا انما باليد وقوله مات في الماء مسلم لكن لا تعلم ان كل ما مات في الماء فهو
حرام بخلاف ان يؤخذ باليد ويموت باليد في الماء فلا يحرم لانه مصيد ويؤيد
من هذا الشيخ ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عن ابن مسكان عن ابي عبد الله قال قال جعفر
فيه حرام وحلال فقولك حلالا بداهة يحرم من حرام منه يعني فيه فقه **قال** دام
ظلوف ويحرم الجلال فيها اي من الحنبل والبغال والحمير على الاصح التبريم هو مقتضى
المنهيب حكى في هذا دام ظلوف عن طوقان بالكرهية فلهذا قال على الاصح **قال**
دام ظلوف في كية الامتناع خلافه ثم ذكر النائم والبقرة والشاة وهو احتيايا الزاوية
ما ذكر في سيرة البطة وشبهها بحجة ايام والدجاجة بثلاثة ايام وقال ابن ابي عمير
ليتم ثلثة ايام من البقرة ثلثين والثاء عشر ويجعل العشور رواية والبط
والدجاجة ثلثة والمان يوا المالكيل قال ابو عبد الله في الاموال والبقر بعين
الثاء مبعقة والبط والدجاجة حرة وجعل الثلثة رواية وبالكل روايات متعددة
في مغلطتها واكثر من حل هذه البطة وهو احوط **قال** دام ظلوف في العزير واليات
والوجه الكراهية رواية اكثر الامتنع وروى الشيخ عن محمد بن يعقوب عن محمد بن ابي

قال ابن القيم رحمه الله تعالى
 في معرفة الدواعي
 في معرفة الدواعي

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في الغرائب لا يقع الا في امور ثلاثة
 لا عجز وعلمها فتعريف الشيخ في طه والخلاف وروى في رتبة عن احداهما ان قال ان اكل الخمر
 ليس بجرام وانما الجرام ما هو لله وكنا به ولكن النفس سامقة عن كثير من ذلك تعرف
 بجمع بينهما بالكرهية واخذنا في النهاية واحد متبعا والتدبير وعليه لما خرم شيئا
 دام ظله ويدل على ذلك ما رواه حياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن علي بن الدائم قال
 كره اكل الخمر لانه ناسى وقدره التاكيد في الابتغى كونه امتدادا متبعا بالمتاخر فيذهب
 المتخبر وكذا الشيخ في الخلاف وطه وضابطا في الغرائب اربعة اصناف العداوة هي
 اكثرهم ياخذ الحيف وليكن الجيران وهو حرام والابتغى الذي يسمى المتعصا الطويل
 الدني وبالفارسية منتهى شدة ذنبه وهو يكون على الاشبه والافيه وهو جسد كثير
 يفر من رعيه جسد من حرام وقيل في الذوق وهو اصغر الغرائب جدا على كراهية **قال** دام
 ظله وفي الخطا تردوا الكراهية شبهة في الذوق والنظر في فتوى الشيخ في رتبة النفع
 وهو في رواية المرقى من ابي عبد الله والى ما رواه حماد بن عيسى عن ابي عبد الله في الرجل
 يصيد خيلا في الصحراء ويصيدها ياخذها فقال هو ما يوكله عن الوري يوكله فقال لا
 حرام في حلاله الاستبصار على التجرى بذلك دون الاحبار بالاجابة وهو جسد والنوع
 اما اطراح هذه الرواية لضعفها او حمل الاولى على الكراهية وقال المتأخر لاخلوفا
 تحريم الخطا والحشاف **قال** دام ظله لو شرب جرما الجرم لم ييسل ولا يوكله ما وجوه
 ولو شرب بول الجرم ويسل ما في وجوه فينا الهنا عن الفارق بين البول والجوار
 ان الفرق مستفاد من النقل وروى ابو جليل عن زيد الشحام عن ابي عبد الله قال في شئ
 شرب حمزا حتى سكرت ثم ذبحت على ذلك الحمال ابيوكله ما في طهرها وان شربها الشيخ واوجب
 شفيف ونظا المتأخر على الكراهية وهو قريب وروى في البول بول من اكل كل من
 يجرى سحرا من الجعفر في شاة شرب بولها ثم ذبحت فقال لا ييسل ما في وجوه فينا
 باس

باسم وهو رسالة لكنها مسابقة للاصل فلا بأس بالعمل بها **قال** دام ظله وفي
 اللين روايتان والاشبه التحريم وروى علي بن رباب عن ذوق عن ابي عبد الله في
 حائله عن الامية يخرج من الجدة الميتة قال لا بأس به قلت للين يكون في قطع الشا
 وقد ماتت قال لا بأس به قلت والصوف والشعر وعظام العنيل والجملد والبصير
 يخرج من الدجاجة فقال كل هذا لا بأس به وعليها فتوى الشيخين وابن ابي عمير قال
 ما رواه وهب بن جعفر عن ابيه ان عليا عمه مظل من شاة ماتت فحلت منها لبن فحلق
 على ان ذلك حرام عضا صغيرا من مشان وهب يذهب كتاب مدبر طعن فيه فاجاب
 الرجال وهذا اختيار سلا وعلمه المتأخر معا ان يذهب المخلصين من الاصحاب
 ولا خلاف بينهم ومنه كمالا بقرينة الاحتياط وما رواه في المنة فيجوز الدعوى
 بخبره وفي الاستكمال ضعفا الاول فلان الشيخين مخالفوه والمثنيان واتباعه غير
 ناقلين به فاوقف من يقر من المخلصين واما الثاني فلان الاحتياط لا يبيح الا
 التحريم ولا يمتنع كل ما خ لا في الميتة على امر وجهه كان فقد يحجب **قال** دام ظله في
 ما يحرم من الذبحة وهو منتهى الاخر هذه الحقة حرام بل لا خلاف في اقتصر عليها
 ويلازم واما المسامحة والمارة والعزج فغير ترد ومفشاء حدم وليا التحريم والنظر
 الى الاستصحاب يلزم التحريم وهو قوي في حساب الشيخ واجر الصلاح واضاف اليها
 الشيخ الخراج والعلماء والغدد وذات الاشاعر والحمة في الحوزة يكون في الذبحة وعليه
 اتباعه والمتأخر والعزج الكراهية فينا سوى الهامية سكا بالاصل لا لا يسل قال
 طحا على التحريم **قال** دام ظله والعزج من اذا عجز الماء الفجر الى اخره قلت في روا
 يتان وتكون ذبحة الشيخ في باب الميتة من النهاية الى طهاته الحقة وهو في رواية
 عبد الله الرضا في شاة سكت ابي عبد الله عن عبد الله في بيع بها الفاق او جرها من الفاق
 صحن من ما يوكله ذلك الحقة قال اذا اسابها الشاة فلا بأس باكله واختار وكان

الاطعمة الخمسة وجعل الجواز رواية وهو شبه وعلما فتوى العبد **قال** دام ظله
 الثاني ان الدم وكذا الصلابة ولو في البيضة وفي مخاسنها تزداد شبهة النجاسة
 من ان النجاسة وان العلفه هل يرد ام لا والاولى بقتلها وعرفنا ان ذلك وضعيف
قال دام ظله ومن الامحاج من منع من المانع ووجب غسل اليدين وهو من هذا
 اشارة الى الناحية وفيه شبهة الشيخ الى انه اذا علمت القدر يظهر ما فيها من المانع و
 امتداد الى رواية معيد الاعرج قال سالت ابا عبد الله عن قدر فيه خبز
 وقع فيها قدر وعينه من دم ايوكل قال نعم فان الشارب ياكل الدم ويوقعه في محله
 يعقبه بالخبز وابن بابويه فيمن لا يحضه فغيبه الى رواية ذكرها ابن ادم قال
 سالت الرضا عن ذكره حديثا انه قال فظن منه دم قال الدم ما كمل الشارب
 الاعرج مجهول الحال في طريقه رواية ابن ادم محمد بن موسى فقد ذكر ابن العنقا
 والنجاسة ان العبد لم يصبها فيه وروى بالقلوب قال المعيد لا يجزئ اكله الا بعد
 نعاله من الدم ويعزقها ويحرم ما خالط الدم والتقييد حسن **قال** دام ظله
 وقال ابو يعقوب ان اشبهها النجاسة وفقر رواية اذا اضطر الى اكله امره بغسل
 يده وهو متروك اما نجاسته المانع بملامحة الذم في هذا الذي انعقد عليه العمل
 برعاية وحكي عن المعيد في رواية العزقة الطهارة وهو متروك ورواية
 محمولة على النجاسة واما ان مع الاضطرار امره بغسل يده مع هذا الشيخ في النهاية
 ويرى شهداء رواه العيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عن عاكلة اليهودي
 والنصراني فقال لا بأس اذا كان من طعامك والمغفرة بالتوضوء هنا غسل اليد وفيه
 اشكال اللهم الا ان يحمل على ان يكون الطعام باسا قال المتأخر لا يجوز تناول
 الكفار اعم من كان لانهم باجاس **قال** دام ظله وهل يحرم بوله ما يوكمل قيل نعم
 بامسوح

الاول الا بالان والتحليل شبه الاول فذهب الشيخ واتباعه والثاني من هذا المتأخر
 في موضع من الكتاب ما اختار شيخنا وقد مضى هذا البحث **قال** دام ظله ثم
 المحذر بن نجاشي سئل اذا حدث من حيوان يتعلق بالظهر لخنك مع عالم الحسد فانه يذهب
 الى طماته وقد مضى هذا في الكتاب **قال** دام ظله يجوز الاستعاجل بالجلوس اليه
 فلا يصح بمبايعها مستند الجواز كقوله الاحتياج الى استعماله ولا يجوز الماء بالملأ
 فلا يصح من ذلك لا يشرب ويحسن منه الشياك لكن يستعمل في الغائبات والساقاة و
 شرب الدابة لا الاحتياج افضل **قال** دام ظله ولو اختلط الذكر بميتة اجتنابا
 وفي رواية المحل بياض من يتحل الميتة هذه رواها عليه الحكم عن ابي العريش
 عن الحلبي قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا اختلط الذكر والميتة باعبر من يتحل
 الميتة وشك في رواية ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 الشيخ والاحتياط اخبر بالذهب لان عن المحرم حرام وكذا الاستفاد به والتصر في
 وهو احتيا والاحتياط شيخنا دام ظله **قال** دام ظله وفي عمر النزع والشيخ
 مضى هذا البحث وكتاب السبع **قال** دام ظله وقيل لو النجس الحل حرم من انما
 فيه خمر لم يحل حتى يصير ذلك الخمر حلالا وهو متروك في القائل هو الشيخ في ريب
 تاويله في رواية فضالة عن عبد الله بن بكير عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 يحل فيه خمرانا لا بأس اذا لم يحل منها ما يقبلها قال في النهاية بعناها اذا لم
 فيه ما يقبلها عليه فيظن انه حل ولا يكون مثل حمر تليل يطرح عليه كثير من الحل
 فانه يصير يطعم الحل ومع هذا لا يجوز استعماله حتى يزيل من ذلك الخمر ويترك حتى
 حتى يصير فلا تخلف ذلك الحل في التناول ليسفح مع بعده عن المذهب وصورة
 المستل ان يفر من اناء واحد حل ولا من من موضع شئ من اناء الخمر في الحل
 فقد عجز الحل بل اذا الخمر فقال الشيخ اذا صار اناء الخمر حلالا وقيل حل اناء الحل

شكلا لا على مذهب من يقول بملامحة الخمر فلا يحتاج الى الانتظار وكذا اعتد
 قال ان الاستحالة تظهر العقول من تركها عند **كتاب** الغصب
قال دام ظله ولو سكن العادة قهر مع صاحبها فحق الضمان قهره ^{طعن} من الغصب
 ونحوه من لا يضمن شيئا اختاره شيخنا في التراجع نظر الى عدم الاستقلال بالثأب
 البعد والاولا قوب **قال** دام ظله ولو كان لا بد منه كالموت ولزم الحيت بقولان
 العقول التي لا تخطئ قال في غلط كتاب الغصب يضمنه في كتاب الجراح قال في ضمن الغاصب
 تتردد في الخلاف فلو ان الاصل برامة الذرة ونظر الى طينة الامتياز والاولا الغنى
 شيخنا دام ظله **قال** دام ظله وانما غنا وتقدر العود ضمن مثله ان كان مستورا
 الاجزاء وفيه يوم الغصب ان كان محتالغا الى امره اذا تلف الغصب وباتخاذ عاد
 موجودا فلا يخلو ما ان يكون مستورا ولا يخلو ما احتالغا فان كان الاول يرد المالك
 بحيث وان كانا في القليلة وفي كبتها خلاف في قالة المدبولة في يوم الغصب على
 المتأخرين في الخلاف وموضع من ما على القيمة من حين الغصب الى التلف وما ان
 الاخر هو ان يقال لا نسلم ان مع اختلاف الاجزاء يرجع الى القيمة لا يجوز الرجوع الى
 السيل مع وجوده فاما عدم التلويح فيها وفيما استأجر الاجزاء الى القيمة يوم
 التلف لان قبل التلف كان الغصب ميسرا للرد وبعد التلف يعني التلويح عند
 القيمة **قال** دام ظله ولو كان غصبا وكان الغاصب هو الجاني وده ودية الجاني ان كان
 مستقاة ومنه قولنا من الاول والشيخ والثاني شيخنا دام ظله وهذا الزام الغاصب اكثر
 الاثرين من المقدر وقادش وهو قريب **قال** دام ظله اذا اشتراه مالما بالغصب
 كالغاصب الى امره قلنا اذا اشتريه الغاصب فلا يخلو اما ان يكون المسمى مالما
 الغصبية ام لا فالاولا يرجع بالثمن على البائع ان كانا ثمن مالما وهذا يرجع لو كان ثمن
 قال اكثر الاسماء لا يضمن شيئا من ثمنه استقله حقه منه قال شيخنا وبعض المواضع

ثم

ثم شك بان العقد فاسد فلا يفسد المالك قال ثمن باق على ملك مالك فلا اشتراك
 لقولهم الناس ساطعون على اموالهم وهو موقوف لكن اكثر من على الاول وما اعرف
 عليه دليل لا نقليا او نقليا في ما يلزمهم تقليدا لهم واما الثاني وهو كون
 المسمى جاهلا بالغصب فلا يخلو ما ان يكون الغصب ميسرا لما ان قالوا في الاول
 يرجع المسمى بالثمن الى البائع بجلد دفع المبيع وبما عزبه لو لم يحصل له فيقال له دفع
 وهذا يرجع بما حصل كالنافع المضمون لصاحبها محوثة الغصب يسكن الدار فتر
 فقولان واختار الشيخ انه لا يرجع وجهه انه تلف في يده فهو باثر للان لا من محصل
 ما بقا بل ما عزبه والعقول الاخر انما الرجوع على الغاصب لانه غار واذا تعارض
 المباشرة والبصائر فالمباشرة لاحكام الوصية هو الاول وستا الاول والنظر الى العقول
 وفي الثاني قال في النهاية والمعتمد في مرجع الغصب من الغاصب في يوم الغصب
 يوم التلف وان شاء يرجع على المسمى باكثر من قيمته من يوم شرائه الى يوم التلف ويرجع
 المسمى على الغاصب عزبه لو لم يحصل له في مقابلته دفعه كما قلناه **قال** دام ظله ان
 غصبا من بعد او يبيعه فان ردت او خالها بالكل للغاصب منه اختاره
 الشيخ في هذا والمثل في كتاب الغصب من الخلاف وما الى ان الجاني من الغاصب
 سبلا وان كان الغصب ميسرا في الثبات والذمة هو القيمة وقال في كتاب الدار
 من الخلاف انه لا يضمن منه وكذا المثار في كتاب العارية من المدبولة وهو الوجه
 فاما لو وسعته فهو اختيار علم الحق في الطرقات والمناظر في كتابه تهسكا بجملة
 اصل البيت في علمهم وعليه شيخنا دام ظله **قال** دام ظله لو تلف الغصبية فاختلنا
 في القيمة فالقول قول الغاصب قيل العقول قول الغاصب من القول الثاني في شيخنا في
 باربع الضرر من النهاية وبما جاز به البيع من القيمة الاول الجنازة تهسكا بانه
 فارم والغصبية يدعي زيادة وما يعتق به شيخنا **كتاب** النسخ

المتأخر هو مخير ان شاء يرجع على
 الغاصب باكثر القيمة
 سبيل الغصب الى مرجع

قال دام ظله الاول ما ثبت في الاصل من المبيع على ميزين ما يتصور منه الشفعة
وما يتصور الشفعة فيه فالثاني هو امتياز الشفعة بين المالكين والاول على قسمة
تتفق على شفعته الشفعة فيه وتتم تحتها في الاول الارضون والمساكن كالعراصة
والناسين وما حواها هو الثاني قال علم الحديث وابن ابي عمير ثبت الشفعة في كل
بيع من حقة ومساكن وحيوان وغير ذلك والتمتدلا المتناها بجماع الامامية والاعتدال
من الطائفة الاثنية في الشفعة فيه وهو اختيار المعتمد والشيخ في الاستصحاب والى الصالح
واستثنى السفيينة والرقوق والمناضير رواية عن يونس عن بعض رجاله عن ابي
الله قال يملك من الشفعة لمن هو في شئ من يملك يملك فقال الشفعة جارية
في كل شئ من حيوان وارض ومناج اذا كان الشيء بين شركيين لا غيرهما بامامهما
مفيد في كل حق من غير وان زاد على الاثنين فلا شفعة لاحدهم وفي رواية
عن ابن جهم عن الصوفي عن ابي عبد الله في الشفعة في الميراث اذا كان شركيا فهو اقربها
من غيره بالثمن وقال الشيخ في ارباب الشفعة من البناء عمدة الميراث قال في آثار العلماء
ولا شفعة فيما لا يفسد فيه مثل الخمر والارض اما امتنا والاول ما قدناه من الزكاة
والثمن واستناد الثاني يمكن ان يكون ما رواه القائل عن السكوني عن ابي عبد الله قال انما هو
ولا شفعة في الشفعة في الشفعة وكل ما يمكن منه ثمن الثمار والحيوان وغير ذلك
الاشد لا شفعة في الشفعة استدله رواية السكوني في السفيينة والحيوان بما رواه هشام بن سالم عن سليمان بن خالد
عن ابي عبد الله قال ليس للحيوان شفعة وما رواه جابر قال ان رسول الله قال
انما جعلت الشفعة فيما لم يمتهم فاذا وقت الميراث وصيرت الطرق فلا شفعة فيما لم
يقيم فاذا وقت الميراث وقسم الاستكالات لافظ انما الاشياء المذكورة من غير اسواء
وقال ابن ابي عمير لا شفعة في شفعة ولا طريق ولا ماء ولا حي ولا نهر ولا شرب ولا شئ
منسوم ويثبت فيما ملا ذلك من حيوان وارض ورضي وعقار ويمكن ان يكون الاول

الى

الى رواية السكوني ورواية يونس وقد كثرها ورواية علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
في رجل اشترى دابة لم يبق ربح ولا ضرر وهو في الميراث احد من شفعة وقال ابو
يعلى لما لا شفعة فيما لم يمتهم وفي رواية يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله
عن بعض من يملك من الشفعة من الميراث قال لا شفعة الا في شرك مقاسم وقال ابن ابي عمير قال
لا شفعة في الميراث وقال ابو حنيفة في الشفعة واختار شيخنا دام ظله ومساكن
ومدحها في الشفعة في الميراث استدل بان الشفعة من المالك من التعريف في الميراث وهو معنى
بالاصل ترك العمل في موضع الاجماع قال باق على اصله فلا يمتنع احكام
الاجماع مع ضعفها واختلاف الفتاوى فيجب على المجتهد بالمرئيات من الاول بان
الاجماع لا يتحقق مع الخلاف ومن الثاني ان الشفعة حصول الميراث من ذلك ما لا يملك
على ان العمل هو رفع الميراث والحق في ذلك من ضعف وهو ما رواه عقبة بن
خالد عن ابي عبد الله عن قال في شفعة رسول الله في الشفعة من التركة في الارضين
والمساكن وقال لا شفعة في الميراث من ماله الظن عليه فلا يبار من الميراث ومن
رواية يونس انما سر ملك فلا يعمل عليها ان لنا على ذلك الرواية يتضح الجواز والاحتياط
في اللزوم واذا تفرد هذا فدل على ثبت الوقف على الحلق شفعة قال الميراث انهم
وتابعه ابو الصلاح والمناظر بناء على مذهبيهم قال الشيخ واتباعه لا يثبت احكام
في الرواية **قال** دام ظله ثبت بين شركيين كذا يثبت لزيد على اشد الروايتين
رواية يونس عن عبد الرحمن بن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال لا يكون
الشفعة الا بشركيين ما لم يتقاسما فاذا ساروا ثلثة فلا يبار احدهم منهم شفعة
عليها فتوى القلعة واتباعهم ومتى يملك بن يجرية في الميراث او اربعة المتفق عليه
فيمن يملكه فتيه الى انما على عقار الرقيق لا في الحيوان فاعلم ان لا يكون في الميراث
عقار رقيق البزطي عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال لا شفعة في حيوان

وقد كان لا دليل على شيئا منها فيمنع والجواب عن الرواية الطعن في نعتها فان قيل
تبرر كذا يثبت على ما ينبغي من قول لا دليل على شيئا منها ان قولنا انما هو انما
عليها من قولنا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
ما ترك وعينه ذلك وجوب الاستدلال بالشفقة قولنا لا يثبت كذا بالحق فيكون
المختص لا يثبت بالشفقة تطل بالحق فلا يصدق عليها ذلك لا يقال هذه
فالوجه ما ذهب اليه المختص والمعتدل انما ذكرنا هو اختيارنا والناظر في شئنا دام
واليه في الشئ في كتاب البيوع من الخلاف في ذلك سئلنا انما هو انما هو انما هو انما هو
بالفراء وكذا في انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
اختار من حيث هو مقتضى كذا بالحق في انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
احياء الموات **قال** دام ظله الطرقي المسكر في المباح اذا شاع اهله فخذ من
البيع وفيه حجة في بيع اذ في هذه رواها اسمع **باب** في بيع المالك من ابي عبد الله والطرقي
الا شاع عليه فخذ من بيع اذ في ذلك رواية الفقيه عن السكوني عن ابي
عبد الله عن ابي عبد الله وعليه في النهاية وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
تصوف في رواية ابا عبد الله عن ابي عبد الله قال اذا شاع قوم في طريق
فخذ من بيع اذ في ذلك رواية الفقيه عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
اسمع في الاول **قال** دام ظله من شئنا في رواية ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
ذلك فيما اشترى فلا بأس في هذه رواها اسمع من محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال
من رجل اشترى دارا فيها باقة من الطريق قال لا كان ذلك فيما اشترى فلا بأس في
منه في كذا رواها ما ذكره في النهاية انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
وان لم يثبت فلا يثبت عليه فما عرف به حديثه في اشكاله انما هو انما هو انما هو انما هو
واستباحته في المثلان اشكال لان البيع وتبعه جميعا ويكون البعض مستحقا لا يبيع

في رواية ابي عبد الله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
الشئ وعينه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
وهو اختيارنا في ذلك النهاية واما في المثلان وجهها وقوله في تقديره لا
ميتان يبيعان انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
وقال في التمهيد بقوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
الناظر في وجوده وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
حقه وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
من دليل **قال** دام ظله من له نصيب في شئنا وهو باقر بن محمد بن ابي عبد الله
يكون في نصيبه في حرمه والبيع المالا يجوز في قوله **قال** دام ظله في حرمه
عن عبد صالح **قال** دام ظله في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
وهو في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
كتاب الملقطة **قال** دام ظله في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
اشترى ابا عبد الله في الملقطة ترد من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
الكافر على الحكمه باسلامه لقوله تعالى ولئن جعل الله الكافر من عمل المؤمنين سبيلا
الافان في الملقطة في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
يكون له اخذ في الملقطة في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
دام ظله واخذ في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
السراج وكما رواه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
فلا يجوز اخذه لقوله في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
فلا يجوز اخذها وشفا في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
وضعه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه

فاما هذا الموضع وهو من حريق النار والثاني مثل العنق والاطراف البعيدة
الحمد ويغفل ذلك حتى نأخذ على كراهية لفظ النبي لما عمل من الشاة الضالة
بالغلاة هي تلك الشاة التي لا يذهب بها صاحبها فمما معنى قوله واخذ
في صورة الجوارح كره هذا اذا وجد في الجوارح فلا وجد في العين فلا يجوز
الاخذ بها قالوا فافترسها فافترسها الشاة في الغلة ففرقوا بين ما يفتق
تماما قال ابو عبد الله جاء في رجل من اهل المدينة لي غنم من رجل صاحبها فافترسها
منه ان يفتقها غنم الشاة ام فان جاء صاحبها ولا يفتقها فبعضها عنه وعليها
منه الشاة ويقتلها من اخصاؤه شيئا والاشباح وقال الاميد باخذها وتبين
بينها وبين اخصاؤها شيئا وهذا الكتاب **قال** دام ظله وهل يرجع الى
مسألة ولا يراجع الى المالك بما اتفق الا لا يرجع وهو قولنا من هذا الخطا قال
المناظر لا يرجع الى دليل على الرجوع فاما ان كان للضالة ثمن قال الشيخ كان ما را
ما اتفق وهو من يفتقها للسلالة ولا يرجع المفق بالناقص من مالها خاذا قال
المناظر من النماء او مثله لا يرجع بما اتفق لا يميز اذ لا يملك من ثمنه **قال** دام
ظله وقد روي عنهم روايتان قلت يفرض هذا قلت سألنا ان يكون ثمنه القصة التي
من دهرهم او مثله او ازيد في الاول والثالث اخلاف في التعريف وعدروا
الثاني روايتان روي عنهما في جملة من يفتقها صاحبها من الجوارح قال
عفا لفظه قال يعرفه ستة ظلالا كان او كثيرا قال وما كان دون ذلك الدهر ولا يعرف
وهو وان كانت مرساة ودلالة دليل الخطا لكن يقر بها ما روي في بعض
الروايات عن علي بن جعفر عن ابيه موصى به قال سئل عن رجل يصيب فيهما او ثوبا
او اداة كيف يبيع قال لا يبيعها ستة فان لم يعرف حقها وبيعها حتى يجرى لها بها
منعطية اياها وان ماتت او ما بها وهو لها ضمان وعليها ما يتوكل عليه من الدين

ابيه

باب من يكتسبه وعليه المناصرة وقال ابو الصلاح وملا لا يعرف ما يقتله من
الان ذروا والاولا شبه وعليه العمل وايضا هو يقتضي الاحتياط والدين **قال**
دام ظله وما كان في ان يد فان وجد في الحرم كره اخذه وقيل يحرم الاخذة قال
الشيخ في النهاية لفظ الحرم لا يجوز اخذها فافترسها من يفتقها ويقتلها منها
ويظهر مثل ذلك من كلام الاميد وابن باجر في المقتنع وملا وقال علي بن ابي
نويه الله والافضل ان يترك لفظ الحرم ويستند النهاية ما روي عن ابي بصير
علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام من يفتقها لم يجرى عليه وجدها في
الحرم فافترسها قال يفتق ما كان في الحرم لان يفتقها قال قلت بطلان ذلك
يعرفه قلت فانه قد عرفه فلم يجز له باعيا قال يرجع المصلحة فتصدق على
بيته من المدين فان جاء صاحبها فاعطاه ضمانا ويستند الخلفاء ما روي عن النبي
انه قال لا تفتق الحرم الا لشد يفتق له في الوجه الكراهية توضيحا بين
الروايات وعلى التفتق لا يميل بملكها ويحمله في بعض الروايات فان لم يجد صاحبها اما
ان لا يتبعها اما ان لا يتصدق عنه وهل يفرض اوله برضا صاحبها بالصلاة
في قولنا قال في باب العطفة من النهاية والمفيد والمقتنع يتصدق ولا شيء عليه
هو مما لا يفتق من ما روي في نهيهما فالضمان مني باصل الا ان موضع القصة
والضمان ابن البراء في المذهب وملا في نهيه الله ونهيه الخلفاء وكنى بالخروج
النهاية انه يتصدق بها بشرط الضمان وهو في رواية علي بن ابي حمزة وقد قدنا
واختاره المناظر مستقلا بانه ما لا العير وقال الاميد لا يميل الى ان يمسك الا عن
طبيب يفتق منه وهو يفتقها ما سلمنا انه مال العير ولكن اذا كان في المقتنع
م والتفتق الشرع ليقطع الضمان هذا من الاضراء فالاشبه هو الاول والجواب
عن الرواية ان التفتق على الاموال بخلاف الواحد غير جاز في خصوص ما موضع الخلاف

مع كونه ضعيفا مستندا فان في الطريق وهو ينفصل فان قيل لم يفرق بينهما وبين
 غيرهما لم يفرق بينهما بل انما هو من الاول لاشفاق بينهما على الثاني لاشفاق
 الثاني وهو كون القطعة غير الحرم مجوزة التملك ولا كذا لقطعة الحرم **قال** دام ظله
 ولو وجد وجوب سكة قال الشيخ اخذ به لا يفرق فيه بين النهاية والمنتى في
 الاذ من وجوب سكة ورواية او سكة وما اشبه ذلك من وجوب الحرم والباقي
 له وهو ما يملكه سلا لا يذبحه فان باعه ولا يبيع فيه ان يذبحه وقال المتأخرين في التابع
 لا يذبح مع ما وجدته المشقة والمؤثران في بيعه وحكم له ولا يملك عليه بملكه فاشارة
 اليه في الاول فالاشبه هو الاول وهو احتيا وحيثنا دام ظله ونفيل المشقة
 لا في التابع ما ملك ما في بطن السكة فيحتاج الى ترفيعه **قال** دام ظله لا يملك
 القطعة بملك الحول وان عرفها ما لم يبيها التملك وقيل يملك بوجوه الحول بغير الشيخ
 في الخلاف ان لا يملك الا باختياره ولا تضر فيه اقوال وفيها في الاستحسان
 قال المعتبرين من المتأخرين في بيعه لنته وبيعها الضمان وقاية النهاية واما ما يروى
 فان جاء صاحبها بعد التملك ولا يملكه كسبله المالك وكذا ذكر المتأخرين في الاول
قال دام ظله وفي المملوك تردوا شبهة الجواز فيقتضي التملك لظهور ان المالك
 ليس له اصلية التملك والارواح ابو خديجة عالم بن مكرم التملك من المالك
 قال المملوك والقطعة لا يملك من نفسه شيئا فلا يرضى لها امانة او رها
 يبين لا يحميه بغيره وهذا الشيخ في الخلاف لما في ان يملكه قبل ابعاده
 وهو اشبه لان له اصلية التملك والامانة واما الكتاب والمذبح واما المملوك
 لا يملكه لا يرد فيه **قال** دام ظله لا يذبح القطعة الا بالبيعة وقيل يبيع الوكيل
 في الاول والباقي كذا في القصة وهو حسن قلت فانما صاحبه بالقطعة البيعة
 وجب منها اليها ما ان دفعها عنها او ركاها او رزقها وصدها وجبها

وصل

ويصلح الخن صدقة لهم وان دفعها اليه ولا يوجب على هذا استيفاء العمل اليه
 ذهب الجمهور ولا اصل للخلاف فانهم يذهبون الى وجوب بيعها واما التفتيل
 فاعرفه من شاء قال القائلين واستحسنه شيخنا نظرا الى تقدمه في البيعة بكون
قال دام ظله ففي هذه الصلح من المصددين ومن خارج البيعة واما يترك
 رواية ضعيفة هذه رواها ابن ابي ابي عبد الله عن قال لان الشيخ جعل في جعل
 الا بقاء اذ في مصر وديار وان اخذ في غير مصر فان بيعته واما غيره وجب فيها
 من حيث انما الطريق سهل من يذبح وهو قد وجب فيه عند اكثر نقاد الرجال
 محمد بن الحسن بن سهل بن ياد وهو قد وجب فيه عند اكثر نقاد الرجال ومحمد بن
 ابن شيمس الجعفي وهو قال واستند الحنفى البعيد الى الشيخين لسبقهما في القول
 وما عرفه من شاء ولهذا قال الشيخ في الخلاف لم يملك احدا على شيء من جعل
 القطعة والنفوس الا على ابا القاسم في اعداء امة المشرك في الكل ولو قلنا بما
 التقه يملك شيئا وما اعدا امتصاصا على مورد النص قال في المبسوط لا يفتقر
 الا يجعل ما سبه وهو احتيا والمناخرو الاول والاشبه لا يفرق الى العدل **كتاب**
 الموارث **قال** دام ظله واما العلم الكافر على ميراث قبل مقتله الى اخره قال
 ثبت ان الكافر مانع من الارث فلا يقع هذا المانع فلا يخلو اما ان يكون قبل
 القتل او بعد ما فعل الثاني يحرم وعلى الاول لا يخلو اما ان يكون له ميراث
 واحد او اكثر لا يشارك الا الامام فعلى الاول يحرم **قال** انما يورث بغيره فلا يورث
 وهل ميراث على الثالث فليبين على المتولين من قال ان الامام يورث الوارث في
 جميع الاموال فلا يورث وهو احتيا والشيخ في النهاية والمناخرو من قال انه لا يورث
 الوارث بل له ميراث من الارث لم يحكم الشيخ في يورث ويورث ما رواه علي بن بابويه
 عن ابيه بغيره في وجوب ميراث من رجل سلم مات وله ام نصرانية وله قنينة قال ان سلمت

ابن المشرك الذي لا يورث
 والرجل الرجوع الى كونه المملوك
 سب

انه كان ميراثا لها وان لم يسلم انه فاسلم بعض قرائنه فان ميراثه لم ينفذ لم يسلم من
قراينه احد فانه ميراثه للامام بخلافه شيخنا وفي المسححة ان اسلم قبل نقلها
المال الى بيت المال يورث ولا يورث بعد النقل وفيه نظر وجوبه جهات ثلثة
الشيخ اقرب على الشيخ ان لا امام بالموت استحق الارث **قال** دام ظله ولو املوا
او ادهم قال الشيخ يزود عليهم ما فصل عن سهم الزوجية قلت فاما ما ذكرته
وخلفت زوجا لا عين فالمرأة له النصف بالتمتع والباقي بالود ولو مات الزوج
لزوجته ليس هو اهلها فلها الربع بالتمتع واهلها الباقي بالود وفيه قولان
ثمة قال الشيخ في الاصحاق النهائية لها الربع والباقي للامام وهو عند المعتمد في كتابه
والمرقة في الانتصار وابن بابويه في الرماله وامنه في المقنع وملا في الرماله
عليه السلام اخر شيخنا دام ظله وبرهنة روايات منها ما رواه ابو بصير عن ابي جعفر
قال سئل عن امرأة ماتت وترك زوجها افاوت لها عينة قال لا للماله والماله لها
الربع وما بقى للامام وشاة رواية محمد بن ابي جعفر عن ابي جعفر مات وترك
امرأة قال لها الربع ويدفع الباقي للامام وقال المعتمد في غرر عدم وامنه
على الاندراج وهو رواية محمد بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي جعفر
قال قلت لمرجل مات وترك امرأته قال للماله لها قال امرأة ماتت وترك زوجها
قال للماله واستضعف علم الحكماء هذه الرواية وعلمها محمد بن بابويه على زمان
عينية للامام توفيها عنها وبين ما تقدمناه من الروايات ومنها الشيخ والاستسما
اسا على هذا الثاني دليل على كونهما ذات قبلته له والاول هو الجواز عليه ما اذا
تقرر هذا فلو ماتت احدهما خلف الآخر صلحا وورثه كفارا فلو كان الزوج مال
له عدا فزفوا اسلم احد الورثة فلا ميراث له لان العتمة غير ممكنة لانه بالموت جاز ان لا
يعطى الميتا اخر روايت الى النهاية يزود عليه فاحصل الزوجية وهو جدير بتسليم هذه

وقد ورد

ورثه وشيخنا في ذلك الثغنا ان قول الشيخ ولو كان الخلف الزوجية باخذنا
الارث على ما تقدمناه فلو اسلم على الميت احد الورثة فله العاضل من سهمها على
الصحيح بناء على ما اخبرناه **قال** دام ظله وروى مالك بن اعين عن ابي جعفر
في خصال ما مات من هذه الروايات او فيها الشيخ في النهاية والمعتمد في
ابن بابويه في المحقق وغيره من المشاهير يمكن فيها اشكال ثلثة
الميراث وانعاقه على الورث الحكم بغيرهم ورد به اليهم بعد العتمة لو اسلموا
بعد البلوغ فالأقرب باخترنا والشيخ لثنا اخر وشيخنا دام ظله في كتاب النهاية
سقط عليهم ولا يراد اليهم باسلافهم بعد البلوغ لكونهم في حكم الكفار والامام
مستة الميراث اللهم الا ان يحمل على الرواية فيعمل بها في تلك الصورة خاصة و
يرجع الى الاصل ختمها ولغاثة ان يقول ان عتمة يقولكم اولا والكفران يحكم
الكفار وانهم كانوا من محبة محمد عليه السلام فهو بمنزلة المسلم بالعدل على
ان عتمة انهم ليسوا بمسلمين فهو مسلم ولكن لانهم رايكم لان المانع من كون
هذا الكفر **قال** دام ظله وانما الميراث ميراثه لو انتم المسلم ولو لم يكن وان
الا كما لو كان ميراثا لمرءة للامام على الاخذ اخر روايتا ان يكون من مخرقة اولها
الاول يعين ماله بالان تقاد وتقتد زوجة عدة الوفاة لانها ما يتيه وان تعدد
ميتا لم يقتل لوجوب عليه ولا يشترط ان يلقى بدار الحرب فالمرأة او للامام مع عدم
والثاني ليشترط ان تاتى بالافضل ويعتد زوجة عدة الوفاة فان لم يلق بدار الحرب
اعتد عدة الطلاق لانها يحكم الزوجية المطلقة فاسلم في العدة فهو مالك
بها وهي قسم امواله فالأحق بعد الوفاة الى الخلف وط ١٢٧ بالمرءة والفضل
وهو اختار شيخنا والمناخره على شبهة وفي النهاية نعم وهو يميل لتقسيم مال
الموتى بين قليل علم انه تشبها بالاسلام بحيث لو اسلم وزوجته في العدة يبيع بها

فلو مات على الكفر ولا وارث له سلم الرواية للامانة على الامانة في الشيخ في كتاب الغنا
والتباعد عليه وقال الاستصحابا يكون لولده الكفر مع عدم الملائمة وهذا يدل
لما رواه ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن جابر قال قلت لابي عبد الله ع
اسلم ثم رجع الى المشركية ثم مات قال لم ير ان ولده النصراني وسلم تنصرت ثم مات
ميراثه لولده المسلمين وقال الثناوي ينعف وحملها في النهاية على النقية وقطاع
الرواية ابن ابي عمير في صحيحه الصحيح من عبد الحميد عن ابراهيم بن عبد الله ع ولم يرسلها
واستعملها في النقص والعمل على الامانة حمل الرواية على النقية في باب يطرح لا
سألهما او كونهما منافية للاصل **قال** دام ظله واما القتل فيمنع الوارث
الارث اذا كان عدلا ظاهرا لا يمنع لو كان خطا وقال الشيخان يمنع من الدخ حكي
خلافه ان القاتل عدلا ظاهرا محرم من الارث وانما اختلفت الروايات في القاتل خطا
قال المعين في حديثه يورث مطلقا قلنا قال الشيخ في اول ما يورث القاتل منا
النهاية على ابراهيم بن عاصم بن عبد الحميد طعن محمد بن قيس قال قضي امير المؤمنين
في رجل قتل امه قال ان كان خطا فله ميراثه وان كان قتلها متعمدا فلا يرثها
ودرواية عبد الله بن عثمان قال سئلت ابا عبد الله ع عن رجل قتل امه يرثها قال
ان خطا ويرثها وان كان عدلا لم يرثها ثم قال في النهاية وتقدم عن لا يرث
كان خطا وقد كان شيخنا المعين يحملها على انه لا يرث من الدية ويرث من القدر
مما كان لا حيا ووعلى هذا العمل لا يصح هذا احكامه في النهاية وعليه
فقواه في الخلاف ونحو المرتضى والاستصحابا امتناعا الى الاجماع وعليه تنبأهم من
المتأخرين في الصلاح ويؤيد ما رواه محمد بن سعد الداد فطن عن حماد بن
شعيب عن ابيه عن حماد بن عبد الله بن عمر عن النبي ع وكذا حديثه فان قيل هذا
صاحب هذا فلا يرث من امه ولا من ماله وان قلنا خطا ويرث من امه فلا يرث

اليرثها

من ماله

من ماله واما رواية المنع فهو ما رواه حماد بن عثمان عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله
قال لا يقبل الرجل مولدا ويقبل الولد مولدا ولا يرث الرجل الرجل اذا قتل
ان كان خطا وما حمل عليه من منع الدية وجبرية واستحب الشيخ في الاستصحابا
والنهاية **قال** دام ظله وهل للديان منع الوارث من القصاص الوجه لا
رواية لهم المنع حتى يضمن الوارث هذه رواها ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله ع
عن الرجل يقتل وعليه دين ولا يرث له مال فلهما ان يجبروا دم الغائل وعليه
دين فقال لا يصح ابدا الدين هم الغنم للقائمان فان وهب عليا وهب للغائل فمما
وان زادوا العود فلهما من ذلك حتى يحسنوا الدين لاخرى وعليها فتوى الشيخ
في النهاية في ابراهيم بن عاصم بن عبد الحميد طعن محمد بن قيس قال قضي امير المؤمنين
حما لفة للاصل السلم وهو كونه القتل عدلا موجبا للقصاص من امه لغيره
فقد جعلنا الولي لخطانا ومنع من الامانة على القتل اعتادا على منع الديان
من القصاص وهو مننا ولقوله ولكم في القصاص حجة فالاول ما ساقطها
التسليم بالاصل المستلزم لعدم منع الديان من القصاص ولهذا قال دام ظله
الوجه انه عليه السلام لم يكن يورثهم هذا ان الشيخ استند في الفتوى الى ما رواه صفوان
بن يحيى عن عبد الحميد بن محمد قال سئلت ابا الحسن الرضا ع عن رجل قتل وعليه
دين ولم يترك مالا فافاد هذا الدية من ماله عليه ان يقتضوا الدين قال
نعم قلت وهو لم يترك شيئا قال لا ابنا اخذوا الدية ليقتضوا عنه الدين فنفق
في انما ايل على وفق احتياجه وهو وهم وقلة الملاح على القتل وذكر هذا
تفسيرها في النهاية بجلالة **قال** دام ظله ولا يرث من الدية من يتقرب بالام ويقبل من
من نزل الى القتل الاول الشيخان في نه وقد استندوا روايات منها ما رواه
ابن محبوب عن عبد الله بن عثمان قال قال ابي عبد الله ع قضي امير المؤمنين ع ان الدية

يرثها الورثة الاخرى من الام فانهم لا يرثون من الدية شيئا ومنها ما رواه علي
بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي بصير قال قال الله تعالى لا يرثها الورثة على ما اوضح الميراث
الاخرى من الام فانهم لا يرثون من الدية شيئا وشملها من علي بن ابي طالب عن عبد الله
بن بكير عن عبد بن زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام في ما رواه عن ابي بصير
والقول الثاني للشيخ في هذا الخلاف استدلالا بالاجماع واختارنا المتأخر كتابا
الجنائيات مستكما بقوله تعالى والاعلام الامية وهو اشد بالنظر الى عموم الآيات
والاولى اكثر في الفتاوى واعتبارا للدواعي **قال** دام ظله فان لم يكن للمقتول على
وارث سوى الام فله العود والدية وليس له العفو وتبيل لما منع من العفو
وهو من هيب الاصحاب به في اتيان احدكما ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي
ولاد الحياطي قال قال ابو عبد الله في الرجل يقتل وليس له ولي الا الام انه
ليس للام ان يعفو وله ان يقتل او يخذل الدية فيجعلها في بيت مال المسلمين
لان جناية المقتول كانت على الام وكذلك يكون ذية الام المسلمين وقادروا
عنه عن ابي عبد الله ايضا وانما على الام ان يقتل او يخذل الدية وليس له العفو
وما اخرج في حقه من الفتاوى الا المتأخر فان ذهب الى جواز العفو اختصا به الدية
غير ان يجعلها في بيت مال المسلمين مستكما بان الام ولي المقتول ووارثه لو كان
والدية يرثها من يرث المال الاكل الا الام وبان جناية على الام لانه
عامله وكذلك يرثه المستلزم لجواز العفو ودعمه في الشيخ رجع من قاله في بعض
الكتب ولم يبين في الكل ضعف ما قوله الام ولي المقتول قلنا ان مقتضى
الامان ان يعفو عن المقتول فلا مشاحة فيه لان هذا احد خوفه في قيام اليه
ولكن لا يتم الدليل بهذا القدر وان هتبت اهم من هذا بحيث يدخل فيها انه
الصالح على الدية والعفو منها فان الثاني غير مسلم استدلالا بان جواز اخذ الدية
يتعلق

يتعلق بمسألة المسلمين وهو قائم بمسألةهم فله ان يعفو عنه صاحب الحدود
او يمسك على الدية ويتركها ويقتل مال المسلمين لانه قائم به والتجديد يستفاد
من التفرع ومستند الاجماع هنا ومنع الثاني لاستلزام العفو هدم المالم
المنهي عنه بقوله لا يظلم امرء مسلم ولا من ذم النبي عنه في العفو مني
قوله والامام واثرة لو مات قلنا لا نسلم بل ليرث من لا وارث له سلمنا ذلك لكن
لان لم يرد من يورث من الدية كلاله الام فان استمدت فيها الى الوارثة قلنا
نحن وانما استندنا الى الاجماع يمنع لوجوه الخلاف في مقتضى ما ومنه قولهم
عليهم السلام الدية يرثها من يرث المال الا الدية لا يرثها الا من يرث المال الا ان كل
من يرث المال يرث الدية قوله جناية على الام لانه عامله فكذلك يرثه قلنا ما
الملائكة وما دعوى النقل عن الشيخ فلا يصح الا الوجه **قال** دام ظله ولو لم
يكن وارث سوى المولود اخذت به على اخذ بقية من يعق لجهنم الموت وان قصه
المال من قيمته لم يعفك وتبيل عيالك وليست شجرة باقية وعيالك الابوان ولا وكي
دون من هما وتبيل عيالك ذوا القرابة وبرواية ضعيفة وفي الزوج والزوجة ترث
قلت على الحكم على المولود ثم خصصه بالابوين والاقارب وذكر الخلاف في نفي العبا
ايهام ما بل العبادة المهدية ان يقال ولو لم يجزى الميت سوى المولود اخذت به
على بيعه ان كان احد ابوي الميت ولا ولا واقفا سنا وعيالك وتبيل عيالك
القرابة على رواية وتبيل الوجوان ومين ترده ما قلنا اذا خلف الميت من اهلية
استحقاق الا لا يخلوا ما ان يكون حرا او مملوكا ففي الاول الثاني محقق وقد
ذكرنا في موضعنا الثاني لا يخلوا ما ان نفي التركة بغيره او يقتصر ففي الاول
لا يخلوا ما ان يكون الابوين والاقارب وعيها والاولى من عيها على البيع ويعق
لجواز الا واقفا قلنا الثاني قال سداد ولا يعق لابي ابوين وفي الثاني

وزوجهم مع الولد ثم باخذه الثمن فلا يجتمع مع مثله لاخصاصه بالزوجة وهذا كله
في التسمية والاولا لا فاقه قد يجتمع الكل وليس له ضابط **قال** دام ظلمنا
الاولى التعصدي بالاولى من جهة الرجل قرابته وبنوه من ابيه وفي الاصطلاح
بقرابة الاولى التعصدي بقرابة الزوج من جهة ابيه وهو عندنا باطل دون
الجهود من نساء ابنت وعم او ابنه او بنت واخت عندنا المالك للبيت
بالتمية ونصفه بالزوجة عندهم النصف لها بالتسمية الباقي للعم او ابنه او ابنت
عصون العم والعمة وكذا في كل موضع يحصل القرينة على السهام لنا في المسئلة
والاشرا ما النصف بقوله من رجل وامرأة لا رجاء بعضهم اولى ببعض ولا شك ان المراد
الاكثر ما لا قريب بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك
شرط في استحقاق الاخت النصف عدم الولد فمع الرجوع لا يتحقق عندنا من شرط
عنا اباية واما الاثر فقوله في الاثر بجميع الاجراء ما رواه من طريقنا عبد الله بن
عن حميد بن البراء عن ابي عبد الله ع قال المال للزوجة والعصبة في ماله الرب واما
الغنم فيجب على ابيها المهر عن ابي عبد الله ع قال ان كانا في الغنم على ابيها المهر
وهم بمنزلة الرحم الذي يحرم الا ان يكون وارثا فربما الى الميت فيجب ان يتبع في الغنم
نصف منهما مضافا بان بائنا ما قلنا اننا انما لا ننسب على ما سلكنا وما
الضعف فلا نسلم ولو ثبت تخيير باجماع ما يفتنا وهو جهة مع حقيقة ولنا فيه
هنا والزيادة تبرع اخص ما النصف والاشرا ما الاول بقوله تعالى وان غفست المولى من
وكما تشارنا في عاقبة من ذلك وليا يرثنا المولى في المصبة وهو من المولى
الله وليا اولية منه لان من الولية يرث المصبة واما الاثر فما رواه ابو طالب الاسدي
عن الصادق ع قال لا تفتنا ابو كريب عن علي بن حسين الكندي عن علي بن محمد
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

ابنت

ابنت الغنم ايضا فلا اولى عصبة ذكرها وروى عبد الله بن محمد بن عتيق عن ابي بصير
ان ابا بصير قال قلت لابي عبد الله ع قال يا رسول الله ان اباها قتل يوم احد
واخذها المالك هل لا يتكلم ان الاول لها مال فقال النبي ع سيقضي الله في ذلك فانك
الله يوصيكم في اموالكم امر قد عاينته من عمها وقال المرحا المرحا من المرحا واعط
احبا الممن وما يترك واما النظر في الغنم في التسمية معلوم فالن زيادة يكون عا لغير
والجواب عن زيادة التسمية ان المراد بالمراد المولى هو المولى العا لغير المرحا مع غيره من الجوارح
من ثبات المولى ايضا لان من سلك الارحام وسلك المولى فاما كان لان احب الى المولى
على ان لا نسلم ان المراد بالمولى هو الذكر فان نصيبا ليس له في المدة كالموت وعن غيره
الاول بان بينه عقاس وجوه الاو اختلاف الفاعلة فانه روى في رجل ذكر الشان
فقد روى عن طائفة من علماءنا في ذلك وانه يترأس من هذا العقل وكذا ابن عباس ع
طالب الانبياء ع عن محمد بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
اهل العراق عنك وعن طائفة من اهل البيت العزيمية لا اولى عصبة ذكرنا لان اهل العراق
ان قلت نعم قال المولى عني ان اقول ان قوله عن رجل اباي كم وابناي كم لا قد روى
اقرباكم فمعا فرعية من الله وقوله واولوا لا رجاء بعضهم اولى ببعض كذا في الله
هذه الامرين فيقتان وهل اساسا ما قلت هذا ولا ابن طائفة يرويه قال في
بن مضر فقلت طائفة ما قال لا والله ما رويت هذا وانما الشيعة القاء التسمية
وايضا هذه ما رويت الا عن طائفة من علماءنا في الله بن محمد بن عتيق
منعيف مقدم فيه عندهم لا يعجبون بخبر وعن النظر ان لا نسلم لرواه اهل الفقه
لان الزيادة في المولى في التسمية ورواها المتداولون بقضاء ثمانية عجل بذلك في عهد
رسول الله ع والمجاهدين لا يدرى بجوته فان قيل لا يتكلم النبي فلتنا الجواز انما احسنه لرواه
سليمان بن مسلم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

تخصيصهم العم دون العمة فخلطت في غلط من قولهم انما للرجال عبيد ما ترك الوالدان
والاقربون وللنساء نصيب ما ترك الوالدان والاقربون ما قلنا او كثر الاية في تخصيص
مناق لعلنا لا نجهل بان يكون ان يستدل به على ان القول بالتعصيب اجملا
من حيث ان هذا من لوازمه يستلزم الياسر بالطل من زوجه فالتعصيب اجملا
وام ظاهرا الثانية لا حول في الغرض الى ارض العول في اللغة من اسم الاصل والاشتقاق
الزوجة والنقصا وسمى الاصطلاح به لبقاء السهام على الاولاد ومجانا اخرى لغضا
المال من السهام وهما متساويان والاختلاف في اللفظ وهو باطل عند الامامية فلا
لحالة العول منهم وتقتضي جعل الزوجين في مثال متوفى خلف زوجا واحدتين فلا
يغني المال ليهما بها فقل بعول العنقصة الى بعضه من نعم وعندنا لا بل باخذ الزوج
النصف والاصناف الساق فله هذا يدخل النقص على الاثنين حسب قوله يكون
واختلاف العنقيتين ولنا في الاستدلال الاول اجماع اهل البيت عليهم وصحة
على ما بين في اصول الفقه الثاني وخال النقص عن الدليل على ان كان اول
فاقتصر على الاثنين عند ما تكسر مخالفة الدليل فان قيل لم يخصتم الاثنين
قلنا لعدم القائل بالتعصيل الثالث وقلنا النقص على الاثنين لا جماع الخالفين
الموافق ولا دليل على الزوج فهو باطل على الاصل الرابع الزوج والزوجية لها من مضاف
على الاولاد وليس للبيت والاختلاف من واحد فخال النقص على ما خالفنا
بينهم الخاسر الروايات منها ما رواه محمد بن ابي بصير عن محمد بن مسلم قال قال ابي بصير
كتابا للغرضين التي هي الاموال لهم وخال على سبيلها فانها انما السهام لا
تعول ومنها ما رواه محمد بن مسلم ويزيد بن عوف الجعفي ونداء بن ابي عمير عن ابي بصير
ان السهام لا تعول ومنها ما رواه محمد بن قيس شاذان عن ابي بصير عن ابي بصير
في ما لخصنا وثالثا ورواه محمد بن ابي بصير عن محمد بن ابي بصير

قال

قال سئل عن رجل اراد ان يبيع عبد الله بن عباس من اموال العنقصة او قال غيره
الخطا حصلت عنده الغرضين ورفع بعضهما بعضا قال الله ما ادرككم قبل
الله واكرم اخراجه فاعالهها فقال الذين من بنو من هذا اشترى اليه فقال هتفت كان
امراة هتفت السارق القول بالعول مستلزم الحال ومستلزم الحال حال اما الاكل
لاستدلاله ان يكون في سبب المثلثان والنصف وهو محال فكيف في كل صوت
اما الثانية فمن المسلمات واستدلوا بوجوه الاول بالفتاوى على من يوفي وعليه
بجماعة والمالك لا يفي به فدخل النقص على الجميع بالخصص فكذا الاثر الثاني ما
لقيام على من وصي بمائة تخص من حسه والمال ينقص منها الثالث بالمشكلة
المعروفة وهو ما رواه اسمعيل بن حماد عن عبيد الله بن الحسن قال كان علي بن ابي بصير
اليه علي بن ابي بصير رجل يات وترك ابنته وابوه وروى عنه فقال علي
صار عول المرأة استعاقوا وهذا صحيح بالعول لان بيعها سيقتصر عن الزوجين
معل عن ابن الخطاب بعدم انكار الصحابة والجواب عن الاول المطالبة بالجماع بالثاني
موجود وهو كون المدين مقفلا ثانيا في ذمة الميت فاما ما رواه محمد بن ابي بصير عن ابي بصير
النقصان على جميعهم وليس كذلك الميراث وايضا اسمعيل بن حماد عن ابي بصير عن ابي بصير
النقصان في الاخرة وليس كذلك احوال الغرضين وعن الثاني لان دخول النقص
في الموصى لهم جميعا بل ينسب بالاولى فالاولى يدخل النقص على الموصى له احيانا
وصيته بالاولى فخال النقص فخال النقص فخال النقص فخال النقص فخال النقص
يكون ذلك واحد منهم هم سعد بن بل بن جهم قدس حين فدخل النقص منه لا
على السهام فلا تنفع لكم فيه وهذا الجواب ينسب على مذهبا فيزول هذا ويمن
الثاني مقوله سعد بن ابي بصير على ما لا ينبغي بهما من ابي بصير في ابي بصير عن ابي بصير
محال ولا يثبت على الموصى له عدم صحته او الجواز وقيل النقص من على ابي بصير

ابطالنا القول بالقياس الجواب بترجيح عن الثالث ولا بالعلم في الخبر فاني انه
 عم قال ذلك على سبيل الاحتياط ولا احتياط وذلك لان هذه المسئلة بعيدة وقت
 في عهد عمر فاعلمها وشارع على علم اليه بعد حسب الحق فلم يقبل فلما استدل بعد ذلك الاحتياط
 على سبيل الاحتياط على من هذا الفقه الثالث بان الجواب بترجيح للثبوت وبما ان القول بال
 القول قد امتنع من هذا القول فلم يمكنه من مخالفة ذلك وعن الشرايع بان عمل
 لا جهة فيه قوله لم يتكر على احد قلنا لا نسلم وعلى علمنا ان كل علم عليه وايضا عدم
 الوصول لا يدل على عدم الاحتياط بل ان لم يتكر لكن ليس بليل لانه يحتمل وجوبها
 سوى الزمان بخرها وسبب على ما قال ابن عباس من انه اعتقد ان كل عبيد لم يعيب
 رجلا بالاعتقود وقوله الاحتياط **قال** دام ظله ولو كان من البيت والابوين
 زوج او زوجة الى اخره قلت هذه المسئلة لا تبين الامتثال الذي بدت واما ان زوج
 فلان زوج الزوج ولا ابوين السدس والباقي للبيت وهذا يخرج من ابن عمر لا قل
 عدد من السدس والزوج المثال الثاني سدس الزوج الرقبة فلها الثلث وللأبوين
 السدس والثالث للزوج المثال الثالث النصف والنصف ليد عليها وعلى الابوين ان يحب
 الام والافعال الابن البيت والمسئلة يخرج من زوجة وعشرين مع تصحيح الزوج من
 مائة وعشرين ان لم يكن محب والامن سنة ولتعين على ما عرفت فقوله والباقي للبيت
 يعني المثال الاول وقوله فصل من النصف المثال الثاني فان قيل لم يزل
 الفصل الى النصف وهو من الجميع قلت لما كان التقدير دخل على البيت فاحصا فان
 الفصل اليها تقاربا وهو شامخ في اللفظ **قال** دام ظله اولاد الاولاد وقوله
 مقام الاجام من جعلهم الى اخره في المسئلة خلاف بين الاصطفاة فذهب الشيخان و
 ابن ابويير وابو الصلاح واتباعهم الى ان ولدا الولد يقوم مقام والده باخذ
 نصيب ابائهم او ثيبا وذهب لمختلنا وابن ابي عقيل والمصري منا في كتاب التجر

والثامن

والمتاخر الى ان ولدا الولد ياخذ نصيب العبد من الابن كان او من البيت والاول
 اشبه لنا النظر والخبر لنا النظر فيقول ولدا الولد ليس بولد حقيقة فلا ياخذ
 نصيب الولد اما الاول الى انه لو خالف احد انه ليس له ولده وله ولد ولده لاغت
 ايضا لو قال لا خلع على احد ولا دى ولدا ولا دى اولاد اولاد فليكن منهم منه الاولاد
 الصلب وسبق الفهم دليل الحقيقة وايضا لو كان ولدا كان يرث مع الاولاد
 للصلب لا لانه لا يرث فليس بولد واما الثانية للاجماع اعني الاجماع المركب هذا
 عند البحث وعند التحقيق بخلافه ولما حقيقة وعلمنا ان لا يكون لا يلزم من ان
 مثل نصيب الصلبي لانه يرث عينة وسط بخلاف ولدا الولد واما الخبر فانه
 الفصل بين شاذان عن صفوان عن عبد الرحمن بن المهاج عن ابي عبد الله قال يات
 البيت يقين مقام البيت اذ لم يكن الميت بنات ولا وارث عيزهن وبنات الابن يقين
 مقام الابن اذ لم يكن للميت ولد ولا وارث عيزهن ومثل هذا رواه الحسن بن محبوب عن
 سعد بن ابي خلف عن ابي الحسن الاول الا خلا بلفظ ما روى عن علي بن حمزة عن
 نصيب من الغني يات به وهذا الخبر متعلق بالقوله وفي معناها ما رواه الحسن
 بن محبوب عن ابي بصير عن ابي عبد الله ان كل دى رحم بمنزلة الرحم الذي يرب
 امتد لولده او لولده لانه من من هبكم كونا البيت احسن حال من الابن في مثل
 متعلق خلف بنات بن وعشرين ابنا من بنت وهو مخالف لدلالة الثانية الثاني يلزم منه
 كونا البيت سامية للابن وهو مخالف من خلف ابن بنت وبنات ابن الثالث يلزم
 ان لا ياخذ البيت الواحدة النصف والبنان الثلثين وهو اذا كان للابن ولم
 على هذا النمط جميعا اخر الجواب عن الكلام انما قلتم ما ذكرتم فلا حال ولا محض
 الاية بعدم الواسطة كما خصصتم انتم اذا اجتمع ولدا الصلب ولدا الولد **قال**
 دام ظله ويشان كون الابوين كل واحد منهم الاولاد الصلب على ما مع قوله على الاصح

تنبه على مخالفة محمد بن يونس ذهب الى ان اقدار الاموال لا يتشارك كون الاموال
عشكا برؤايتي الفضل بن شاذان والحسن بن محبوب بقوله ولا ان تميزهن وقال الشيخ
في التفسير هذا غلط لان المراد ان لا يمكن وان تميزهن من الاموال والصلح في احوال
الاصحاب على انهم يتشاركون وهذا المختار ومما لم يعلل فيه لعدم الملائمة قال
دام ظلهم الولد الاكبر شاذان بن عبد الميث وعامة وسيفه ومعه خذ اخلف الميث
ذلك الاصل قلت اخذ صلح الاكبر بن شاذان في حاله الاصل لكن لا يصح جواز ذلك
اعتمادا على الروايات فكيف في حاله الاصل اخذت عن ابيهم فاما الشيخ فمضى على
ظاهر ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن محمد بن ابي عبد الله عن قال اخذ هلك
الرجل وترك مائة فلما اكبر السيف والديع والحائمه والمصحف فان حدث به حديث
فلما اكبر بنهم وباروا ابن ابيهم عن رجوع جده عن ابي عبد الله عن قال اخذت
الرجل فلما اكبر من ولده سيفه ومصحفه وعامة وودعه في اخره عن محمد بن ابي
ثم قال اخذت الرجل في سيفه وعامة ومصحفه ورجلته ورجلته وكسوة كسوة ابيه ولبس
فان كان الاكبر بنهم فلما اكبر من ذلك وباروا بالكدوة ثيابا للدين لا سائر الثياب
علم الله يعطي بنصيبه بالقيمة وكما نرجع من الروايات والادوات وفيه بعد
تسليم الروايات وقال ابو الصلاح ومن الشاذان بن محمد بن الولد سيفه ومصحفه وعامة
وثياب جملته وعنه اجمالا فان رابا لسته الوجوه فيقول في الشيخ وان اراد الاحتياط
فيظا ليه من ان قاله صرح ابن الجبيل بالاحتياط والفتوى على هذا الشيخ الا انه شرط ان
لا يكون سيفها ولا فاسد الزاوي ومثناه فيه معلوم واختار بعض فضلاء الوقت ان
او مذهب المذهب على الاصول **قال** دام ظلهم في ثلثة الحجج وفي القليلة فقلنا ان
عدم الحجج شرط الشيخ واتباعه والمتأخرين معها الغفلة فان اخذت محمد بن ابي
ممنوعين من ان يكون لهم ملكون او كفارا او على الميت وقال السعيد وانا يونس

محبوب

محب الاخرة لا يلاهم عيال وعليه نفقتهم والماله مروة فقل هذا القاطع المحكي
غير ما قلناه في الكاف من الملوك وما شوط سلا الامم الكفر والرق وقبورها
الاب وقوله دام ظلهم فيها عدم الحجج كما ينظر في امتصاص الاصل ولما انما ان يقول
هذا الاصل منقطع بقوله تعالى فان كان له اخوة فلا له السدين ويوم رعايات الحج
فاما التخصيص بالملك من الملوك لما رواه ابن ابي عمير عن الفضل بن ابي عبد الله
قال سئل عن الملوك والمملوك هل يحجب اذا لم يرا قال لا ولما رواه الحسن بن محبوب
عن الصادق عن محمد بن مسلم قال سئل عن ابي عبد الله عن الملوك والمملوك هل يحجب اذا لم يرا
قال لا قال لا يحجب **قال** دام ظلهم ولما اقتضا الفريضة مع ولد الام او ولد الاب في
الرد قولان الا انه يرى بولد الام كلاهما اذا كانا اختا او هما وولد الاب
الاخت وانما ينفي الفريضة اذا كانتا لولدة كلاهما الام واختا من الاب ايضا خذ كلاهما
الام بنصيبها السدين والسدين والاخت النصف فيبقى السدين والسدين
على كلاهما وقدر فضل مع الاثنين من الاب واحد من كلاهما الام السدين فاذا
تقرر هذا فقل يروى الباقي عليها او على كلاهما الاخت او على كليهما يروى على الاخت
من الاخت او على كليهما لانه لما كان القصير يدخل عليها فكذلك الذي هو رعاياتها
عليها رواه الحسن بن فضال من عنده محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن ابنة اخت ابي
ابن اخت ام قال لا من الاخت من الام السدين ولا من الاخت من الاب البطقة والتعليم
منه فاحمد الطراوة الا ترى ان ابوين يروى عليها مع البنت ومع هذا يدور في
عليها وفي الرواية قدح مناه ابن فضال وهي مخالفة للاصل فالوجه باختار
الشيخ في هذا لان الباقي يروى عليها وفيها صحتها من قال يروى على الاخت من الاب والاب
احمد هذا اخر كلامه وهو اختا شيخنا دام ظلهم والمتأخرين وهو شبه لسان يا ابا القاسم
ولا دليل على التخصيص **قال** دام ظلهم اذا اجتمع الاحباء المتأخرين فقلن بقوله

عزير بقول اولادها من يكون لعمتها فان اعتق مذهبهم لا يبرهن الحق الى معتق فان
اعتق بعد ذلك ابوهم فلا يبرهن منه الا بعد لا فاقرب على هذه الوجهة اعتدلت الاحكام
من الاميل الى الاقرب ولا يخفى من قول الاحكام الى قول الامم ولا احكامها **قال** دام
الثالث في الامامة واثباتها لا يبرهن من قولنا لا يبرهن فانها تشارك في البرهان
البحث بيني على ان الزوجة اذا انفردت هل يبرهن عليها الباق ام لا وقد بينا الاصح من
الاقول انها موقوف **قال** دام ظلم الامامة في بيان من الملائكة اقواله فخصيص الامم
لقد كثرنا مع لان الابن والبنت من سواهم فلو قيل بالابن المالك كانا شبهه وانه من المصف
دام ظلم بان استعت لفظ الرواية قلت وفي الحديث ايضا نقل الرواية المشارة اليها
ليست الا واحدة وهي ما رواها سيف بن عميرة عن منصور عن ابي عبد الله **قال** كان
عليهم اقامات ابن الملائكة منهم ماله على سماء الله وهو كمال الحال واما في الرواية
تتبع في الولد فنهى رواية ذلك عن ابي جعفر ان يراى ولد الملائكة لانه فان كانت
امه ليست بحمد فلا تقرب الملائكة له وانه في الحديث عزيها من ان ادعاه فليطلبها
في مقامها **قال** دام ظلم ويرثها هو ولد الملائكة امه ومن يقرب بها على الولد
فهل على الله تنبيه على ما رواه سائر عن ابي بصير عن ابي عبد الله **قال** سئل عن
سائر امرائه قال يلحق الولد امه برثها احواله ولا يرثهم الولد وساعة وافق على ما على
ما ينفرد به خصوص ما مع المعارض وقد بينا الشيخ ايضا في النهاية على هذه الرواية والعمل
على انهم يرثونه وهو يبرهن وهو شبهة وقصة روايات منها رواية ابي بصير عن ابي عبد الله
قال قلت فان مات الملائكة من برثها قال لا يصح له قلت فبطل برثها احواله قال نعم وشك
في رواية زيد الشحام عنهم قال اذا مات الملائكة برثه عتق امه وهو يرث احواله
وقال الشيخ العمل على هذه يقتضي بغيره الاسلام **قال** دام ظلم والاختلاف في الاب
موقوف ويرثها ما به دون غيره من ذوي قرابته قلت اما ان يرثها من ابيه فلا يصح
فاما

واما ان لا يرث منها فادله في حقها فلا ينفصل الشيخ واثباته والمشاخر الى المذبح
ابو الصلاح فاحتد الى ان يرثها ما به وقا وبما به وتردد فيه بعض فضلاء الوقت
والاولا لا يشك بان العاقل انفصل عن الابن فبان برصه لا يقبل الا في حقه وعلى العمل
ونقل الى الصلاح شروكه **قال** دام ظلم ولد الزنا لا يرث امه ثم قال لا يملك كلامه وقيل يرث
امه كابن الملائكة هذا القائل هو المرفوع انه لم يرد له وجه وهو في رواية محمد بن الحسن
عن الحسن بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله **قال** كان يقول ولما انما وابن الملائكة ترث
امه واخوته لا ما وعصبتهما وعلما الشيخ على ان الراوي يسمع ولما الملائكة فالحق
ولد الزنا توهمها وفي الحديث بعد وصحبت هذا الشاغل بوقع الثلث في جميع الروايات
فلا يجوز ان تكتبه وما قالوا اصحاب على الاول وبه يذهب بعض مفسرين روايات وعلى العمل في الخبر
عن رواية الصفا والطعن في سندها فانها ما انفردت بها اسحق بن عمار في حقه عتق
مشهور **قال** دام ظلم قال الشيخ في حق العمل بغيره يكون من احتياطا احسانا في العمل
الى الشيخ لانه عاين عن غيره وعلى ان النظر في عينه وهو غير حقيق **قال** دام ظلم المفقون
يترجع اليه وفي قد الرجع روايات الى اخره اما رواية الادب رواها عن ابي بصير
سماعة عن ابي عبد الله **قال** لا يفتقد بحسن الملة الوثنية قد وما يطلعي الارواح ربيع
سنتين فان لم يقدر عليه يتم ماله بين الوثنية وساعة واقفي وهو من هذا المرفوع واني
الصالح الحلبي ورواية السريها لها على من رواها **قال** سئل ابا جعفر عن عتق او كانت
وكا لها ابن بنت ففان بالابن في البر يراها المرأة فادعت ابها ان امها كانت حرة هذه
الدالها واما ما ساعاها منها وعقت من الدار فطعنا الى جليل من اجل من اصحابنا
وهو كبره ان يشترها الغيبة الابن ويخوف من ان لا يحل له شرائها فقال له من يدرككم عا
قلت منذ سنين كثيرة فقال لا اظن به عتق عشرين ثم يشتره وهذا حكم حاربه
واقعة فلا يبعد لكن العتق ايضا رواها في الحقيقة قال ولا بأس ان يحتاج الانسان

عقار الفقهاء بعدة شتى بين وبينهم والساح ضامن وما انما الورثة نعمته بشرط الملاءة
رواه صفوان بن يحيى عن ابي الحسن قال سئل عن رجل كان له ولد ففان بعض
ولده ولم ير رايه بعد عات الرجل فاعاد في بعض عدا الرجل الغاية من اية قوله
معنا حتى يبرهن قلت فاعاد بالركاء قال لا حتى يبرهن قلت فاذا جاء تركته قال لا حتى يبرهن
عليه المولى فيه قلت فقد ابرهن الرجل فلم يبرهن الا ان كان ورثه الرجل بلا ماله اقلته
بأنهم فانما هو جاء ربه عليه وفي الطريق جماعة وفيما هو كلام قال لا شيء بالمذهب
ذكره الشيخ في الخلافة انه يبرهن بصدق لا يبرهن بغيره اليها وعليه بعض فضلاء الوقت
وهو المختار لان الروايات مع التواريخ ضعفا والفتاوى مختلفة والشيخ علما
الاسماء في الاسع الثقلين وهو من شرطه **قال** دام ظله لو برهن من ضرورة وكذا
ويبرهن بغيره بانه يكون يبرهنه الا في رواية ابيه وفي الرواية ضعف هذه رواها محمد بن
يحيى عن محمد بن يحيى عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن بن علي بن خنيس قال قال علي بن ابي
عبد الله عن رجل من بني جلد عن جده ابيه وميراثه ثم مات الامير بن يونس قال يبرهنه لا في رواية
الناس الى ابيه وشبهه اعز ابن سنان عن ابي بصير قال سئل عن الخوارج عواعد
السلطان من جديريته وميراثه ثم مات من يونس قال يبرهنه لا في رواية الناس الى ابيه وفيها
ضعف فان يونس بن خنيس جليل جليله والاسع مستند الى الامام واقترن بها الشيخ في النهاية
ويؤيده عليها في الحاشيات فقال الرواية شاذة فيها نظير الاشبه الا ان السري لا
يحصل باللفظ بل بوقوفه على حكم شرعي **قال** دام ظله في ميراث الحشر فان يدونها
قال الشيخ يونس بن علي الذي يقتضيه منه اخيرا وفيه تردد الى اخره اقول الحشر يقتضي بالرجل
فان بالبينما يعتبره السابق ومستند هذا القول ما رواه محمد بن ابي عمير عن هشام بن
سالم عن ابي عبد الله قال يقتضي على من في الحشر له بالرجال وله بالنساء قال يونس بن
حيث يبرهن فان خرج منها جميعا فمن حيث سبق فان خرج سواء فمن حيث يبرهن فان
كان

كانا سواء وفي ميراث الرجال والنساء وعدا سحر من عمار عن جعفر بن ابيان
عليه السلام كان يقول الحشر يورث من حيث يبرهن فان بالبينما جميعا فمن ايها الطريق
ورث ميراثا فان لم يسل فحشره فقد الملاءة ووضف عقدا الرجل ثم اقول ان سبق
منها مقتضى الحشرين وانما هما والمناخران يقتضي الانقطاع وما اقره دليله ان
نظرا فاقية او استند من رواية ولقد ترد وفيه شيئا دام ظله طلبا للدليل
فاما مع التناهي فاختلافه اقول قال الشيخ في الخلافة يعمل فيه القصة مستكاف
لهم كل شكل يبرهن القصة وادعى عليه الاجماع اعني الحجة على الفتوى وقال الحيد
في كتاب الاملا والمقضا بعد الاصلح وهو امتنا والى واية مديرة بن شريح عن
ابيه مكانا يبرهن على علم وهو يبرهنه عند الذكر وتبعها المناخران وعوا على
الاجماع وقال الشيخان في ضرورة ولا يبرهان والمبسوط وسائر الروايات وبعض فضلاء
الوقت يجعل يبرهن ميراث رجل ونصف ميراث امرأة وهو المختار وعليه ابن ابي
الانما جعلت في الاشغال الى التفسير بعد التناهي في السق والاولون جوابا
بعد الانقطاع لنا الروايات وانما هو واحد محتمل ان يكون ذكرا وان يكون انثى
التخصيص باحدهما ترجح من غيره صحيح بها مما فرغ اتفاقا فالشخص هو مقتضى
الحشر والمنظر والجواب عن القرعة انه لا شك في مع النسخة والنظر ومن الاجماع انه يبرهن
كيف واكثر الاصحاب على خلافة والذي سعى منه الجواب لا المناضلة ذكر اختلاف
الاصحاب كان يقتضي بالقصة بده من انما مع جماعة من معاصريه ثم ادعى
الاجماع على عدم الاصلح فكيف يصدر قول اثنين او ثلثا اجماعا فان قيل الخلاف
مشهور باسمه ونسبه فلا يفتوح والاجماع قلنا لا نسلم من اين عرفنا ذلك لا خلاف
عندهم او من اين ان باق الامامية شرعا ومن اموافقون معك **قال** دام ظله في
اجتماع الحشر ذكر وانثى مثل الذكر اربعة والحشر ثلثة ولا يثنى بهان وقيل
الغرض منه من اثنين الى اخره قلت بين القولين تفاوت ما لا يوله من لوازم القول

بالتحقيق وهو من هذا الشيخ في النهاية والنهاية والمصري في شرحه في القدر
الذي ذكره في طبع الاول وهو قريب **قال** دام ظله ولو شاء الله لم ينج
او زوجة حتى فرغ من الخلق ثم ضرب عرج نصف الزوج او الزوجة في المشقة
فما ارتفع منه تقصير وليس من هذا في شال ابن وهش عرج نصيبها اثنا عشر
احصيا اليها الزوج من عرج نصيبه وهو اربعة واثنا عشر يرمى الى ثمان و
اربعين من عرج اثنا عشر للزوج والباقي يقسم بينهما على الحساب المذكور ولو كان
الزوج ثمانية عشر من عرج نصيبها وهو ثمانية واثنا عشر يرمى الى ستة وتسعين وهو
المطلوب في هذا المقصود **قال** دام ظله وفي شجرة هذا الحكم بعينه في العرق
القديم تروى اعمان التوارث وهو ان يرث كل واحد من الموت من الاخر شريع في
العرق والمسلم عليهم بالتعاقب الاصل وبه في احوال منها ما رواه ابن عثمان عن
عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن القوم فيرقون او يقع عليهم
البيت قال يورث بعضهم من بعضهم ما رواه الفضل بن محمد الملك عن ابي عبد الله
في المرأة ونحوها سقط عليهم بنت مثل ذلك لفظا بلفظا ويعتبه فيه شرعا
ثلاث حصص للمال لهم واحد منهم وثبوت التوارث والاستنباط في التقديم بالمقت
وهل يثبت حكم التوارث ونحو العرق والمنهديم عليهم اذا اشتهى التقديم في احوال
اليثخان وابو الصالح والمتاخر والاتباع نعم الا بالموت على الغراس واقتصر
ابن ابوي عمير على مويد النسخ وهو ان مقتضى الاصل عدم التوارث ترك الحكم
فيما للدليل وعلى من الباقي وتقدم فيه شيئا دام ظله نقل الى صفي الاكثر في
قال دام ظله ومع الشارح يورث الاضغاض او اثم الاتوى في ايوست مما وث
منه وفيه قول اخر في التقديم على الاصل في اقول في تقديم الاضغاض على
الاتوى في قولنا في النهاية والمعيدة في بوجوبه وملاذ في الزيادة وكذا في قوله
من كلام

من كلام ابن ابوي عمير في الملل المتقدمة في احوال ما رواه عبيد بن زياد قال سالت ابا عبد الله عن
رجل سقط عليه على امرأة قال يورث المرأة من الرجل ثم يورث الرجل من المرأة وما
رواه العلان زرين من محمد بن سالم بن جعفر في مثل لفظا بلفظا في قوله ثم يورث
بالواو ولهذا قال في تفسير التقديم حكم الاثنا عشر الاثني عشر واستحسن في اخر هذا
والحق في الاستدلال بالروايتين ضعفا فان الواو لا يعرب بالترتيب ثم يورث على
ترتيب الاثني عشر بل يحل على ترتيب الجز على الجز في قوله تعالى وفي اغفار وارثا من
عمل صالحا ثم اوصى وقوله ان يكبر الله الذي خلق السموات والارض ستة ايام ثم استوى
على العرش معلوم ان الاثني عشر قبل التوبة وخلق العرش قبل خلق السماء والارض وقد
جاء في كلام الله تعالى في التفسير في الامتحان وابو الصالح في الكافي في التقديم
وكذا في الحدود من الف الرواية ونحن نمنع الاثنا عشر الا في احوال من ما وثق منه في
هذا الشيخ واتباعه وابو الصالح وملاذ في المتأخرين في المعينين في التبع من ركنه
وما وثق في هذا في التقديم فأيده وثق في بعض من هذه الروايات هذا القول الكثرة
قريب من الاستحالة وعلى ما استلحق الاقطاع وهو ضعيف اذا القابل في بعض الاقطاع
قدح شيئا دام ظله فيه بان التورث ما يورث من حيث هو في الحياة بعد وفاته
الموت وهو غير مكر ما ذكره هذا ايضا عذرا وعليه ان في قوله لا يورث الا في الاصل
لعادة نعم يورث عليه ان لا يكون الا من تركه الميت وما وثق منه في اخره فلا ان
فيه ولا القول التورث ما وثق منه مستلزم لتجيز الحكم على منع بعض الورثة وتخصيص
الاخرين الاكثر بعينه بسبب شدة صورة الحق في مقتضى ما يورث في الامتصاص والنسب
مختلف في الورثة وترتيب واحد في الغنيمة والاضغاض او احدا ولا اتفاق هنا قائم على
جواز التقديم فانه ما تقدم يكون في الاضغاض من بين هذه التخصيص في وجوه ان
مستلزم التبع في تبيينه يورث عليه اثنان ما رواه جابر بن ابي عمير عن كثر من
ابن الزبيرين في قوم منقوا جميعا اصل بيت قال يورث هؤلاء من هؤلاء من هؤلاء

منقول

فلا يرتفع كلام ما ورد في شيئا من هذه فان قيل على الاول ان يكون من تركه اليقين
على الثاني ان يكون ممنوعا من صورة غير متعلم لكل الصور وعلى الرواية انها من لم لا
يعمل بها فاعيب بان فروعها التي لا يبعد وقوعه في غير الامر وعن الثاني انه لا فاعل
وعن الرواية انها محضة سماعية لا يثبت الاصحاب وبما قلناه **قال** دام ظله ولو لم يكن لها
دفع غيرهما لتقلد اهل كل منها الى الامر منها الى الامام ليسل منها عن فائدة كلام
افعل التقديرين ان المال للامام والجواب هو ان كان تعلق الحقيقة الواجبة اصلا او
بذاتها او ذواتها احداهم فيستقل اليقين فيهما ثم يتقلد الباقي الى الامام **قال** دام ظله
الرابع في بيان المحذور فقد اختلف الاحتكام الى احد لما كان المحذور في سكون العقدة
المحورات فلهذا لم نستطيع وناسد وكذلك السبب في ذلك اختلاف الاصحاب على ذلك
ثلاثة فذهب بعضهم الى ان الاحتكام الى الامام يورثون بالنسبة الصحيحة والفاسد والصحيح
الاحتكام الى الامام الذي هو السبب الصحيح وهو في هذه المسئلة كتاب الاعلام والاصلح في الكافي واختار
المناظر في ذلك من كلام ابن ابي عمير في التمتع وفيه التخييل الى انهم يورثون بالنسبة
صحيحة كما ان افاسد من واختاره سلاوة عليه السلام التمتع والاحتكام هو الاول لانه انما
النسبة الفاسدة منشاء عقدة الشهادة بالنسبة الى الدنيا والحديث ينشأ من عقدة الشهادة
بهذا الحديث والنسبة الفاسدة فثبت في الارض اما الاول فلا يثبتها عليهم بالمال وال
اعتقادهم حل الوطء واما الثاني فامتناع فاما بالنسبة الفاسدة فلا يصدق كل سبب
منشأه عقدة الشهادة بحقوقه لانه ان جميع ايات الارض تدينها والنسبة الفاسدة
لا تكون ولها المحال والنسبة باقية ولا يثبت الا بالنسبة الفاسدة لبطلان العقدة والشبهة
نايلة ولا يستدلوا على الثاني وهو اعني مذهب بعض من هو عظيم القدر والمكانة كان
مصطفى الصادق ومنه ما سفي من مذهبه الشيعة يكون قديرا بعباده بقواته وان حكم
بغيرها انزل الله وان ما ذكرنا فاحكم بينهم او امرهم بينهم وان حكمنا فاحكم بينهم بالنسبة
باعتقاد اجماع على ان الحكم بين مذهبنا وبين مذهبنا في الاعتقاد عينا بين الجاهل من الامم

الاول والثالث اقل من الحكم بينهما ذهبت اليه الحكم بينهما انما الله وبغيره المستطاع
من ان من حكم هو مستصف بتلك الصفة وعن الرواية الثانية ان امر عطل الحكم
فلا يثبت ولا يحل النزاع وعن اجماع ائمة الشيعة عتبت الحكم بما يخالف من ههنا او ملق
الحكم الاول سلم والثاني ممنوع لكن من ان الحكم بينهما احترم حكمنا الفقه ههنا
فلا بد من دليل واستدل الشيخ على مذهبنا بآيات منها صحيحة وهي ما رواه ابن العتيق
السكون عن جعفر عن ابي عبد الله عن ابي الحسن ان كان يورث الجورج بآية واحدة من وجهين
من وجهي الامر وجه ائمة وجهه ومنها عتبت بالآية الغفرية وهي ما رواه ابن جلاب
بحجها محضة الى عبد الله من قوله قلنا عن ذلك فقالت امة قد تزوج بآية فقلنا ابا
علينا ان ذلك عندكم التكلم وما روى عنه ان كل قوم دخلوا في بئزهم حكموا ولا خلاف
ولا في الرواية بين قائلين ان الهامة عند الاستدلال وبرئتها الروايات ثم قال عقيدة في ذلك
سجلهم مع انه قد روي في الرواية الصحيحة بذلك اشار الى رواية السكوني في علمه الثاني
منها بانه لم قاله الاول في آيات الجمع وفي الاضحية وآية التوحيد وههنا اقص قلت
ابعد ضعف بطر هذا الشئ ما لم يرد له الروايات على ان الشئ قد ثبت على ذلك بقوله
وعتبت الرواية الصحيحة والجواب عن الرواية الاولى ان السكوني عام في ضعفه لا يعتد على ما
يقره به وعن الثانية والثالثة انهما من سلكنا على انهما عتبتا النبي على عمل النزاع **قال**
دام ظله ولو قلنا فعدده هو اربع وثلاثون هذا رجل يزوج بنت بنته واولادها
ولدا فوقه فيكون بنت الرجل صاحب هذه المرأة واخوته **قال** دام ظله جازمة في
حساب الفرائض الى امرها ولا يخرجها السكالات فاحله لكن اذكر زيادة ولا ما ذكره دام ظله
اسر المحبة اليها فاقول اذا حصل في الغرضية نصفان فغير من اثنين وكذا اذا كان
نصف واحد ما بقا فحصل فيها ربع ونصف اربع وما بقا من اربعة والنسبة وما بقا من
ثمانية والنسبة والثالث والسادس من اربعة وعشرين والربع مع السادس والثالث من ثلث

عشر ونعني بقولنا ما بين سهم صاحب الغرض وهو يكون باجماع صاحب الغرض
 مائة احد صاحب الغرض السبعين وابقى ان الغنيمة على الورثة فلا يثبت وان اكسر سهم
 سهام المستكر عليهم في اصل الغرض حتى يحصل المطلوب **قوله** اخرى واذا اجتمع
 فلا عاوى اما ان يكونا مائة او بين اولي الاول لا يحتاج الى ضرب بل يحصل المطلوب
 والثاني وهو الخلفا اما ان يغني اولها الاكثر وليس على المتأخرين ولا يحصل المطلوب
 من الاكثر واما ان لا يغني ويمنون فواقين وهو المصطلح عليه هذا الكتاب لا يشتركون
 على اصطلاح بعض الفضلاء والباقي لو افترق الاضرب يكون بينهما اشتراك او فرق
 وان لم يفترق فمساواة الباقي فالاشتراك او الفرق يخرج الباقي وعلى هذا الى ان يفرق
 فيسمى تناسل من يحصل المطلوب بعضها احد العديدين في الاخر وفي المتوافقين
 يحصل بغير جعل الوقف وتخرج الاشتراك على اختلاف العبارتين في العدد الاخر
 ونقول العدة النصيب **قال** دام ظله سمة في المناقصات الى اخرها الناظر ان
 احد الورثين قبل القسمة ولم يورثه اخرى فان كان نصيبه يتقسم عليهم فلا يثبت ويصوب
 في مثل اخوة سرح اخوات من جهة الاب وان اكسر فان كان بين نصيب المثل الثاني
 الغير بصفة الثانية وفق فاصرب فوق العريضة النصيب للغرضية الاولى فالخلف
 المطلوب والنسبين في مثال اخوات من ارب اخوات من الام ثم مات الزوج وخلف ابنا
 وبنتين فالعريضة الاولى اثنا عشر نصيبا للزوج منها ستة نصيبا على سهام ورثة
 وهو اربع وبنين نصيبا وسهامهم وهو العريضة الثانية وفق بالنصف خضرب وتواكز
 الاولى يحصل المطلوب وان كانا بنين مائة من فاضل العريضة الثانية في العريضة الاولى
 وعلى هذا الحساب لو اكثر المولى على الثالث مع الاول والثاني قبل ما علمت في الثانية
 مع الاول وكذا في الرابعة معها وقوله دام ظله فان اختلف الاستحقاق او الورث او هما
 الاول ثوب خلف او لا من الاب ثم مات احداهم وخلف من اخره لام والثالث خلف

ثم مات احداهم وخلف من اخره لام
 خلف الاول من الام
 ثم مات احداهم وخلف من اخره لام

ثم مات احداهم وخلف من وبات عريضة الثاني عريضة الاول واستحقاقهم خلف
 ثم مات احداهم وخلف من وبات عريضة الثاني عريضة الاول واستحقاقهم خلف
كتاب القضا القضا في اصطلاح
 هو الحكم بين الناس على وجه شرعي من اهلية الحكم وهو مرتبة عالية ودوره سامية
 لكن التفرقة بين ذلك خصل والفصل فيه عسر قال ابن من تامل من لم يحكم بما انزل الله
 فليكن هم الكافرون وفي موضع هم الغاصبون هم الظالمون وقالوا احكامهم بينا
 الناس ان يحكموا بالعدل وهو يبتدئ من حصول العريضة الثانية بالاسولن والفرع
 ولا يستعمل على تقوى الكتب والرجال ولهذا فان ادم ظلم ولا يعقد الا للمولى اهلية
 الفتوى وهو ان يكون عارفا بالكتاب على سبحة ونسخة عانة وخاصة منه واجبا
 عالما باللغة ولا على ابقول الصادق من قوم فضحاء فان اذروهم عنا حديثا فاعز
 وقام من اقلتي الناس عينة علم ولاه لعتبة الملائكة الرضا ولا تلك العداية في
 من حكم فعداه من بعينه انزل الله وهو كافر **قال** دام ظله وهو الذي يراى
 الكنتانية المشبه بنم لا يسطرون الى الا تيسر لعيز النيز ابها اختلف فان النبي هل
 كان عالما بالكنتانية بعد البعثة ام لا وهو من لا يحتاج الحكومة اليها وتيل القول
 تصا واكتت تامل من قبله من كتاب ولا تحظر يمينك من قال بالاول فيشترط
 هنا الكنتانية ومن قال بالثاني ان يشرط ويروى عليه انه وما كان في امره من حسن ضبطه
 وعفوه واسمه من النسب والاول احتيا والشيخ فطوا بانه والمتاخر وكذا اختاران
 لا يكون عزم وهذا قد ياحيا لما الوقوع الفاعل والاحتياط **قال** دام ظله في انشاء
 الحرير تردد الاشياء لا يشرط انشاء القهر هذا النظر المتوى الشيخ في ما يشرط او
 نفوذ المستند والموجب لا ينفقد ولو كان عدلا لا ياصل ولحق الصاقي من
 دوى حادشا وعرفنا حكمنا فاجعلوا قاضيا فان قد جعلته قاضيا ولغضاس
 يقتضى والعرف النصيب **قال** دام ظله والحل من وقتنا مستدبر العتلة هذا ما يشرط

لمنح مائة

في هذا المعنى لا يكون وجه المصوم الى العتلة فيكون ارفع وعلى المتأخر قاله
السيوطي استقلال العتلة لقول النبي خيرا مما ليس المستقل به العتلة **ق** دام
ظلمه وقبول القضاة على الحقائق العادل مستحيلين من منصفه وربما وجب قول
استحباب العتلة يكون في موضع يوجد مثله ولا يلزم حاكم الاصل الزا ما يتوقع
تضييق الشراطين بحال القول وهذا قال الشيخ في الخلاف وان لم يكن له الاستماع
ورد عليه شيئا دام ظلمه في الرابع وقال الشيخ يمنع الاثر ان اذا الامام لا يلزم بما ليس
والذي يظهر ان هذا غير وار على كلام الشيخ لا قال في تقديم الكلام تنصير من الامام
واحدا مع وجود مثله لم يكن له الاستماع لان المصوم اذا لم يجد خلافا فليقل
الاستماع لانه مخالفة المصوم لان ذلك لازم له والامام لا يملك من تعيين واحد من
جوز الاستماع من قبول خبر من مخالفة الامام وهو من لازم **ق** دام ظلم الامام
ان يقتضي بحالته الحقوق مطلقا واعينه في حقوق الناس وفي حقوق الله تعالى
الشيخ قال الشيخ في النهاية للامام ان يحكم بحالته حقوق الله وليس بعينه ذلك قال
في الخلاف لما لم يحكم بحالته الحقوق كلها وحكم في ذلك من الرضا وقول النهاية
لان حدود الله سنية على التخفيف **ق** دام ظلمه ان عرف عدالة الشهود وحكم
الاحراز اقول لا الشهود لا يخافون من ثلثة اما معلوم الصلوة وهو يقتضي قبول النهاية
واما معلوم العتق وهو يقتضي اطلاقها واحكامها هو الحال وهذا قولنا قال الشيخ
يقبل بالاجماع سند لا يان الاصل في السلم هو العدالة وبانه لم ينقل عن الصحابة
والتابعين البحث عن حال السلم وقال المعتمد وملاذ يتوقف على رتبته حاله
هو الوجه واختاره المتأخر شيئا دام ظلمه والحوار عن الاجماع من غير الثاني
ان الامام لا يفتي في العدالة فيقول ان الاصل في السلم هو العدالة في الحديث المعنى سلم وبه
احراز مفعول وقد جردنا عن مقتضى المانع فلا يكون العدالة مستحقة شرط

كان

فبعد

بذلك النهاية هو العلم بالعدالة لا يجوز في الثاني عدم العقل لا يدل على عدم الوقوع
ولو ثبت لا يكون حجة بخلاف عدم الحاجة اليها مع ما رويهم **ق** دام ظلمه وفي تسليم
الاعراض رواية واشهرها بحلته هذه رواها السكيت من جعفر عن ابيان
عم كان بحلته الدين ثم ينقل فان لم يكن له الاضغمة الى الغناء فيقول انهم صنعوا
به ما شئتم والسكيت في عاصي واشهرها ما رواه زناد عن ابي جعفر قال كان علي
لا يفتي في السجى الا ثلثة العاصب ومن يحل ما يبيح ظلم ومن او عن علي ما روي
بها وان وعده شيئا باعها يا كافي شاهد **ق** دام ظلمه فان قال نعم اس
باحضارها امر منها بمعنى القول يقتدر به يقول الحاضر وليس هذا القول
ان ماله وتبع شيئا كلام الشيخ في النهاية والاولى السكوت عند ذلك وهو احتيا
الشيخ في الخلاف وعلى المتأخر **ق** دام ظلمه وقد كتمت المدعى عليه تروى شيئا
الزهد ان التكفيل احتياط في حفظ الاموال وهو احتيا في الشيخ في النهاية والاحتياط
الاصح عدم التكفيل لانه كالحبس معناه استحقاق واختاره في الخلاف وتبعه المتأخر
الذي اعتقده الا في موضع الربة **ق** دام ظلمه بلوا فاه بليته لم تستمع هذا احتياط
في كتمه وقال المعتمد يبيع ما لم يشتره المالك سقوط الحق وبالاولى وايات وهو احتيا
معدان من فلول الدين عن فائدة **ق** دام ظلمه ولو سخط التكرار عن اليمين واحرق
بالقول وهو المروي هذا رواها محمد بن مسلم عن الصادق في قضية الامير من التي قضى
بها امير المؤمنين الى قوله ثم غسله وامر الاخرين بسره فاستمع فانهم الدين وانقر عليها
في النهاية والمعتمد وملاذون بن بايعين في المصنع وقاله في الخلاف واختاره المتأخر
على المدعى ان يعلق فلا سقطت دعواه والاولى ان يعلقها لعل في الثاني احوط **ق** دام
ظلمه ويحذر الامير من الاثارة الحارزة اقول بخلاف الاثارة المعصية حمل على سائر امور
والقول يرجع به على اسم الله في الحصف مع الاثارة قول الشيخ في النهاية وتبعه المتأخر

بقوله لا تشارة بالقول بسرع سألوا اليه ان الكوفة تواجد احب اليه من ان يشارة
 بمحمد بن مسلم المتقدم **قال** دام ظله ولا يتجه اليه من طائفتي من طائفتي على سبيل
 مع دعوى عليه بغير او ثباته وعليه الحق وان ترك في يده ما لا يقول اذا كانت الدعوى على
 الموت فلا يتوجه اليه من تلك الدعوى على الوارث الا ان يدعى موت المورث والمورث
 يتكرر او ثبات الموت ولكن الوارث يتكرر ان لم عليه حق او ليس له لكن يتبع ان لم تتركه
 هذه المواضع يتوجه اليه من على نفي العلم بالموت او ثباته وشيئ الحق او عدمه **قال**
 دام ظله ولو كانت دنيا والعزم مقرا ذلك ومع جوده عليه محتمل في حق المدعى لا
 تتراجع معناه اذا كانت الدعوى دنيا او تزل المدعى عليه فيقول الحق ولا يتبع من الراد
 محمد المدعى عليه لكن المدعى عليه فليس المدعى ان يتزعمه قهر من يد المدعى عليه
 عند الحكم جسم المخصوصة **قال** دام ظله ونسب الدعوى الجوهرة ترد هذا التردد
 منه دام ظله ونسبها انها دعوى جازمة لا تسقط وتا لا الشرح لا تصح فكانه
 نظرا الى تقدير الحكم مع شوبها والدعوى الجوهرة مثل ان يدعى دنيا غير معين او
 دنيا غير موصوفة وعينه ذلك والاحوط **قال** دام ظله سألوا الى اخره مسألة
 الكاين رعاها بولس عبد الرحمن عن مسمى بن حاتم عن عبد الله بن مسعود وهو حسن
 ضليها العمل مسألة السفلية والها على بن يقطين عن امير من عمر عن الشريفة
 مسألة الصاغة الرواية وجب ضعفها جهالة السائل ومخاطبة علان اخرجه الشيخ
 صاحب حاضر فلوله وما اخرجه وصاحب غايبه لا يحد فصول اخرجه فصول هذا
 اشكال في الرواية وعليها فتوى الشيخ في النهاية وادعى المناظر عليه الاجماع وهو قوي
 ولم ينفقه ومسألة البضاعة رواها جري عن عبد الله بن مسعود وهو سكتة الا ان يحمل
 على ما ذكره دام ظله ومسألة الاجير رعاها محمد بن ابي الحسن في الخطا وهو واقفي
 زيد بن اسلم عن يونس بن حمزة عن عبد الله بن مسعود فان صح النقل فوجب ثبات ما ذكره

ما اتفق

ما اتفق الاجير الاجرة ولا وكيله بخلافه ان ادعاه الاجير الى ذلك فانه وضع حقه
 من اوان من خلفه وسئل عن المبيع فيها ضعف من شافه من مهرين شهدوا فتى
 الشيخ وادعى المأخر عليها الاجماع وهو اعرف بما ادعاه **قال** دام ظله اذا ادعى
 ابو اليه عاتية بعض ثمنها كلف البينة وكان كتمه من الاشارة في مقتضى العمل
 وعليها فتوى الشيخ في الحاربات وتعليقها في روية العرق رعاها محمد بن محمد
 عن جعفر بن عيسى قال كسبت الى الحسن المسألة فكسبت في الابن عيون بلا بينة وثا
 الزوج والام وعينه الا يجوز **قال** دام ظله اذا ادعى الزوجان متاع البيت فله
 ما للرجال ولها ما للنساء وما يصلح لهما يقيم بينهما الى اخره هذا مروي عن محمد بن
 الحسين في الخطا عن الحسن بن مسكين عن فاطمة الخاسر عن عبد الله بن مسعود قال قال الملق
 الرجل امراته وفيها متاع فلم يما يكون النساء ولا يكون للرجال والنساء تنتم
 بينهما واذا حلق الرجل المرأة فادعت ان المتاع لها او ادعى ان المتاع له كان له الرجال
 ولها ما للنساء وعليها فتوى الشيخ في النهاية والخلاف فاعتاد المتأخر في رواية ابن
 عمير عن حماد عن عبد الرحمن بن الجراح عن ابي عبد الله المتاع للمرأة الا ان يقيم الرجل
 البينة مع الاخرى ان العاقبة ينقل المتاع من بيت المرأة الى الزوج واختارها الشيخ
 في الاستيعانة والاولا انهما متباينان للبتاوى وجريا في العاقبة وما ذكره في قوله قد وثق
 من الممن اشبه بنظر الاصل ورواية ابراهيم بن محمد بن وكز وقد روي عن علي بن عيسى
 والعمل على الاول **قال** دام ظله الثالث في ثمن البينة الى اخره اتولى صاحب هذا
 الفصل ان يقال مع تحقق الثمن من مال يكون له عين في واحد او يدها او يدها او يدها
 فان كان الاول وشهدا بالملك المطلق فتصيرها للحامج لان يديه صاه اليه لا حكم
 لها ويؤدي قول البينة البينة على المدعى اليه من المدعى عليه وقوله على البينة
 تنبيه على قول الشيخ في الخلاف اذا ادعى ملكا مطلقا وباعدها على العين كانت البينة

ما اتفق

فليس يار قبيل شهادة قال نعم وما رواه ابن محبوب عن علي بن حماد قال سألت ابا عبد الله
 عن الرجل يار قبيل شهادة قال اذا اراد ان يزوجها قال لا يزوجها الا ان يزوجها فليس يار قبيل
 وعنه المروني في الامام ان قبيل شهادة بعد ذلك وادى الناضر عليه السلام لا يقتدر
 ان العاقد يزوج القوم فلا يجوز ان يزوجهم الا ان يزوجهم فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل
 وهذا القول يحتاج الى تقييد اخرى في قوله ايضا ان يزوجهم فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل
 فقبيل ان يقول العرف حرام او باطلا او يفتي الحنابلة هذا هو القول المتكلم فيه
 انما لا يستحق الشيخ في الخلاف اختياره الناضر وهو انه لا يجوز له ان يقول
 لقائله **قال** دام ظله وفي قوله شهادة الولد على غيره فاما قوله النع في قوله
 ابنا باجوبين فلو راجع الصلاح الى النع وادى الناضر عليه السلام وقال المراد ان قبيل
 منكم ما لا يزوجها فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل
 فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل
 شهادة الزوج لو وجبته ولو طهر بعضه او بعضا او بعضا من اهل الشهادة وكذا في
 ورجاها فيه الشهادة فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل
 لا قبيل الا اذا انقضت اليها شهادة عدل اخر فاما قوله في الزوجة فقد روي الشيخ في التقيد
 وعنه بن جعفر الطوسي عن ثقات من فقهنا الى الجليل عن ابي عبد الله قال يجوز شهادة
 الرجل امرأته والمدة الزوجة اذا كان معها غيرها وفي هذا الخبر اخر عن زرارة عن
 عنهما انهما الزوجة حرة متعفة في المراجع يسلح طهرها الى الواقعة الزوج واما في
 فاما في قوله في دليل على صحة النكاح بالبرهان او ادعى الناضر على المتكلمين الاجماع بان ثبت
 فالوجه في التخصيص وهو ان يزوجها فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل شهادة فليس يار قبيل
 يتولى بها ما يجوز قبيل شهادة الواحد مع اليمين وفي الزوجة في الوصية اذا كانت من
قال دام ظله والصحة لا تمنع القبول في الضيق والامية على الاشبه بقول شهادة الضيق

نقل

نكاح في قوله واما الاختلاف في شهادة الاجرة فاستاجر هذه ابنا الجوز والشيخ واما
 الى النع من قوله وهو في رواية الحسن بن علي بن فضال عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي
 السري عن ابي الحسن عن ابي عبد الله قال اذا قال امرأته اني قد تزوجت فليس يار قبيل
 الاية وحملها الشيخ في الاستصحاب على الكونه اجرة من هو اجرة والوجه الطعن في الرواية
 فانما الحسن بن علي بن فضال في الاستصحاب والذين ياروا ولا يورثون في مباديها
 قال الا باسبغ شهادة الضيق كان عينا وكبره شهادة الاجرة لصاحبها لا لغيرها
 لعينه ولا باسبغ بعد ما روي في قوله في قوله سامة قلنا لا يجوز بيعها بقبول ولا
 شهيد من نكاحكم وقوله واشهد فليس يار قبيل شهادة **قال** دام ظله وفي قوله
 الملوكة روايتان في الشهادة القبول رواية النع رواها صفوان عن ابي عبد الله محمد بن مسلم
 عن ابيهم قال قال ابي عبد الله الملوكة لا يجوز شهادة رواها الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله محمد بن مسلم
 مسلم بن ابي جعفر عن ابي جعفر شهادة العبد المسلم عن الرجل المسلم رواية القبول رواها
 الحسين بن سعيد عن القاسم بن عرق عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
 في شهادة الملوكة قال اذا كان عكلا فهو جائز في الشهادة اذا ولد من ربه شهادة الملوكة عن
 المختار رواها ابن ابي عمير عن عبد الله بن ابي الجراح عن ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله
 ثم لا بأس بالشهادة الملوكة اذا كان عكلا وعليها عمل الاصح الا ابن الحنفية وابن ابي عمير
 وجميع الشيخين يرون ان لا يزوجها ولا يزوجها في النكاح او على ان المراد منها شهادة الملوكة
 لولا لا حيزها فانقر هذا وهو اختيار ملازم في الصانع وادعى الناضر عليه السلام
 احسان الشيخ في الاستصحاب انها لا قبيل لولا ايمهم وقبيل لمن عدلهم تاريل للروايات
 الواردة بالمعنى مطلقا فليس من هذا انها قبيل عليهم لانه داخل في الاستصحاب وهو
 كلام ابن ابي عمير ووجه الناضر عن الاستصحاب ان الشيخ قال منه لا قبيل شهادة العبد
 فلا عليه وهو مطلقا لانه او في النكاح ووجه الاجماع هنا طرفة وامتناد الشيخين

في الضيق
 لا قبيل شهادة
 ما نكح في النكاح لا قبيل

والتابعهما يمكن ان يكون رواية من ابي جعفر عن ابي عبد الله قال سمعته عن الرجل
المؤمن المسلم يشهد بغيره في حق الحق في الدين والشرع ليس بغيره ولا
لهما اذ كانت على ما ليس بغيره صدق انها العزيم ليس بغيره في حق الحق في الدين
الدين والشرع ليس بغيره صدق لكن من جوفه صوته جوفه في الجميع وكذا من منع ومنع
ما اختار في الاستبصار من التوفيق بين الروايتين ودعى الاجماع هو المسكينة قال
دام ظلوه واشهد بغيره على انه ولد من والده فورا على الرجل الى امره اصل هذه المسئلة
وما يكون رواية ابنه في غير من حاد عن أبيه عن أبي عبد الله في رواية وتلك رواية
وما يكون رواية ابنه في حق الحق في الدين وعلمت الحجة على خلاصتها بعد الاعتقاد
منها كما كان يشهد بها ان كان يقع على الحجة وان الحجة منه تأخير شهادة بها ويدعي
كما كان اقر عليه الشيخ في النهاية ذهب الى انه لا يجوز للعالم ان يشهد بغيره بعد ان
ان والده اعتقها وحمله شيخنا على الكراهية لان شهادتها لا تتبع لها فتاوى الشيخ
الرواية على قول من يقول ان شهادته المأمورة لا تقبل لمؤلفه ويمكن ان يجاب عنه بان شهادته
في الحكم الشرعي بقبول شهادته ما اعني حاله العتق والعبودية عن شهادتها بعد اقرارها
الشهادة فلا يقبل فيها **قال** دام ظلها السابعة المولدة فلا يقبل
ولذا لنا وشيئنا في الشيء الذي يعرفه ويرى رواية نادرة هذا القول للشيخ في النهاية قال
رواه ايضا ابن ابي عمير عن عيسى بن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن شهادة ولدان
فقال لا يجوز الا في الشيء المتيقن والوجوه في المسئلة على القولين فمن قال ان ولدان
كما في هذه الاكثر في القول الاول من قال ليس كما في قبول الحق في الدين وفيه ونذر الرواية
قليلة ورواها وهو مخالف للاصل فلا اجماع عليها ومعارضة بما رواه عيسى بن زائدة
عن ابيه عن ابي جعفر في الاحتجاج شهادة ولدان لا يقبلان من ولدان قال في الخلاصة
يقبل شهادته ولدان وان كانا متضادين والمتاخر بناء على كونه ومالية العمل **قال** دام

القبول

الشيخ بالادارة قبل الاستنطاق يمنع القبول المتعلق بالثبوت وهل يمنع في حق قوله عليه
تردد اشك ان التبع بآراء الثقات هوهم التهمة لا يقبل في حق قوله السائر بالاختلاف
وفي حق قوله في حق قوله في المطلق النهاية بالمتبع فيها التهمة ومضطر في حق قوله في حق
الله لا حقوق الناس وهو حسن عند راسه فقط حذوها هذا الاداء ومن شاء
التردد اعتما الى الوجهين **قال** دام ظلها المصنوع قبل شهادته فيما لا يقتضي الاجماع
فيما لا يتردد بآراء قوله المتكلمة في الشهادة هو العلم بالمشهور في لائقة رتبة
العلم الا فينا لا يعلم الا بالاجماع مثل الاقرار وغيره فلا يصح قبل شهادته الا فيه ولما ما
لا يتحمل عليه رواية ورست عن جميل قال سالت ابا عبد الله عن شهادة المصنوع في المعتل
قال لا يتردد بآراء قوله ولا يتردد بالتأني في قضية اشكال ظاهر وعليها فتوى الشيخ في النهاية
والعمل على الاول **قال** دام ظلها لا يقبل شهادة الشك في العلم او العلم في حق قوله
في الرضا في رد شهادته القبول ينشأ التردد النقل الى قوله المصنوع في الشيء في حق قوله
الى المتبع مستكلا بالاجماع وعليه كثر اتباعه والمتاخر في ذكره في المسئلة في القولين وفيه
ولما دار الى القبول ما احتار شيخنا دام ظلوه هو المشبهة لانه ما يخفى على الرجال انما قال
دام ظلوه ولو اقرضت ان في الدين كالماتين مع اليقين فالاشبه بعدم القبول القبول في
الشيء والى الصلاح وشيئنا دام ظلوه في التراجع وهو فيما رواه ابن ابي عمير عن حماد بن عمار
عن ابي عبد الله ان ابا عبد الله ان روى الله اجاز شهادته الشك في الدين مع
عين الطالب يلف بالعلم ان حقيقة الحق وهو في ذلك ان المراد شهادة امرأتين لمسا
رواه يوسف بن عمر عن عيسى بن عاصم قال سالت ابا عبد الله عن شهادة الحق في امرأتين
لطالب الحق امرأتان وعينه في حق جاز واختار شيخنا عدم القبول في القولين **قال**
وفي عمل مستكم وتردد المتاخر في الاول **قال** دام ظلوه ولو روى الحق في حق قوله
المرجع للوجوب في الشيء في النهاية واتباعه وامر الصلاح في الحكم في العصور العمل

رواية رواها في التلخيص فنفذت الى ابن ابي عمير من هاهنا بن عتيق عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله في
قول الله عز وجل ولا يات الشهاد اذا دعوا فقال لا ينبغي لاحد ان يدعى الى شهادة يشهد
عليها ان يقول لا تشهد لكم وتخليه ما رواه ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله
في قوله تعالى ولا يات الشهاد اذا دعوا قال قبل الشهاد وبما استدلووا بقوله تعالى ولا
الشهاد اذا دعوا وسأول على جواز التسمية التي وما قبل اليه وميزا على هذه في عدم
الرجوع واختاره المتأخر وهو اشد في الاول اصح **قال** دام ظله في كيف في الشهادة
بالملك شاهدة يتصرف فيه رواية القائل هو الشيخ في النهاية والملاحق مستكبر
وتردد في ما وجب الجواز رواية الاحتياط واختاره المتأخر في الامانة كما يحفلان في
فيجوز ان يشهد بالملك وهو ضعيف في الشهادة لست بعصا في العلم التام لقوله تعالى
التم على شملها فاشهد ومع بخلاف البيع فانه كيف في الامانة والى صراحة في الشهادة
على التفرقة في العلم انفع طول المدة وعدم المنافع يجوز بالملك ايضا لا يفرق قصها وحده
المنافع ولا يلزم الحاكم ان يحكم بها مع علمه بتصرف المالك اذا اتمام المدة
التي سافر بها وبها وليس كذلك **قال** دام ظله لا يجوز اقامة الشهادة الا مع الذكر ولو كان
خطه وفي رواية ان شهد بها اخرها اقامتها وفي الرواية تردد هذه رواها احمد بن
عمر بن بريد قال قلت لابي عبد الله الرجل يشهد في العلم الشهادة فاعرف خطه وخطي
ولا اذكر من الباقي املا ولا كثيرا اذا كان صاحب ثقة وصاحب ثقة فاشهد
وضعها الشيخ في الاستبصار وذكر انها خالفه للاصول فذهب اليها في النهاية في
الاولى اطرافها المأذرة وكوتها معارضة بوقايتها ما رواه ادريس بن الحسين عن
عنه عبد الله لا تشهد بشهادة حتى تعرفها كما تعرف نفسك وما رواه القائل
عنه الكوفي عن ابي عبد الله لا تشهد بشهادة لا تدركها فانه من شاء كتب كتابا
تفرضا قدام الزعيم لكونها موافقة للاصل ويصدقها قوله لا تشهد على مثل التمسك

وعملها عمل شيخنا والمتأخر وبعض اتباع الشيخ تجوز اختاره في النهاية **قال** دام ظله
عضوا ما اصبغ شهادة ولم يشهد كان بالخيار ولا فائدا تمام المحسن بل ان كان
استمع ومنه تردد في الرد في قوله كان بالخيار ومثله قوله تعالى ولا تكلموا الشهادة وخرجتها
فانه اتم عليه في هذا الشيخ في النهاية في الخيار والاولى سقوطه هنا وهو اختيار شيخنا ودام ظله
والتأخر **قال** دام ظله في قبول الشهادة في الشك في الوضع الذي قبله
شهادة من علمه في رد ومثله الرد في النظر في العلم في الشيخ فانه ذهب الى انه لا مدخل في
في الشهادة على الشهادة وهو اختيار المتأخر في الخلفاء من قبل في العموم والامان
والعقد وقال الاشارة لا قبل بحال قال ابو حنيفة يقبل فيما الشاهد من مدعيه ومن
اختاره شيخنا الاول في غير نظر ووقع في بعض النسخ وقيل الشهادة على شهادة النفس
وهو الخلف في العلم كان وقع في النسخ وقد اصرى دام ظله في العلم في هذه المسألة
وان كانت صحيحة فلا امر لاختلافها فلا تردد وقد قد هاهنا **قال** دام ظله في العلم في
فانكر شاهد الاصل في المروي العمل بايدها فان شأنا بالخرج الفرج وفيه اشكال لا يتصور
الفرع شريطة عدم شهادة الاصل في الاشكال على ما يتفهم من الرواية من العمل بالاصل
ومثله ان بعد حضور شاهد الاصل هل هو شرط في قبول الفرع ام لا الاول اطراف
اشبه وعمل الشيخ في النهاية في الرواية والمتأخر منه وهذا ويقدر في تسليم الرواية مع الشك
يلجج الفرع وهو من هذا الشيخ واتباعه وهو من رواية ابي بصير في ما لا يقبل الفرع
ويخرج الاصل وهو بعيد من هذه عدم كون الفرع اقوى من الاصل وفي بعض النسخ اخرج
الاصل وهو يكون بناء على عدم هبة ابن ابي بصير وليس رايه هنا وعلى هذا النقد يمكن
الاشكال على قبول الفرع لا على الرواية **قال** دام ظله انما يصح الشاهد قبل القضاء المحكم
ولو جاء بعد القضاء لم ينفذ الحكم ومنه في النسخ الاخرها اقول وجوب الشاهد من
الشهادة لا يخلو اما ان يكون قبل حكم الحاكم او بعده فعلى الاول لا ينفذ الحكم وعلى

لا ينقض الحكم بل يضمن الشهود ما انفعلوا بشهادتهم على اختيار الشيخ والخلاف وما اختاروا
 المتأخر وهذا يشهد بان حكمه كان شرعيا ثابتا ووجه التوهم بمقتضى الكفر فلا يتدبر من هذا
 وقاؤه التناهي لا يضمن الشهود الا مع الظاهرين ومع تقيانها ينقض الحكم وهذا التفصيل
 عزيز معلوم فاعلم على الاول **قال** دام ظله ولو شهدا بطلان امرأة فترت وصفت ثم جبا
 منها المهر لارضاه اصل هذه المسألة رواية رواها علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
 عن عبد الحميد بن ابي عبد الله عن شاذان بن شاذان عن ابيه عن ابيه بان رجلا طلقها فترت وصفت
 جاز بها فافكر الطلاق قال ايضا بان الحد وضمان الصدق للزوج ثم تعدت ثم رجعت الى
 زوجها الاول ولا يصح حمل هذه الرواية على ظاهرها لما يتضح من الاضطراب في الخبر
 به فان الشهود على ما اذا رجعوا وحل التناهي من الحد على العزلة لا سيما شاهدان والوجه
 الى الاول على انها تزوجت لبساج الشهادة لا حكم الحاكم وهذا الشيخ في النهاية على ما في الرواية
 من نظريها وهو مذهبنا لا اعتداد التناهي وما ذكره شيخنا دام ظله اكثر من التفصيل
 بان اذا كان الطلاق بعد الدخول فبعضنا وان كان قبل الدخول فبعضنا فمقتضى المذهب
 لما نحن بصدد ان في مثلنا انها تزوجت بعد الطلاق وهذا في المذهب الثاني
 وفي مسألة الرابع انما ما تزوجت والمذهب الاول وهو مسألة من مسائل الخلاف
 قد ضمنها الشيخ في مثلين وفيه **كتاب** الحدود **قال** دام ظله ولو
 شهدت الأجنبية بالزوجه فعلها المحدثون نالها وفي رواية قيام الحد عليها جهران
 عليها وعلمهم هو تركه هذه رواها هشام بن بشير عن ابي بصير عن ابيه عن ابيه ان امرأة
 اتبعت باء رجل فواقها وهو يرميها جازية فخرج الى جوفها فادخلها فادخلها فادخلها
 هذا في السرا من المرأة في العلانية وهو رواية وحدها الرجل عما انفعل الاصل ان مقتضى الحد
 بالزوجة وقد ذكرها الشيخ في النهاية وحكي شيخنا دام ظله عن بعض ما صرح به ائمه اراذلهم
 الحاضرين ما تارة الحد عليه لئلا يجحد الجاهل البشيعه من غير ان حد في هذه المسألة

في رواية

فاسد

فاسد فاشبه ان قيام عليها الحد وليست من الرجل للشبهة وهذا اختيار الشيخ
 الخليلي وشيخنا والمتأخر لا يسقط عنها ايضا الواوعدت الشبهة وكذا الواوعدت
 هي على ما في رواية وانت تعدد قريبا من الصدق على الاشبه **قال** دام ظله ولو على
 الجنون بما ظله ونحوه جوبه بعد ترددوا وسيله الشك ان شئت الزود كون الجنون مروج
 واستثنى والشيخين الى ما رواه ابان بن فضال قال لا يبرء منه اذ كان في الجنون او
 السجدة بطل الحد وان كان عشا رجعت وما الفرق بين الجنون والمجنونة والمعتوه
 والمعتوه مطلقا لا المرأة انما سوي والرجل بالي وانما يار اذا عقل ومنه ما في جليل
 فان الواوعدت لا يحصل منها الا مع القصد لا الموطوعة فان قيل هو ان قصد الى
 ذلك لكن الحد منه ما قطعه قوله من دفع القلم عن الجنون حتى يبين قلنا هو ما في
 الايات والاشباه والمتناهي وجوب الحد عليه والزمج لها فان ادعى التخصيص فيها
 فكذلك نحن والحد منه في المتناهي الى سقوط الحد منه سكا بما قلنا ويؤيد قولنا ما في
 الاصح من رواية قال في عمر بن الخطاب فخرنا هذا في الزنا فان كان قيام عليهم الحد فقال في
 ليس هذا حكمهم قال عمر فقام انت الحد عليه فخرنا به واحدا عنق ورجم وحدها لثالث
 ونصفه الرابع ومن الخاف من نتج التقيم فقال الم الاول كما في رواية والثاني حسنا
 الثالث من هذه من والربع عبد الوفا مسجونا مقلوبا على عقله وهذه مع كونها
 حكما في الحال لكن التعليل يوجب بالاطمار والاحتشاش المسألة محال بالاطمار قد مرناه
قال دام ظله بعد وعليه ويرى وجوب اى عقيد عليه عذاه ورواها بعض الاكابر من
 اكثر من ساذ وهو لا يقيد على فعلها ولا يكون ممنوعا عنها **قال** دام ظله ولو جبا
 الجها لهما حدها مثل على الاصح قوله على الاصح تنبيه على اطلاق الشيخ في النهاية بوجوب
 الحد واذكره دام ظله على ان يكون الدعوى شبهة وهو حسن وقد اتفقوا كون المدعى
 قديرا العهد بالاسلام والحق ان الجبل يمكن فيمن يقدم زمانه في الاسلام فلم يخالط العلم

من ربا على قطة والراحد قطة من الجراد وقال في الخلاف في رواية بعضنا لبعض في الحديث
 جازيا وقال الساجي فيها ثلثة وهو قول الزهري والطبري في التفسير ووجه ان لفظ القطة
 مفعول للجماعة واقل الجمع ثلثة ولما قال ان يقولوا لفظا مفعول للجماعة والجماعة من مائة
 في الاثنين فاعلم بالثلاثان واما ان قال الجمع ثلثة فهو من اسطلاح اهل اللسان لا يتعلق
 للغة وهو حسن ووجه ذلك من عكرته وليس له اعتبار في المسئلة مع ذلك استدلاله
 قوم منا في الشيخ في الخلاف والمتاخر **قال** دام ظله في بعد الشهور قولان في الشيخ
 النهاية في كتاب الشهادة ان محيد الشهود وهو ما شبه يكون من الغرضين وقال في
 لا يجدونك في نظر ان ظاهر الشهادة الحق ولا يخلو قول الساجي في سره قال في كتاب
 الشهادة ان يقال في النهاية واختلاف في كتاب الجرد في قول الساجي في ان لا دليل على المدعى
 وهو مدعى ثم حكى عن ان الشيخ ساد هذه المسئلة في النهاية وهو فهم وان كان
 التصديق نظري كان الجرد من النهاية فما وجهها حكم بالنعرف المسئلة بسبب على ما
 اذا كان دعوى الرضا في النسيان والاشهاد **قال** دام ظله اذا كان من الحجج
 الاربعه من روايات وجه السقوط ان يسبق منه القذف او ان يشهدان بغير علم
 بالثنا ووجه احداهما ان لا يقدم منه قذفها او ان كان الاول لا يقبل الشهادة
 بغير الاربعه وان كان الثاني يقبل وهو اختيار الشيخ في الخلاف وعلى المتاخر شيخنا
 دام ظله وقال في النهاية مطلقا يقبل وعند المرأة ويستند ما رواه ابراهيم بن محمد
 ابراهيم عن ابي عبد الله عن اربعة شهداء على امرأة بالثنا احداهم زوجها قال يجوز
 شهادتهم وفيه محمد بن بابويه في المقتنع الى ان يحد الثلثة ويلاعن الزوج المرأة مسكا
 بما رواه غيره بن ابراهيم عن ابي سيار عن محمد بن عبد الصمد عن اربعة شهداء على امرأة
 النجاشي احداهم زوجها قال يحد الثلثة ويلاعن الزوجا ويحرق بينهما ولا تقبل ابدا ولا
 هذه في الحديث كتاب الجرد وما رواه محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عن اربعة شهداء

اربعه

اربعه شهداء على امرأة بالثنا احداهم زوجها قال يحد الثلثة ويلاعن الزوجا ويحرق بينهما ولا تقبل ابدا ولا
 الاستنباط بعد هذه الرواية والاولى الصواب في رواية ابراهيم بن محمد
 لكونها موافقة لغيره في الرواية والذين يرون ان واحد منهم لم يكن لهم شهادة الا انهم
 الاول من هذه الرواية ان اللعان لا يجوز الا ان يكون الرجل من الشهود ولا نفسه فاما
 انما في الشهود الذين يسمونهم اربعة واثنا عشر في حكم العدد ويتحدق هذا قوله
 ولم يكن لهم شهادة الا انهم يسمونهم اللعان قوله ان الذين يسمونهم اربعة قلت
 المسمونهم نفسه وهو المستشعر في الآية فلا يصح شهادته ولا اوله على سبيل العقد
 كما قد شاء وقيل دام ظله ووجه السقوط في اللعان **قال** دام ظله من اقتضى
 بكونه باسبغ فله صبره ولو كانت له فعلية غير تيمنا المستشعر في هذه المسئلة
 وكانت النهاية في الرواية في طريق زيد بن جعفر بن ابي عمير قال اذا غصت امرؤا
 فبنته فعلية عشرتها وان كانت حرة فعلية الصداق قال وهذه وان ضعف
 لكنها شرعية بروايات قال في الفروع على معنى هذه وذكر النجاشي ومحمد بن بابويه
 قال المقتنع واقبا عنهم والمتاخر ان على المقتضى الهدا والعشر ويحد من اثنين الى تسعة
 ومربعين وفي بعض نسخ النهاية وتسعين وهو تصحيح لا المراد ان لا يبلغ الحد
 الاثنان الذي هو مائة التفرقة تسعة وسبعون وما ذكره جمع بين الروايات
 فان رواية بكير بن اعين بحد خمسة وثلاثين رواية محمد بن محمد بن عيسى ان
 ذلك موقوف الى الامام يعلى ما رآه ارفع ولا يتجاوز هذا واخره شيخنا دام ظله
 هنا وفي التراجيع ايضا والاولى فيكون عملا بالروايات في مجالسها ولا ابراهيم
 المسئلة في هذا الباب بعيد عن ترتيب الكتاب واستدل المتاخر في الآية وقال
 الاول لعزم بما بين السك والشيخان لم يكن مطاوعة ولا ملائمة وكذا في المطرقة
 العقرا اى هو الشك ان لم يكن طاعة **قال** دام ظله من قرأه في حلاله فعلية

نظير
 فلا يقال هذا غير لازم
 لان الشهود المختصين بالثنا
 الملة
 برؤية سقوط الحد
 واللام في السقوط مع
 لان التعزير لا يبرح على الحلال
 ولا في الحد في الاصل ثم ان
 فاصح ما تصحى مع

سبحك والاقترار جلدان ولو اقر مرة فصايد القنفذ وكذا الدابة وفيما تردها قول يري
تكرار الاقترار وارجاوهن وجب الجدل كما عرفت ووجب الجدل الثاني هو القنفذ في سيرة
وتيت سبلاته وهو اضافة الزنا اليها وترد شتمنا في المبدأ الثاني بقوله ان قوله
سبلاته اقران على نفسه ضربا لا يكون المفعول زانية لكونها زانية او مضمونا
مجنونا ومع الاحتياط لا يثبت بعد وما قد ساء منوى الشيخ واتباعه وكذا البحث لو كان
المقرر الراء **قال** دام ظلك ولا يجد الجفون ولو كان فاعلا على الاصح ذهب ثمانين
وجوب الحد عليه كما في النوا وحقا لغوها ثم وهذا فاعدا والوجوب المذكور في هاتين
الى وضع الحد من رايين ابيون الوجوب اذا كان نائيا وما عرفت قال لا بالتفصيل بل
الوجوب ان يقال يقتل الفاعل اذا عرفت منه القصد فيا واليه ذهب ابو الصلاح
قال دام ظلك ومن لم يوجب ثمة مائة على الاصح قوله على الاصح تنبيه على تفصيل
الشيخ في النهاية والحد اذا كان محصنا فاعدا وسنة مضمون روايات
منها ما رواه ابان عن زرارة عن ابي جعفر قال لا يسلم طاحلة حد الزان وما رواه
عمر بن عثمان عن الصادق في قال لا يبر عبد الله حد الا بعد مثل حد الزان ان
كان محصنا رجموا الا بعد ما رواه محمد بن عثمان عن زرارة عن ابي بصير قال سئل
ابا عبد الله عن الرجل طاحلة بين محمد بن فقال لا يبر من الذي يبره فقال لا
الكفر انما اصله رسولهم فقال لا الشيخ المار من الروايات انما كان المصنفون لا
فادريته ههنا كاحصنا وعده ولا سماعا بغير الغسل على كل حال وفي هاتين
وعلم الجدل وسلا روايتهم والمتاخر الى ان مع عدم الاعتناء بتحديد الجدل على كل
حال وهو شبه لان الاصل حفظ الدماء المصونة وروى ذلك مسلم بن عبد الله عن
ابو عبد الله قال ان كان دون الاعتناء بحد عليه الحد كان لا يبره فخره بالسيف
وما ذكره الشيخ في رتبة الجمع بين الروايات فان معنا عدة روايات متقدمة اعتبارا واحصا

فاعدا ولا يبره فخره بالسيف
ولا يكون محصنا

ذهب

ذهب محمد بن علي بن ابي بصير في المقتع الى ان الفاعل يقتل ان كان محصنا ومحمد بن ابي
ويعمل على القول على كل حال وهو رواية حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
ان رجلا قال علي بن كان محصنا القتل وان لم يكن محصنا فاعدا الجدل قلت نعم
المقتع قال علي بن القتل على كل حال ما احصنا كان او غيره **قال** دام ظلك ولو كان
منه الحد قتل في الرابعة على الاشبه ذهب الشيخ في النهاية ووطا الى هذا ووجب الآية
ان فيها احتياطا من التعميم على سبيل الدماء وهو رواية اسحق بن عمار عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حد ثلثا في الرابعة وقال الشيخ في موضع من الحد
يقتل في الخامسة وهو متروك وقال المتاخر في الثالثة اربعة ادماء رواية يونس
ابن الحسن وقد قدسها والفتوى على الاول **قال** دام ظلك والحد في السقي
سنة جلدة مرة كانت او اتم حصته او عين محصنة الفاعل والمفعول وفي النهاية
يرجم مع الاحصا القول الاول للعديد المرتضا وسلا روايات الصالح والمتاخر
اقتباسهم وهو رواية عثمان بن عيسى عن سماعة ابن مهران قال سئل عن الزاني ان
في محله فاعدا قال لا يحد كل واحدة منها مائة جلدة ورواية ابان بن محمد عن زرارة
عن ابي جعفر قال لا يسلم طاحلة حد الزان في رواية يونس عن ابي عبد الله عليه السلام
نفي سئل في هذا حاله فاعدا الى النهاية **قال** دام ظلك وقال لا يسلم طاحلة
الزانية وانه كانه والاشبه بالتعريف في النهاية يحدوا الما كانت الكفرا كما في
المقتع وفيما على من لا معتبر في هذا القنفذ يلزم سقوط الحد في ثلثا والحد الى
التعريف لا يراعى الا بالبرهان المسلي وثالثه النهاية يحدوا لمعل مستند ما رواه في رواية
الى ابان عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال النصارى واليهودية تكون تحت المسلم
منفردا عنها من القاذق لان المسلم قد حصنها وروى هذه محمد بن يعقوب ^{الخطيب}
فكتبه وفي السند الى ابان اختلاف في قال ابن الجبدي يحد للقنفذ ولو كانت ثمانية

قال وروى في ذلك عن أبي جعفر وضعف شيخنا الاستناد الى رواية ابن واما عن زينا
واختار المتأخرين الاول وفيه نظر موجه الرواية **قال** دام ظله ولو قال زينا
ولم يوجب حد في شجرة الدرارة فترددت في ان كان فيها من نائية لكونها آية
او مضمومة او محذوفة فلا يتحقق التقدير بالنسبة اليها فلا يطالب بها وهذا الشيخ في
كتبه رتبة اعم الى شجرة الحد وبعده المتأخرين الاول والاصح وقال شيخنا يمكن ان يعلق قوله
الشيخ بان الزنا فعل واحد يقع بين اثنين فنسبته احدهما اليه بالفاعلية والاخر
للمفعولية فمضى كذب في احدهما كذب في الاخر واما معاملة الطهارة فانه ليس بفعل واحد
بل هو فعل ينسب الى الفاعل ويعلق بغيره في الفعل كما يقال زنايت فلا تدينه ولو قلنا
انه فعل واحد فلا نسلم انه كذب في احدهما كذب في الاخر **قال** دام ظله ولو
قال لا يدينك او يهلكك والحد لهما وقالة النهاية للمطالعة والعقوبة اقوال مقتضى النظر
ان الحد والعقوبة المطالعة للقدور واختاره المتأخرين معتدا بان يكون المقدور في حيا
عنه ولو عليه في التقدير كلفنا في الصغيرة لا تدينه في موضع وقالة النهاية على
القاضي الحد والعقوبة المطالعة سواء كان المقدور في حيا او ميتا وكذا العقول الا ان
يسبق المقدور الى الصغيرة والعرف من ابن قال **قال** دام ظله ويقتل القاذف
في الرابعة اذا حبلت او قبل في الثالثة الخلاف هنا كما في الزنا والعاطة في الاول ايضا
قال دام ظله واذا حده مرتين قتله في الثالثة وقبل في الرابعة العقول الاول والشيخ
في النهاية وعلى اتباعه واختاره المتأخرين وعلى عليه ما رواه الحسين بن سعيد عن ابراهيم
ابن ابي البلاد عن الاصمعي عن حماد بن العري قال قال امير المؤمنين ع عليه السلام كفوته من
شجرة جرفا حبلوه فان عادوا حبلوه فان عادوا قتلوه وما رواه النضر بن هشام عن
سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ص من شرب الخمر فاحبلوه فان عادوا
فانعادوا الثالثة فاقتلوه وفيه من اخر عن الامام محمد بن ابي جعفر ع من سول

واخرى

واخرى عن صفوان عن منصور بن عازم عن ابي بصيرة عن ابي عبد الله ع والقول الثالث
للشيخ في الخلاف على العمل بالاول والروايات **قال** دام ظله من شربها الى الشرب مستحلا
استيقظت ثمانية عشر يوما على الحد والقتل ويقتل حكم المرتدة وهو قتي وروى في الشيخ
في الزنا ان شارب الخمر المستحل لها فيه حلالا وعلى الامام ان يستيقظ عليه فان عاد حبلوه ولا
قتل والاول ان يقال ان مستحل الخمر كما في حكم المرتدة فان كان من قطعته يستل
فان كان من غير قطعته يستل وهذا من افاده المتأخرين واعتدوا عن الشيخ في موضع
الاستحلال انما يكون من اعتدوا فيه في محرمه فيكون باجتماع الاسلام والاول لا
يحتاج من شربها الى الاعتدال فان الخمر تحريمها على من الدين ضرورة لا يلزم الا اذا
كان حبله العهد بالاسلام كما وقع في خلافه ابي بكر **قال** دام ظله وبعد الاقرار
ببطلان الامم ومنهم من حتم الحد بتقديره اذا ناء بعد الاقرار بالامم محذوران شاء عقابا
وان شاء اقام الحد وعلى هذا فتوى الشيخ في النهاية وقالة الخلاف وعلى مقتضى الحد لعدم
الدليل على السقوط واختاره المتأخرين وفيه نظر **قال** دام ظله فلا يحل لغيره ان يقطع
المحرمين كمن يحدون وقالة النهاية بمعنى من المطلق الا الاخر ما ذكره ان استند
البراءة الاسلامية ولكن بما روي القتل واستند النهاية وما يكون ما رواه علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحلي عن ابي عبد الله ع قال اذا سرق العبد عرقه فان
عاد عرقه فانه يقطع اطرافه الا اصابعه فان عاد قطع اسفله من ذلك وهو حبل واحد
فالاخرة الحد والاختار عند المتأخرين على الاول وجعل الثاني رواية والاول اشبه
قال دام ظله وفي سرقه احد العاقلين من الغنية رواية واحدة لا يقطع ولا
يقتل لو ناء نصيبه تعد النصيب الرواية الاول من الاخر من سمع من عبد الملك عن
ابي عبد الله ع ان عليا م الى رجل سرق من بيت المال قال لا يقطع فان رغب فيه نصيبا
وشلها عن عاصم بن حماد عن محمد بن يسير عن ابي بصير قال اقتل سارقا لو سرق من رجل

أخذ سيفته من الخنم فقالوا قد سرق قطعته فقالوا في المقطع أحد المينما أخذنا
وفي رواية أخرى عن السكوني عن أبي عبد الله قال قال أمير المؤمنين من سرق قطع من
الخنم من الخنم لم يبق له من الخنم إلا ما سرقه الأحمال منها حسنة وعليها فتوى الخنم
وملا والرواية الثانية عن أبي بصير عن عبد الله بن عثمان عن أبي عبد الله ع قال
قلت رجل سرق من الخنم من الخنم لم يبق له من الخنم إلا ما سرقه الأحمال منها حسنة
أخذنا قل من سرق من الخنم لم يبق له من الخنم إلا ما سرقه الأحمال منها حسنة
عليه وإن كانا أخذنا فصلان من سرق قطع وعليها فتوى الخنم والنهاية وسألت
رجل من الأئمة ما رواه فضال عن ابن عباس عن عبد الله ع قال سألت أبا
الله ع عن البغية التي قطع أمير المؤمنين ع فقال كان في بطنه حديد سرقها رجل من
الخنم فقطع على أنه لم يكن للسارق فيها نصيب من الخنم ويؤيد الرواية الثانية قوله
تعالى والسارق والسارقة الآية والعصية عنه بأن في الأودعي السارق الشبه يدركه
الحديث قوله أو رواه الحديث بالشبهة ولا يقطع وهو ضابطا لما ذكره في هذا الحديث
دام ظله يقطع الأحزان إذا أحرز المال من ذنبه على الأشهر في الخنم في رواية ابن عباس
عن أبي عبد الله ع قال سألت أبا عبد الله ع عن الرجل يتاجر جارية فبيعه من بيت أهل
يقطع يده قال هذا مؤمن ليس بأفك وهذا حزين وما رواه الحسن بن سعيد عن عمن
عن جماعة قال سئل عن استأجار جارية فأخذها من سرقه فقتلها مؤمن ثم قال
الأخيرة والحنيفة من ليس يقع عليه ما حد السرقه وهذه حنيفته ككونها عزيزة
والأول من جبالها تردد والفتوى من الغيور لا تيرى إلا في المقطع لو أصر ذنبه
إلا فلا عدم الثبوت ويمكن تأويل الرواية على هذا وما وجدت لهذا رواية فتوى دام
ظله يدور على الأشهر على الأشبه كما أن نسبة بالزيتية المرسوم والمتأخر على اختيارنا

قال دام

قال دام ظله وكذا الضيف تعدي الكلام وكذا الضيف يقطع إذا أصر ذنبه
وهو خلاف ما ذهب إليه ابن عباس في المقنع والشيخ في النهاية فإنه ذهب إلى أن الضيف
لا يقطع مطلقا عما رواه علي بن بابويه عن محمد بن قيس عن أبي جعفر ع قال الضيف
إذا سرق لم يقطع فإن ضيفا في الضيف ضيفا من سرق قطع ضيف الضيف وهو رواية
وقد قدسها سببا ضعيفا على أن جماعة واقفي ومحمد بن قيس معهم في الضيفين
وفتوى لفظ الشيخ في الخلاف وقالوا إن سرق من البيت الذي سرق منه فلا يقطع
ويقطع من سرق من غيره ونحو هذا في كلام طبراني بحديثه أن ذكر الأودعي
أصحنا أن الضيف لا يقطع إذا سرق من ما ضيفه قال فيمكن على الرواية التي على أن
لم يسرق ما أصر عليه ولا أهله القطع لقوله تعالى والسارق والسارقة الآية ثم قال ابن
اسقط الحديث فقد استقطع من ماله بغير دليل من كماله وحسنه وإجماع
ذكر قوله الشيخ في الخلاف وعطوا لا اختيارا والكلام الشيخ هنا والذي ينبغي تحصيل
أن الضيف لا يقطع سواء سرق من غيره أو من غيره من الأجزاء وتواتر الأخبار وفيه
بأنه إذا سرق من غيره لم يقطع يحتاج إلى دليل فادخل نفسه فيمن استقطع أحد من
معه والله على دعواه العزم هنا كيف حصل الأجسام وتواتر الأخبار وهو ما في من
معه قاعه واختار العمل عليه من هذا الشيخ في الخلاف **قال** دام ظله ولا بد من قوله
أي المسروق محررا بقوله أو غلق أو ذنب وقيل كل موضع ليس له المالك دخول
بأنه وهو محرر العقول الأولى للشيخ في الخلاف والمسبوق في الأخير ما كان من غير يمين
صاحبه والمتأخر على الأول في القول الثاني للشيخ في النهاية والأول المأثور على الثاني
من جهة الأخبار وإن يقتصر لدار الخصومة إذا سرق فيها صاحبها وبالدار المفتوحة
الأخبار من جهة العكس فإن الأول المالك الدفول وليس حوزا بالنسبة إليه والثاني
ليس للغير الدفول وهو حوزا بالنسبة إليه والشيخ في الأخير لم يتم في الموضوعين بأنه يقطع

بهذا لعدم هذا العلم ان يقدم دليل من الخارج على القطع **قال** دام ظله وقيل
 ان كان المالك راعيا للمالك كان من هذه القولا للشيخ في طوابعه نظرا لما قد كان
 البخر قطع سارقين وصغوان في السجود فعلى هذا يكون الجمال والعزم وغير ذلك
 محزنة بمواعاة الرعي وهو اختيار في البسوط وعلى المتأخر لا يقطع ان كان الكرم
 قائدا بعد فقد ما عليها وعليها الشيخ في طوابعه المتأخر في حكم الحارس فلا يقطع
قال دام ظله ويقطع سارق الكفن ويشترط لمجرم النصاب وقيل لا يشترط
 لانه ليس من السرقة بل الجسمة لظاهر كلام الشيخ في النهاية انه لا يشترط هذه النفا
 وقطع العبد من ذلك في المقنعة وملا في الرواية ويدل على ذلك ظاهر روايات
 منها ما رواه الثوري بن سعيد عن ابن جبر وعنه عيسى بن عيسى قال سئل ما عبد الله
 عن الطرار والبناء والحقس فقال لا يقطع الطرار والبناء ولا يقطع الحنا من طرار
 اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ان عليا لم يقطع باثر الغنم فقتل في السرقة فقال
 انما يقطع لاهوا ناسا يقطع احيانا وقال لا يستباح الا يقطع الا ان اخذ النيش
 عادة فاما اذا لم يكن عادة فليكن كان نيش فاخذ الكفن وجب قطعها فاما ما وجد
 لم يكن عليه الا التحريم على ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن جبر وعنه عيسى بن جبر
 عن علي بن حمزة قال سئل ما عبد الله عن البناء قال لا يقطع البناء بعد اذ لم
 يقطع ويعز ويرواه الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن الفضل بن ابي عبد الله عن قال انما
 اذا كان مرفوعا بذلك قطع وحمل الروايات المختلفة على هذا وقال في المختلف يقطع البناء
 لانه سارق لا يقطع بالادوية والحدس على ان سارقا انما سارقا هو من اخذ النيش مستحضا
 سفرها والبناء كذلك فلهذا لا يقطع على اشتراط النفا وسلك المتأخر هذا
 سلكه في المصنف فاشترط في ابتداء المالك النفا في الدفعة الاولى مستلما لبقوله
 على ان سارقا قال كسار قاصيا ثم قال وهو اختيار العبد في نفسه وهو مقتضى القول

المنزه

الذهبية حكم بيمين احيان الاثر عن الاثر الاطهار وايضا الاصل براءة الذمة فمن
 خالفه يمتنع الى الابد ثم حكم بذهب الشيخ والخلاف في الذمة واعتد عليه واقتضى بروي
 فيمنس وقطع النباش اذا اخرج الكفن وما كان بيمين الكفن باع ديارا او اقل من ذلك
 او اكثر في الدفعة الاولى والثانية لجماع الامتصاص وتواتر الاخبار ان النباش يقطع من غيره
 تفصيل ومناوهم على ذلك هذا كلامه وقد ذكرته تنبيهها على اختلاف قوليه لانه
 يعجز عن الكلام ويذكر الاجماع والذين يظهرون بيمينه عليه قول الشيخ في الاستصحاب
 فانه عمل بروي كافي في قربة من القوا وبعضها بالمنطوق وبعضها بالمعقول **قال**
 دام ظله ولو اقر للسرقة لا يقطع نعم لو رده السرقة بعينها قطع وقيل لا يقطع لظهور
 الامتناع وهو اختيار العقول الاول للشيخ ومجهول في السرقة من هذه مع النية السابقة
 دليل على كونه سارقا ولما قلنا ان يقول بمقتضى ان سرقة اخذتم اشغل اليد ببيع او هبة او
 عصبه غير ذلك من طرق الانتفاء ومع الامتناع الا احد وهو اختيار المتأخر وعلى العمل
قال دام ولو اقر من بين يمين القطع ولو اكرهه هذه المسئلة ان لا يقر من
 سوجب للقطع ولا تأثيرا في سائر بعد الاقرار وظاهر كلام الشيخ في النهاية يعجز عنها
 السقوط لانه قال ومن اقر بالسرقة ثم رجع الزم السرقة وسقط عنه القطع ومن باع
 على من اقر مرة واما في الخلاف فقد صرح قال ومن رجع القطع باعترافه ثم رجع سقط
 القطع واستدلوا بجماع الخبر ولم يثبت نعم بوي جميل بزجاج عن بعض اصحابنا عن
 احمد بن قالا لا يقطع السابق حتى يقرب بالسرقة مرتين فان رجع ضمن السرقة ولا يقطع
 والرواية سريسة لا وجه للسقوط والحق ما اختاره في البسوط فانه قال فيه والحق
 عنه وان لا يسقط وعلى المتأخر ويشهد دام ظله وهو في رواية الحلبي عن ابي عبد
 الله قال اذا اقر عند الامام انه سرق ثم جدد قطعت يده وروى هذه ايضا عن محمد بن مسلم
 عنه **قال** دام ظله ولو لم يكن لبيان تعلق اليان وفي رواية لا يقطع وقال في الثانية

قطعت جملته اليسرى ولو لم يكن رجل لم يكن عليه أكثر من الحدين وفي الكل من يد الكل
إشارة إلى الاشتقاقات ومنشأه أن قطع الأعضاء والمجسرات يترجم فينقطع على
الشائع وحيث لا ينفصل قطع ولا ينفصل وكان الشيخ نظر إلى أن السرة يوجب العقوبة
منع عدم اليأس لا يقطع اليأس على لا يقطع بل لا بد من عملا برؤيته عبد الرحمن بن
عمر بن عبد الله قال إذا لم يكن يأسا لا يقطع اليأس على لا يقطع بل لا بد من وهو أن الشارح
في الكتاب يفتقر إلى الرجل الذي كماله لم يكن يمين ينتقل إلى اليد اليسرى قطع
الرجل يمين كالموت في ثلثا وهذا الصحيح بعيد من المذهب وقاله المصنف إذا
لم يكن يأسا يقطع اليأس وهو شبه عملا بالآية ثم قال ومع عدم اليأس ينتقل إلى
الرجل وفي الكتاب أن الحدم العليل والمصاب إذا لزم على الساق قطع اليأس
كان له يأس وهو متفق عليه ومع عدم اليأس يقطع أيضا على الآية عملا به وهو الآية
فإن لم يكن يمين فلا يقطع أو ما ذهب إلى القطع أو يتلوه في الآية لا يقطع عليه لعلفه
بالذهنية وفي الثاني يكون معوضا إلى حكم الشرع بالأصل يعمل منه ما يله اربع وعشرون
الشيخ في المسائل الحلبية معوضا لإمام إذا لم يكن يمين ولا رجل وما ذكرنا أن الشك في التحمل
منعوضا إلى معوض يوجب إلى دليل **قال** دام ظلوه يخبر الإمام بمعها أي مع التوبة
ولا فرق في الآية فقد اشترط أن السارق إذا أقر عند الإمام من ثمين ثم تاب يخبر الإمام
في آية القطع عليه والعقوبة عملا بأوله أبو عبد الله لم يوجب من بعض المصنفين
ثم جاء رجل إلى أبي المؤمنين ثم فارق بالسرة فقال له أبو المؤمنين عم القدر أشد
الله قال نعم سورة البقرة قال قد وهبت إليك سورة البقرة فقال لا أشترط
هذا من حدود الله فقال يا عبد ربك يا هذا إذا قامت البينة فليس للإمام أن يعفي
وإذا أقر الرجل على نفسه فذلك للإمام أن شاء عفا وإن شاء قطع وضعف القول
من لكن عمل عليها الشيخ في النهاية والخلاف في جعله بوجوه الصالح ويظهر من كلامه في

أن لا يقطع وهو شبه وعليه المتأخر شيخنا **قال** دام ظلوه إذا قرأ ثلثان نصا
قال في النهاية يقطعان وفي الخلاف أن ثلثا يوجب نصيب كل واحد نصيبا أو وجوب
في النهاية أن كل واحد منهما سابقا للنصيب سابقا للنصيب يقطع أما الأول فلا بد
لأنه لو كان مستغلا بنفسه فلا تأثير لاجتماع الآخر معه وأما الثاني فسلم واليه
المؤرخان في الاختصار وأما وجه ما قاله في الخلاف فأنما يستعمل به جماع العقوبة وطريق
الاحتياط وما إذا أصل برأيه الذرة وفي الاستقلال نظر وفي المسئلة ترد ولا والله
والمتاخر على الثاني **قال** دام ظلوه ولو قاتل الحجة بالسرة ثم أسكت فقطع ثم
شهدت عليه بأخره قال في النهاية قطعت رجله بالخشعة وبه رواية عنه رواها سهل
زيد عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن كبير بن يمين عن أبي جعفر قال
لو أن الشهود شهدوا عليه بالأولى ثم أسكوا حتى يقطع يده ثم شهدوا عليه بالآخر
قطعت جملته اليسرى وفي سهل قدم والفقهاء من جهة الأصل أن يقطع الرجل شرا
بمعاقبة السرة فلا يولى أطرافها والذهب إلى ما ذكره في المصنف أنه لا يقطع
اختاره المتأخر شيخنا دام ظلوه شكاً إذا قطع لا يوجب عليه إلا مع اليقين **باب**
هذا المحارب **قال** دام ظلوه ولا أصحابا يحتلوا في المنيب بالخصم وهو الوجه
قال الشيخ بالتبسيط إلى آخره ما وجه قول المنيب هو ظاهر التفسير قال الله تعالى إنما جاز
الذين يحاربون الله ورسوله الآية ويستند النهاية الروايات بينهما رواه علي بن إبراهيم
أبيه عن عمر بن عثمان عن عبد الله بن إسحق الدائري عن الرضا قال مثل عن قول الله
عن رجل فمناجزة الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا الآية فقال
إذا حارب الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا وفساد المال وفساد السل
فمثل هذا إذا خذل المال ولم يقتل يده ورجله من خلاف فإن شهد السيف فمثل
ولم يخلو المال نفي من الأرض من الخطأ لم يصحرا حتى يكتب إلى أهله لا يجبا السوء ولا ينجون

قلنا نظرنا في ما بين الكتابين على ما ذهب اليه الشيخ في النهاية ان الصغير في المبلغ عشرة اشياء
اشياء معتلة بالعمود **قال** دام ظله اما الوجه من وقتنا فقولنا ان احدهما لا يدخل
في صفة الطريقة النفس في الاصل يدخل في النهاية ان فرق لا يدخل ويستند رواية
محمد بن قيس الحقولان الشيخ قال في الخلاف وفي موضع من المبسوط لا يدخل وهو في
العبودية عن المجعوف وفي موضع اخر لا يدخل والمنافعة في الاول وتفصيلها
قريب وذلك ان من قهر وجبا العترة الاولى قصاصه بالثاني قصاصه بغيره
مع الاول ولا يظلم المقتول في مال او حرمه واحدة فهو قتل بغيره لها تاثيران فلا
يحل ان اشد الدليل **قال** دام ظله في مسألة الاشتراك فان فصل المقتولين كان
بالاولى وان فصل منهم كان له اما ان يفصل المقتولين في ظاهرهما اما ان يفصل بينهم
يكون في صورة اشتراك حرم من يقتل دية عن دية المحرم قتل حرم واختار الولي قتل
الناقص لبعض من الاشياء وذلك من غش في اشتراك في قتله واختار في المقتول
قتل الغش فيلزم الشرط ان يرد حرمه دية او يشارك في المقتول لكن دية الغش
سبع مائة ومقتول دية في حرمه مائة منها في حرمه مائة وبقي مائة من مائة
ما رعا الشرايك وهو حرمه مائة ومقتول من ذلك مائة من مائة ما رعا ذلك
فقد نفي قوله وان فصل منهم كان له **قال** دام ظله ولو اشتراك رجل وامراة في المقتول
فلهما ومقتول الرجل بالرد والمعتد جعل الردا فلا تقدر بهذا الكلام ان اختلفا
رجل وامراة في قتل رجل فولي المقتول بالحياء ان شاء قتلهما او يرد حرمه مائة على
الرجل ولا شيء لولي المرأة لان ديتها حرمه مائة غش في حرمها وهو مقتضى النظر في
المية الشيخ واتباعه والمنافعة في العتد بمقتول الردا فلا لان لواء الرجل لسانه في المدة
ثلاثة وما حقت من ايز قاله ومقتول من نخل الدية مائة فوقع الدية عليها كما كان
ابتداء وهذا مخرج من العتد وهو مجمل عن من ذهب الحق وان شاء قتل الرجل ويرد المرأة

الاطيانه

الاولى ان نصف دية لا نه حيايتها كما عرفت وفي النهاية يؤيد نصف ديتها مائة ان
وقوله وهو سيد لا وجه له وان شاء قتل المرأة ولا شيء لها ويرد الرجل نصف الدية
الى المقتول **قال** دام ظله ولو اشتراك حرم وصدة في النهاية لمقتلهما ويرد على
سيد العبد قيمته الى اخره في هذه المسئلة اقول وفي الكل اشكال اما على قولنا ان
قوله ويرد على سيد العبد قيمته فان العتد لا يقول ويرد على الحرم نصف دية
على سيد العبد ما زاد من قيمته على حرمه او قوله ويرد على السيد والحياء
على الميراث فانها مشتركة في الحياية فكيف يعيد احداهما بالقصاص على الميراث
بل ان رد العتد حياها ان يرد الحرم على مائة من قيمته الزايد على حرمه او تمام حش
الى هذا المقتول ولو لم يرد قيمته على حرمه مائة ثلثي مائة على الولي حرمه او تمام حش
له قتلها ويرد قيمته السيد الى السيد ودية الحرم ويقتل الحرم ويرد السيد الودية
المقتول نصف دية او يقتل العبد ويرد الحرم السيد نصف قيمته واختار المتأخر
هذه القول وقال هذا مقتضى اصول المذهب استلزاما لاصل يقتضيه فان عليه
اشكالان اما الاول على قوله لمقتلهما ويرد قيمته السيد الى السيد والولي فان الحرم
سواء لم يخن مائة وقيمة العبد مائة وقيمة حيايتها مائة فلا حكم عليه في الميراث
الاطلاق والثاني على قوله او يقتل الحرم ويرد السيد الودية المقتول نصف دية فان
السيد لا يرد حيايتها السيد لا من حرمها ما لا شيء على قوله او يقتل العبد ويرد
السيد نصف قيمته ولا اشكال في هذه المسئلة في الاستلزام ان الولي فاصول
الحرم يرد على مائة من دية المقتول ونصف الدية او يسلم العبد اليهم وقال لا يرد
هنا نعم الرجوع الى الحقول من النهاية وقال شيخنا في الشرايع اما يقتلهما ويرد الى
نصف دية والى المولى الزايد من قيمته على حرمه او لا فلا اشتراك في مقتلهما
يرد على المولى الزايد من قيمته على حرمه او مائة من قيمته دية من مائة فلا

له والا كان تمام الدية لا ولياء الاول وما ذكر الحكم في قتل المورق كلام هنا عتقة
وهذا كالفان مع قتل العبد لا بد من اولياء القتل الاول شيئا بل يمشي العبد
القتل وفقا تمام الدية لا ولياء القتل الاول ايضا اشكاله ان ليس على المورق الاصل
والمول لا يفرم جناية عليه وفيه العبد لا يفرم جناية من يفرم الدية الاول وان لا يقال
ما ذكره شيخنا في هذا الكتاب يعني الاشكال عليه اختيار المورق قتل العبد وفيه
ينقص عن خمسة ومداؤه بعد الطريق الى من يفرم الدية للقتل الاول الخ
ان لا يقطع الظهور بما ذكره **قال** دام ظله وحمل يفرم منها الفصل الاسير
قوله الاسير عليه ما روي عن علي بن ابي حمزة عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
منه وكذا لا يعمل عليها **قال** دام ظله ولو كان العبد ملكا من رقيقه وفي الصدقة
بقيمة رواتبه فيها ضعف وان اعتاد ذلك قتل به او قتل ما التعزير والكافة فلا
خلاف فيها واما الصدقة فقيمة مملوكة في الشئ والقباع والصلح والمساخ
وبالعرفي مخالفا وفي رواية واما ان يعتد انما يعتد قتل العبد فذهب الجمهور
الذكرين وروى ذلك جماعة عن الشعبي بن عبد الجبار عن عبد الله بن عمر عن رجل عن رجل
ملكه او ملكته قال ان كان المملوك له او له جليس الا ان يكون معهما قتل المملوك
فان يقتل به وعليه على الشئ ما رواه اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عن ابيه عن ابيه
عن ابن قتادة عن ابن جابر عن عبد الله بن ابي اسحق عن كدام **قال** دام ظله المديون
ولو استرقه قتل الدم ففرج من وجهه عن التدبير وقالان وقد روي ان لا يخرج هل يفرج
في ذلك رتبة المورق لا يفرج في العتق والشئ قال في رواية لا يخرج وليست في
دية المقتول بعد موت المدبر واستدل ما رواه هشام بن احمد قال قلت لابي
عن عبد بن قيس عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
سئل عن رجل الى اولياء المقتول فاما مات الذي يفرم عتق قال سبحان الله فمطلوب المورق

سلم

سلم قلت هكذا وروينا قال القاطع على ان يقتل من ربه الاولياء المقتول فاذا
مات الذي يفرم استسقى في قيمته يعني ربه على ان العبد لا يخرج من التدبير وليست
في قيمته بعد موت المدبر الشئ قال في رواية لا يخرج من التدبير وليست في
ويجوز في الرواية وحكي المتأخر كلام الشئ معتقدا انه روي وقال الجليل الرواية على ما
ان كان التدبير من ذنوبه فاما ان لا يكون من واجب يسير في العبد ولا يقتل
ومعنى قوله قتل برتبة يدفع بجلته والقول الثاني الشئ في الخلاف قال اذا سلم
المول اليهم فهو جوع عن التدبير وهو اختيار شيخنا في نكت النهاية وهو ان
التدبير من رتبة الوصية لا يخرج الوصية من الملكية فيقتل الى اولياء القتل
وبه يشهد ما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن ابيه عن ابيه عن ابيه
عن عبد بن قيس عن ابي عبد الله قال قتل بر وان قتل خطا يدفع الى اولياء المقتول
وقالهم والجهنم سبى على القتل الخطا فاعرف **قال** دام ظله وفي رواية على جعفر
لده رواتها هو من اخيه موسى بن جعفر عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
ما عليه قال هو من رتبة المورق في الحدود ويخبر فلا من قتل رقيقه واختاره الشئ في
الاستسار وما ذكره في الاستسار والموطأ وهو اختيار الشئ في النهاية وعليه ما روي
المتأخر وشيخنا دام ظله وهو ظاهر **قال** دام ظله ولو قتل العبد من رتبة
غير رواية هو لا ولياء الاخير وفي اخرى شئ كان منه ما لم يحكم لولي الاول الرواية الاولى
رواها علي بن فضال عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
اربع احوار واحد بعد واحد قال في رواية لا ولياء الاخير من القتل ان شأنا
تلقوه وان شأنا استرقوه والرواية ضعيفة فان علي بن فضال في رواية وكذا ابن
وعلمها المتأخر على ما اذا استرقه اولياء الاول وصفا عنه واختاره هذا المعنى
والرواية الاخيرة رواها ابن محبوب عن علي بن ابي بصير عن ابيه عن ابيه عن ابيه

جميع وجعلين قال هو بينهما ان كانت جناية محسطة بغيره قتل له فان جرح جلا
واطلاها وجرح اخفا من الزنا قال هو بينهما ما لم يحكم العاقل في الجرح الاول
قال فان جرح بعد ذلك جناية على الاخير واختارها في جرحه بطنها وشحنها والكتابين
وهما شبه ويدخل في حكم الحاكم استئثار الاول بالبار وعفوهم لانه يكون حكم خصما
مع وجود الحاكم بالاسلحة ولهذا حصل الرواية بحكم الولي وقال المشافهات ان يحكم
الحاكم على ما قلناه لا منع واختار موافقه وقول المصنف على التعاقب اختار
من ان يكون القتل عا **قال** دام ظله اذا قتل العبد من عدها فاعتقه مولا فحق
العقوبت بهذا شهيد انه لا يعتق الزندل الشيخ فله ولديه قولان وقال في الخلاف ان يعلق
حق الجاني عليه عدا العبد وبالله العمل فاما اذا كان القتل خطأ فعلى النهاية ما لا يتحقق
ولزم المولية في المقبول لانه ما قلناه وهو مروي عن عمر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
فقتل على من في عده قتل من خطأ فلا قتل اعتقه مولا فاجاب عن مقتضى الدية
وبن شمر يطعون بانه يصح العتق من جابر فلا عمل على ما يقتضيه وقال المشافهات يقتضيه
الشيخ انه اذا تبرع به المولى فاعتقه فولاؤه له وهو ما قلناه والشيخ عيزر واحمد في التفسير
المعز من العتق حصل بعد الجناية فكيف يعقل المولى ما اختار مالا عبودية
يكن ان يجعل المولى الشيخ على ان المولى كما يتخير بين تسليم العبد وانسكاكه فاما اذا اعتقه
واعلم انه يريد انسكاكه فيمنع جانيه ولو قلنا ان العتق لا يلحقه في الرواية وفي
الان العتق عيزر مباح الا اذا ضمن جناية متقدمة على العتق كان حسنا **قال** دام
ظله وهل يسيء قاوله الصغار لانه لا يثبته الا بالاثبات لان الاول اذا صدر فلا
يسترقن الا بديل ولا دليل في ذهب جلا الى انهم لا يترقون وما عرف من ابن قالة
قال دام ظله ولو لم يكن مال كان الامام عاقلة دون قومه ليس لرب وجوه
المال لا يعقل الامام ويعقل مع عده والجواب انما هو ان الدية بمنزلة ما ليكم فاذ كانا

متولين

متولين فالهم ايضا للامام يؤدى الدية عنه فاما اذا لم يكن له يؤدى الدية عنه
قال دام ظله وقد قتل العبد مولدا ولد له من ثمنه الذي هو المخلوق الى العبد
يطلق على غلط الاسماء لان قال يطلق وهو خلا من كلام الله تعالى وكلام الفقهاء
لا يقتل ميره ومن قال لا يطلق يقتل عده **قال** دام ظله وفي رواية يقتضيه
الصبي اذا بلغ عشرة وفي اخرى اذا بلغ خمسة اشان قيام على الحدود ولا يشدان عده
خطا حتى يبلغ التكليف فاما رواية العشرة فقد ذكرنا انها قبل هذا فاما رواية الاشبار
رواها النووي عن السكوني عن ابي عبد الله ع قال لا يبرأ المولى من ان يبالغ العاقل
من اشبارا تقتضيه ولا يرضى بالدية واما عدهم كما خطا به عدة روايات منها ما
رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال عدا الصبي خطا به واحد وفي اخرى عن
اسحق بن عمار عن جعفر عن ابي عبد الله ع عدا الصبي خطا به عاقله وانما في الشيخ
في النهاية على رواية العشرة والاشبار وقال القائلان في البايع وحده عشرة من حكم
عده حكم الخطا وفي موضع اخر ان يبلغ الصبي عشرة من اشبارا وذهب
في الخلاف والمبسوط الى ما تضمنته رواية محمد بن مسلم ما تالهها وعليه المتأخر
يقتضاه ظله وهو اشبه ما قولنا لاصول هذه الجعنة وابن بابويه في المغنعة في رواية
الاشبار وهو ضعيف **قال** دام ظله ولو قتل البايع الصبي قتل به على الاشبار
قوله على الاشبار بنيه على ان في المسئلة خلافا وقال الاشبار العتق من عتق
ان النفس النفس وقولنا ان يعتق منكم فاعتد واعطية لانه واما ان العاقل لا
يعتق والمجنون فهو متفق عليه **قال** دام ظله ولو قتل العاقل وهو كان هذا
هذا من هذا الشيخ ومقتضى قوله تعالى ما على الحسين من سبيل وفي رواية ابو بصير
ابي عبد الله ع يعطى ورثة الدية من بيت المال ومثلها الصبي والمولى الاشبار فاما
الامير قد واخيهما انهما كل واحد منهما الذي والنظر في رواية الجليلي ونقوى الشيخ في

شاذة اى قليلة الورد ومخصصة لعموم الآية ثلاثين **قال** دام ظله اما الاول
فيكون المدة وبعض الاحتياث شرط التكرار بين يدى بعض الامم التي في النهاية وانما
والشاذ فانهم ذهبوا الى ان الاقرار يقتضي مقتضى النظر في اقرار البايع العا
مقبول فيكون المدة الواحدة وهو احتياث شجنا تسكنا بالاصل ولا قليل ضا على
التكرار **قال** دام ظله ولو اقر بقتله عمدا واقر اخرانه هو الذي يقتل الى قوله
وهو قضا الحسن بن روح بن ابراهيم عن ابي بصير عن ابي عبد الله
الى رجل ويده سكين منطلق كان قائما على رجل يذبح فقال له ما تقول
قال فاقولوه فلما ذهب اقبل رجل مشرع وقال دعوه الى ايرالمومنين ثم قال يا
ايرالمومنين والله اننا قتلناه فقال للرجال ما حالكم على الاقرار فقالوا نذبح شاة
بجانب هذه الحزبة واخذ من البول فدخلت الحزبة ثم فاضت الرجل مستحيا فدخل على
صبي له واخذ من حنظل فاقرب فقال له خذوها فاذهبوا بها الى الحسن
فلما ذهبوا بها قال الحسن فاولوا ايرالمومنين ان هذا ان كان ذبح ذلك فقد احيى
هذا وقد لا يمتثل ومن احيها نكاحنا احيى الناس عاقل عنهما واخذ الدين
بيت المال وهذه حكمة وما احقر فالان لا يمتنع او نداء اصحابه اصبوح
اعرف مخالفا **قال** دام ظله قيل يجيب التمس بالدم ستين ايام الى اخره هذا القتل
ستين ايام ما رواه السكوني عن ابي عبد الله ان النبي كان يمد يد في حقه الدية
ايام فاجاب اولياء القتل بعتة ولا خلع سبيله والسكوني ما مر في القائل
هو الشيخ وروى كان منظر ايضا الى ان فيه احتياطا في مقتضى الدماء **قال** دام ظله
ولو شهد ثلثا ان القاتل يد طرانا ان القاتل عمر في النهاية سقط القصاص
وجبت الدية بخلافه الى اخره سئل عن كذا في هذا الدية انها واحدة من
يقينا واحبا في شجنا بان الروايتين لما تعارضتا ليس لنبية القتل الى احدهما بان

من النسبة

من النسبة الى اخره فورقت الدية عليها عملا بالبينين ويحيطون بالاوليا وكذا
عسوا انما تار مسانا الى البينة فيحكم بها وليستط الاض على طرف التهمة اليها و
لوم بعضنا لهم الخيارات في قصدي تواجدهما فانما صدقوا انهم الحيا وفي القوم
والدية **قال** دام ظله ولو شهد انه قتل عمدا واقر اخرانه هو القاتل وهو الشاهد
عليه الى اخره اعلان هذه المسئلة مستغاثه من رواية الحسن بن محبوب عن هشام
بن سالم عن ابي جعفر وقد ذكرها في المتن ١٧٠ ان في الرواية وان طابعا
الدية كانت عليه ما يقتضين وما ذكره شيخنا كذا في كذا لا لولا ان عليه ما
مقتضى الرواية ان المقر يد على اولياء الشاهد عليه لو قتل نصف الدية ولا يد الشاهد
عليه على اولياء المقر لو قتل سكر من شاة عدم الفرق بين المدين وقيل لا
في نسبه ما نظرت في قال بعد كلام والاول عندنا ان رد الاوليا اذا قتلوا دية كالملة
الوديتها اذ قد ثبتت اهما قاتلان وفي كلامه عن طابعا ولا في توقف فيما ظهر من حجة
وثابا ان لا ان لم يثبت كونهما قاتلين بل ثبت كون واحد منهما قاتلا لا على مدين
قال دام ظله وهي القسامة في العمد منع عنينا وفي الخطا حصة عشرة
على الملهة بعد اقساما عند الفقهاء وعبارة عن كثرة البين وسيتكثر البين
فيها وفي اللغة عبارة عن اسماء الخافين فاختلف اصحابنا في عدد القسامة قال الامام
وسلوا والمتاخر هو حمزة بن حنبل في قتل العمد والخطا وهو امتداد لما مر عن النبي
بطرقت مختلفة ان الانصار ادعوا على اليهود والقتل قال فليقيم حمزة بن حنبل منكم
على انهم قتلوه وعليهم هو وروى في كذا في جميع كتبه واتباعه هو حمزة بن حنبل في العمد
وحمة وعشر من الخطا وبه عدة روايات وفي رواية ثمانية ثلثان قال الامام عبد الله
القسامة حمزة بن حنبل في العمد وحمة وعشر في الخطا وعليهم ان يخلقوا بالله
ما رواه محمد بن عيسى عن ابي الحسن وهو انه بين الاصحاب في علي القوم واليه

واخذ نصف الدية واستند هذا القول ما روي عن محمد بن قيس قال قال ابو جعفر موسى
 ابي الحسنين فاعيدوا عبيد بن نفع ان نفعاً احد بني صاحب بر يعقل له نصف الدية ان
 شاء واخذ الدية كما مله ومضى عن صاحب وشيخ عن ابن عمر ان ابن عمر عن عبد الله بن
 عن ابي عبد الله وم قال في الخللان هو غيرهما ان بعض من احدى عدينا ياخذ الدية
 كما مله واختره شيخنا والمتاخر وهو امثلهما الاختصاص فلا لية واما اخذ الدية كما مله
 فلا خيار الاضمان منها ما ذكرنا ومنها ما روي عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضل عن
 ابي عبد الله قال في اخذ الرجل الدية ثمانية وعشرون مائة قال والعيشا كذلك وفي العيشا العشرة
 الدية ثمانية والارباب العشرة العيشا الصحيحة من الاعمال ان الفاسقة ليست لها دية
 كما مله ويومهم المتأخر ان المذنب من العوبة هو الفاسقة ونزل كلام الشيخ في النهاية و
 في اهل بيت العوبة الدية كما مله اذا كانت حلقه وذهب في اهل بيت حجة الله تعالى
 عليها ونزل الدية كما مله بجرامة وهو فاته لم ينهضها الى ان الفاسقة
 من مائة ثمانية كانت او مطقة وقول الشيخ اذا كانت حلقه تقديره اذا كانت الذاة
 هبة متلفة ومنذ كانت لغظة العوبة والاعليها **قال** دام ظله ولو قطع كفا
 متعلقة الاصابع فخر رواية يقطع كفا لقطع وتره عليه دية الاصابع هذه رواية
 سهل بن زياد عن الحسن بن العباس عن الحسن بن الحسن بن ابي جعفر الشافعي عليه السلام قال اقطع
 الكف اصلاً ثم اعطه دية الاصابع فافق عليها الشيخ في النهاية والمخلاف قال في
 المبسوط لمس اخذ الدية الا ان يكون هو اخذ دية او قال المتأخر لسقط العصا
 هذا لانه لا خلاف بيننا ان لا يعتصم من العمل المكمل للثأق من بعد الحكم
 وهو وجه لو ثبت دعوا **قال** دام ظله ولا يعتصم من الجأ الى الحرم الا ان هذا
 هو الحق عليه والحق الشك والى شاهد الاثر عليهم **كتاب** الدية
قال دام ظله وفي رواية ابن سنان عن ابي عبد الله قال في رجل قتل رجلاً من بني
 بني

ابن سنان

عبد الله قال الدية المعلقة التي تشبه العمد وليس بعد افضل من دية الخطا ما سألنا
 ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون حقة وارجع وثلثون حقة كلهما طر وطر الخيل وثلثها
 واربعة من سنان عن العلاء بن الفضل عن ابي عبد الله وم رواية ابن سنان قال
 سمعت ابا عبد الله وم يقول قال الميراثون في الخطا شبيه العمد ان يقتل بالسوط او
 بالحصاة او بالجارح دية ذلك العصابة حلقه وهي مائة من الابان هذا روي عن محمد بن
 ابي اسحاق وثلثون حقة وثلثون بنتا من عشرة وعشرون بنتاً من عشرة وعشرون
 ليدون ذكره الشيخ في الاستبصار بين هذه الروايات بانها مائة من الابان حلق
 ما يراه واختره المعتمد وملا روايا الصلاح الاولى وهو صحيح سنداً من الاخرين و
 اختره ابن بابويه في المقنع الاخرى فاما ما ذكره شيخنا من ان الاثني عشر بنتاً من ثلث وثلثون حقة
 حقة وارجع وثلثون حقة بطريقه الخلفاء اعرف به رواية شهوة فخر ذكره الشيخ
 في النهاية واختره شيخنا فافق في جميعها والشيخ ذكر ذلك في النهاية مكانه عشر
قال دام ظله وفي رواية الخطا ايضا روايتان اثني عشر بنتاً من عشرة وعشرون بنتاً من عشرة
 ابن سنان وثلثون بنتاً من ثلثون حقة هذا في رواية ابن سنان عن ابي عبد الله
 وقد ذكرناها وهو احتيا واليخمين وابن بابويه في المقنع وملا روايا الصلاح
 وفي رواية محمد بن سنان عن العلاء بن الفضل عن ابي عبد الله وم قال في رجل قتل الخطا مائة
 من الابان حلقه عشر بنتاً من عشرة وعشرون بنتاً من عشرة وعشرون بنتاً من عشرة
 وعشرون حقة والعمل على الاول **قال** دام ظله وفي رواية اخرى
 ثمانية وعشرون بنتاً من ثلثون حقة هذا في رواية ابن سنان عن ابي عبد الله وم
 والنعالي والجوسي ثمان مائة درهم وثلث مائة درهم قال في رجل قتل الخطا مائة
 عن دية النخل والجوسي واليهودي فقالوا دية جميعها سوار ثمان مائة درهم و
 عن ابي عبد الله وم سبعة مائة درهم من ابي عبد الله وم قال في رجل قتل الخطا مائة درهم

والخطا يكون ثلثون حقة
 ثلثون بنتاً من عشرة
 في الكتابين والمخلاف
 العيشا سار
 في سنان

ابن سنان

المعتولين امدوا لها حينئذ قال لهم علموا اني قد بينا لكم ما قلنا من قبل واحد منها
 صاحب قالوا لا نذكر فقال لهم بل اجعلوا المعتولين على قبال الارض وخذوا
 ربة جواصة الباقين من ربة المعتولين وادعوا هذه اقر على الصدوق ان القائل
 معين واشترطهم في القتل على القتل فينا جميعا فلو كان يكون فصل القتل من واحد
 فلا يجوز الحكم بالقتل من جميع الدية لانه لا يظلم احد من سلم وجعل على قبال الارض
 لان لكل منهم ثمانية القتل وقال المتأخر مقتضى اصول المذهب ان القائلين يقتلوا
 بالمعتولين ومع الاصطلاح توفد الدية كلها وليس ينبغي ان القائلان فيرسلوا بين
 ولا معادى ان القائل واحد واثنان او ازيد وعلى هذا لا يصح اخذ الدية كلها من يكون
 ابطال الدية الشراعية **قال** دام ظله وكان في الغزاة ستة علمان الى الارض هذا من
 جليليين احدهما من الحسين بن سعيد عن ابن عمر بن عبد الرحمن بن قيس بن جعفر
 عن والاه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير
 ان ثمانية العلمان لا يقبل الا في الجراح بشرط بلوغ العشرة واعتبار عدد الشهود مخالفا
 للاصل ايضا ولو صح القتل فلا يملككم بعد **قال** دام ظله وفيه ان تألف
 به اى نصب الميانب فعلان احدهما لا يضمن وهو لا يشبه وقال الشيخ يمين وهو في
 السكوني والقول بالاضمان المعين فانه ذهب الى مقتضى المتن الى ان من احدث في طريق
 المسلمين ما ابا حله متقا وجعله وعينه منه سواء فلا ضمان لانه لم يتعد واجبا
 واثنان المتأخر شيخنا دام ظله وقال الشيخ في المنايا والمجمل فانه يضمن سكر
 باجماع الامة وقال جواز نصب الميانب بشرط السلامة والاجماع غير متحقق نعم
 وروى به رواية عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عن قال قال رسول الله
 من اخرج من ابا او كفيها **قال** دام ظله والوجه اعتبار التفريط بين مقتضى مولى الدابة في
 خفيها

خفيها والشيخ الملقب في النهاية بها الغلط الرواية والتعقيد حسن وهو في الرواية مرة
قال دام ظله ولو اركب ملكه دابة من المولى ومن صاحب من شرطه ان يضمن المولى
 صغير المملوك الشارط هو المتأخر وله شرط اخر وهو ان لا يكون الجناية على الاموال
 فانه لا يضمن لان حمل على بن آدم قياسه بما شرطنا من جناية على بن آدم على بن آدم
 ابي عبد الله عن رجل من بني ابي عبد الله في رواية فقلت رجلا فقال الغنم على المولى والمولى
 باق لا ضمان وعلى ما شرطه قال لو كان الركب الجناح ومضى على بن آدم يتعلق الجناية
 بغيره يباع بها او يفديه السيد وان من على الاموال فيسقط واختر شيخنا في
 التواضع انها يتعلق بغيره يباع بها اذا اعتق وهو اشد **قال** دام ظله والعلم
 على الحمار على تروا نهذه هنا اخصف والوجه الضمان كما هو من هذا **قال** دام ظله
 دام ظله ومن الباب ما عده الزمعة الى اخره انما قال من الباب لانه ما زعم فيها
 روايتان احدهما عن محمد بن قيس عن شمر بن ذر عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 عن محمد بن الحسن بن شريح عن ابي عبد الله الاصحاح عن سبيع بن عبد الملك وهو ضعيف السند
 فانه سئل عن زيارته عامي ما بين شمر بن ذر عن ابي مطر عنه وقال المولى في ربه الله على
 ثلث الدية وعلى الثاني ثلث الدية وعلى الثالث الثلث ويعمل في الرابع الدية كما لم يرد
 شارب مع سألته ان هذا القول موافق لرواية محمد بن قيس عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 يعطون ثلث الدية للثاني ويضيفوا لهما الثاني الى ذلك الثلث لثلاث ارض يعطون
 للثالث فيحصل عنده ثلثان فيضيفوا لهما لهما ثلثا اخر يعطون في الرابع ثلث
 عنده الدية كما لم يرد وقال ابن ابي عمير في كتابه المتهلک الثالثة
 اياه ففعل على واحد ثلث الدية فاقول على هذا انما سأل عن الاول من الدية لانه قتل ربا
 قتل وانما في الثالث لانه سلا وصلنا اعدوا واعطوا واحتسب المولى لا يضمن
 وما قبل **قال** دام ظله وقال المعين ان لم يساقه ديار وقال الشيخ في الحجة

قلت ثلث الدية انا قول المعتمد فاقف على مستنده وكذا قال شيخنا دام ظلهم واما قول الشيخ
الشيخ وم قال ابن بابويه في القمق مستنده رواية سمع عن ابي عبد الله ع في الحديث فاحلقت
فلم يثبت الدية كاملة فان ثبت ثلث الدية وفي طريقها الى سمع سهل بن نيار ومحمد بن الحسين
سمون وهما ضعيفان ولهذا قال وفي الرواية ضعف واقترب بها المتأخرين قلت ع في انا
ابو عبد الله هو مجتهد الا ما ومن ابن الاجماع او تواتر الاخبار وانظر القرآن على هذا **قال** دام ظلهم
وفي حنفيا العولاء روايتان اشبهما ثلث الدية وفي ابن سمين عن عمار بن عبد الله بن ابي جعفر
عن ابي عبد الله ع ان قال في العين العولاء يكون قائمته تحسف قال قضى فيها على تعسف
الدية في العين المعصية وهما خصال الشيخ في النهاية وادب الصلاح وفي اخره عن ابي جعفر
ايضا عن ابي عبد الله ع في رجل فقاء عين رجل فاهته وهو قائمته قال عليه ربيع الدية
اقتاره المعتمد في طريق هذه الرواية ابو حمزة وعنه حنفيا لا ولا يشهد لانا هذا
وهو وقد انما اليه قبل هذا في مسئلة ويقطع عين الامور **قال** دام ظلهم فاحلقت
نصف الدية وفي رواية ثلث الدية رواها عينا ج في جعفر عن ابيه عن عليم وشاة رواية
عبد الرحمن العزيم عن ابي جعفر عن عبيد بن النضر عن ابي جعفر في الملبس وما انما
قال لعل جعفر في الرواية الاولى **قال** دام ظلهم وفي الشفتين الدية وفي تعسف يديه كل
واحدة خلافا الى امره اقول فاختاره والمبسوط اظهر من الاصحاح في هذا المعتمد
ابو الصلاح وملا في المتأخر **قال** وفي النهاية والخلاف فاستند الى رواه ابو حمزة
عن امان بن ثعلبة عن ابي عبد الله ع قال في السفلى السفلى ست الاف وقال العياشي انه
لان لا في السفلى ست الاف الماء واما قول ابن بابويه في مستنده رواية طريق بن تاصح
وما قاله ابن ابي عمير رواية عن الحسن بن سعيد عن ابي جعفر عن عليم عن عمار قال قال ابو
عليه السلام السفلى العلى والسفلى سواء في الدية ويدل عليه قوله عليه السلام في كل
في الجدة من انان في قوله نصف الدية وهذا مستند عليه ولهذا قال في المتأخرين انكر

ابن عمير قولي لان الاجماع على اختلاف السمعين في الدية **قال** دام ظلهم وهي
ثمانية وعشرون حرفه رواية النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله ع في
ون رواية عمار بن عبد الله ع في ثمانية وعشرون والاولى شهوة تات دام ظلهم
ابو عبد الله ع في ثمانية وعشرون في ثمانية وعشرون والاولى شهوة تات دام ظلهم
عن محمد بن الخليل عن الاصمعي بن بانه عن ابي القاسم عن ابي عبد الله ع في ثمانية وعشرون
على ما قاله الشيخ في النهاية ان عليه التسعة واختاره شيخنا في القامح **قال** دام ظلهم
ويقر بصحة الحديث الذي لم يستغفر في ثلث فلما ارشاد الى امره المتعذر هو من الجبر
التي ثبت بعد السقوط قال الامور انما ثبت بعد السقوط ومنه انما ثبت
سقطت سن الدين منه فدية المتعذر هو دية البالغ العصية السن فاما ما رواه ابو
عن السكوني عن ابي عبد الله ع ان عليا ع قضى في سن حبي لم يستغفر فليس له اختيار
الشيخ في الملبس وهو منجم المتأخرين ما ائتمى به احد من اصحابنا الا الشيخ في بسوط
قال دام ظلهم وفي الاصحاح وفي حنفيا واحدة عشر الدية على الاثر قوله في الا
تخيه على ما رواه طريق بن تاصح في كتابه في الاصحاح من ثمانية الايهام فانها ثلث
الدية في حسابها الشيخ في الاستسقاء في الجحيم ان يحل الروايات الاخر على هذا التفصيل
والايات في قوله ومثل في الايهام ثلث الدية ولا يملك من الاصحاح الاثر في الروايات
لهذا الاول روى في الحديث عن ابي عبد الله ع عن ابي جعفر عن ابيه عن عليم عن عمار بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع
قال سئل عن الاصحاح اسواء هي في الدية قال نعم وروى في ثمانية عن سادة قال سالت
ابي عبد الله ع عن الاصحاح قال هي سواء في الدية وروى في ثمانية عن عمار بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع
سنان عن ابي عبد الله ع قال الاصحاح المدين والرجلين سواء في الدية في كل اصبع
عشر من الابل وفي الظفر من دنانير تحل في ثلث الدية قوله في كل اصبع عشر من الابل
من كلام الرازي وهو حسن في الاصل في الرواية **قال** دام ظلهم وفي الظفر فاحلقت
او ثبت اسود عشرة دنانير فان نجل جعفر من دنانير في الرواية ضعف هذه رواها عبد
الله بن عبد الله عن عمار بن سمع عن ابي عبد الله ع قال قضى ابي القاسم في الظفر فاحلقت
ولم يثبت اسود عشرة دنانير فان خرج ابيض من دنانير في الظفر فاحلقت
سهل بن دنانير عن محمد بن الحسن بن سعيد وقد مر في ضعفه في الكفاية اسود عتيسا

عمل الشيخ في النهاية وفي رواية عبد الله بن عبد الله بن الخطر عنه دناير ذكرها الشيخ
فالتعذيب وقال المتأخر لم يخرج عشرة دناير وان خرج اسود صلبا دية وما عدا
مشتا **قال** دام ظله وفي رواية اخرى ديتها وفي كل واحد نصف الدية وقال ابن
بابويه في حكمة يدور الرجل عن الدية مائة ومائة وعشرة دنانير او اقول وهو الذي
في الترمذي وهو على اصل المسلم اعني قوله كل ما في الحسد من اثنتان فغنية الدية
انما **فذهب الشيخ** الى ان فيها اثنتان الدية وفيها انك لا تشتا
ويما بالسبع امان ان فيها اثنتان الدية ذهب اليها ابن بابويه والشيخ في التمهيد
برواية طريف **قال** دام ظله وفي الافضاء الدية وهو ان يصير المسلمين واحدا
فيلان انهما لهما من حرى البول ويخرج المفيض الذي ذكره ابا ورد في اللغة ويريد
سلك البول والغايط وما قاله ثانيا محمد بن القاسم فان قيل المسك انهما جري
البول ويخرج المفيض يكونان القول الثاني والا فلا فاحدا قلنا المسك انما منها بل
يتا وانما يخرج الغايط ايضا ولهذا قلنا بعض قول الافضاء هو ان يصير جري البول
والغايط واحدا وهو جيد **قال** دام ظله لو كسر بعض من الاثنا عشر فامك
غايطه ولا يولد غنية الدية اقلها البعض من عظمه فحق قول الدية والحيان ما بين النخبة
والحصى والغنى مستغارة من رواية هشام بن سالم عن سليمان بن ابي الدية في حديثه
في رجل كسر عصبه فلم يملك استه ما فيه من الدية قال الدية كما مله ورواية ابن عبيد
عن اسحق بن عمار سمع عن ابي عبد الله عليه السلام انما يام فقتل الرجل مصرا بمخاض فلا
يبيته سلك سوله ولا غايطه ان فيه الدية كما مله **قال** دام ظله روى عن من هاس بطن
الانسان حتى احدث وليس بطنه الا حذره هذا روى عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله
قال روى عن الامير المؤمنين ورجل هاس بطنه حتى احدث في سائر فقتل على ان
بطنه حتى احدثا ومن ثلث الدية وعليه من ثلثي الشيخين ورواه في المتأخر في الغيرة
لاعين **قال** دام ظله من اصغر كبرا باصبعه فخرق سانشا فلا سلك سوله فغنية دية
لشائها على الاثر في رواية
عن ابي عبد الله قال قضى امير المؤمنين على من جرح اخص كبرا باصبعه فخرق سانشا
تملك سوله فجل لها ثلث الدية مائة وستة وستين دنانير وثلث دينار وقضى لها الصل

مثل

مثل ساء قومها وفي رواية ابن فضال عن هشام بن ابراهيم عن ابي الحسن
ان عليه الدية كما مله والشيخ ذهب الى ان عليه مائة دنانير وسكت عن الدية وكذا
اتباعه والمتأخر ولا ما بيننا دام ظله فتبع لفظ الرواية وهو اولى من رواية النوفلي
عن السكوني عن جعفر بن ابي حمزة لم يفت حارسا الى اهل امصاع عديها الا
باسبعها في الجاهم فقتل على التي قتلت عمرها وكذا ابن بابويه في المتأخر ومن لا يخفى
فغنية **قال** دام ظله في العقل الدية ولو شجبه فذهب الى ثلث الختان وفي
رواية ان كانت بغير واحدة تماثلنا الا منه هذه رواها الحسن بن محبوب عن رجل
بن صالح عن ابي عبيد القاسم قال سكت ابا جعفر عن رجل ضرب رجلا بجمرة على راسه
فوصلت الغضيرة الى الصاع فذهب بجمرة الى قنطرة سنة فان مات فدية وان لم يموت
فلم يرجع اليه بجمرة اخذت الدية في ماله لانها عقلت بجمرة عليه في الشجة ثم قال
لا انما ضربه بجمرة واحدة فذهب الى ان عليه ثلث الدية في الشجة ثم قال
الدية ولو كان ضربه بجمرة في ثلث الختان جناية في الائمة جناية باصبعه
ما كان الا ان يكون في الموت فقتلوا به ضارب ولو ضرب ثلث ضربات واحدة
بعد واحدة فقتلوا واحدة جناية الزنته ما جئت الثلث كما كان ما كان
فيها الموت فقتلوا به ضارب وعلى هذا فتوى الشيخ في النهاية وبعيد الى المتأخر
قائمة البسوط لا يتاخر اهل الجنايات على سببها واختار شيخنا ويروي عن
ما رواه محمد بن خالد البرقي عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى
على من جرح رجل بجمرة فذهب به وجرحه ولسانه وعقله ومن جرحه ما قطع
جمامة وهو من بستانات وهو حسنة **قال** دام ظله وفي سائر ابي الدية
والرواية ان دية الليل لثمة الدية والى الزوال ثلث الدية والى صبحي ثلث الدية
هذه رواها صالح بن عقبه عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سكت ابا جعفر
انا عنده عن رجل ضرب رجلا فقتل بوله فقال له ان كان البول عدل الى الليل
فغنية الدية لانه قد شعر المذقة وان كان الاخر لها فغنية الدية وان كان الاخر
الها فغنية ثلث الدية وان كان الارتقاء لها فغنية ثلث الدية وعليها من ثلثي
والنهاية وابن بابويه في المتأخر وقال في سائر الاوقات يحاسب عليه ومن لم

لباير الاوقات اوقات ذلك اليوم لان ربه لا يترك يد على ذنوب النفس والارل في دعائه
عن ابي بن ابراهيم عن جعفر عن ابيان عليا بن قنبر عن رجل ضرب رجلا حتى سلس
بوجه بالدمى كما حلة وهو شبيهة فان عننا ثمانين يتروى وقد منعها شيخنا في التراجع
قال دام ظله وهل الحارصه هي الدابة قال الشيخ نعم والاكثر من على حلة من قوله
الاكثر من اشارة الى المقتضا والمعيد وسلا وبقا في معناها الى اكثر هذا المدة
الا بالصلاح فانه يقول بمقالة الشيخ وكذا الوجه على ما حكى عنه الشيخ ويد على ذلك
ما رواه مسجع عن ابي عبد الله عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير
وقال با حقه بعين وقال الدابة ثلثة ابعرة وشبهه رواء النوف على السكونين عن
ابن عبد الله عن رسول الله وسئل اكثر من ما رواه منصور بن حازم عن ابي
عبد الله عن قال في الدابة شبه الحمار بعينه وقال الدابة بعين وقال الباقية هي
دون السحاق ثلثا من الابل وقال السحاق اربع وفي الموضحة عن ابي الشيخ جعل الحمار
والدابة واحدا والباقية والملاحة اثنين والباقيون من الغنم والعكس في
اختلاف الروايات في الشحاح والاصحاب على قولين فيما ذكرنا لا غير واما تفسير الشحاح
وان كان ذكره شيخنا لكن في رواية كثيرة باوضح منه الحارصة مشقة من حصرها
العتما والشحاح اذا شقة من التي شق الجبل والدابة اما بهذا المعنى وهو الذي
ياخذ في اللحم لسرا ولم يبلغ العظم وسميت بذلك لانها تدمس والباقية هي التي
ليشق اللحم بعد الجبل والملاحة هي التي ياخذ في اللحم كثيرا ولم يبلغ العظم واما
بمعنى الباقية والسحاق وهو التي فيها وبين العظم وتيرة رقيقة تسمى السحاق
ومنه قيل في الساء ساهيق من غنم وعلى الشاة ساهيق من غنم وعلى القومين
هي الواجبة والموضحة هي التي يوضع العظم والمستقل كبس الفان من حكمة السر التي
بالمنع

بالفتح وهذا الكسوة هي التي يخرج من اس العظام بفتح الغار وهي قشرة تكون على العظم
دون اللحم فاما الحاشية والماصية والحاشية لا يذوق منها على ما مر في الاشارة قال
في الماصية ثلث وثلاثون بعيرا مملأ بوزن ابن بكير من فمارة عن ابي عبد الله عن قال
في الماصية ثلث وثلاثون بعيرا وشبهه عن جهاد عن الحلبي عن ابي عبد الله عن وفي رواية
عن عتبة بن وهب قال ثلثا با عبد الله عن من الشجة الماصية قال ثلث العدة
وعليه ما نتو عن السار والى الصلاح والشيخان من المثلث ثلث وثلاثون لا غير من
غير زيادة ولا نقصا بعدا بين الروايات وادعى المتأخر عليه الاجماع واما ان كان الله
غير الا بالاعتدال في الثلث الكامل **قال** دام ظله فاحمل الدابة بالجماعة فيار
ونصف في احصائه ثلثه دنانير وثمانون واه سنة دنانير وقيل رية كما في الا
وقال جماعة من ائمة الدين على النصف اقل القول بالتفصيل الشيخ وابن باقر
والمشقة ومن يحميه وفتية ومستندهما ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن
عن ابي عبد الله عن قال قضى ابي المونين في اللطمة وسوادا رها في الوجه ان كان
سنة دنانير وان لم تسودوا احتسبوا ثلثة دنانير وان امارت ولم يحمض قال
ان شها دنانير ونصف وهذا اختان شيخنا والقول بالتسوية للمعيد والمقتضا
وسلا وفي الصلاح وتجرهم المتأخرون ما وقعت على مستند لهم فاما الجماعة اشارت
الى الشيخين وسلا واتباعهم **قال** دام ظله والحكومة والارشاد عن ابي عبد الله
على اصطلاح شيخنا دام ظله واكثر المواضع فاما عند ابي القعقاع والارغفان من الحكم
لانهم يستعملونه في المقدد وفي الحكومة لا يستعمل الا في غير المقدد فامره
قال دام ظله وهل هي الا اول العنق والملا قد ذكر هذا البصير في الحديث فلا
اعيد **قال** دام ظله ولو لم يكن في اللحم فم فيه فوان عن والارض

توزيع الدية على حالات الماشية

الشيخ في التهذيب ط والطلاق
تمسك بما رواه عمارة بن محمد بن أبي حمزة عن حماد بن منقر عن أبي عبد الله
قال جئت امرأة فاستعدت عليا ليأخذها فالتفت خلفها فقال لا على لي
فليل ولم يصح ومثله بطل فقال النعم اسكت عليك غرة وصيف عذاف
امة ومثله رواه في التهذيب عن الحسن بن محبوب عن ابن أبي عمير عن سليمان بن خالد عن
ابي عبد الله ان رجلا جاء اليه وقد ضرب امرأة جيلة فاستطقت ميتا فأتى زوجها
المرأة واستعدت عليه فقال انظر يا رسول الله ما فعلت بالمرأة لا تهل
لا صلاح ولا استبرأ فقال النعم انك رجل شجاع فغضبه فبقي بالمرأة
لثوبين للشهيد والنهاية والفتنة وملاذبا بن أبي عمير في المصنف وهو الأكثر
عدة روايات منها واحدة عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن غالب عن أبيه عن
بن المسيب عن علي بن الحسين عن حماد بن محمد بن مسلم عن أبي بصير عن **قال** دام
ظلمة وقال الشيخ وفيما بينهما محاسبة لك هذا من كلام الشيخ ورويت من حماد
من الغبراء وتوقف في معناه ما ينطلق بما لا حقيقة له وترى المتأخر في نفسه
نقال النطفة بمكس شرين يوم مات تصيب علقه وبعد عشر من تصيب العلقه منفعة
فيكون لكل يوم حيا وهو فله طافا النطفة على ما ثبت في الروايات تصيب
اربعين يوما بعلقة وكذا العلقه تصيب بعد اربعين مضطربة من فاشا
الشوق في مطالبة بيان ولو ثبت فن ان التفاوت مقسوم على الأيام منه
محمقا جهدها في حقيقة فاشا ان لنا من اخذ الشيخ فضلا
عن تفسيره وقال شيخنا دام ظلمه يكون الاشارة الى ما رواه يونس السجستاني

قال

قال قلت لابي عبد الله فان خرجت في النطفة نطفة دم قال القطر مثل الدية فيها
اثنان وعشرون دينارا وفي القطرين اربعة وعشرون وثلاث قطرات ست وعشرون
وفي الاربع ثمانية وعشرون وفي الخمسة ثلثون وما زاد على النصف محاسب من ذلك حتى
يصير علقه واما ابو سبل حصرت يونس وابو عبد الله عن حماد بن عبد الله بن قتادة
العلقه حيا ومنها شبه الغرة من لم قال اثنان واربعين دينارا وكما زاد من ذلك حتى
سلخ السنين وهذا التاويل قريب عند التحقيق لكن ترتيب كلام الشيخ يحتمل
فهذه النطفة **قال** دام ظلمه ومثله مع الجها الذي يخرج بالقرعة من شكله
وهو فله طافا النطفة مع النطفة المتأخر من جميع الى القرعة بعد من الغل
فلا يتوجب عليه الاشكال مع النطفة لا من سبعة نعم يروى عليه انه يجمع من جنس الى جنس بل
الاولى فان ادعى عليه الاجماع قلنا هو ككافة ومع تعارض الخبرين فالعمل بحديثنا
احكاما خاصة ولا نذكره هنا وعلى بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال قلت الجيلة تلم يد او ذكر كان ولها المني
قال في الولد نصفين ونصفه الذكر ونصفه في المني وفيها طامة وفيها
وان من فاشا الا من فاشا كتاب الغزالي عن علي بن ابي حمزة عن حماد بن عيسى عن
فيه وان قلت امرأة وهي جيلة فلم يقط ولها طامة يعلم ان كونه ام انثى ولم
اصيد مات ام قبلها فدية نصفه في الذكر ونصفه في المني وفيه المدة كما طامة
لنايم هذا النطفة لا يتوجه على القنوع مع ما في الاحتال **قال** دام ظلمه
ولو نزل من زوجنا ختينا را قبل بلزمت دية النطفة عشرة دنانير والاشبه بالاستحباب
العاقل بالزوم هو المني والنهاية والاولى الصلاح والكافو وعليه اتباع الشيخ
وم رواية عن ابن فضال ومحمد بن عيسى ويونس جميعا ولا عرضا كتاب الغزالي

عن ابي القاسم عن علي بن الحسن عن فقال له صحيح وكان ما فيه في من الرجل ينج
عن عرسه فيعزل عنه الماء ولم يرد ذلك ضعف عن الماسه عثرنا نير وفاض ولا يزل
عن الحرة الا باقها فان عن افعليه عشرة ذنا يبرقنا المتاخ هذه رواية شاذة لا عمل
فلا دية ويؤيد قوله ما رواه ابن ابويه عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر عن الغزل
فقال الماء للرجل يصير فيه حيث يشاء ولما قل ان يقول هو ان الاثر لا يملك على سقوط
الدية ويشيخنا يذهب الى الاستحباب عندنا من اطراح الرواية وظاهرها يقتضي الوجوه
وهو الاكثر واذا الاثر في الغد مضى الحصة فيه فكنا بالتمسك **قال** دام ظله **قال**
لما ذكره دفعه والمطالبة بعبته قال الشيخان نعم اقول ربما كان في ظهورها الى انه نافع
المقصود والاهم منه فيما انظر الى صاحبه كما انه انما الكل وقال شيخنا ليس له ذلك لان
التلف بعض المنافع فلا يضمن الا ذلك القدر لان موجب البعض لا يوجب الكل وهو قوي
وعلى المتأخر **قال** دام ظله في كل الصيد وجوب دية رواه في رواية السكوني
يقوم وكذا كل الغنم وكل الحايض والا لا يشهد الى ارضه وعلى ابن ابويه عن ابي عبد
وابو بصير عن ابيهما ان دية الكلب السلوقي ان يعض في ثوبها جعل ذلك رسول الله
وفي رواية ابي بصير دية كل الغنم كبشر وفيه كل النعم جرب من بوقية كل
فغيره من ثوب والشيخان اقتصر على سواد النص وحضا الدية بالسوق وسوق
قوية باليمن اكثر كلابها مسانة والذين يظهرون المراد من السلوقي في الرواية كلاب
الصيد كلابها سلوقي كان وعينه وسند ليها للقلبية وهو اخيا وابن ابويه وولاد
والمناحر وشيخنا ولعل له ابا الشيخين ايضا كل الصيد فاما ما رواه النوفلي عن
السكوني عن ابي عبد الله ثم قال قال امير المؤمنين فيمن قتل كلب الصيد فاقبوه

لكن

وكذلك البازي وكذلك كل الغنم وكل الحايض لا تعاقب ولا يوضعها وقلة
استعمالها انما وكل الغنم على ما اختاره مستنده رواية ابي بصير قال الشيخان
فيه عشرة ذنا وهما واختاره ابن ابويه في القنع وسلا والمستهة رواية ابن فضال
عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله وكذا قال الشيخان وسلا وفي الحايض وما وقعت على
المستهة وانا نقول وهذا فقال الشيخ وشيخنا ليس بما عدنا ذكرناه شيء وقال ابن
ابويه في القنع وفيه رسول من ثوب لعل احده من رواية ابي بصير **قال** دام ظله
قضى على في بغيره من ربعة الماحض القاعل هو الشيخ واتباعه والمتأخر والرواية
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قضى على ان يعض من اجل ابر او يعضه
فذهب عنهم خطه والرواية فكاهة حاله فالاولى ان لا يعض **قال** دام ظله
السكوني عن ابي جعفر عن ابيه الى ارضه منه رواها في التهذيب عن احمد بن محمد بن عيسى
عن عبد الله بن الحنفية عن السكوني عن ابي جعفر عن ابيه قال كانا نعل على ارضه في ما
امسدت البرايا ثم ما وا وقول على صاحب الزرع **قال** زرع وكان يضيء ما اعتد
سلا وان في عليها في النهاية وكذا اتباعه والمتأخر وما اعرها را داود عاكنا
الوجه في النهار حيث العادة تحفظ صاحب الزرع زرع على الاغلب فاذا اخل به
بالتهذيب منه وبالليل يلزم صاحب البيت اسكانها في الارض لا والاضلال به ما
لتعويض منه يكون ضامنا **قال** دام ظله الرابع في العاقلة لما اختلفت في تعاقبها
فاجبت في كرها اقتداء بالعقل في اللغة الدية وتيل سميت العاقلة بغيرها
لانها عمل الدية وتيل العقل المنع وسميت العاقلة بها لانها تمنع العمل
ذلك ان في الجاهلية كانت الفيرة تمنع القتل من القاتل بالسيف فسميت عاقلة
وتيل العقل الشر وسميت العاقلة بها لانها تمنع البعير بعننا والمقتول والاول

من الصفات الهسية فكنت كما قال الامام وبما هو في محراب غيبه ولكنه في محراب جوده فلا
 حرم ضايق الوقت من هذا المقصد فان على الاستقبال وحزت فيه على سبيل الاستعداد
 وقع فيه نال وبان فيه غلط فليكن منظر بعين الرضا فاكر العقله من عيلا وان كان من عند
 عينا الله لوجدها فيه اختلافا كثيرا وهذا هو الله سبحانه انما ملكته في وطن فلو
 السر اشرح في رستوي ستين من شرح الكنائس وهو رستوي القصبه المداين فقل مخلصا
 اللهم سهل وفق واسو العزاع مصنفه في ثمانية سنين وبعيد رستوا

بلغت

قد كتبه العبد المذنب محمد قاسم ابن حسن علي ع
 في شهر الرضا على الاق النيرة والثنا في يدته
 الحماة برب ينادي الله اعقر لها ولا يمانا
 ولجميع المومنين والمومنان في الدنيا والآخرة
 بختوي سنة اربع مائة واربعمائة

يا اخواني المؤمنين معذور بربكم كاتب مجاهد
 درخت بلبل جود لبيار كر كر كن لنته اصل

عبد الله
 ١٢٤٣



